

بسم الاخرين اوجي كوني
 چهارشنبه كوني شروع داود
 مذکور سینه شروع اولی
 ین اولی كونه بعد الظهور
 خیالیه شروع اولی
 التمام بها ۱۱۴۲

۱۹۹۹



6673

۱۹۹۹

۹۹۹۹

۳۹۰

انه يشاء راليه بالقدم والاشارة بالحسب فاما بعد ذلك قوله يكون طرفا مستقيما هذا التاميم على مذهب من يكتفي في الطرف المستقيم يكون عاملا محذورا
لكي لا يذهب جليلك ان ليس فيه كثير فائدة واما فقرة الحسب فاما بعد ذلك قوله يكون طرفا مستقيما هذا التاميم على مذهب من يكتفي في الطرف المستقيم يكون عاملا محذورا
مفهومه انما انظر في فقط او مع الفقرة سواء كان في الافعال العامة او لا كما هو محذورا السيد السند فذكره مرة في حواشي الكشف
قوله في المعنى انما على كلا التقديرين سواء اقتبر الضمين فيكون طرفا مستقيما او لم يقتبر فيكون طرفا مستقيما

ط
على حرية الثانية ونقطته الحدود الرافعي
فلا بد على خصوصية الثانية

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written in dark ink on aged paper.

كتاب المعنى
 في معرفة الله الخ
 من كتاب
 في معرفة الله الخ

[illegible]

10. 11. 1947

أو من طرف المراجعة
والمداولات

مكتبة

[illegible]

او اما المقدسة في ماهية المنطق
وبيان الحاجة اليه

والمشاهدة ان كانا الطرف
ما فوق الطرف كذا الف
ما فوقه فقط " •

تقولنا النظر في الكتاب
والكتاب في النظر

وتيسر بيان الحاجة بمنزلة العلم
بالتصديق بالحاجة ٢٢

استعمال الطمعة في جبارا
في النسبة .

قوله ان المسائل المذكورة تغير الاحوال لا المجرى والاداء بالاحوال ما يرش الشئ لاداءه او لساير وهو يقع محولا في المسائل التي يرش المشهور وهو محله
في مجموع الموضوع والمجول والحكم والمسائل في هذا المقام يعني المجول لا يرش المشهور فلهذا افسر الاحوال بالمسائل

عن المغابرة بين المعطوف والمعطوف عليه فان قلت بالمغابرة

بينها وما للمعنى الاول والثاني قلت كيان في الاول بمعنى التفرقة والصور
وفي الثاني بمعنى الجهة والدليل فيما متغابرا وان لم يكن بيان الموضوع
من جنس بيان الحاجة كقوله بلفظ واحد وقال وهو موضوع عطفا على
الحاجة ولم يقل وبيان موضوع عطفا على بيان الحاجة **قوله** وقد
يطلق المفرد ويراد به الى اه الغرض من هذا الكلام دفع ما اعترض
على المصنف هذا المقام فغير الاعتراض انه قال المقالة الاولى في المفرد
ومعناه ان المقالة الاولى في بيان احوال المفردات هي المسائل المذكورة
في تلك المقالة موضوعها المفرد والتميز منه ان تلك المقالة
مقصودة عليها او كالمسايل التي هي المقصودة من عقد المقالة
الاولي موضوعها المفرد ولا يثبت في ان المقصود الاصل هي ههنا
مباحث التعريفات وموضوعها مركبات تقيدية لا مفردات وتفرع الدفع
ان من شأن هذا الاعتراض ان المعترض حمل المفرد على ما يقابل المركب اما
باعتبار انه لا يعرف له معان اخرى او دله عليه باعتباره ان هذا
المعنى اشهر معانيه فاشترك قدس سره الى دفعه بان المفرد لم ينحصر
فيما يقابل المركب فثبت بل له معان اخرى الاول ما يقابل الشئ والمجوع
اعني الواحد هذا هو الشايع عند ارباب علم الاشتقاق وهو بهذا
المعنى يتناول المضاف والثاني ما يقابل المضاف وهذا هو الشايع
عند ارباب النحو وهو بهذا المعنى يتناول المثنى والمجوع والثالث
ما يقابل المركب على ما سياتي في مباحث الالفاظ وهو بهذا المعنى
يتناول المثنى والمجوع والمضاف ايضا ولا يتناول المركبات التقيدية
والرابع ما يقابل الجملة وهو بهذا المعنى يتناول المركبات

قوله ان اكثرها معطوف على قوله المسائل المذكورة
فيكون تحت نفس يكون قدس سره على فمعنى
احدها المسائل المذكورة والثاني اكثرها
مسايلها فلا يجوز ان يكون معطوفا
على قوله ان تلك المقالة هي المقصود
التميز منه ان تلك المقالة هي المقصود
هذا القول وهو لا يثبت في
ان اللفظ ما ذكر الموصوف

هذا هو الشايع
عند ارباب علم الاشتقاق
وهو بهذا المعنى
يتناول المثنى
والمجوع والثالث
ما يقابل المركب
على ما سياتي
في مباحث الالفاظ
وهو بهذا المعنى
يتناول المثنى
والمجوع والمضاف
ايضا ولا يتناول
المركبات التقيدية
والرابع ما يقابل
الجملة وهو بهذا
المعنى يتناول
المركبات

المقيد

قوله وانما لا يرش على ذلك انه يعني ان جعل المفرد في مقابلة القضايا مع ان المفرد في مطلق على ما يقابل القضية وذلك جعل
دليل على ان المفرد هو ما يقابل الجملة لانها قرينة على القضية من المركب فيكون القضية فردا في الجملة دون المركب
في الظاهر والمقابلة للمفرد مقابلة لا مع كذا المفرد سليمان

التقيدية كما يثبت المثنى والمجوع والمضاف وغيرها والمراد به ههنا

هو المعنى الاختراقي فاندفع الاستكال عنه ولما كان المفرد لفظا متراكبا
بين تلك المعاني والالفاظ المشتركة لا تستعمل في احد معانيها الا
عند قرينة معينة المراد قال والدليل على ذلك انه جعل المفردات
في مقابلة القضايا فان قلت المذكورة في مقابلة المفرد لخص من الجملة
فكيف يدل على ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة قلت باعتبار انه فرد
منها كذلك دون من المركب فمن ان يعلم ان المراد به ما يقابل الجملة
لا ما يقابل المركب قلت من ان الظاهر انه اذا ذكر في مقابلة المفرد
خاص المراد بالمفرد ما يقابل ذلك الشئ بجميع الخصوصيات الكاشنة
فيه الاما دل الدليل على عدم اعتبار في المقابل باعتبار المقابلة
وعدم اطلاق المفرد على ما يقابل القضية دليل على عدم كونه قضية
فيه باعتبار المقابلة ولا دليل يدل على عدم اعتبار خصوصية
كونه جملة فيه باعتبار ما في مقابلة فيه باعتبار المقابلة هذا لكن
يقع على المصنف او يرد في صدر المقالة الاولى في المفردات مباحث
الالفاظ وفيها بحث عن المفردات والمركبات التامة اثباتية
او اخبارية ويمكن الجواب عنه بوجهين احدهما ما اشترطه وهو
ان معنى قوله المقالة الاولى في المفردات انما يقتصر على مباحث
المفردات وهي معظم مباحثها والمقصود بالذات منها الاول
فقط وبناء الابواب عليه فاندفع وثانيهما ما يبرر اليه قدس سره
من ان مباحث الالفاظ وان كانت مذكورة في صدر المقالة الاولى
لشدة ارتباطها بالمقاصد لا انها بالحقيقة من المقدمة فعني

قوله قلت من ان الظاهر ان المقيد هو ما يقابل الجملة فان قلت مقابلة الالفاظ باعتبار
انها فردا او باعتبار انها قضية او باعتبار انها فردا في الجملة وانما كان يكون المراد بالمفرد ما يقابل
القضية باحدى هذه الاعتبارات وتيسر له مقابلة الالفاظ باعتبار الاول والثاني اما الثاني فلعدم صحة
اطلاق المفرد على ما يقابل القضية من الاشياء وانما الاول فلصحة اطلاق المفرد على بعض المركبات
لانما يبحث عنها في المقالة الاولى بالاصالة فتعين الثالث بلامانع من يوسف وقد باعني

على طرف من القول
التقيدية

قوله وانما لا يرش على ذلك انه يعني ان جعل المفرد في مقابلة القضايا مع ان المفرد في مطلق على ما يقابل القضية وذلك جعل
دليل على ان المفرد هو ما يقابل الجملة لانها قرينة على القضية من المركب فيكون القضية فردا في الجملة دون المركب
في الظاهر والمقابلة للمفرد مقابلة لا مع كذا المفرد سليمان

قوله ان اكثرها معطوف على قوله المسائل المذكورة
فيكون تحت نفس يكون قدس سره على فمعنى
احدها المسائل المذكورة والثاني اكثرها
مسايلها فلا يجوز ان يكون معطوفا
على قوله ان تلك المقالة هي المقصود
التميز منه ان تلك المقالة هي المقصود
هذا القول وهو لا يثبت في
ان اللفظ ما ذكر الموصوف

قوله قلت من ان الظاهر ان المقيد هو ما يقابل الجملة فان قلت مقابلة الالفاظ باعتبار
انها فردا او باعتبار انها قضية او باعتبار انها فردا في الجملة وانما كان يكون المراد بالمفرد ما يقابل
القضية باحدى هذه الاعتبارات وتيسر له مقابلة الالفاظ باعتبار الاول والثاني اما الثاني فلعدم صحة
اطلاق المفرد على ما يقابل القضية من الاشياء وانما الاول فلصحة اطلاق المفرد على بعض المركبات
لانما يبحث عنها في المقالة الاولى بالاصالة فتعين الثالث بلامانع من يوسف وقد باعني

قوله قلت من ان الظاهر ان المقيد هو ما يقابل الجملة فان قلت مقابلة الالفاظ باعتبار
انها فردا او باعتبار انها قضية او باعتبار انها فردا في الجملة وانما كان يكون المراد بالمفرد ما يقابل
القضية باحدى هذه الاعتبارات وتيسر له مقابلة الالفاظ باعتبار الاول والثاني اما الثاني فلعدم صحة
اطلاق المفرد على ما يقابل القضية من الاشياء وانما الاول فلصحة اطلاق المفرد على بعض المركبات
لانما يبحث عنها في المقالة الاولى بالاصالة فتعين الثالث بلامانع من يوسف وقد باعني

ابن پوروی

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٠٠

ما هو وجه ضبط ان المذكور فيه ان كان خارجا عن
ابواب المخطوط ومقاصده ففى المقدمة والافان
كان البحث عن المفردات هى المقالة الاولى
والافان كان عن المركبات الغير المنصوبة
بالذات ففى المقالة الثانية و آفة فان كان
عن المركبات المنصوبة باعتبار الصعود
فى المقالة الثالثة والافان
الحاجة الى هذا
مرحمة الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

هذا يعلم فيه

فقد استأذنتني في دفع ما يريد عليه فليس سره
 من انصوريه هذا الدليل لا يلزم المدعى
 لانه مشتمل على وجوب العلم بخلاف الدليل
 ووجه الاشارة انه ما ذكره فليس سره
 من انصوريه وكبره مطلوبه لانه
 وحي مشتمل على وجوب العلم بما انما المدعى
 كذلك ما لم

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ونفيع بالادب
 منه ونفيع له
 به

دليل على الكبري وهو قوله ومعلوم ان المقدمة
مؤقوفة على الشروع فيها
هذا آياك على طريق المسألة الالهي متعلق بمحور الصوري
وهو المقدمة وقع موضوعا لبركي فهي قوله
ومعلوم ان المقدمة كما عماد

وَقَدْ رَجَعْنَا إِلَى اللَّهِ الْإِنْسَانِ

والمجان ان البديهيات من المصورات ان لا ينحل الص
المنطق بدو كبر هذا البديهيات من موصوع العلم اى
يقال لان ما يحس ان بدو كبر البديهيات ان
ليست ما تحت ان ينحل لانها مختلفة
والمعلوم لا ينحل لانها مختلفة
سرحه الله

فصل في حصول النطق
بالحروف والكلمات
والصوت والسمع
والأذن والعين
واليد والرجل
والقدم والخطا

قوله لا ينفقه اذ اراد به دفع السؤال غمرا اشارة غنائه
في هذا العام لان مورد السؤال هو الظاهر ان يكون
بعد الحاشية عليه بعد هذا بقوله فان قلت انه قطع
الشريف في حاشية المتعلقة بحاشية حاصلة انه قطع
التقدير ثم انه لا يكون البيانية المنطقية لو كان

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

بمعنی الاولیٰ ہ

١٢٣

۲
یٰلَیْلُمَ اِنْ
مَلَا

بسم الله الرحمن الرحيم

1750
1750

قول سعد المديني

المهنة

في كتابي مطلق في معرفة احوال اهل العلم هذه نسخة
 من كتابي مطلق في معرفة احوال اهل العلم في كتابي
 في معرفة احوال اهل العلم في كتابي في معرفة احوال اهل العلم
 في كتابي في معرفة احوال اهل العلم في كتابي في معرفة احوال اهل العلم

هذه الخلية بناء
توسعة الكون أو كبرى وضوء مخدوف
وعلى التكملة الخلية في العلم
وهذه الخلية //

فلا يكون اجزاء العلوم منها وليس كذلك
لانها في ن منها فلا يصح تعريف المعلوم
من النعيم اذا التعريف يجب
ان يكون جامعا لكل ائخذ

قوله أي بيانه إلى اشار بهذا التغيير في دفع اعتراض أورده في هذا المقام وهو أن أجزاء العلوم عبارة عن المسائل والموضوعات والمبادئ وكل منها دخل في ذلك المقصود والأصل إذا المسائل فلا يتبع صفوى القياس وكبره كما يقال بهذا الشكل أول منتج وكذا الموضوعات والمبادئ لها دخل في ذلك المقصود فلا يصح أن المقصود إنما هو المادة وحدها وإنما أجزاء العلوم وما حصل الدفع هو أن المراد من أجزاء العلوم ليس المسائل والمبادئ والموضوعات نفسها وإنما المراد البحث عنها وبيانه أنها ثلثة ولا دخل لهذا البيان في ذلك فانهم لا تغفل عن ذلك

قولنا انما يقال ان في هذا الكتاب عبارة عن المجموع منجزة في كذا كذا ولا وما ذكرنا ثانيا عبارة عن الالوه وحدها ومنجزة فيها بيان هذين
الكلامين من حيث قدس سره الثاني بهذا الكلام هو ما يجب ان يكون في كل كلام من هذه الكلمات دفع لثاني لا كما ورد
لان الجواب انما يستعمل في مقابلة السؤال والثاني لا يطلق السؤال عليه اصطلاح الكلام عبد الرزيم

باعتبار مناسبتها اياه من كل واحد منها بحيث فيه عن الاجزاء
وباعتبار ان كلامها غير مختص بشئ من العلوم وتلخص الجواب ان
الخاتمة نظر الى المقصود الاصل للمنطق في المباحث المتعلقة بمواد
الاقية دون اجزاء العلوم ونظر الى مقصوده اصالة وتبعها
في المجموع فان ذكره اولاً في الخاتمة نظر الى المقصود بن وما ذكره ثانياً
في الخاتمة نظر الى المقصود الاصل اعلم ان هذا الكلام منه قدس
سر يصلح دفعا للثاني بين كلامي الشارح لا لما ورد في الاستاد
روح الله تعالى روحه لانه ابرأ ظاهر كلامه لان الظاهر منه انه بصدد
بناء الخاتمة المذكورة في الكتاب السابق ذكرها وهي المجموع لا المادة
وحدها وهذا القدر من الايراد يصلح وجهاً للمعدول عنه
واجاب بعضهم عن ايراد الاستاد روح الله روحه بان المادة
بنهاول مواد الاقية واجزاء العلوم اذ هي من مواد العلوم ومع
يكون المركبات في قول الشارح او عن المركبات اعم من القضايا او
الاقية والعلوم وفي ساد هذا الجواب ظاهر في كونه كلام الشارح
عليه باعلى صوت اذ لا شبهة في ان مراده بالمركبات التي مقاصد
بالذات هو الملح اذ الكلام في مقصود المنطق والمنطق من حيث هو
منطق لا يقصد الا الطرف الموصلة وهي الملح في هذا المقام لا غير قال
الشارح المراد بالمقدمة ههنا الى اه اقول هذا الكلام من الشارح
بجمل وجوه ثلاثة الاول ان المراد اي مرادى بالمقدمة ههنا اي
في هذا المقام الذي هو مقام بيان وجه الحصر وقايدة قوله ههنا
ح هي الاحترار عن مقام دعوى الحصر فان مراده بالمقدمة ههنا لك

قوله السابق من حيث قدس سره الثاني بهذا الكلام هو ما يجب ان يكون في كل كلام من هذه الكلمات دفع لثاني لا كما ورد
في الامكان النفسية السابقة عبد الرزيم

حاصله من هذا الكلام

وانما قال ههنا اي في مقام الاحترار بالثنتين
اشارة الى ان لغة اللغة معنى آخر
باعتبار ما يطلق على جزء اكداد وهو
ما يتوقف عليه المباحث الاقية وهذا المعنى
دفع في المقالة الثانية وهذا
احسن الوجوه عصام

الطائفة

انما يقال ان في هذا الكتاب عبارة عن المجموع منجزة في كذا كذا ولا وما ذكرنا ثانيا عبارة عن الالوه وحدها ومنجزة فيها بيان هذين
الكلامين من حيث قدس سره الثاني بهذا الكلام هو ما يجب ان يكون في كل كلام من هذه الكلمات دفع لثاني لا كما ورد
لان الجواب انما يستعمل في مقابلة السؤال والثاني لا يطلق السؤال عليه اصطلاح الكلام عبد الرزيم

الطائفة المخصوصة من الفاظ الكتاب والرسالة فان المدعى
هنا لك حصر الرسالة التي هي الالفاظ والعبارات في اجزائها التي
من حيثها المقدمة على ما سبق اشارة اليه والى المدعى في مقام وجه
الحصر حصر ما يجب ان يعلم صحة وهو المعاني لا الالفاظ على ما لا يخفى
ولا يرد على هذا اياً او يرد على الشارح رحمه الله من ان المقدمة
لم يعلت جزءاً من الكتاب الذي هو الالفاظ فكيف يصح تفسيرها بما
يتوقف عليه الشروع وهو المعاني والتالي ان المراد بالمقدمة اي
ما يليق وينبغي ان يرد بالمقدمة ههنا اي في هذا الكتاب ما يتوقف
عليه الشروع اي هذا الفرد منها اذ هو المذكور في هذا الكتاب وحاصله
ان المقدمة اسم المفهوم كلي هو ما قد تمت امام المقصود لا ارتباطه به
على ما ذكره الاستاد روح الله رحمه او ما يعين في تحصيل المقصود على
ما ذكره غيره ولكه فردان ما يتوقف عليه الشروع وما لا يتوقف
عليه الشروع والمذكور في الكتاب هو الاول فالمناسب ان يرد
بالمقدمة في هذا الكتاب هذا المعنى وان جاز ان يرد بها المعنى
الاعم وقايدة قوله ههنا على هذا انه قد يذكر في غيره من الكتب
في مقدمته مع الامور الثلاثة المذكورة مباحثاً لالفاظ وبيان شرفه
او بيان مرتبة او بيان وجه تسمية العلم باسمه او بيان واضعه
او مصر الكتاب وغير ذلك مما يرتبط بالمطلوب وح لا يناسب ان
يراد بالمقدمة ههنا لك مما يتوقف عليه الشروع والثالث
ما ذهب اليه قدس سره وفي الوجهين الاخرين يحتاج الى
تقدير مضاف اي الفاظ ما يتوقف عليه الشروع او يجوز

او ما يتوقف عليه الشروع

المقدمة

في مقدمته مع الامور الثلاثة المذكورة مباحثاً لالفاظ وبيان شرفه
او بيان مرتبة او بيان وجه تسمية العلم باسمه او بيان واضعه
او مصر الكتاب وغير ذلك مما يرتبط بالمطلوب وح لا يناسب ان
يراد بالمقدمة ههنا لك مما يتوقف عليه الشروع والثالث
ما ذهب اليه قدس سره وفي الوجهين الاخرين يحتاج الى
تقدير مضاف اي الفاظ ما يتوقف عليه الشروع او يجوز

انما يقال ان في هذا الكتاب عبارة عن المجموع منجزة في كذا كذا ولا وما ذكرنا ثانيا عبارة عن الالوه وحدها ومنجزة فيها بيان هذين
الكلامين من حيث قدس سره الثاني بهذا الكلام هو ما يجب ان يكون في كل كلام من هذه الكلمات دفع لثاني لا كما ورد
لان الجواب انما يستعمل في مقابلة السؤال والثاني لا يطلق السؤال عليه اصطلاح الكلام عبد الرزيم

انما قال او بيان شرفه ولم يقل وبيان شرفه اه
لان لو قال وبيان شرفه الى اه يدل على ذكر
المجموع مع انه ليس كذلك لان بعض الكتب
فيه مذكرة بيان الشرف وغيره ليس بمذكور
في بعض الكتب بيان رتبة لا غيرة ومن
اطى الوجه الثاني والثالث

قال والمقدمة ههنا انما قال ههنا لان المقدمة هي
جزء من اعمه وقد يطلق ويراد بها ما يتوقف
عليه الشروع فيحتاج الى مقدمة او لا
كلمة الكبرى في الشكل الاول مثلاً
بالمقدمة ههنا اي الفاظ ما يتوقف عليه الشروع او يجوز

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو ان يثبت ان المقدمات
 المتقدمة هي التي توجب
 صحة الدليل في هذه المسألة

يتوقف ايضا على مناسبة تلك المقدمات المطلوب واللام يوزن
 منه المطلوب فلم يكن بالنسبة اليه دليل ولا وقرص قدس سره
 بهذا ايضا كان حسن ولكن لم يتوقف على صدق تلك المقدمات
 وهو ظاهر من قوله من سلمت لمعه عنها الى اه اعلم انه قدس سره
 ذكر في حاشيته شرح المطالع في بيان فائدة قوله ههنا ان المقدمة
 بطلق على معنيين آخرين احدهما القضية التي جعلت جزء
 القياس والمخرجه وانما يتوقف صحة الدليل كما يجب بالمعنى
 وكلمة الكبرى في الشكل الاول ثم قال فكان هذا المعنى الثاني اعم
 من سابقه هذا الكلام في حاشيته لشرح الرسالة الشمية
 بعموم الثاني ولم يجز في تلك الحاشية به بل اورثه كانه المفيد
 اما للظن او للتشبه ووجهه حتى على كثير من الفضلاء ووجهه غير
 من الامكنة وبجناح الكشف عنه الى شرح نتعرض له
 الان فنقول والله المستعان الظاهر من حال ارباب
 المنطق ان مرادهم بصحة الدليل هو الصحة من حيث الصورة
 فقط وهي كون الدليل بحيث يستلزم صورته المطلوب و
 تلك الصحة تتوقف على مقدمات الاشكال وشرابطها
 ولا يتوقف على صدق تلك المقدمات ولا على مناسبة
 المطلوب وهو ظاهر فيكون الثاني اعم مطلقا من سابقه
 وليس مرادهم بصحة الدليل هو الصحة من حيث الصورة
 والمادة جميعا حتى يتوقف تلك الصحة على صدق المقدمات
 ومناسبتها المطلوب ايضا فيخرج المقدمات الكاذبة

والصادقة

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو ان يثبت ان المقدمات
 المتقدمة هي التي توجب
 صحة الدليل في هذه المسألة

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو ان يثبت ان المقدمات
 المتقدمة هي التي توجب
 صحة الدليل في هذه المسألة

قوله ولا يتوقف على صدق تلك المقدمات
 ولا على مناسبة المطلوب الاول سلم
 والثاني ممنوع اذ لا مناسبة
 لها للمطلوب لا يستلزم كما بين
 في حاشيته المطالع

المثال الذي ذكره في صدق المقدمات مقبولة فيها وله
 يمكن مناسبتها كقولنا الانسان كاذب لانه لا يمكن
 ان يكون كاذبا في كل وقت لان الانسان كاذب في بعض
 احواله وان كان كاذبا في بعض احواله فيكون كاذبا في بعض
 الناطق لانه الناطق كاذب في بعض احواله

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو ان يثبت ان المقدمات
 المتقدمة هي التي توجب
 صحة الدليل في هذه المسألة

والصادقة الغير المناسبة للمطلوب التي جعلت جزء الدليل
 عنها فلا يكون الثاني اعم من سابقه مطلقا بل من وجه وانما
 قلنا الظاهر من حالهم ان المراد هو هذا لانهم لم يتعرضوا للمسائل
 المسببة بصحة مادة الدليل وان كانت تلك المسائل ايضا من الفن
 بل قصر النظر على بيان المسائل المفيدة بصحة صورة الدليل فالظاهر
 من حالهم ان مرادهم بالصحة في قولهم ما يتوقف عليه صحة الدليل
 هو الصحة التي تعرضوا لبيانها ولما كان بناء اعمية الثاني من سابقه
 مطلقا على هذا الظاهر المظنون او قد قدس سره كلمة كان المفيد
 للظن هذا على تقدير ان يكون كلمة كان للظن وانما اذا كانت
 للتشبه فالوجه ان يقال الظاهر من حال الفن ورجائيه من
 جانب الصورة والمادة ان المراد بصحة الدليل هو الصحة من
 حيث المادة والصورة جميعا وح يكون المقدمة بالمعنى الثاني
 متناولة لشرائط الاشكال ومقدما لها الصادقة ووجهه
 ولصدق تلك المقدمات ومناسبتها للمطلوب ايضا والمقدمة
 بالمعنى الاول لا يتناول المقدمات الاشكال لكن يتناول صادقتها
 وكاذبتها جميعا والثاني وان لم يكن اعم من سابقه مطلقا بل
 اعم منه من وجه الا انه اكثر افرادا من سابقه كما هو شأن الاعم
 منه مطلقا في اغلب فلهذا اورث قدس سره كلمة كان المفيدة
 للتشبه وكلا الوجهين حسن والاول احسن واظهر هذا لكن
 يقع عليه انه ان مراد كلنا العبارتين المذكورتين في تلك
 الحاشيتين اعم قوله ما يتوقف عليه الدليل وقوله ما يتوقف

اي الدليل في حيث
 الصورة

صحة

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو ان يثبت ان المقدمات
 المتقدمة هي التي توجب
 صحة الدليل في هذه المسألة

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو ان يثبت ان المقدمات
 المتقدمة هي التي توجب
 صحة الدليل في هذه المسألة

قوله ولا يتوقف على صدق تلك المقدمات
 ولا على مناسبة المطلوب الاول سلم
 والثاني ممنوع اذ لا مناسبة
 لها للمطلوب لا يستلزم كما بين
 في حاشيته المطالع

المثال الذي ذكره في صدق المقدمات مقبولة فيها وله
 يمكن مناسبتها كقولنا الانسان كاذب لانه لا يمكن
 ان يكون كاذبا في كل وقت لان الانسان كاذب في بعض
 احواله وان كان كاذبا في بعض احواله فيكون كاذبا في بعض
 الناطق لانه الناطق كاذب في بعض احواله

عليه صحة الدليل بمعنى واحد في إحدى العبارتين قصور عن الفهم
المراد وان أراد بكل منهما معنى آخر غير ما مرده بالآخر على ما هو المتبادر
منه فيكون المقدمه سوى ما يتوقف عليه الشروع معان آخر
فلا نسب ان لا يقتصر على بيان اثنين منها كما فعله في حاشيتين
بل يعرض لجمهوره بل في كل منهما لكن الاخر في ذلك سهل قال الشارح
ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم الى اه قيل عليه في
هذه العبارة خلل والحق فيها ان يقال فهو ان الشارح بدون اللام
والجواب عنه ان تبني هذا الكلام على ان يكون قوله فلان الخ خبرا
عن قوله ووجه توقف الشروع وان لا يكون اللام مزادة على
ما هو ظاهر هذا الكلام اما على صرف الكلام على ظاهره وجعل اللام
إحصائية او جعل قوله فلان الخ خبرا محذوف ويكون تقدير
الكلام هكذا ووجه توقف الشروع على الامور المذكورة في المقدمة
امورا ما يتوقف الشروع في العلم على تصور فلان الخ او جعل قوله
فلان الخ محذوف اي ووجه توقف الشروع اما على تصور
العلم فحق لان الشارح الى اه فلا بد من عليه ما قبل لكن يريد
عليه انه خلاف الظاهر ثم قال الشارح في العلم لو لم يتصور ان
اي قبل الشروع فيه اي في ذلك العلم الذي يشروع فيه بوجه
من الوجوه كان ذلك الشارح في شروعه في ذلك العلم و
طلبه له طالبا للجهول مطلقا اي من كل وجه وهو اي طلب
الجهول مطلقا لانه اما توجه النفس نحو الجهول المطلق
لتحصيله او مستلزم لتوجهها نحوه لذلك التحصيل وذلك الوجه
مفرد فانه

لأن الشارح في بيان صدور بعض المقدمات
غير ما يتوقف عليه الشروع في العلم
لا في بيان صدور بعض حصص المقدمات
فأما بيان في موضع او في موضعين
كأن في المقصود
تأمل
أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع
أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع
أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع

أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع
أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع
أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع

مح بدبهة فيكون طلب المجهول مطلقا اما على الاول فظاهر
واما على الثاني فلان استحالة اللازم مستلزم استحالة المزموم
فان قلت فعلى الاول يلزم المصادم على المطلوب وهو جعل
المدعى جزءا من الدليل وهو فاسد كما استعرف فليكن اللازم
ممنوعه وانما يلزم ذلك لو كانا معبرين بعبارتين واحدة وليس
كذلك ان يجوز ان يكون الشيء معلوما بعبارتين غير معلوم بعبارته
أخرى فان قلت على سبيل المعارضة مع بدبهة العقل لو كان
توجه النفس نحو المجهول المطلق في لتوقف توجه النفس نحو شيء
على معرفتها بذلك الشيء قبله ومعلوم بدبهة العقل ان معرفة
الشيء موقوف على سبق التوجه اليه وذلك دور مح قلت توجه
النفس نحو المجهول المطلق لتحصيله مح لا مطلقا لانه ان استرخ
مباينة رتبة دفعة توجه النفس نحو ما هو نتيجة لها من سبق
علم ومعرفة للنفس بالنسبة اليه وكذلك ان استرخ على إحدى جوانب
شيء دفعة من غير اشتيان النفس اليه توجهت اليه بلا سبق
معرفة فالوقوف على المعرفة توجهها نحو شيء لتحصيله والموقوف على
المعرفة توجه النفس نحوه مطلقا فاندفع الدفتر ثم قال وفيه
نظر اي فيما ذكر من وجه التوقف نظروا لما توقف ببيان وجه
النظر على تحرير المدعى قال ان اراد بالتصور المذكور في المدعى
اعني قوله الشروع في العلم بتوقف على تصور البصيرة بوجه
ما كما يقتضيه دليله فانه كره من الدعوى فستد ما ذكره من
الدليل لكن لا يلزم منه اي من توقف الشروع في العلم على

أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع
أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع
أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع

أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع
أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع
أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع
أي ببيان
حاجة وبيان
ما هي
بيان موضوع

اصول

اصلا ومن هذه العبارة في مثل هذا المعنى شائع كما يقال فلما
يتقدم الدليل فلا يتقدم الجواب الى غير ذلك من العبارات وهذا
من قبيل نكر الملقوم واردة الا انه لان الدليل انما يكون دليلا
اذا كان تاما فيلزم دليليته كونه تاما اي معتبرا معه جميع ما يتوقف
دليليته عليه وكذا التقريب والمدعى والجواب وفي اللازم ملزوم
لنفي الملزوم وقد كوفي اللازم واراد برنفي الملزوم بخلافه والناهي ان
ان يقال مدعى المص مركب في هذا المقام وهو ان الشروع في العلم
يتوقف على تصور العلم بوجه ما وان يكون ذلك الوجه رسميا و
ذلك الدليل المذكور في الشرح ثبت الجزأ الاول منه لا الثاني
فبعض التقريب حاصل دون بعض فلا يتقدم التقريب والثالث ما
ذكره بعض الافاضل من ان التقريب سوق الدليل على وجه خاص
او ايراد الدليل على وجه خاص وهو معنى تطبيق الدليل على وفق
الدعوى وهما تحقق سوق الدليل والايراد المذكوران ولم
يتحقق الوجه الخاص فلا يتحقق التقريب بتمامه وفي هذا الوجه الثالث
ان ما ذكره الفاضل انما يدل على ان مفهوم التقريب لم يتحقق بتمامه
لاما صدق عليه هذا المفهوم والظاهر ان الكلام تأمل قوله
والمراد بمفتح الكلام او ايل الكتاب هذا جواب عن اعتراض
اورده البخاري على الشارح حيث قال في حاشيته كتب على
شرح المص ما اورده رسم العلم في مفتح الكلام حتى يكون المقصود
بيان ذلك بل قسم العلم الى قسمين مفتح الكلام ثم قال
انما قال العلم بالتصور بما قصدتني

أو الذي ذكره 'فاضل
نظره

فان قيل المراد بفتح الكلام او ايل الكتاب قبل الشروع في المقصود
فانه عند ذلك من رسم هذا العلم فنقول لا فانه المقصود من ايراد
الرسم في المقدمة تصور العلم بخصوصية الرسم لا يجوز ان يكون
المراد به تصويره بوجه ما من الوجوه و ايراد الرسم فيها لكون
المقصود حاصله لا لانه المقصود ولما كان المراد بفتح الكلام ما
اشار اليه المعترض وكان ما اجاب به عن النظر جوابا باحساسا لما
عما اورد به بعض المتأخرين قال قدس سره المراد بفتح الكلام او ايل
الكتاب قبل الشروع في المقصود و اشار الى جواب النظر بقوله
واجاب بعضهم عن هذا النظر الخ ولم يلتفت الى ما اورد به بعض
المتأخرين ولم يعرض لدفعه لظهور فسادة ونحن لا نتعرض له
ايضا لهذا وخفاة التطويل واعتذر من قبل الشارح ظانا انه
اشار الى الجواب بقوله فالاولي حيث قال وكان في عبارة الشرح
اشاره اليه بلفظه كان المبينة للظن يعني ان الشارح اورد
النظر على وجه التوقف نظرا الى ظاهر كلام المصنف لان الظاهر منه
ومني ايراد رسم العلم في المقدمة انه المقصود بخصوصه ولم يخرج
بانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

عنه ان المراد ما تقدم عاد فيقال
بعض المتأخرين تصور العلم
بالرسم هو يقتضي ان يكون المظهر
به فلا بد قبل تصور الرسم من ان يكون
متصورا بوجه ما و لا بد ان يكون
حيث لم يتلك لثقل هذا اليراد كنه سبيل
الجواب الذي ذكره الشارح في سبيل

بأن قد يجاب عنه
ان المقصود لا ينبغي ان يحصل للشارح
بل ان الشارح بان يطلع العلم اليه فربما
فيحصل له بذلك تصور رسمه مع انه قد يكون
قبل ذلك معلوما بوجه آخر فلهذا ولا بد
الرسم ههنا مذكور على وجه التعليم والاعمال
وهو وان كان كسبا لكنه يتوقف
على قصد المعترض والكنتجة
بوجه ما عسى ان يكون

فانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

فانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

الظن

فانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

فانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

الظن لا الجزم ويمكن لنا ان نختار الاول ايضا ونبتدل على الاشارة
الى هذا الجواب بانه لما كان في عبارة الشرح اشارة الى الجواب ولا جواب
له في الواقع سوى هذا فانه اشار الى هذا وانما كان ما ذكره الشارح
اولي لانه مبني على ما هو الظاهر من كلام المصنف بخلاف الوجه السابق
فانه مبني على خلافه فان قلت يرد على هذا الوجه مثل ما يرد على الوجه
الاول وتقريره ان قوله لا بد من تصور رسمه ان اراد به التصور
برسم تام فمسل انه لا بد منه لكن لا يتم التقريب اذ المقصود بيان
سبب ايراد هذا الرسم في مفتح الكلام وان اراد به التصور بهذا
الرسم فلا يتم انه لو لم يتصور بهذا الرسم لا يمنع الشروع على وجه
البصرة فان اجيب عنه بمثل ما اجيب عن الوجه السابق لم
يكن بين الوجهين تفاوت في البناء على خلاف الظاهر لكون
هذا الوجه اولي فلما ان عدم التفاوت ممنوع وكيف لا يركب
خلاف الظن الثاني اقل وبيا انه ان المصنف اورد في المقدمة رسما خا
والظن ان جميع الخصوصيات الكائنة من كون رسمه رسما وكونه هذا
الرسم مقصودة في هذا المقام فعلى الوجه الثاني لا يكون خصوصية
الشخصية اعني هذا الرسم مقصودة وعلى الوجه الاول لا يكون
لخصوصية النوعية اعني كون رسمه مقصودة ايضا في الثاني
خلاف الظن من جهة وفي الاول من جهتين فيكون الثاني اولي
قوله الوجه السابق يدل على وجوب التصور بوجه ما اه

هذا الكلام منه قدس سره تحقيق المقام وكان اشارة منه
الى ان ما ذكره من الوجه الاول لا يوافق ما ذكره سابقا من ان
اشارة الى الصوري وكراهه مطلوبة صورة انه ما ذكره الشارح ليس اولى وهو
المعنى لان ما ذكره لا يوافق ما ذكره سابقا وكل شيء لا يوافق ما ذكره ليس
باولي فاذا ذكره ليس باولي وهو خلاف وجه السابق اشارة الى انما تقيده
وهو ما ذكره الشارح في قوله يرد على

فانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

فانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

فانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

فانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

فانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

فانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

فانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولي دون فالصواب
فان قيل الضمير في قوله وكان في عبارة الشرح اشارة اليه ان
كان راجعا الى هذا الجواب فالاشارة بمنزلة اشارة الى ما
وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فالاشارة بمجرم به لا يظن
فلما اختار الثاني ومنع الجزم كيف ولفظ الاولي كثيرا ما يستعمل
في مقام الصواب ثم استعماله في مقام الراجح اكثر وعابته افادة

لعل هذا الكلام وجه ترجيح كلام المشيقي بعد تبيينه فليس مره اياه بالوجه المقبول بناء على ان السداد في قولهم ما يتوقف عليه الشرع من العلم هو الشرع مطلقا الذي هو العلم
من اصل الشرع والشرع على وجه البصيرة وهو مذهب المشيقي في هذا الكلام ومن يتوقف الشرع على شيء استثنائه بدون ظهوره كونه نفس التصور والترسم
مقدمة الشرع بعارض هذا السداد وكما جعل التصور بوجه مقدمته الشرع خلاف التحقيق لان التحقيق ان مقدمته الشرع في العلم هو تصور بوجه
لا يترتب له عارض الشارح الفاضل في هذا الجمل ولعل هذا وجه الاولوية في هذا العلم

المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشرع بخلاف الوجه السابق
فلا يكون الا في اوله منه فيجب ان يغير التفسير ليقابل ان يقول التفسير
المذكور للمقدمة وان كان ظاهرا فيجعل عليه اعني ما يتوقف عليه الشرع
مطلقا الا ان قوله الا في بيان وجه التوقف الذي فسرنا المقدمة به
ان يقال انه قرينة واضحة على ان المراد ما يتوقف عليه الشرع اما
مطلقا او على وجه البصيرة او غير ذلك على ما استفاد من وجه التوقف
على بيان الحجة كما سببنا ويجوز ان يكون هذا الكلام منه قدس سره
اشارة الى القرينة الدالة على ان المراد ما يتوقف عليه الشرع ليس
ما يفهم من ظاهر بل ما يتوقف عليه الشرع اما مطلقا او على وجه
البصيرة يعني ان الوجه السابق الذي اشار اليه بقوله فالاولي يدل
على انه لولا لا يمنع الشرع مطلقا وهذا الوجه يدل على انه لا بد
في الشرع على بصيرة من تصور برسمه ولا يدل على انه لولا لا يمنع
الشرع مطلقا فدل المجموع على ان المراد ما يتوقف عليه الشرع
المنع الاعني ما يدفع ما يتوهم من مخالفة بين الوجه الاول في تفسير
المقدمة وبين وجوب تفسير التفسير **قال الشارح** لا بد من تصور
العلم برسمه ليكون الشارح على بصيرة في طلبه واستدل عليه بقوله
فانه ان تصور العلم برسمه افاو برسمه عليه ان ما ذكره لا يستلزم
المطلوب اذ المطلوب ان البصيرة لا يحصل بدون التصور برسمه
وما ذكره يدل على ان البصيرة حاصلة به ولا يدل على انه لولا
لما حصلت البصيرة فلا يتم التقريب واجاب عنه بعض الافاضل
بان ما يحصل به البصيرة يتوقف عليه كما لها فالمراد بالبصيرة كما لها

اي قول الوجه السابق يدل على وجوب التصور
اه اذا كان هو ايا يكون قوله لعل ان يقول
التفسير الى اه شرط الاول اذ كان علم الا
يكون قوله لعل ان يقول الى اه هو ايا
عن جانب الشارح لا شاذي

قوله او غير ذلك يحمل ان يكون زيادة
البصيرة كما تصديق بوضوحه الموضوح
او غير ذلك وهذا خلاف
الط على فاضل

قوله بان ما يحصل به البصيرة
واما في الشرع فياكتسب البصيرة المذكورة والكبرى مطوية فيخرج ان التصور برسمه
موقوف عليها كما لها

ان تصور برسمه موقوف عليه البصيرة كما لا يما يحصل للبصيرة الكاملة وكل ما يحصل له البصيرة الكاملة يتوقف عليه
كما لها فالتصور برسمه موقوف عليها كما لها

ويتوجه على هذا الجواب انه ان اراد بالكمال الفرد الاكل الذي لا مرتبة
وله فليس ان ما يحصل به البصيرة يتوقف عليه كما لها لكن لا يتم ان
المذكور في مقدمة هذا الكتاب مفيد بهذا الكمال فيكون ذكرها في الكتاب
لغوا على هذا التقدير وان اراد به الفرد الذي دونه فلو لم ياتي ما
يحصل به البصيرة يتوقف عليه كما لها وهو ط وممكن ان يجاب عن اصل
الايراد بان المراد بقوله لا بد من تصور برسمه ان اللائق المناسب للشارح
ان تصور العلم برسمه يكون على بصيرة في طلبه وح يتم الاستدلال
سالماعن المنع وهذا التأويل يستلزم التأويل في تفسير المقدمة
بما يتوقف عليه الشرع اما مطلقا او على وجه البصيرة بان
يراد ما يتوقف عليه الشرع الامر اللائق المناسب للشارح
وهذا الامر اللائق المناسب يقال له في العرف آية الواجب وما
لا بد منه وما يتوقف عليه الامر والاستبهة في ان هذا التأويل
بعيد عن الفهم مخالف للفظ اذ المعلوم من توقف الشرع على
الشيء انه لا يمكن الشرع بدونيه لكنه منافية راجعة الى اللفظ
دون المعنى ولا في ذلك سهل وفي العدول عن الطائفة وما
ذكره في مقام الاستدلال قرينة واضحة على ان المراد ما ذكرنا
بهذا التأويل يرجع تفسير المقدمة الى ما يعين في تحصيل
الفن ويندفع عنه كثير من المناقشات التي ذكرها الاستاد بعضها
في شرح الرسالة فليترك بالانصاف والاجتناب عن الغصب
والاعتشاف **قوله** حصل عنده مقدمة كلية اه اراد قدس سره
بهذا الكلام بيان افادة تصور الحق سبحانه بانه علم باصول يعرف
وهو الذهاب الى طريق غير موصول الى المطلوب

قوله بان ما يحصل به البصيرة
واما في الشرع فياكتسب البصيرة المذكورة والكبرى مطوية فيخرج ان التصور برسمه
موقوف عليها كما لها

قوله بان ما يحصل به البصيرة
واما في الشرع فياكتسب البصيرة المذكورة والكبرى مطوية فيخرج ان التصور برسمه
موقوف عليها كما لها

قوله بان ما يحصل به البصيرة
واما في الشرع فياكتسب البصيرة المذكورة والكبرى مطوية فيخرج ان التصور برسمه
موقوف عليها كما لها

وهو كساده على من لم يتقدم في معرفة الحروف والحرف وهو مستند كونه التعريف متكاملا ومفردا
أي جامعاً ومفرداً يحصل منه ثمة كليات أحاطة باعتبار انعكاس وهو كما صدق عليه الحرف بالفتح صدق
عليه الحرف بالكسر وثانيتها باعتبار إيراد وهي كما صدق عليه الحرف بالكسر صدق عليه الحرف بالفتح
والعكس والظن اصطلاح الأصوليين كما أن الجماعية والافقية اصطلاح أهل الفقه لولا ما سبق

بها أحوال أو آخر الكلام من حيث لأعرب والبناء حصل عنده مقدمة
كلية هي أن كل مسألة من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة ولا شبهة
في أن هذه المقدمة الكلية الحاصلة من عكس هذا التعريف لا مثيل
لها في حصول هذا الوقوف الإجمالي الذي هو بصدد بيان بل ياله
دخل في ذلك هي المقدمة الحاصلة من طرف هذا التعريف وهي أن
كل مسألة لها مدخل في تلك المعرفة فهي من النحو وهذه المقدمة
هي التي أخذها قدس سره في القياس المنهج للطبقات جعلها كبراه وقال
بحدس مسألة لها مدخل في معرفة أعرب الكلام وبنائها وكل مسألة كذلك
فهي من النحو فانعرض لحصولها مما لا فائدة له وأيضا نرفع قوله فإذا
أورد عليه مسألة معينة اه عليه بما لا صحة له كما يظهر بادي
نأمل وأجيب عن ذلك بتكليف في العبارة وقبل كل مسألة مبتداء
وقوله من مسائل النحو خبره لا صيغة وقوله لها مدخل في تلك المعرفة
حال من ضمير الخبر والتقدير كل مسألة كائنة من مسائل النحو حال
كونها بحيث لها مدخل في تلك المعرفة وكذا التوجيه في قوله كل مسألة
منها لها مدخل في تلك العصمة وعلم أن كل مسألة لها مدخل في
تلك الخاصة وانت خبير بأن التعبير عن مثل هذا المقصود بمثل
هذه العبارة بعيد عن طوره قدس سره غاية البعد ولقد راعى
شرايط التعليم والتفهيم شكر الله سبحانه بالنظر إلى المتعلم المتبدئ
فأراه هذا المطالب الذي في فهم نوع صعوبة وأخلاق بالذريع
فصوره أولاً في علم هوياً أنين ثم رماه إلى العلم المطهر ههنا فيصير
فيه وتراد على التمكن كونه تاماً ثم انتقل منه إلى مطلق العلم زيادة

هذا هو الحق في معرفة الحروف والحرف وهو مستند كونه التعريف متكاملا ومفردا
أي جامعاً ومفرداً يحصل منه ثمة كليات أحاطة باعتبار انعكاس وهو كما صدق عليه الحرف بالفتح صدق
عليه الحرف بالكسر وثانيتها باعتبار إيراد وهي كما صدق عليه الحرف بالكسر صدق عليه الحرف بالفتح
والعكس والظن اصطلاح الأصوليين كما أن الجماعية والافقية اصطلاح أهل الفقه لولا ما سبق
هذا هو الحق في معرفة الحروف والحرف وهو مستند كونه التعريف متكاملا ومفردا
أي جامعاً ومفرداً يحصل منه ثمة كليات أحاطة باعتبار انعكاس وهو كما صدق عليه الحرف بالفتح صدق
عليه الحرف بالكسر وثانيتها باعتبار إيراد وهي كما صدق عليه الحرف بالكسر صدق عليه الحرف بالفتح
والعكس والظن اصطلاح الأصوليين كما أن الجماعية والافقية اصطلاح أهل الفقه لولا ما سبق

هذا هو الحق في معرفة الحروف والحرف وهو مستند كونه التعريف متكاملا ومفردا
أي جامعاً ومفرداً يحصل منه ثمة كليات أحاطة باعتبار انعكاس وهو كما صدق عليه الحرف بالفتح صدق
عليه الحرف بالكسر وثانيتها باعتبار إيراد وهي كما صدق عليه الحرف بالكسر صدق عليه الحرف بالفتح
والعكس والظن اصطلاح الأصوليين كما أن الجماعية والافقية اصطلاح أهل الفقه لولا ما سبق

هذا هو الحق في معرفة الحروف والحرف وهو مستند كونه التعريف متكاملا ومفردا
أي جامعاً ومفرداً يحصل منه ثمة كليات أحاطة باعتبار انعكاس وهو كما صدق عليه الحرف بالفتح صدق
عليه الحرف بالكسر وثانيتها باعتبار إيراد وهي كما صدق عليه الحرف بالكسر صدق عليه الحرف بالفتح
والعكس والظن اصطلاح الأصوليين كما أن الجماعية والافقية اصطلاح أهل الفقه لولا ما سبق

هذا هو الحق في معرفة الحروف والحرف وهو مستند كونه التعريف متكاملا ومفردا
أي جامعاً ومفرداً يحصل منه ثمة كليات أحاطة باعتبار انعكاس وهو كما صدق عليه الحرف بالفتح صدق
عليه الحرف بالكسر وثانيتها باعتبار إيراد وهي كما صدق عليه الحرف بالكسر صدق عليه الحرف بالفتح
والعكس والظن اصطلاح الأصوليين كما أن الجماعية والافقية اصطلاح أهل الفقه لولا ما سبق

للافاضة فتصوره فيه وزاد على التمكن التام قوله فكانه قد علم ذلك
ثم انتقل بعونيه هاتين الزيادة بين دق ما أورد عليه من
أنه خلاف الواقع فقال ولم يزد أنه مجرد تصور العلم برسمه قد
حصل له العلم بالفعل حتى يرد عليه أنه خلاف الواقع يعني أن
هذا الاعتراض ينبغي على هذه الإرادة وهو يرى منها قال السارح
وأما على بيان الحاجة اه اعلم أن المذكور في مقدمة الكتاب أمور
ثلاثة هي تعريف العلم برسمه وبيان الحاجة إليه وبيان موضوعه
وهذه الثلاثة مفيدة لأمرين ثلاثة أخرى هي تصور العلم برسمه
والتصديق بغايته والتصديق بموضوعية والشروع في العلم
على وجه البصيرة وعلى وجه لا يكون عتياً بوقوف على الثلاثة
المقارنة بلا واسطة بمعنى أن هذه الثلاثة معينة للشارع على
شروعه على ما عرفت من معنى توقيف الشروع وموقوف أيضاً
على الثلاثة المفيدة بواسطة توقيف الثلاثة المقارنة عليها لكونها
نظرية فيصدق تعريف المقدمة على الأمور الستة فيجوز أن يكون
مقصود المص من المقدمة ههنا الثلاثة المقارنة فقط وهو ظ
ويجوز أن يكون المجموع فعلى الأول مقصود الشارح من قوله ووجه
توقف الشروع أما على تصور العلم دون على تعريفه برسمه كما قال
في الفصل الثاني وأما على بيان الحاجة وفي الفصل الثالث وأما
على موضوعه التنبيه ما هو مقصود المص من المقدمة وللاعتناء
على هذا التنبيه نقض في إراء مقصود المص في الفصول الثلاثة
وعلى هذا يكون تعليل توقف الشروع على بيان الحاجة إليه وعلى
موضوعه بما ذكره ملايماً لمهمة ظهراً المقصود من قوله وأما

هذا هو الحق في معرفة الحروف والحرف وهو مستند كونه التعريف متكاملا ومفردا
أي جامعاً ومفرداً يحصل منه ثمة كليات أحاطة باعتبار انعكاس وهو كما صدق عليه الحرف بالفتح صدق
عليه الحرف بالكسر وثانيتها باعتبار إيراد وهي كما صدق عليه الحرف بالكسر صدق عليه الحرف بالفتح
والعكس والظن اصطلاح الأصوليين كما أن الجماعية والافقية اصطلاح أهل الفقه لولا ما سبق

هذا هو الحق في معرفة الحروف والحرف وهو مستند كونه التعريف متكاملا ومفردا
أي جامعاً ومفرداً يحصل منه ثمة كليات أحاطة باعتبار انعكاس وهو كما صدق عليه الحرف بالفتح صدق
عليه الحرف بالكسر وثانيتها باعتبار إيراد وهي كما صدق عليه الحرف بالكسر صدق عليه الحرف بالفتح
والعكس والظن اصطلاح الأصوليين كما أن الجماعية والافقية اصطلاح أهل الفقه لولا ما سبق

هذا هو الحق في معرفة الحروف والحرف وهو مستند كونه التعريف متكاملا ومفردا
أي جامعاً ومفرداً يحصل منه ثمة كليات أحاطة باعتبار انعكاس وهو كما صدق عليه الحرف بالفتح صدق
عليه الحرف بالكسر وثانيتها باعتبار إيراد وهي كما صدق عليه الحرف بالكسر صدق عليه الحرف بالفتح
والعكس والظن اصطلاح الأصوليين كما أن الجماعية والافقية اصطلاح أهل الفقه لولا ما سبق

هذا هو الحق في معرفة الحروف والحرف وهو مستند كونه التعريف متكاملا ومفردا
أي جامعاً ومفرداً يحصل منه ثمة كليات أحاطة باعتبار انعكاس وهو كما صدق عليه الحرف بالفتح صدق
عليه الحرف بالكسر وثانيتها باعتبار إيراد وهي كما صدق عليه الحرف بالكسر صدق عليه الحرف بالفتح
والعكس والظن اصطلاح الأصوليين كما أن الجماعية والافقية اصطلاح أهل الفقه لولا ما سبق

على بيان الحاجة اليه ما يفيد بيان الحاجة اعني التصديق بغايته
 وكذا الحق المقصود من قوله واما على موضوعه على ما عرفت وعلى
 الثاني وهو ان يكون مقصود المص من المقدمة مجموع الامور الستة
 يكون المناسب في كل من الفصول الثلاثة بيان وجه توقف الشروع
 على امرين هما المفيد والمفاد لكن لما كان بيان توقف الشروع
 على المفيد موقوفا على بيان توقف الشروع على المفاد وكان بيان
 توقف الشروع على المفيد بعد بيان توقف الشروع على المفاد
 سهلا يسيرا الكافي في كل من الفصول الثلاثة ببيان توقف الشروع على
 المفاد وقال في الفصل الاول وجه توقف الشروع اما على قصور
 العلم اه ولما كان هذا القول منه هو بما يقصر مقصود المص على
 الامر المفاد ولعدم ملاحظة توقف الشروع على الامر المفيد
 بانه اصل اول هذا الوجه بتغيير الاسلوب في الفصل الثاني
 والثالث فقال في الثاني واما على بيان الحاجة وفي الثالث واما
 على موضوعه فذكر المفيد وبين توقف الشروع على المفاد
 مقتصر عليه اعتمادا على ظهور توقف الشروع على المفيد
 بعده فان قلت لم يظهر توقف الشروع على المفيد بعد بيان توقف
 الشروع على المفاد قلت بملاحظة مقدمة معلومة مع انه ان
 المفاد لكونه نظريا موقوف على المفيد وملخص الكلام هكذا
 الشروع في العلم موقوف على المفاد وهو لكونه نظريا موقوف
 على المفيد ينتج ان الشروع في العلم موقوف على المفيد وهو المظ
 قوله يعني ان الشروع في العلم فعل اختياري اه المقصود من هذا
 الكلام تحقيق المقام ورفع شبهة بتوجه على الشارح اما

لا توقف الشروع على المفيد الا على توقف
 الشروع على المفاد وكونه نظريا لا يحصل
 الا بالبيان فان كانا نظريا موقوفاً عليه
 للشروع وكان المفيد ايضا كذلك بالضرورة
 والا فلا عبد الرحيم

انما هو المقصود من هذا الكلام ان الشروع في العلم
 لا يكون موقوفا على المفيد بل موقوفا على المفاد
 لان المفاد هو الذي لا يتوقف عليه الشروع في العلم
 والمفيد هو الذي يتوقف عليه الشروع في العلم
 فانما هو المقصود من هذا الكلام ان الشروع في العلم
 لا يكون موقوفا على المفيد بل موقوفا على المفاد

ط
 جواب دخل مقدم وهو ان تصور بيان الحاجة
 كاف في دفع العيب فلم يجز في دفعه الى
 التصديق فاجاب عنك بانه ليس بان
 في دفعه الى التصديق بل في دفعه الى
 بقوله يعني ان الشروع
 هي اصغرى القياس وكبراه محذوف وهي
 وكل فعل اختياري لا ان يعلم اولا
 لذلك العلم فائدة ما لكن لم يذكر
 في موضع النتيجة ليعلم ان معنى
 يجوز لها العمل الاختياري

الشبهة

الشبهة فهي ان العيب بحسب العرف على ما ذكره قدس سره في حاشيته
 لشرح القاضيه لا يترب عليه فائدة اصلا او ترب عليه مالا
 يعتد به اذ عرفت هذا فيما يترب عليه فائدة يعتد بها لا يكون
 عينا بحسب العرف وعدم العلم بالفائدة المعتد بها لا يستلزم
 عدم الترتب اصلا وهو ظ فقوله لو لم يعلم غاية العلم والعرض
 منه لكان طلبه عينا ممنوعا واما الدفع فهو ان الشروع لكونه
 فعلا اختياريا يمنع بدون التصديق بفائدة ما على اثنين في مو
 فالتصديق بفائدة ما ضروري للشروع واما التصديق بخصوص
 الفائدة اعني التصديق بالفائدة المعتد بها بالنظر الى المشتة
 التي في تحصيل ذلك العلم سواء كانت تلك الفائدة مرتبة
 عليه في الواقع ام لا فانما يجب لئلا يعتد الشروع فيه عينا
 بحسب العرف لان الشروع في تحصيل العلم بناء على اعتقاد
 ترتيب فائدة لا يعتد بها في الواقع بالنظر الى تحصيله يعتد عينا
 اذ لم يعرف الفائدة المعتد بها وان ترتب عليه بحسب الواقع فائدة
 معتد بها بالنظر اليه فعلى هذا يكون مراده بما ذكره قدس سره في حاشيته
 لشرح القاضيه عدم الترتب اما بحسب الذهن بان لا يعتد بتر
 الفائدة اصلا او يعتد بترتيب ما لا يعتد به بالنظر اليه واما
 بحسب الخارج والواقع بان لا يرتب عليه في الواقع فائدة اصلا
 او ترتب عليه ما لا يعتد به بالنظر اليه وقوله وبذلك يفترج
 اشارة الى ضرر هذا العيب يعني اذ اعترض العرف عينا في فعله
 وان كان ما اعتقد ترتيبه عليه معتدا به في اعتقاده بقرينه
 شارع

في حاشيته
 في حاشيته
 في حاشيته

وقد اشتهر من كلامه قدس سره في حاشيته
 ان العيب لا يترب عليه فائدة اصلا
 ولا يعتد به اذ عرفت هذا فيما يترب
 عليه فائدة يعتد بها لا يكون
 عينا بحسب العرف وعدم العلم
 بالفائدة المعتد بها لا يستلزم
 عدم الترتب اصلا وهو ظ
 فقوله لو لم يعلم غاية العلم
 والعرض منه لكان طلبه عينا
 ممنوعا واما الدفع فهو ان
 الشروع لكونه فعلا اختياريا
 يمنع بدون التصديق بفائدة
 ما على اثنين في مو
 فالتصديق بفائدة ما ضروري
 للشروع واما التصديق
 بخصوص الفائدة اعني
 التصديق بالفائدة المعتد
 بها بالنظر الى المشتة
 التي في تحصيل ذلك العلم
 سواء كانت تلك الفائدة
 مرتبة عليه في الواقع ام لا
 فانما يجب لئلا يعتد
 الشروع فيه عينا بحسب
 العرف لان الشروع في
 تحصيل العلم بناء على
 اعتقاد ترتيب فائدة لا
 يعتد بها في الواقع
 بالنظر الى تحصيله
 يعتد عينا اذ لم يعرف
 الفائدة المعتد بها
 وان ترتب عليه بحسب
 الواقع فائدة معتد بها
 بالنظر اليه فعلى هذا
 يكون مراده بما ذكره
 قدس سره في حاشيته
 لشرح القاضيه عدم
 الترتب اما بحسب
 الذهن بان لا يعتد
 بترتيب الفائدة اصلا
 او يعتد بترتيب ما لا
 يعتد به بالنظر اليه
 واما بحسب الخارج
 والواقع بان لا يرتب
 عليه في الواقع
 فائدة اصلا او ترتب
 عليه ما لا يعتد به
 بالنظر اليه
 وقوله وبذلك
 يفترج اشارة
 الى ضرر هذا
 العيب يعني اذ
 اعترض العرف
 عينا في فعله
 وان كان ما
 اعتقد ترتيبه
 عليه معتدا به
 في اعتقاده
 بقرينه

في حاشيته
 في حاشيته
 في حاشيته

فعل هذا بعد عينا في الانتهاء لا في الانتهاء
 واما ما يعتد به لانه توجه الشبهة المذكورة
 ايضا بعد عينا مطلقا
 تأمل

ان

ادھول لیس منظور ملاقات کرچ

ان بابا

۵
ادب و فروع
العرفان
جیب الاعمال
والادغام

ای امران من الاموال
الحدوث ومن
الاشياء الخفية

ای علی تقدیر
ان لا یزین
علیه

1917

۷
عم

كونه من المنطق والهيئة والجزئية والهيئة والفضيلة
 والوعية والذاتية والعرضية والعنصرية والفضيلة
 عكسها ونقيضها والقياس والتمثيل والاعتقاد
 وغو ذلك من الأشياء المنطقية للعلوم
 المنصورية والتدوينية المنطقية للعلوم
 مناسبة متعدية منطال كنه
 كالمفرد والسطح والمجم العلم اذا جعلت موضوعات العلم
 الهده مسية فانها فتشرك في المقدار الذي هو
 جنسها او سطحة فتشرك في المقدار الذي هو
 في العائنة الاولى

فمنها ما هو من جنس الانسان واجازته والادوية والاعذية اذا جعلت
موضوعات لطيف الطب فانها مشاكدة في كونها
منسوبة الى الصحة الخلق العائنة للمعوي
لك الاصول ان ان لم يكن الاحوال من حيث
الانسان يكون محولات والمحوالات
تبعهم

نور من جهة واحدة اه اي وانما اعتبر كونه السابق فوجه واحدة اه
لو كان من جهتين كانتا علمين كعوارض مجزئة عوارض العلم المتعلقين
باللفظ الوحي فاذا اعتبر تعلقهما من حيث التطبيق يقتضي انهما علم
العلمي وانما اعتبر تعلق احدهما به من جهة الحيتية والافرى من حيث الاعراب
والبناء فالاول علم العلم والثانية علم التفرع ابي شامة

هذه الحيتية محولات وليست بعلم وانما قال من جهة واحدة لانها لو

كانتا متعلقتين بشئ واحد او اشياء متساوية من جهتين لكانتا علمين
كأول الاول وهذه قريبة واضحة على اعتبار ما قلنا من قولنا انما بالذات
او بالاعتبار وفي قوله ولم يتحسن عدل واحد منهما علما على جهة اشارة
الى ان ذلك امر استثنائي في التعليم والتعلم والا فلا مانع عقليا من ان

يعد كل مسألة علما على جهة ولا من ان يعد مسائل متكررة غير متشاركة
في الموضوع علما واحدا كقوله بالتدوين لكونها متشاركة في انها احكام

بامور على اخرى قوله اعلم ان الواجب على السامع في كل علم اه هذا
الكلام توطئة وتهميد لبيان المراد من قوله لم يتميز العلم المطعون

ولم يكن له بصيرة في طلبه وحاصله ان ما يتوقف عليه الشروع
نفسه شيان التصور بوجه ما والتصدق ببنائيه ما واما

التصور برسمه والتصدق بما هو فائدية وغرضه في الواقع فالحصول
البصيرة والاحتراز عن العتب وزيادة البيع فلما بين الاحتياج اليه

وذكر التعريف الرسمى حصل الفوائد الاربع المذكورة اعني ما يتوقف
عليه الشروع في العلم والبصيرة والاحتراز عن العتب وزيادة

البيع فلا احتياج في افادة شئ من هذه الامور الاربع الى بيان
الموضوع وانما الاحتياج اليه لزيادة البصيرة واذ كان كذلك فقوله

لم يتميز العلم المطعون ولم يكن له بصيرة في طلبه اراد به لم يتميز
زيادة متميز ولم يكن له زيادة بصيرة وعلى قوله قدس سره وان

يعتقد ان لذلك العلم فائدة اه مواخزة وهي انه ان اراد انه
يجب على السامع ان يعتقد ان لذلك العلم فائدة ما فالواجب

مورد كذا الاول كونه علمين اذا كانت احديهما
متعلقة بشئ او كشيء متساوية والاخرى
بشئ متغاير للاول بالذات والاشياء متغايرة
للاول بالذات فانه من

قوله في كل علم اه هذا
سبب في كون العلمين علما على جهة واحدة
فانه لا يمنع عقلا بالاطراف الاولى فاذ
المقصود على العلم واحدة في
مورد من انما اه اي في ان العلمين متساويين
الاحوال والصور متعلقين باحكام محولات
وكذا قوله في الموضوعات عبد الكريم

ط على
متعلق بعلمه واما التصور برسمه وقوله الاحتراز
عن العتب بقوله والتصدق بما هو فائدية
وقوله زيادة البيع بقوله في
الواقع ان لو لم يعلم فائدية في
الواقع بغير حجة ولا
براد سببه ثم

او الطائفتين

الركن الثاني
مسئلة اصول
الفهم ومصلحة
الحكمة ملوك
جميع الدين

يعني في كل مسألة
يتم بالاحوال
الى الاخر والفرق
يكوي مناسبة
في الاحكام

باعتبار

او وجوب الاحتراز عن العتب
او وجوب الاحتراز عن العتب
او وجوب الاحتراز عن العتب

قوله في كل علم اه هذا
سبب في كون العلمين علما على جهة واحدة
فانه لا يمنع عقلا بالاطراف الاولى فاذ
المقصود على العلم واحدة في
مورد من انما اه اي في ان العلمين متساويين
الاحوال والصور متعلقين باحكام محولات
وكذا قوله في الموضوعات عبد الكريم

قوله في كل علم اه هذا
سبب في كون العلمين علما على جهة واحدة
فانه لا يمنع عقلا بالاطراف الاولى فاذ
المقصود على العلم واحدة في
مورد من انما اه اي في ان العلمين متساويين
الاحوال والصور متعلقين باحكام محولات
وكذا قوله في الموضوعات عبد الكريم

مسلم لكن امكن عدم المطابقة للواقع كما يدل عليه قوله قدس سره

سواء طابق الواقع ام لا في وكيف لا وكل علم من العلوم المدونة له
فائدة لا محالة وان اراد انه يجب عليه ان يعتقد ان الشئ الفلاني فائدة

المرتبة عليه فامكان عدم المطابقة مسلم والوجوب عليه ثم وفي
بعض النسخ وان يعتقد لذلك العلم بذوق كلمة ان وهو صريح في الاختلاف

الثاني وعليه ما عليه والمكاتب باختصار الشئ الاول ومنع انقضاء
امكان عدم المطابقة ان معناه ان اعتقاد فائدية ما واجب على

السامع ومطابقة هذا الاعتقاد للواقع ليست بضرورية بل نسبة
المطابقة وعدمها الى الشروع سواء فكلما لا يتوقف الشروع على

عدم المطابقة لا يتوقف على المطابقة ايضا وهذا لا يقتضي
امكان المطابقة ولا امكان عدمها بل يصدق مع وجوب المطابقة

ايضا قوله لان التميز والبصيرة قد حصلتا بنصومه برسمه قد حصل
قدس سره كلامه ههنا على ما ذكره في شرحه للمطالع حيث قال

فاذا علم ان اي شئ موضوع متميز ذلك العلم عند الطالب فضل
تميز وكلامه ههنا كجمل امرين أحدهما انه يحصل له من هذا العلم

تميز له فضل ورجحان على التميز الحاصل من التعريف الرسمي لان
هذا التميز متميز بالذات وهو الموضوع والتميز الحاصل له من التعريف

الرسمي متميز بالعرض اعني الغاية والتميز بالامر الذاتي راجع على التميز
بالامر العرضي والثاني ما ذهب اليه قدس سره من ان المراد ان اصل

التميز حاصل من التعريف الرسمى فالتميز الحاصل من بيان الموضوع
والعلم به فضل متميز لا اصله

او ما ذهب قدس سره

قوله في كل علم اه هذا
سبب في كون العلمين علما على جهة واحدة
فانه لا يمنع عقلا بالاطراف الاولى فاذ
المقصود على العلم واحدة في
مورد من انما اه اي في ان العلمين متساويين
الاحوال والصور متعلقين باحكام محولات
وكذا قوله في الموضوعات عبد الكريم

قوله في كل علم اه هذا
سبب في كون العلمين علما على جهة واحدة
فانه لا يمنع عقلا بالاطراف الاولى فاذ
المقصود على العلم واحدة في
مورد من انما اه اي في ان العلمين متساويين
الاحوال والصور متعلقين باحكام محولات
وكذا قوله في الموضوعات عبد الكريم

قوله في كل علم اه هذا
سبب في كون العلمين علما على جهة واحدة
فانه لا يمنع عقلا بالاطراف الاولى فاذ
المقصود على العلم واحدة في
مورد من انما اه اي في ان العلمين متساويين
الاحوال والصور متعلقين باحكام محولات
وكذا قوله في الموضوعات عبد الكريم

هذا التصديق على العلم...
التي هي في الحقيقة...
التي هي في الحقيقة...

نقدم التبرع الحاصل من التعريف الرسمي مطلقا والوجه الاول
حق مطلقا فالاول وجه **قوله** فقد تحقق بما تقررى من كلام
الشارح رحمه ان مقدمة العلم المذكورة ههنا اي في الرسالة ذكر
قصد ثلثة اشياء احدها تصور العلم بوجه ما او برسمه و
ذلك قد تقرر بقوله فالاول في كاسبق بيانه وبانيها التصديق
بقائده اي بما هو قائده في الواقع وذلك قد تقرر بتعليقه
حيث قال لو لم يعلم غايه العلم والعرض منه لكان طلبه عبثا ولم
يقبل لو لم يصدق بفائدة ماله لكان طلبه محالا ونالها التصديق
بموضوعية الموضوع وانما قلنا ذكر قصد ثلثة لان التصور بوجه
ما او برسمه والتصديق بفائدة ما هو قائده في الواقع مذكوران جميعا
لكن البعض مذكوران محكما للتصور برسمه والتصديق بما هو
قائده في الواقع والبعض ضمنا كالباقي وفي جعل التصور و
التصديق من قبيل المذكور مساحية وانما المذكور ما يفيد بها العلم
انه يجوز ان يكون مقصود المصنف من ذكر التعريف الرسمي
وبيان الحاجة للتصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما ويكون
ذكرهما في المقدمة لخصوصهما لان المقصود حاصل في ضمهما
كما عرفت سابقا وكون غرضه من ذكرهما الاشارة الى ما
يتوقف عليه الشروع نفسه ومن بيان الموضوع الاشارة
الى ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة لكن الشارح
جعل كلامه على ما هو الظاهر منه وجعل التصور برسمه والتصديق

هذا هو الوجه...

اي ما تصور بوجه ما والتصديق بفائدة
ما هو قائده في الواقع مذكوران جميعا
لكن البعض مذكوران محكما للتصور برسمه والتصديق بما هو
قائده في الواقع والبعض ضمنا كالباقي وفي جعل التصور و
التصديق من قبيل المذكور مساحية وانما المذكور ما يفيد بها العلم
انه يجوز ان يكون مقصود المصنف من ذكر التعريف الرسمي

واعلم ان المذكور ضمنا هو التصور بوجه ما و
التصديق بفائدة ما لان التصور برسمه و
التصديق بما هو قائده في الواقع مذكوران جميعا
لكن البعض مذكوران محكما للتصور برسمه والتصديق بما هو
قائده في الواقع والبعض ضمنا كالباقي وفي جعل التصور و
التصديق من قبيل المذكور مساحية وانما المذكور ما يفيد بها العلم
انه يجوز ان يكون مقصود المصنف من ذكر التعريف الرسمي

والمذكور المذكور القصدى اعم من ان يكون مذكورا
محكما للتصور برسمه اذ كان المراد منه حقيقة
او ضمنا كالتصور بوجه ما اذ لم يكن المراد
منه حقيقة بل كان المراد ما حصل
في ضمنه فلو كان المراد من ايراد
بمحصول ما وجب الاستيف

بما هو

هذا هو الوجه...

هذا هو الوجه...

بما هو قائده في الواقع مقصود من المصنف من المقدمة وانشاء الجوانر
كون التصور بوجه ما مقصود اليه منها بقوله فالاولي ولذا قال
قدس سره وقد تحقق بما تقرر ان مقدمة العلم اه فقيده بقوله بما تقرر
ولم يطلقه ولو اشار رحمه الله الى جوانر كون التصديق بفائدة ما
مقصود اليه منها ايضا لكان احسن واويلي ولعله رحمه الله تركها
اعتمادا على العلم بالمقايضة وح يكون في قوله قدس سره وقد تحقق بما تقرر
مناقضة **قوله** والاولي ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا من المقدمة
كما ذهب اليه الجمهور لان ابواب الفن ومقاصده كان هب اليه
البعض لتوقف افادة العلم واستفادة من الالفاظ على ما هو
المتعارف والمتمثل على معرفة احوال الالفاظ فان قلت اما ان
يراد بالمقدمة المذكورة في قوله والاولي اه مقدمة جميع العلوم كقول
العلم والتصديق بفائدة وموضوعه او مقدمة الفن وعلى كلا
التقديرين فاما ان يراد بمباحث الالفاظ جميع مباحثها واحوالها
او مباحثها واحوالها المذكورة في كتب الفن فقط فان اريد بالمقدمة
مقدمة جميع العلوم سواء اريد بمباحث الالفاظ جميعها او بعضها
المذكورة في كتب الفن يكون قوله لتوقف افادة العلم واستفادة
على معرفة احوال الالفاظ ممنوعا لان المراد برح ان استفادة جميع
العلوم موقوف على معرفة جميع احوال الالفاظ او بعضها المذكورة
فيها وهذا على تقدير تسليمه لا يستلزم المطابقة او كونه جمل مباحث
الالفاظ من مقدمة جميع العلوم وهو ظ وان اريد بالمقدمة
مقدمة الفن فان اريد بمباحث الالفاظ جميعها كما سبق يكون

هذا هو الوجه...

قوله من الالفاظ اعترافا من الافادة والاستفادة
بالاشاره والكتابة وغيرها فانها لا
يكون فنان على معرفة احوال الالفاظ

اي كما ان تصور العلم والتصديق
بفائدة وموضوعه مقدمة
بجميع العلوم

هذا هو الوجه...

قوله اي على تقدير الادارة بالمقدمة مقدمة
جميع العلوم سواء اريد بمباحث
الالفاظ جميعا او بعضها المذكورة
في كتب الفن

قوله وهذا اي كون استفادة الفن موقوفة
على معرفة احوال الالفاظ وله
يتعرض للاول لكونه اظهر
المطلات

هذا هو الوجه...

هذا هو الوجه...

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

قوله لتوقف افادة العلم اه ممنوعا ايضا لان المراد به ان استفادة
العلوم او الفن خاصة متوقفة على معرفة جميع احوال الالفاظ لان
توقف استفادة العلوم او الفن خاصة على معرفة بعض الاحوال
المذكورة في كتب الفن على تقدير تسليمه لا يتلزم المطر وهو وان
اريد بمباحث الالفاظ بعضها المذكورة في كتب الفن فتوقف استفادة
الفن على معرفة احوالها المذكورة في كتب الفن وان سلم لا يقتضيه جعل
مباحث الالفاظ من مقدمة الفن لجواز توقف بعض مقاصد
الفن على بعضها قلت يجوز ان يراد بالمقدمة مقدمة جميع العلوم
وبمباحث الالفاظ مباحثها في الجملة لا جميعها ولا بعضها المذكورة
في كتب الفن خاصة وح يكون معنى قوله لتوقف افادة العلم اه
ان استفادة كل علم من العلوم من الالفاظ يتوقف على معرفة احوال
تلك الالفاظ في الجملة وهذا الكلام حق اذ ما من علم من العلوم
الا وقد يتوقف استفادته من الالفاظ على معرفة حال من احوالها
واقبلها معرفة اوضاعها ويجوز ان يراد بالمقدمة مقدمة الفن
وبمباحث الالفاظ المباحث المذكورة في كتبه ويجعل قوله توقف
افادة العلم اه علة صحيحة لا مقتضية وتكون العلة المقتضية
الباعية عدم اشتراك تلك المباحث المذكورة لمقاصد الفن
فيما هو موضوع الفن وغايته فان قلت فعل هذا يجب ان يجعل
مباحث الالفاظ من المقدمة لاسن المقاصد فلم قال قدس سره
فالاولي ولم يقل فالواجب قلت كما عرفت من ان ذلك امر
استحسان لا امر واجب وجوابا عقليا فان قلت لم قلت ان استفادة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

قوله ان توقف
بمعرفة بعض
الاحوال

قوله ان توقف
بمعرفة بعض
الاحوال

او على تقدير
وجود العلم
المقتضية
مباحث
الالفاظ
من المقدمة

الفن

الفن متوقفة على مباحث الالفاظ المذكورة في كتب الفن قلت
لا نعم قالوا لانه لا التزام بمجوز في الحدود التامة كذا وبعضا
ودلالة النظم مجوز فيها كذا لا بعضا ودلالة المطابقة معتبرة
فيها كذا وبعضا وذلك يتوقف على تقييد الدلالة وبيان اقسامها
وابضا جعلوا الكلمات الجنس من المعاني المفردة فيتوقف بيان
ذلك على تقييد اللفظ الى المفرد والمركب وبيان زينة القسيمي
وابضا قالوا يجب الاحتراز في التعريفات عن استعمال الالفاظ
المجازية والمشاركة الا عند فنية فيحتاج الى بيان الحقيقة والمجاز
والمشاركة والميقول وابضا قالوا المتواطى يجوز ان يكون جنسا او
عرضا عامتا واختلفوا في المشكك فذهب بعضهم الى انه لا يجوز ان
يكون جنسا وذهب بعضهم الى جوازه فيحتاج الى بيان المشكك
والمواطى وان ذكر في مباحث الالفاظ بعض الاحوال ولا يتوقف
استفادة الفن عليها فيكون من المنهات والمكولات مع ان معنى التوقف
كما عرفت سابقا راجع الى الاعانة في تحصيل الفن المطر وتلك الاعانة
فما لا شبهة فيها في جميع المباحث المتعلقة بالالفاظ المذكورة
في كتب الفن قوله الا ان المصير ردها في صدر المقالة الاولى
هذا الكلام منه قدس سره بجمل امرين احدهما الاشارة الى توجيه
شبهة على المصير ان الاول ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة
الا ان المصير ترك الوجه الاول واورد ردها في صدر المقالة الاولى
ولم يجعلها من المقدمة ابتعا لبعض من المنطقيين وفيه ان ابراهه
مباحث الالفاظ في صدر المقالة الاولى لا يدل على انه لم يجعلها من
المقدمة لجواز ايرادها في صدر المقالة الاولى مع جعلها من

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب

فقد له اوسانه واضحه او مقصده اى بيان اهم مدونه الفن او مدونه الكتاب ليسكن قلب المسلم اليه اذا شانه في لمبادى الحال معرفة حال الاقوال
من زكيات الرجال وان كان المرتفعه ثم خصص التعديل لافرة الكمال يعرفه الرجال بالحق والابا الحق بالرجال فمدونه المنطق اربسطو مدونه
بالعرفى العزيم ولله العتب بالعلم الاول ومن هنا قيل للفن انه ميراث ذى العزيم وقد بدل ذو العزيم لاربسطو لاجل تدوينه تحسنا به باسمه
الف دينار وقررة كل سنة مائة وعشرين الف دينار ثم بعد ما نقل الفلسفة من لغة يونانية الى لغة العرب مدونه وترتبه واحكمه واثقته تأنيلا
ابونصر الفارابى ولهذا القى بالعلم الثاني وبكى تفصيل ذلك انه شاد انه تقع في حله اعني قوله قدس سر وقد يحيا في المحدثه ايضا بانه قريبه يعرف

توضیح: این خط به حال غرض از حال می باشد
لفظی که در این امور است که فاضل
کتاب
و این خط به حال غرض از حال می باشد
لفظی که در این امور است که فاضل
کتاب

برج و بعل النخل
اورغین

انصار بوجہ ماخوذ ایو جہیں التفسیر بوجہ ماخوذ
انصار بوجہ ماخوذ ایو جہیں التفسیر بوجہ ماخوذ

علم الکشف

اور تصور و جہما و تصدیق فائزہ مام

[illegible]

والنعم الا في التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما كما ذكرنا سابقا
حيث قلنا واعلم ان الواجب اه ولذا لا ياتي ولاجل ان الامور النعمة
يجعل من المقدمة ولا ضرورة في الامرين منها قال بعضهم الاول
يعني ان هذا التفسير اولى من تفسيرهم المقدمة بما يتوقف عليه المشروع
وان كان تفسيرهم راجعا الى هذا ايضا كما عرفت ولهذا قال الاولى
ولم يقل الواجب لان تفسيرهم بظاهره لا يتناول الا الامرين الضريبيين
بخلاف هذا التفسير فانه بظاهره يتناول الامور النعمة فان قلت
يتناول للعلم والكتاب ايضا فلا يكون مانعا فقلت ثم لا يجوز ان يكونا
داخلين في المقدمة بوجه قوله قدس سره في حاشية الشرح المطالع لا بوجوه
على انحصار المقدمة في الثلاثة او الاربعة ولا على انحصار البصيرة في ثلثة
واحدة فمن اطلع على خامس خارج بوجوب ر. بارة البصيرة فله ان
بعد منها هذا الكلام وبفهم منه انهم لم يخصوا جزئيات المقدمة
في عدد معين بل المراد اعداد البصيرة فكذلك المراد الاثانة فكل ما
يعين في تحصيل المقصود خارج عنه يكون من مقدمة ولو فسر كلمة
ما بما يذكر في الكتاب قبل المقصود بقرينة ان المقصود تفسير المقدمة
التي يجعلون جزء من الكتاب لا تدفع المحذور ايضا وقال بعض المتأخرين
في جوابه ان تفسير المقدمة شيء يشمل تلك الامور ثم لا ظاهرا
لا مرفقا حتى يكون جامعاً وما نفعاً ففرق بين التفسير والتعريف
ههنا ولا يخفى ما فيه من النقص قال الشارح ولما كان بيان الحاجة
اه جعل المص مقدمة كتابه هذا مشتملة على ثلثة مفاصل بيان الماهية
وبيان الحاجة وبيان الموضوع فكان انساباً يجعلها ثلثة مباحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

وتدعى لها بحثين فاولهما بيان الماهية وبيان الحاجة في بحث واحد
كما يدل عليه قوله ولما المقدمة ففيها بحثان الاول في ماهية المنطق
وبيان الحاجة اليه وقد تم بيان الحاجة على بيان الماهية وكان المناسب
بعنوان المقدمة ان يقدم بيان الماهية فاشتغل رحمه ببيان جهة
التحليل عليه وقال لما كان بيان الحاجة الى المنطق يسبق الى معرفته
برسمه اي لما كان اصلاً متضمناً له او ردها في بحث واحد لئلا يرتبط
احدهما بالآخر وصدر البحث اي جعل ما هو البحث في الاصطلاح الذي
هو محل الشئ على الشئ اعني بيان الحاجة دون بيان الماهية اذ لا محل
فيه صدر اي يقدم بيان الحاجة على بيان الماهية لان الاصل مقدم
على الفرع قال في الصالح صدره في المجلس فتصدد وابتداء في قوله بتقسيم
العلم الى التصور والتصديق للملابسة والظرف مستقر حال في البحث
اي صدر البحث حال كونه ملتبساً بالتقسيم وقوله لتوقف بيان الحاجة
عليه علمه لا لئلا يترك التصديق بل التصديق يدخل في جواب لما هو معلل بالانسياق
للمذكور كما عرفت وللتنبيه على جميع ما ذكرناه قال قدس سره فلذلك اي
لكون بيان الحاجة اصلاً متضمناً لبيان الماهية او ردها في بحث واحد
واحد ابتداء لبيان الحاجة اي قدم بيان الحاجة على بيان الماهية فادرج
قدس سره في جواب لما تم قال فشرع في تقسيم العلم الى قسمين اعني التصور
والتصديق لتوقفه عليه اي لتوقف بيان الحاجة على التقسيم فجعل
قوله لتوقفه عليه علمه للشرع في التقسيم لا للتصديق واما جهة
تقديم التقسيم على باقي مقدمات بيان الحاجة فامر اخر هو توقف باقي المقدمات
عليه وليس في كلام الشارح تعرض لما لم يتنبه بعض الافاضل المأثبة
اذ على تقسيم العلم

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث
بيان ما فيه من غرض المتن في العنوان الرسالة وهو قوله في البحث

تبرکات

من في حوزة راجحة الى التصدير الى الامم المتحدة
ادرجهم تلقائيا في القائمة الى الامم المتحدة

يمكن ان
 انه علة
 لا علة
 له مع ان
 الاختيار
 مرجح
 اي بيان
 الحاجة
 حقيقة وجود
 ذاتية وجود
 وحدة وجود

أو المعلوم
المقصود
والمعلوم
النقد
فانه يفيد
يقف
عليه
البصر

الملا من الامم في بيان الحاجة
و بيان المقصود

حيث قال ولا تعلق بقول كما انما في هذا المقام توقف عليه
 يتوقف عليه سائر المقدمات الباقية فتوقف
 بغيره لا يوجب تقديرا على سائر
 المقدمات بخلاف
 اي كما توقف على القيمة فالقدوم به غير
 لازم لمواز ان يصدق بانها مقدمة
 اي مقدمات بيان الحاجة لا به

انه توقف بيان الحاجة على التصديق بانى
 دعوات بيان الحاجة مرتبة عليه وحده
 هو من ذكرك قدس سره من التوابع
 الجواب اعني قوله فان قلت لا حاجة
 بعين ان ينقسم العلم اولا الى الضروري
 وكل منها الى التصور والتقدير فلا
 ف بيان الحاجة على تصور وتقسيم العلم الى
 تصور والتقدير اولا اعني لو لم يصدر
 العلم الى التصور والتقدير اولا
 الى الضروري والنظري الحيواني
 يكون التصورات بانها تدبر

أنه يكون المناسب أن يذكر التعريف المبد
صور الفلج بجهة الوجود الذاتية أيضا
مع بحث الموضوع قول أحمد
قلت التبر حاصل من الموضوع بجهة وحدة
أنه حاصل من الفاعلية بجهة وحدة
ضمة فلم أر بحث الموضوع عن بحث
الفاعلية على عكس ما ينبغي قلت المميز
حاصل الفاعلية فهو له نظر إلى
شئ له حصوله بالعرضيات
سقطان شاه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

[illegible]

طى في حصول ذلك الامر الواحد الذي
هو عبارة عن الغاية ^{سورة} 2

ای اذا عرفتمون الاحتیاج الى العلم والى
جميع الاجزاء مساوايتها

الى معرفة بجملة الوحدة الذاتية دون الاول كما عرفت قلت لان البحث
 الاول اوضح واسبق الى الذهن من البحث الثاني لان العلم بمقدمات
 بيان الموضوع يتوقف على استقراء جميع الفتن ومباحثه بخلاف
 مقدمات بيان الحاجة **قوله** وهي تصور برسمه اي معرفة العلم بغايته
 تصور برسمه فان قلت ان اراد قدس سره ان معرفة العلم بغايته
 مطلقا تصور برسمه فهذه الكلام ثم كيف وتصور الشيء برسمه تصور
 بالخاصة البتة الشاملة وذلك لا يكون الا مساوية وغاية الشيء
 يجوز ان يكون اعم منه لجواز ان يكون الامر الواحد غايته لامر متعددة
 وان اراد معرفة بغايته المساوية له كذلك فيسلم لكن من اين يلزم
 مساواتها للعلم قلت راد الثاني ولزوم المساوات من بيان الاحتياج
 الى العلم بقسميه في حصولها وبيان ذلك ان الامر الواحد لو كان غايته
 لامرين لم يكن شيء منهما مخصوصه عناجا اليه في حصوله وانما الاحتياج
 اليه احد الامرين واذا عرفت هذا عرفت من ثبوت الاحتياج الى العلم
 في حصول تلك الغاية لخصاصها به ومن ثبوت الاحتياج الى جميع اجزائه
 في حصولها شمولها له ومن مجموع الامرين مساواتها له **قوله** واما بيان
 ماهية اه اراد قدس سره بهذا الكلام الاشارة الى ان لنا مرج جعل
 كون بيان الحاجة اليه اصلا متضمنا لبيان الماهية سيما لنقدية على
 بيان الماهية ولذا قال قدس سره فصاير بيان الحاجة اصلا متضمنا
 لبيان الماهية برسمها نفريعا على ما ذكره قدس سره وان ما ذكره في
 بيان الاصله من كونه منساقا الى بيان الماهية لا يكفي مجردة بيانا
 لتلك الاصله لجواز ان يكون بيان العلم برسمه اصلا منساقا الى بيان

47

عنه انما استفاد منه واقفا اذا كان التصديق
قوله انما استفاد منه واقفا اذا كان التصديق
بنحو الغاية لا بد منها ان يكون التصديق
عنه بيان الحاجة وتارة التصديق الغاية

لان بيان الماهية بيان لها حيث انها موجودة
وهو توقف على التصديق بالوجود الذي
يستفاد من بيان الحاجة
توقف على توقف قدس سره بوجه واحد
برسمه خلاصة برسمه بوجه واحد
مع شي آخر وهو غاية الشئ وهو العصبه الحظا
مثلا اذا تصور العلم المنطق بانه متصل بالوجود
التصوري والتصديق في هذا التصور ليس
للماهية الحاجة اليه هي العصبه مع
وتوقف على كون بيان العلم برسمه
لان باسقاط الجوانب كان بيان
عن الماهية فلهذا

المراد من الانبساط الاستلزام لا الانقضاء
بشرط قوله قدس سره وانما بيان ماهية
العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة
ويستلزم الانبساط الى الغرض
تأمل

اذ لضرورة العلم بالغاية متأخر عن التصديق
بشأنه المتأخر من بيان الحاجة اليه
كان مستفاد منه كما في هذا المقام والمتأخر
عن الشئ لا يكون مفصلا اليه لكن بيان الحاجة
مفصلا الى تصور العلم برسمه مطلقا
بخلاف تصور العلم بالغاية فانه
ليس مفصلا اليه فيكون بيان الحاجة
اصلا لهذا الرسم ايضا فتم
بقرينة المقام لان بيان الانبساط
والانقضاء اليه وعمله

المراد
منه

الحاجة فيكونان متلازمان من غير ان يكون احدهما اصلا للآخر مقدم عليه بل
لا بد مع ذلك من نفع هذا الجوانب ولما توقف كون بيان ماهية العلم
برسمه على هذا النوع مفصلا الى بيان الحاجة على كون كل رسم بالغاية
وعلى كون كل رسم بالغاية مفصلا الى بيان الحاجة وكان كلا الامرين
متعينين اما الاول فلما ذكر قدس سره بقوله وانما بيان العلم برسمه
فلا يستلزم اه وانما المتأخر عن تصور العلم بالغاية متأخر عن التصديق
بنحوه اليه المتأخر عن بيان الحاجة اليه اذا كان مستفاد منه
كما في هذا المقام والمتأخر عن الشئ لا يكون مفصلا اليه ان المفصلا الى الشئ
يكون متقدما عليه لا محالة وكان في احد الامرين كافيا في حصول
المقصود اعني نفع جوانب كون بيان العلم برسمه مفصلا الى بيان الحاجة
المتأخر لا مصلية بالنسبة الى بيان العلم برسمه اذ قد قدس سره بنفى
احدهما فان قلت في الامر الثاني مع ملاحظة كون بيان الحاجة متافا
الى معرفة برسمه فيصدق كون بيان الحاجة اعني هذا النوع اصلا لهذا
الرسم المحض المذكور في المقدمة وهذا النوع ايضا في الامر الاول
مع تلك الملاحظة لا فيصدق كون بيان الحاجة اصلا متفصلا لهذا النوع
ولا فيصدق كون هذا الرسم المحض وهذا على التأمل فلم
اختر قدس سره في الامر الاول على نفع الامر الثاني مع رجائه على
نفع الامر كما عرفت قلت لان فيه تبيينا لمن لم يتبين على ان الرسم المحض
المذكور في المقدمة ليس مقصودا بخصوصه بل لا يورى الى النوع
الذي هو المقصود بالاصالة فان قلت ما ذكر قدس سره تعليلا
لنفع الاستلزام اعني قوله لجوانب ان يكون رسمه بنسبة اخرى دون غايته

المراد من المطلق كما هو عند الشارح
المراد من المطلق كما هو عند الشارح
بالاصالة الذي هو مقصود
بالاصالة الذي هو مقصود

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

المراد من المطلق

[illegible]

قال ولا هذين الوجهين اشار الى حيث قال في الجواب في السؤال في المتشابه الذي هو حاصل في العقل لا يتناول
الجزئي ولا يوجب بالاشارة الصورة العقلية كلفه فانه ما يحصل في النفس قد يكون بالاشارة او قد يكون
بلاشارة وعلى التخييل والذكر ليس الا النفس الا انه قد يكون ادراكه بواسطة ذلك لا يتناول حصول الصورة المدركة في النفس
او يتناول حصول صورة الشيء عند العقل فانه كما هي الصورة في العقل وان كان في تخييل الصورة في العقل هذا
واشار قدس سره الى ان الحقيقة هي التي هي في العقل حيث قال لا اذا ادركنا شيئا
بالبصر مثلا وادركنا العقل فانه قد حصل لانفسنا حالة غير كيميائية او كيميائية بواسطة ما يتناول ذلك الشيء في العقل

ينبغي ان يعلم ان من ذهب الى ان الجميع حاصل في العقل ذهبت الى ان صور
الجزئيات الجسمانية حاصلة في العقل لا يتناولها بل بواسطة الالات لانه ما لم يفتح
البصر مثلا لا يحصل صورة الجزئي المبصر في العقل وعلى الاول يكون المراد بقوله
في العقل عند العقل والى هذين الوجهين اشار رحمه الله في شرح المطالع
في اوائل مباحث الكلي والجزئي وكذا الكلام في قوله وليس معنى تصورنا
الانسان الا ان ترسم صورة منه في العقل ثم قال **الشراح**
كما ثبت صورة الشيء في المرات هذا بناء على الظاهر وهو ان المرات
لا يثبت فيها صورة اصلا لان الحكماء يبنون المخطوطات الشعاعية
الخارجية من البصر تقع على صفحة المرات ثم تنعكس منها الى الاشياء فيحيط
بجوانبها فيدرك المرئي الا ان الواحدة بمعدنة اعينها في النفس ادراك
المرئي في جانب يقابل الباصرة اربت النفس ان المرئي منطبق صورة
في المرات مرسمه فيها والافلا انطباع فيها اصلا فان قلت ان ترسيم
الصورة في العقل على زعم الحكماء القائلين بالوجود الذهني محض
وفي المرات وهي فكيف الشبيه والتشبيه قلت هذا القدر يكفي
للتشبيه ويحصل المقصود وقوله لا يثبت فيها الا مثل المحسوسات
لم يرد انه يثبت فيها مثل المحسوسات كلها لظهور ان مثل
المحسوسات المدركة بالسمع والذوق واللمس لا يثبت فيها بل
امراد ان يثبت فيها مثل المحسوسات في الجملة وهي المحسوسات البهية
فقط وقوله والنفس مرات تنطبق فيها مثل المعقولات معناه كما فيها
تنطبق مثل المحسوسات وسوق كلامه في هذا المعنى كما يدركه
الذوق السليم والمراد بالمحسوس ما يدرك باحدى الحواس الخمسة

يمكن ان يقال ان الصورة الحاصلة من
الانسان كلف التشبيه بقوله
وكذا
انما هو العقل والصورة العقلية والنفس
كل واحد في الانسان يمكن تحصيله بالاعتبار
فاعتبار كونه مجردا مستقلا باليد يقال ان النفس
الناطق وباعتبار كونه متفرعا يقال ان الصورة
النوعية وباعتبار كونه مبداء الحركة يقال ان الطبيعة
مشا هذا السؤال يان الحكماء يبنون انطباع الصورة
في المرات وعلى التحقيق وقد ثبت ان انطباع المدركة
محض هذا المدركة لا شائبة بين انفسهم
الصورة في العقل وبين انفسها مما في
المرات لان الانفس في الاول
تخضع وفي الثاني وهي وعدم
المشابهة بينهما فكيف
التشبيه اليها لولا ان
يتم في المرات
لان هذا الانفس محسوس وان كان وجهها
وذلك المعقول والمحسوس اشياء
واضح من المعقول وهو المقصود
فانفسهم
انما هو العقل والصورة العقلية والنفس
كل واحد في الانسان يمكن تحصيله بالاعتبار
فاعتبار كونه مجردا مستقلا باليد يقال ان النفس
الناطق وباعتبار كونه متفرعا يقال ان الصورة
النوعية وباعتبار كونه مبداء الحركة يقال ان الطبيعة
مشا هذا السؤال يان الحكماء يبنون انطباع الصورة
في المرات وعلى التحقيق وقد ثبت ان انطباع المدركة
محض هذا المدركة لا شائبة بين انفسهم
الصورة في العقل وبين انفسها مما في
المرات لان الانفس في الاول
تخضع وفي الثاني وهي وعدم
المشابهة بينهما فكيف
التشبيه اليها لولا ان
يتم في المرات
لان هذا الانفس محسوس وان كان وجهها
وذلك المعقول والمحسوس اشياء
واضح من المعقول وهو المقصود
فانفسهم

الظاهرة

انما هو العقل والصورة العقلية والنفس
كل واحد في الانسان يمكن تحصيله بالاعتبار
فاعتبار كونه مجردا مستقلا باليد يقال ان النفس
الناطق وباعتبار كونه متفرعا يقال ان الصورة
النوعية وباعتبار كونه مبداء الحركة يقال ان الطبيعة
مشا هذا السؤال يان الحكماء يبنون انطباع الصورة
في المرات وعلى التحقيق وقد ثبت ان انطباع المدركة
محض هذا المدركة لا شائبة بين انفسهم
الصورة في العقل وبين انفسها مما في
المرات لان الانفس في الاول
تخضع وفي الثاني وهي وعدم
المشابهة بينهما فكيف
التشبيه اليها لولا ان
يتم في المرات
لان هذا الانفس محسوس وان كان وجهها
وذلك المعقول والمحسوس اشياء
واضح من المعقول وهو المقصود
فانفسهم

الظاهرة وهي الباصرة والسماعة والشماعة والذائفة واللازمة
بالمعقول ما يدرك لا في منها والمراد به يدرك باحدىها بالاستقلال
ولا يدرك بها بالاستقلال لا انه يكون لاحدهما داخل في الاخر الذي لا يكون
لها داخل فيه والا لا يتقضى بالنسبة الى الامور المحسوسة وقوله رحمه الله
فقوله وهو حصوله تفريع على قوله اما التصور يعني اذا عرفت ان
هذا التعريف لمطلق التصور في الواقع عرفت ان قول المص وهو
حصول صورة اه اشار الى تعريف مطلق التصور يعني ان الصمير
راجع اليه وقوله لانه لما ذكره اشار الى وجود المصح في كلام المص
يعني ان صحة جعل هذا القول شارة الى تعريف مطلق التصور
يتوقف على وجود المقتضى وقد عرفت ذلك وعلى وجود المصح وهو ذكر
المرجع بوجه من الوجوه وقد تحقق هنا لانه لما ذكر المصور ولما كان
تقريره لوجود المصح مظنة ان يتوهم توهم حقيقة ان قوله في يجوز
ان يكون راجعا الى التصور فقط مع ان المناسب للمقام ان يتناول
بتعريفه والمصح بالنسبة اليه ايضا موجودا في هذا الوهم بان
قال قد لك الصمير اما ان يعود الى مطلق التصور كما عرفت
من المناسبة للمقام والمصح اذ لا ثالث يصح رجوع الصمير اليه
لا جائز ان يعود الى التصور فقط لان هذا التعريف اعم منه
فلا جعل تعريفه لم يكن مانعا من دخول غيره فيه وهو التصديق
فتبين ان يكون تعريف مطلق التصور ثم قال **الشراح** وانما
عرف مطلق التصور دون التصور فقط يعني ان المناسب
للمقام ان يعرف التصور فقط بتعريفه المساوي له لانه المذكور

انما هو العقل والصورة العقلية والنفس
كل واحد في الانسان يمكن تحصيله بالاعتبار
فاعتبار كونه مجردا مستقلا باليد يقال ان النفس
الناطق وباعتبار كونه متفرعا يقال ان الصورة
النوعية وباعتبار كونه مبداء الحركة يقال ان الطبيعة
مشا هذا السؤال يان الحكماء يبنون انطباع الصورة
في المرات وعلى التحقيق وقد ثبت ان انطباع المدركة
محض هذا المدركة لا شائبة بين انفسهم
الصورة في العقل وبين انفسها مما في
المرات لان الانفس في الاول
تخضع وفي الثاني وهي وعدم
المشابهة بينهما فكيف
التشبيه اليها لولا ان
يتم في المرات
لان هذا الانفس محسوس وان كان وجهها
وذلك المعقول والمحسوس اشياء
واضح من المعقول وهو المقصود
فانفسهم

الذوق السليم والمراد بالمحسوس ما يدرك باحدى الحواس الخمسة

قوله عبارة بحرة جامعة مانعة في الظاهر كلامه هذه العبارة غير ملائمة
للقام كقولنا نحن اهل هذه الحرة والراء الملهمة والراء المحيطة لا في الحرة
بمعنى الشين اهل قولنا نحن اهل هذه الحرة على صيغة اسم الفاعل اي مهيئة والراء المحيطة
لا مهيئة ولا مهيئة واما قولنا نحن اهل هذه الحرة فانه اذا التزم المذكر يمكن وان لم يلزم
قوله فان قيل تعريف مطلق التصور الى حاصل السؤال لو كان التعريف مطلقا للتصور خاصة
وايضا يمكن ان يكون تعريفه للتصور فقط لا في تعريف
مطلق التصور بقوله وهو حصول صورة الشيء في النفس
تعريف محض الذي وهو لفظ التصور في قوله
التصور فقط وتعريف المصطلح كما في قوله
تعريف للفظ الذي هو قوله فقط في قوله التصور
فقط لا المراد من قوله فقط عدم الحكم وتعريف الحكم
فقط تشابه صورة عدم الحكم المراد من قوله فقط
عدم الاعدام انا تعريف الحكم بكونه اياها اشارة الى
بطلان القسم الاول بطلان على شين اي التصور فقط
مشمل على شين اي التصور فقط اشارة الى كون بطلان
فان كانا جنس وفصل معلوما كانا صوابا
معلوما فلا يلزم قولنا في كل صوابا
دور التصور فقط في كل صوابا

ان هذا التعريف تعريف لمطلق التصور في الواقع وهو مقتضى لعموم
التصوير اليه كذلك هو تعريف العلم ايضا في الواقع فالمقتضى بالنسبة اليه
ايضا يحقق وكما ان مطلق التصور مذكور سابقا وهو المصطلح لعموم التصوير
فكذلك العلم فلم يستفاد من قوله في ذلك التصوير اما ان يعود الى
مطلق التصور او الى التصور فقط والجواب انه لا يجوز ان يعود الى العلم
اذ لا معنى لتوسيط تعريفه بين تسمية بعضه لاخص فيه كقوله عن النكتة
بل الحسن الذي في تقديمه عليها وحاصله انه لا يجوز عود التصوير اليه ان
لوعاد اليه كان المقصود تعريف التسمية ولو كان كذلك لكان اللاب
المناسب ان يقدم تعريفه على التسمية فلا يعدل عنه الالفة ونكتة ولا معنى
هنا فلا يجوز ان قيل بل فيه معنى وهو التسمية على ان التسمية هو العادة
في بيان الحاجة دون التعريف قلت دالة التقديم عليه ممنوعة مع ان
في عود التصوير الى مطلق التصور هذا التسمية يحقق مع امر اخر هو التسمية
على الترادف بل على الاشتراك ايضا قوله فان قلت مطلق التصور
مرادف للعلم آه منشاء هذا السؤال ^{تقرر ان التعريف عائد الى مطلق}
التصور دون العلم يعني ان قلت مطلق التصور مرادف للعلم الذي
هو المقسم فاذا جعلنا راجعا اليه دون العلم لزم منه الاشتغال بتقسيم
العلم ولا ثم الاشتغال بتعريف مرادفه بما هو تعريفه في الحقيقة والواقع
ذلك يتضمن ترك تعريف العلم الذي هو المقسم في مقام تسمية مع
ان ذلك المقام يقتضي التعريف ثم التقسيم فافان ذلك وحاصله
فان افان ترك تعريف المقسم مع احتياجه اليه قلت الفان في ذلك
الترك التسمية على ان التقسيم هو العادة في بيان الحاجة لا في الاحتياج

قوله عبارة بحرة جامعة مانعة في الظاهر كلامه هذه العبارة غير ملائمة
للقام كقولنا نحن اهل هذه الحرة والراء الملهمة والراء المحيطة لا في الحرة
بمعنى الشين اهل قولنا نحن اهل هذه الحرة على صيغة اسم الفاعل اي مهيئة والراء المحيطة
لا مهيئة ولا مهيئة واما قولنا نحن اهل هذه الحرة فانه اذا التزم المذكر يمكن وان لم يلزم
قوله فان قيل تعريف مطلق التصور الى حاصل السؤال لو كان التعريف مطلقا للتصور خاصة
وايضا يمكن ان يكون تعريفه للتصور فقط لا في تعريف
مطلق التصور بقوله وهو حصول صورة الشيء في النفس
تعريف محض الذي وهو لفظ التصور في قوله
التصور فقط وتعريف المصطلح كما في قوله
تعريف للفظ الذي هو قوله فقط في قوله التصور
فقط لا المراد من قوله فقط عدم الحكم وتعريف الحكم
فقط تشابه صورة عدم الحكم المراد من قوله فقط
عدم الاعدام انا تعريف الحكم بكونه اياها اشارة الى
بطلان القسم الاول بطلان على شين اي التصور فقط
مشمل على شين اي التصور فقط اشارة الى كون بطلان
فان كانا جنس وفصل معلوما كانا صوابا
معلوما فلا يلزم قولنا في كل صوابا
دور التصور فقط في كل صوابا

ان

قوله عبارة بحرة جامعة مانعة في الظاهر كلامه هذه العبارة غير ملائمة
للقام كقولنا نحن اهل هذه الحرة والراء الملهمة والراء المحيطة لا في الحرة
بمعنى الشين اهل قولنا نحن اهل هذه الحرة على صيغة اسم الفاعل اي مهيئة والراء المحيطة
لا مهيئة ولا مهيئة واما قولنا نحن اهل هذه الحرة فانه اذا التزم المذكر يمكن وان لم يلزم
قوله فان قيل تعريف مطلق التصور الى حاصل السؤال لو كان التعريف مطلقا للتصور خاصة
وايضا يمكن ان يكون تعريفه للتصور فقط لا في تعريف
مطلق التصور بقوله وهو حصول صورة الشيء في النفس
تعريف محض الذي وهو لفظ التصور في قوله
التصور فقط وتعريف المصطلح كما في قوله
تعريف للفظ الذي هو قوله فقط في قوله التصور
فقط لا المراد من قوله فقط عدم الحكم وتعريف الحكم
فقط تشابه صورة عدم الحكم المراد من قوله فقط
عدم الاعدام انا تعريف الحكم بكونه اياها اشارة الى
بطلان القسم الاول بطلان على شين اي التصور فقط
مشمل على شين اي التصور فقط اشارة الى كون بطلان
فان كانا جنس وفصل معلوما كانا صوابا
معلوما فلا يلزم قولنا في كل صوابا
دور التصور فقط في كل صوابا

قوله عبارة بحرة جامعة مانعة في الظاهر كلامه هذه العبارة غير ملائمة
للقام كقولنا نحن اهل هذه الحرة والراء الملهمة والراء المحيطة لا في الحرة
بمعنى الشين اهل قولنا نحن اهل هذه الحرة على صيغة اسم الفاعل اي مهيئة والراء المحيطة
لا مهيئة ولا مهيئة واما قولنا نحن اهل هذه الحرة فانه اذا التزم المذكر يمكن وان لم يلزم
قوله فان قيل تعريف مطلق التصور الى حاصل السؤال لو كان التعريف مطلقا للتصور خاصة
وايضا يمكن ان يكون تعريفه للتصور فقط لا في تعريف
مطلق التصور بقوله وهو حصول صورة الشيء في النفس
تعريف محض الذي وهو لفظ التصور في قوله
التصور فقط وتعريف المصطلح كما في قوله
تعريف للفظ الذي هو قوله فقط في قوله التصور
فقط لا المراد من قوله فقط عدم الحكم وتعريف الحكم
فقط تشابه صورة عدم الحكم المراد من قوله فقط
عدم الاعدام انا تعريف الحكم بكونه اياها اشارة الى
بطلان القسم الاول بطلان على شين اي التصور فقط
مشمل على شين اي التصور فقط اشارة الى كون بطلان
فان كانا جنس وفصل معلوما كانا صوابا
معلوما فلا يلزم قولنا في كل صوابا
دور التصور فقط في كل صوابا

ان

الفرق بين قسم الشيء وخبره ان القسم يكون
بالنسبة الى الانسان وقد يكون مساويا له
باعتبار ما صدق عليه كالتأني

وتسند اشارة الى ان التعريف اذا كان مقيدا
على القسمين كان مقيدا على التقسيم

وما ينضم من كلا قدس من انهم
دولة عليه فسادا كما في قوله
كلهم قدس سره في قوله
ايضا

حاصل سوال معترض

اليه كما عرف سابقا دون تعريف العلم اذ لا يحتاج اليه بالذات
وهو لا واسطة التقسيم اذ يكفي فيه معرفة المفسر بوجه ما هو
حاصلة او التنبه على ان تعريف العلم بذلك مشهور وهذا الجواب
على تقدير تسليم احتياج التقسيم الى التعريف يقتضي ان التعريف وان
كان محتاجا اليه للتقسيم الا انه منزه في هذا المقام للتنبه على ان
تعريف العلم به مشهور فلا حاجة الى ذكره لقيام شهرته مقام ذكره
واذا كان كذلك ففسر مطلق التصور به يعلم انه مراد فيه وهذا زيادة
على الجواب وجواب استفسار نشأ من هذا التقرير وهو انه اذا
كان شهرة تعريفه في قوة ذكره كان ذكر تعريف العلم بهذا او تم
المقصود فلم يفسر مطلق التصور به وما ذكرنا من تقرير السؤال والجواب
ظهر عليك ان دفاع ما يقال من ان السؤال المذكور اما اثبات اي ما
فائدة الافتتاح بتقسيم العلم وما فائدة تعريف مراد فيه بما هو تعريفه
في الحقيقة واما واحد وهو اما الاول واما الثاني فعلى الاول فلا وجه
لايراد كلمة او في قوله او التنبه والجواب بانها بمعنى الواو بعيد غاية
البعد في كلام المصنفين وعلى الثاني لا وجه لايراد التنبه الثاني
وعلى الثالث لا وجه لايراد التنبه الاول وما ذكره بعض المحققين
في جواب هذه الاشكال من ان هذا السؤال واحد ومحصله انه
لم يقدم التقسيم على التعريف اي ما فائدة تقديم تقسيم العلم على تعريفه
لان تعريف مراد فيه هو تعريفه بالحقيقة وان كلا من التنبهين
جواب على تقدير الاول جواب على تقدير ان العلم معلوما بوجه ما
وهو كاف في التقسيم فائق بالتقسيم للتنبه على انه هو العدة والثالث

11/11/11

جواب على تقدير ان يكون معلوما بالتفسير المذكور فافتح بالتقسيم لعد
الاحتياج الى تعريفه واحتياج تعريف مرادفه الى التقسيم في هذا الاستلزام
ثم اتى بتعريف مرادفه ليعلم المرادفة ان على تقدير معلومته بوجه ما لم يعلم
المرادفة فلا يناسب الثاني على تقدير الاول والاوّل على تقدير الثاني
ايضا اذ كون التقسيم عمدة انما يظهر على تقدير ان لا يكون العلم معلوما
بالتفسير المذكور فلينال هذا الكلام فيجب ان تقدم التقسيم على التعريف
لا يتيه على كون التقسيم عمدة في بيان الحاجة دون التعريف كيف
قدم التقسيم على سائر مقدمات بيان الحاجة مع كون كل منها عمدة
فيه وايضا تقدم التقسيم على التعريف لا يتيه على اشتراك تعريفه وانما
المتبني عليه ترك تعريفه في مقام الاحتياج الى ذكره تنبّه وانما ما ذكره
بعض الافاضل من ان السؤال هو ان يتيه ان يعرف العلم ولا يتم
يقسم لان المناسب تعريف الشيء حتى يعلم ثم يقسمه وعلى تقدير انما
بالتقسيم كان المناسب ان يعرف العلم نفسه لا يتيه مرادفه اذ هو غير
مذكور ايضا بل تبعه وايضا لم يريه التقسيم عليه اى ليس مقصود السائل
الاستفسار عن فائده هذين الامرين حتى تحت الواو بدل او بل
المقصود ما ذكرنا فاعلم ان المقصود الاستفسار عن ترك ما هو المتنا
في هذا المقام وهو ما الاول والثاني فعمل كل واحد من التبيين فائدة
لترك كل من الامرين وقال يتيه لو فعل كما ذكرت لقات التعريف على
كون التقسيم عمدة دون التعريف انما على تقدير الاحتياج بالتعريف
فقط وايضا على تقدير الاحتياج بالتقسيم ثم تعريف نفس العلم لمرادفه فلا
فيه شائبة عجيبة حيث اتفت الى العلم وعرف نفسه بخلاف تعريف

والجواب ان مراده ان تقديم ما هو حقيقة النفس
وهو التفسير على ما هو حقيقة النفس وصف
التفسير يدل على انه هو النفس
دون النفس فلا شك

حيث لم يعمل بدون العلم بدوام
فقط قول الحق



...

30

وغيره من قوله قد مر هذا الى سائر الالحام
او سببا حيث وصل بين الاقضية والاحكام
المتب وبين ما ينبغي من التبعات
الافاضة الى الافاضة

والنسبة والارتباط والتعلق القاطن من أدلة
معناها ما يتصور بين الطرفين شئ
أحدهما إلى الآخر أو عهدة أو منافاة أباه

[illegible]

أو من القول المذكور إلا ساد المراد من المذهب
 المتفق في قوله فلا لزوم لزوم قوله فقد استدلنا
 بالقوله فإذا قلنا بما في القضاة قابل
 فهو صحيح فثبت ما به التصديق ما صدق
 وأما بيان أن التصديق لا يشترط العلم
 عليه فهو من الجمل وهو كلام الطائفة
 الطبيعية في كون التصديق لا يشترط العلم
 كقولنا الإنسان كائن والحيوان المصنوع من الجمل
 المفهوم ولذا قال مفهوم الكتاب ولم يقل الكتاب
 كما قال الأنسان

باسناد امر الى آخر ادراك النسبة امر اليه اما تقديراً او تامة انشائية او خبرية
 موهومة او مشكوك فيها او مظنونة او مجزوم بها ^{او تفصيل النسبة} والمراد به ادراك النسبة التامة
 الخبرية فقط والايجاب واليتب مخصوصان بادراك النسبة التامة الخبرية
 المظنونة او المجزوم بها ^{المراد به ادراك النسبة التامة الخبرية مع الان كان والقبول} وفي الان تصور الامع الظن ^{او الخرج} ففعله ايجاباً او سلباً لاخراج ما عدا
 او المجزوم بها وقد تحصر الاسناد بادراك النسبة التامة الخبرية المقرونة بالادراك ^{المراد به ادراك النسبة التامة الخبرية مع الان كان والقبول}
 والقبول وح يكون قوله ايجاباً او سلباً للتفصيل والتوضيح والمراد بالامر من
 المتبوع والمتبوع اليه وفي كلامه رحمه الله نصريح به حيث قال فاذا قلنا
 الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد اسندنا الكاتب الى الانسان واما ما
 ذكره بعض الافاضل من انه يجوز ان يكون المراد من قوله امر هو النسبة ومن
 قوله الى اخر هو الطرفين اي ادراك النسبة منتسبة الى الطرفين اي متعلقة
 بهما ويجوز ان يكون المراد بالامر الوقوع واللا وقوع وبالاخر هو النسبة
 اي ادراك الوقوع او اللا وقوع المنتسبين الى النسبة وحاصله ادراك
 ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فكلام لا يقتد به وقوله رحمه الله
 فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب اي قولاً عن اعتقار والا فلا
 لزوم لجواز ان يكون القائل به شاكاً او غير عالم بمعنى اللفظ او غير ملتفت
 الى النسبة المفرومة منه وقوله فقد اسندنا الكاتب الى الانسان اي مفهوم هذا
 اللفظ لا ما صدق عليه هذا المفهوم الى الانسان اي الى ما صدق عليه
 الانسان كزيد مثلاً لا الى مفهومه ويجوز تحقيقه في بابا القضاء وقوله
 رحمه الله واقعا نسبة بثبوت الكتابة اليه مع ما عطف عليه وهو
 قوله ورفعا آية تفسير لقوله اسندنا الكاتب الى الانسان فمعنى قوله

[illegible]

ان ما هيبة النفع على ما هيبة العلم لا يخصص منه ومن قيل العلم ايضا لا
المعلوم مع انه مشترك بين القسمين ثم قال والحق في الجواب ان يقال اذا كان
التصور مشترك بين القسمين ولم يكن مراد فالعلم فاما ان يكون اخص منه
او اعم منه او مساويا له اذ لا مجال للتباين لحمله عليه والتكليف اما الاول
فلانه يلزم عدم انحصار العلم في القسمين ^{او} اما الثاني والثالث فلعدم
وجدان ما هيبة هي من قبيل العلم لا المعلوم اعم من العلم او مساويا له
هذا الكلام والتفويض في الترجيح اليك **فوله** واما اطلاق التصور على
ما يقابل المصدق اه دفع شبهة يتوهم ورودها من هذا التقريب وهي
انما سلمنا انه لا حاجة في العلم بالمرادفة الى تعريف مطلق التصور دون
التصور فقط لكن لا يلزم منه ان لا حاجة اليه مطلقا لجواز ان يكون لا حجة
اليه لحصول العلم بانه بطلان على ما يقابل المصدق ان هذه الفائدة
لا يحصل من التقسيم يجوز ان يكون مراده رحمه الله انه انما عرف مطلق
التصور دون التصور فقط تنبها على مجموع الامرين لا على المرادفة فقط
فله يتوجه عليه شئ وحاصل ما ذكره قدس سره ان الشارح رحمه الله
ان اراد به تعريف مطلق التصور دون التصور فقط للتنبيه على المرادفة
فقط وهذا هو الظاهر من كلام قدس سره عليه ان هذه الفائدة حاصلة من
التقسيم ولا حاجة في حصولها الى التعريف وان اراد ان تعريفه للتنبيه
على مجموع الامرين فيرد عليه انه غير محتاج اليه في حصول الفائدة
الاولى لحصولها من التقسيم وغير مفيد للفائدة الثانية وقوله
لا للتقسيم من باب مجازاته مع الحزم للنيكيت له والا فلا حاجة اليه وهو
ظ قال الشارح واما الحكم فهو اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا المراد

فلا تـ معلوم انه ليس بظن التصور في انموذج التصور
مع الحكم والتصوير لا حكم فيه فلا كان كلاهما
ايضا فسمان للملم لم يكن يكون التصور
انتم من العلم من وجه سراج
لا بد من
لا يقال لا يجوز ان يكون التصور اعلم من العلم او كل تصور
فرض اما مع الحكم او لا معه او لا محال لكن لا يمكن
منها قسم العلم لانه قسم العلم اليقيني اليقيني والتصور
عموم ولا نقول انهم مضمون اليقيني والتصور
لا مع الحكم الذي هو على قسم منه يقيني والتصور
يرجع في تصديق عليه تصور لا مع الحكم ولا
يصديق عليه مثلا اذا قسم الحيوان الى جسم مع
المنطق لا ويجسم لانه يجوز ان يصدق
الجسم لا مع المنطق على شيء لا يصدق
عليه الحيوان ابا قحط
فمن شبهة تصور ووجهها انهم ان هذا الشبهة
لا يرد على عبارة السيد الشافعي بل في مقابلة تصور
العلم انه مرادفة لولا ان مقابلة هذا الكلام ليس كذلك
مفهومه لو كان يطلق داخل في مقابلة الكلام بل في
واما عبارة الشريف فليس في مقابلة العلم بل في
الشريف على انه لو كان يطلق ليس بدليل
بل المقابلة عليه هو المرادفة فقط الا ان سوق كلامه يدل
على انه نوا الشبهة يرد على عبارة قدس سره لانه قال
ثم قيل هذا السؤال نظر الى السابق كلامه متفرع
على قوله قدس سره فانه قلت تقسيم العلم انه مرادف
فهذا يشهد بذلك انه قوله قدس سره فانه قلت تقسيم العلم
وانه اراد ان تقسيمه للتقسيم على مجموع الايراد
لا يكون ان يكون حاصلا لقوله

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is mostly illegible due to the angle and fading. There is a small, faint stamp or mark on the right side of the page.

باسناد

ایہی سورت الکتاتہ و بیوا کوا تہ پر

100

قوله هو الادراك المستقل الذي له النسبة المستفادة من مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة الا ان كانت مع الازمان فتولد هو الادراك
 في اقامة سبب كون تلك النسبة حكما متبعا ومثل ذلك السطح في ابعث بينهم وكذا الحال في الحكم الاتصالي قوله من مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك
 الدال الاولى في المثالين ان يقال اما ان يكون اب اوج بترك الدال ليكون مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 ليكون مثل قولنا اما ان يكون زيد تاما او عمره كانتا فتتبع الفرق بين الحكم الاتصالي كما تفتح بينه وبين الاتصالي في ان الفرق بين الحكم والشرط على ما قالوا
 انما ان الحكم شرط في القضية بخلاف الاداة على ان يتأصل احد سببها بالاولى من فرقين فهي حلية كما اذا اخذنا من قولنا زيد هو كاتب لفظ هو الدال على النسبة
 الاجتماعية بين زيد وكاتب وهو امر ذاتي وانما الحكم في القضية
 فهي شرطية كما قلنا ان كانت الشمس طالعة قالوا بوجوب
 وحدتنا ادوات الاتصال وهي ان والفاء بين الشمس
 طالعة وانها موجودة وحماقتنا وكما قلنا اما ان
 يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 اما او بترك اب اوج وكما بترك قولنا اما ان يكون زيد
 تاما او عمره كاتبا حين حذف الادوات زيد قائم
 وعمره كاتب به يوسف افندي فاداه قوله مثل قولنا اما ان
 يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 اب اوج بترك الدال ويكون مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك
 وما ذكره في قوله قولنا اما ان يكون زيد تاما او عمره كاتبا فاعلم

دون اننا في قوله هذا الحكم الحكم الاله هذا الكلام دفع لتوهم
 اختصاص الحكم بالعلم الناطق من تصويره في المثال الحكمي فقط بقوله
 فاننا اذا قلنا الانسان كاتب الاله والحكم الاتصالي هو الادراك المستقل
 بالنسبة للحكمة المستفادة من مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالتأخر
 موجود وليس ان كانت الشمس طالعة فالبل موجود والحكم الاتصالي
 هو الادراك المتعلق بالنسبة للحكمة المستفادة من مثل قولنا اما ان
 يكون اب اوج بترك الدال وليس اما ان يكون اب اوج بترك الدال ان يكون
 الادراك المتعلق بالنسبة في الصورة بين مع الازمان والقبول
قوله تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان كما يقتضيه ثم
 ليس امر واجبا ينبغي ان هذا التأخر ليس امر واجبا وجوبا عقليا
 وان كان هو المستفاد من قوله لا بد ههنا اذ هو يدل على الوجوب
 والمبادر منه الى الفهم في العلوم العقلية هو الوجوب في
 العقل وانما قلنا وجوبا عقليا لانه قال بل هو امر استحساني
 والمحقق واجب عرفا انما ان ليس بواجب عقلا فلو انه يمكن للعقل
 ملاحظة الصفات ثم تلاحظه الذات وانما انه واجب عرفا لانه
 الذات مقدم على الصفات طبعيا فليقدم عليها تعقلا ليكون
 التعقل موافقا للطبع وانما قلنا ان ثبوت الكتابة الى الانسان
 فواجب عقلا فعلى هذا ينبغي ان يحمل الوجوب المستفاد من
 قوله راحة الله فلا بد ههنا ان يدركه اه على العرف الذي
 هو اعلم من العقلي لثبوتها معا وانما ثبت قدس من افادة
 التأخر في كلمة ثم مع ان قوله او لا يفيد لوجهين احدهما ان

قوله هو الادراك المستقل الذي له النسبة المستفادة من مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة الا ان كانت مع الازمان فتولد هو الادراك
 في اقامة سبب كون تلك النسبة حكما متبعا ومثل ذلك السطح في ابعث بينهم وكذا الحال في الحكم الاتصالي قوله من مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك
 الدال الاولى في المثالين ان يقال اما ان يكون اب اوج بترك الدال ليكون مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 ليكون مثل قولنا اما ان يكون زيد تاما او عمره كانتا فتتبع الفرق بين الحكم الاتصالي كما تفتح بينه وبين الاتصالي في ان الفرق بين الحكم والشرط على ما قالوا
 انما ان الحكم شرط في القضية بخلاف الاداة على ان يتأصل احد سببها بالاولى من فرقين فهي حلية كما اذا اخذنا من قولنا زيد هو كاتب لفظ هو الدال على النسبة
 الاجتماعية بين زيد وكاتب وهو امر ذاتي وانما الحكم في القضية
 فهي شرطية كما قلنا ان كانت الشمس طالعة قالوا بوجوب
 وحدتنا ادوات الاتصال وهي ان والفاء بين الشمس
 طالعة وانها موجودة وحماقتنا وكما قلنا اما ان
 يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 اما او بترك اب اوج وكما بترك قولنا اما ان يكون زيد
 تاما او عمره كاتبا حين حذف الادوات زيد قائم
 وعمره كاتب به يوسف افندي فاداه قوله مثل قولنا اما ان
 يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 اب اوج بترك الدال ويكون مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك
 وما ذكره في قوله قولنا اما ان يكون زيد تاما او عمره كاتبا فاعلم

قوله هو الادراك المستقل الذي له النسبة المستفادة من مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة الا ان كانت مع الازمان فتولد هو الادراك
 في اقامة سبب كون تلك النسبة حكما متبعا ومثل ذلك السطح في ابعث بينهم وكذا الحال في الحكم الاتصالي قوله من مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك
 الدال الاولى في المثالين ان يقال اما ان يكون اب اوج بترك الدال ليكون مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 ليكون مثل قولنا اما ان يكون زيد تاما او عمره كانتا فتتبع الفرق بين الحكم الاتصالي كما تفتح بينه وبين الاتصالي في ان الفرق بين الحكم والشرط على ما قالوا
 انما ان الحكم شرط في القضية بخلاف الاداة على ان يتأصل احد سببها بالاولى من فرقين فهي حلية كما اذا اخذنا من قولنا زيد هو كاتب لفظ هو الدال على النسبة
 الاجتماعية بين زيد وكاتب وهو امر ذاتي وانما الحكم في القضية
 فهي شرطية كما قلنا ان كانت الشمس طالعة قالوا بوجوب
 وحدتنا ادوات الاتصال وهي ان والفاء بين الشمس
 طالعة وانها موجودة وحماقتنا وكما قلنا اما ان
 يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 اما او بترك اب اوج وكما بترك قولنا اما ان يكون زيد
 تاما او عمره كاتبا حين حذف الادوات زيد قائم
 وعمره كاتب به يوسف افندي فاداه قوله مثل قولنا اما ان
 يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 اب اوج بترك الدال ويكون مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك
 وما ذكره في قوله قولنا اما ان يكون زيد تاما او عمره كاتبا فاعلم

قوله

قوله او لا يفيد الامعونة كلمة ثم اذ لو قال لا بد ههنا ان يدرك
 او لا الانسان ومفهوم الكاتب فمعرفة الكتابة الى الانسان لم يفهم
 منه وجوب تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان
 ولو قال فلا بد ان يدرك الانسان مفهوم الكاتب يفهم منه
 وجوب التأخر فكله مستقلة في افادة التأخر المذكور ومنه
 وثانها ان دلالة على التأخر الزامية ودلالة ثم عليه مطابقة
 والدلالة المطابقة اقوى من الالتزامية فاخيلا اقوى واثار
 الى هذه القوة بقوله كما يقتضيه ثم دون قوله كيدل عليه ثم
قال الشاعر فادراك الانسان تصور المحكوم عليه والانسان
 متصور محكوم عليه لما كان قوله فادراك الانسان تصور المحكوم
 عليه موهما لان يكون الانسان قبل تصويره محكوما عليه حتى يكون تصور
 تصور المحكوم عليه والالكان تصور حين تعلق التصور به
 تصور لما ليس محكوم عليه وكذا الحال في قوله فادراك الكاتب تصور
 المحكوم به ازال هذا الوهم بقوله والانسان المتصور محكوم
 عليه والكاتب المتصور محكوم به وانما كان هذا وهما لان الامرين
 ما لم يتصور لم يتعلق الحكم بهما وما لم يتعلق الحكم بهما لم يكن شيء منهما
 محكوما عليه ولا محكوما به وانما النسبة للحكمة اعني التامة
 الجبرية التي يصلح ان يتعلق بها الحكم اعني الادراك مع الازمان
 فهي نسبة حكمية بهذا القدر من الصلاحية في معناها النسبة
 المنسوبة الى الحكم وهذا القدر من صلاح النسبة التي فليست توقيف كونها
 نسبة حكمية على تعلق الحكم بها فليست توقيف على تصورها فليست توقيف

اولا

وهو اعلم من المطابقة والنسبة
 والالتزام وقوله كما يقتضيه
 بالمطابقة فاعلم

جواب سوال المفيد بقوله لم يفهم
 ثبوت الكتابة متصور نسبة الحكمية
 لا يزال الواهم كافي الاولين
 ويقال في جوابه واما
 النسبة الى

قوله هو الادراك المستقل الذي له النسبة المستفادة من مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة الا ان كانت مع الازمان فتولد هو الادراك
 في اقامة سبب كون تلك النسبة حكما متبعا ومثل ذلك السطح في ابعث بينهم وكذا الحال في الحكم الاتصالي قوله من مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك
 الدال الاولى في المثالين ان يقال اما ان يكون اب اوج بترك الدال ليكون مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 ليكون مثل قولنا اما ان يكون زيد تاما او عمره كانتا فتتبع الفرق بين الحكم الاتصالي كما تفتح بينه وبين الاتصالي في ان الفرق بين الحكم والشرط على ما قالوا
 انما ان الحكم شرط في القضية بخلاف الاداة على ان يتأصل احد سببها بالاولى من فرقين فهي حلية كما اذا اخذنا من قولنا زيد هو كاتب لفظ هو الدال على النسبة
 الاجتماعية بين زيد وكاتب وهو امر ذاتي وانما الحكم في القضية
 فهي شرطية كما قلنا ان كانت الشمس طالعة قالوا بوجوب
 وحدتنا ادوات الاتصال وهي ان والفاء بين الشمس
 طالعة وانها موجودة وحماقتنا وكما قلنا اما ان
 يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 اما او بترك اب اوج وكما بترك قولنا اما ان يكون زيد
 تاما او عمره كاتبا حين حذف الادوات زيد قائم
 وعمره كاتب به يوسف افندي فاداه قوله مثل قولنا اما ان
 يكون اب اوج بترك الدال او لا يكون اب اوج بترك الدال
 اب اوج بترك الدال ويكون مثل قولنا اما ان يكون اب اوج بترك
 وما ذكره في قوله قولنا اما ان يكون زيد تاما او عمره كاتبا فاعلم

قوله ما اجمع عليه النجاة من ان الثاني في تأويل الاول كما فانه قد تقرر عندهم ان الجملة المصدرية بالفتوحة في تأويل المصدر وانه يقول اننا لنسلم ان يكون
ملكنا بجملة ما تأويل المصدر في نظر النجاة ان يكون كذلك في نظر البرانيين فانما التزم النجاة في تلك الارضية امور لفظية لم يتركها البرانيين على
القول بالنسبة لا يجيب ان يكون في حكمه كل وجه فيجوز ان يضاف في اضافة الادراك الى احداهما الاذعان ووجه الاخر كما يشهد وجدانك على ذلك
وانه الموفق لمن المسالك **و** انت خير من التغير بين النسبة المحكية والحكم اعتباري ولا تخاف من الذات بينهما في الحكم وتفصيل ترتيبه لا يتم الا بتحقق
ذات النسبة المحكية على معنى مستقل بالهوية او معنى فوق صريح يحكم عليه به فالوجه في بيان ادراك وقوع النسبة دون ادراك نسبة ثبوت الكتاب
ما فيه سر فاعلم ان تحت اصل الخبر قوله ونحوها المصدرية محط الجواب لو انما نقلت هذا نقلت في ما قبله وتوطئة وتهدئة فانه من يدركه اذنى زاده

ونسبة نبوت الكناية المنصورة نسبة محكية وقيل بل بغيره
الوقوع اه قبل عليه لافق بين قوله ادراك وقوع النسبة وبين قوله
ادراك ان النسبة واقعة المعنى لا اجمع عليه النجاة من ان الثاني
في تأويل الاول في كذا فائدتان في تفسير احدهما بالاخر والجواب ان المصدر
المضاف كوقوع النسبة مثلاً اذا كان متعلقاً بالعلم والادراك يحتمل
ثلاثة معان احدها ان يكون متعلق العلم بالمضاف ووجه لا مع
النسبة ووجه يكون الاضافة لتعيين المضاف ومتمم العلم
وثانيها ان يكون متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة
التعديدية المتعلقة للنسبة فقط وثالثها ان يكون متعلق العلم
هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة التامة الجزئية المتعلقة
للتعديدية فهذا الادراك على الاول ادراك المفرد وعلى الثاني ادراك
المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك المركب التام الجزئي اذا عرفت
هذا فاقبل من ان الثاني في تأويل الاول ارادوا به انه في تأويل الاول
بالمعنى الثالث فقط لا بما على الثانية ولا ما على الاولى ووجه
ان المتعلق هو العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة التامة
التي تتبع والاستقراء برئ من ذلك الى ما قلنا فاننا في الحكم والاول
محتمل في تفسيره بالنسبة التامة وان كان استعمال الاول المحتمل للمعنى
الثالث في المعنى الثاني والثالث اكثر واشيع منه في المعنى الاول
فرض قدس سره في المعنى الثاني وانبات الثالث فلم يتعرض في الاول
ولو تعرض له ايضا لكان احسن واولى **قوله** وانما الالتباس
بين ادراك النسبة المحكية اقول هذا الكلام منه قدس
سر انما يصح اذا كانت النسبة المحكية هي النسبة التامة الجزئية

في تفسيره بالنسبة التامة الجزئية المتعلقة
للتعديدية فهذا الادراك على الاول ادراك المفرد
على الثاني ادراك المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك
المركب التام الجزئي اذا عرفت هذا فاقبل من ان الثاني
في تأويل الاول ارادوا به انه في تأويل الاول بالمعنى الثالث
فقط لا بما على الثانية ولا ما على الاولى ووجه ان المتعلق هو
العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة التامة التي تتبع
والاستقراء برئ من ذلك الى ما قلنا فاننا في الحكم والاول
محتمل في تفسيره بالنسبة التامة وان كان استعمال الاول المحتمل
للمعنى الثالث في المعنى الثاني والثالث اكثر واشيع منه في المعنى
الاول فرض قدس سره في المعنى الثاني وانبات الثالث فلم يتعرض
في الاول ولو تعرض له ايضا لكان احسن واولى

اعلم ان النسبة المحكية عند القدماء هي النسبة التامة الجزئية المتعلقة
للتعديدية وهذا الادراك على الاول ادراك المفرد وعلى الثاني ادراك
المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك المركب التام الجزئي اذا عرفت
هذا فاقبل من ان الثاني في تأويل الاول ارادوا به انه في تأويل الاول
بالمعنى الثالث فقط لا بما على الثانية ولا ما على الاولى ووجه ان
المتعلق هو العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة التامة التي
تتبع والاستقراء برئ من ذلك الى ما قلنا فاننا في الحكم والاول
محتمل في تفسيره بالنسبة التامة وان كان استعمال الاول المحتمل
للمعنى الثالث في المعنى الثاني والثالث اكثر واشيع منه في المعنى الاول
فرض قدس سره في المعنى الثاني وانبات الثالث فلم يتعرض في الاول
ولو تعرض له ايضا لكان احسن واولى

اعلم ان النسبة المحكية عند القدماء هي النسبة التامة الجزئية المتعلقة
للتعديدية وهذا الادراك على الاول ادراك المفرد وعلى الثاني ادراك
المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك المركب التام الجزئي اذا عرفت
هذا فاقبل من ان الثاني في تأويل الاول ارادوا به انه في تأويل الاول
بالمعنى الثالث فقط لا بما على الثانية ولا ما على الاولى ووجه ان
المتعلق هو العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة التامة التي
تتبع والاستقراء برئ من ذلك الى ما قلنا فاننا في الحكم والاول
محتمل في تفسيره بالنسبة التامة وان كان استعمال الاول المحتمل
للمعنى الثالث في المعنى الثاني والثالث اكثر واشيع منه في المعنى الاول
فرض قدس سره في المعنى الثاني وانبات الثالث فلم يتعرض في الاول
ولو تعرض له ايضا لكان احسن واولى

اعلم ان الاذعان ان كان متعلقاً بالنسبة التامة الجزئية المتعلقة
للتعديدية واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر على وجه الاذعان في الموجبة اوليت بواقعة
اي ليست بمطابقة له على وجه الاذعان في السالبة واما اذا كان المتعلق بها هو النسبة التامة الجزئية المتعلقة
للتعديدية فليس كذلك بل يكون في حكمه كل وجه فيجوز ان يضاف في اضافة الادراك الى احداهما الاذعان ووجه الاخر كما يشهد وجدانك على ذلك
وانه الموفق لمن المسالك **و** انت خير من التغير بين النسبة المحكية والحكم اعتباري ولا تخاف من الذات بينهما في الحكم وتفصيل ترتيبه لا يتم الا بتحقق
ذات النسبة المحكية على معنى مستقل بالهوية او معنى فوق صريح يحكم عليه به فالوجه في بيان ادراك وقوع النسبة دون ادراك نسبة ثبوت الكتاب
ما فيه سر فاعلم ان تحت اصل الخبر قوله ونحوها المصدرية محط الجواب لو انما نقلت هذا نقلت في ما قبله وتوطئة وتهدئة فانه من يدركه اذنى زاده

النبوتية كما في الموجبة والسلبية كما في السالبة كما ان الحكم كذلك
كما عرفت سابقاً واما اذا كان النسبة المحكية هي النسبة
التعديدية النبوتية في الموضوعين فلا يصح ادلاؤه في ان
الحكم هي النسبة التامة الجزئية النبوتية في الايجاب والسلبية في
السلب وبين النسبة التعديدية والنسبة التامة الجزئية النبوتية
بعيد وكذا بين النسبة النبوتية والنسبة السلبية فكيف يصح
الالتباس بينهما خصوصاً في السالبة مع كون البعد بينهما شاك
المبينة وايضا اتفق الحكماء على ان تصور النسبة المحكية شرط لخصوص
الحكم وهذا الاتفاق منهم انما يصح اذا كان النسبة المحكية هي
النسبة التامة الجزئية لانه ما لم يحصل صورة تلك النسبة في الذهن
لم يكن له الاذعان الذي هو من ضرورات الحكم واما اذا كان
النسبة المحكية هي النسبة التعديدية كما توهم فلا يمكن لنا بعد
تصور الطرفين تصور النسبة التامة الجزئية بينهما بلو اذا كان
ثم مع الادعان من غير ملاحظة نسبة تعديدية بينهما اصلاً وذلك
ظلمين راجع الى وجدانه من نصفاً من نفسه فعلم ان النسبة المحكية
هي النسبة التامة الجزئية لا التعديدية واما ما قيل من ان النسبة
المحكية يجب ان تكون نبوتية في الايجاب والسلب معاً والايض
السالبة موجبة فانهما يصح لو كان النسبة المحكية تعديدية ولمحظة
تفصيلاً على وجه يكون حكوماً عليها كما اذا قلت النسبة بين
الطرفين بالاثبوت ليست بواقعة واما اذا كانت تامة جزئية
غير ملحوظة تفصيلاً كما يفهم من قولنا ان زيد ليس بكاتب واذكر كها

واعلم ان قولهم ان الحكم ادراك ان النسبة واقعة تفصيل النسبة الايجابية وقولنا النسبة ليست بواقعة تفصيل النسبة الاجالية التي هي النسبة السلبية
وهذا التفصيل المذكور في التفصيل المحكوم عليها بالوقوع او الادراك هو النسبة الاجالية التي هي النسبة السلبية بل هي من مقتضاها على وجه
على وجه التعديدية والثبوت فيها يمكن ان يرجع مع الحكم عليها بالوقوع او الادراك هو النسبة الاجالية او السلبية فلا مخالفة بين ما حققه المحققين من ان النسبة التامة
وقوع النسبة المحكية هي هذه النسبة التي هي النسبة المحكية النسبة تعديدية نبوتية في التعديدين اي في الايجاب والسلب وقدسية المحقق الى الخطأ
لكن وقوع نوع آخر من خلاف في كلامي المحقق حيث جعل عبارة عن نفس النسبة في هذا المقام وعرف ادراك تلك النسبة فيما بعد فكن على بصيرة ٥ يوسف اذنى زاده

اعلم ان النسبة التامة الجزئية المتعلقة
للتعديدية واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر على وجه الاذعان في الموجبة اوليت بواقعة
اي ليست بمطابقة له على وجه الاذعان في السالبة واما اذا كان المتعلق بها هو النسبة التامة الجزئية المتعلقة
للتعديدية فليس كذلك بل يكون في حكمه كل وجه فيجوز ان يضاف في اضافة الادراك الى احداهما الاذعان ووجه الاخر كما يشهد وجدانك على ذلك
وانه الموفق لمن المسالك **و** انت خير من التغير بين النسبة المحكية والحكم اعتباري ولا تخاف من الذات بينهما في الحكم وتفصيل ترتيبه لا يتم الا بتحقق
ذات النسبة المحكية على معنى مستقل بالهوية او معنى فوق صريح يحكم عليه به فالوجه في بيان ادراك وقوع النسبة دون ادراك نسبة ثبوت الكتاب
ما فيه سر فاعلم ان تحت اصل الخبر قوله ونحوها المصدرية محط الجواب لو انما نقلت هذا نقلت في ما قبله وتوطئة وتهدئة فانه من يدركه اذنى زاده

اعلم ان قولهم ان الحكم ادراك ان النسبة واقعة تفصيل النسبة الايجابية وقولنا النسبة ليست بواقعة تفصيل النسبة الاجالية التي هي النسبة السلبية
وهذا التفصيل المذكور في التفصيل المحكوم عليها بالوقوع او الادراك هو النسبة الاجالية التي هي النسبة السلبية بل هي من مقتضاها على وجه
على وجه التعديدية والثبوت فيها يمكن ان يرجع مع الحكم عليها بالوقوع او الادراك هو النسبة الاجالية او السلبية فلا مخالفة بين ما حققه المحققين من ان النسبة التامة
وقوع النسبة المحكية هي هذه النسبة التي هي النسبة المحكية النسبة تعديدية نبوتية في التعديدين اي في الايجاب والسلب وقدسية المحقق الى الخطأ
لكن وقوع نوع آخر من خلاف في كلامي المحقق حيث جعل عبارة عن نفس النسبة في هذا المقام وعرف ادراك تلك النسبة فيما بعد فكن على بصيرة ٥ يوسف اذنى زاده

من الامور الاعتبارية وليست من الموجودات الخارجية كما
حقق في موضعها بل المراد انها مطابقة لما في نفس الامر اي لما في
نفسها والمراد بالامر ههنا النسبة وتحقيقه ان بين الانسان
والكاتب مثلا نسبة قامة ايجابية او سلبية مع قطع النظر
عن ملاحظتنا وادراكنا بها فاذا ادركناها باحد الوجهين
وترددنا فيها اي في نفسها مع قطع النظر عن ملاحظتها ايجابية
او سلبية فقد ادركنا النسبة الحكيمة ثم اذا زال الشك وترجع احد
الطرفين لم يحصل لنا الا ان النسبة على وجه ادراكها مطابقة
لها على وجه هي كانت عليها مع قطع النظر عن ملاحظتها وادراكنا
فحينئذ مطابقة لهما انهما ثبوتيان او سلبيان وهاتان النسبتان
وان كانتا متحدتين بالذات عند المطابقة الا انهما متعديتان
بالاعتبار وهذا القدر كاف للمطابقة **قوله** فيكون من مقولة
الكيف اعلم ان الحكماء قد حصروا الاجناس العالية للموجودات
الممكنة في عشرة اقسام وقالوا لها المقولات العشر فكل منها مقولة
منها الفاعل ومنها الانفعال وقد سبق تفسيرهما ومنها كيف
وقد فتره المتأخرون بانه عرض لا يتوقف تصويره على تصور غيره
ولا يقتضيه القسمة واللاقية في محله اقضاء اوليا والعرض
موجود يحتاج في وجوده الى محال بقوته واحترازه ابهنا عن
الجوهر وهو موجود لا يحتاج في وجوده الى محال بقوته ويقولهم
لا يتوقف تصويره على تصور غيره احترازه عن الاعراض والنسبة
مثل الاضافة كالابن مثلا والفاعل والانفعال وغيرهما وتبوه

هـ
 أي التردد الذي حصل من مخالفة جانب المخالف
 والمعاد من ذواله نزول الجانب المخالف مائل

هـ
 وهو أن يتما نسبة مع قطع النظر عن ادراكها
 وملاحظتها ونسبة بينهما بلا حفظنا
 فهو متعددة بالأغيار ٢٥

هـ
 كبريت خد أو نقولات عشر ست وبنجم حجاب
 أن سوال جوهر وكيف ولم وابن ونسبة
 وضع اضافت ملك فعل
 انفعال سورة

هـ
 وهو كون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع
 مادام قاطعا سورة طو الخ

هـ
 هو كون الشيء متأخرا عن غيره كالمنقطع مادام
 منقطعا سورة طو الخ

فان تصور الفعل يتوقف على انفعال كونه
 على المنصور انه يخرج الكيفية المركبة للوقوف
 الكيفية النظرية لتوقفها على تصور الفعل
 الشارح

لا يقتضيه القسم أحترروا عن الكليات كالأعداد ويقومهم اللاقسمة
عن النقطة والوحدة وفيهم أوليا يدخل فيه العلم بالمعلومات
المقتضية للقسم واللاقسمة فإن العلم بها يقتضيه القسم واللاقسمة
لكن لا أوليا بل بواسطة اقتضاء العلوم وذهب المحققون
الحكماء إلى أن الثابت في الذهن ماهيات لأشياء موجودة بوجود
ظلي غير أصيل وقالوا الصورة الحاصلة في العقل إذا أخذت بمعاني
عن الشخصيات الخارجية لها بسبب حلولها في نفس شخصية كانت
مطابقة لكثير من بحيث لو وجدت في الخارج كانت عين الأفراد
وإذا حصلت الأفراد في الذهن مجردة عن الشخصيات الخارجية كانت
عنها وقالوا القول بأن الصورة الحيوانية عرض باطل لأن تلك
الصورة ماهية الحيوان وإذا وجدت في الخارج كانت قائمة بذاتها
ولا معنى للجوهر إلا ذلك ولا ينافيه قيامه بشيء آخر في وجود آخر وعلى
هذا القول بأن العلم من مقولة الكيف على الإطلاق بطلان
الكيف عرض كما سمعت والعلم على إطلاقه ليس بعرض نعم العلم
بالأعراض عرض لأن العلم على هذا التحقيق عين المعلوم فإما لو آمن
أن العلم من مقولة الكيف فإما يصح على إطلاقه على مذهب طائفة
ذهبوا إلى أن المرسم من الأشياء في الذهن ليس ماهياتها بل صورها
وأشباحها المخالفة لها في الماهية **قوله** فلا يكون فعلا أيضا أي لا
يكون الأدرك على تقدير كونه من مقولة الكيف فعلا كما لا يكون
على تقدير كونه من مقولة الانفعال فعلا لأن المقولات متباينة
وأيضا مصدر أرض بمعنى عاد أي عاد في كونه فعلا عودا يعني لا يكون

15

على تقدير كونه من مقولة الكيف فعلا ولا يكون على تقدير كونه انفعالا
فعل تقدير كونه من مقولة الانفعال انتظم قياسا من الشكل الثاني
ينبغي ان لا يكون فعلا هكذا الادراك انفعال والفعل لا يكون
انفعالا ينبغي الادراك لا يكون فعلا فعلى تقدير كونه من مقولة الكيف
ينتظم ايضا قياسا من الشكل الثاني ينبغي ان الادراك لا يكون فعلا
هكذا الادراك كيف والفعل لا يكون كيفا ينبغي الادراك لا يكون
فعلا فيعود في كون الادراك فعلا عودا وما قيل من ان المعنى لا
يكون الادراك فعلا ايضا كما لا يكون انفعالا ليس بشيء لانه لو كان
المقصود في كونه فعلا وانفعالا لكان المناسب ان يقول قدس
سره فلا يكون انفعالا ايضا كان قوله فلا يكون فعلا ايضا لان
النتج على هذا اعادة رجوع من كونه فعلا الى كونه انفعالا فافهم
قال السامع هذا اعلاى الامام اى كون التصديق مركبا
من الامور الاربعة التي هي اما الادراكات الاربعة في الواقع
او الادراكات الثلاث والفعل فيه على مذهب الامام وهذا
ليس إشارة الى قوله يكون التصديق مجموع الادراكات الثلاث
والحكم يدل على ذلك قوله واما على راي الحكماء والتصديق هو
الحكم فقط **قوله** هذا هو الحق فان قلت لا شك ان احدا من
الفريقين اعني الحكماء والمناجيزين لا يخبر عن التصديق بانه عند
احد او في نفس الامر كذلك حتى نتوجه عليه ان ما ذكره حتى
او ليس بحق بل يبين ما اصطلح عليه ويقول التصديق عندى
كذا ولا شك ان يقال على هذا انه متى اى مطابق للواقع اى

عن كونه فعلا اظهر من في كونه انفعالا لان
الفعل متى على التصديق الاول بخلاف الانفعال
فانه ليس بنفسه في التصديق الاول 25
على التقدير ان يقول فلا يكون انفعالا ايضا يكون
مع قوله ايضا كما لا يكون الادراك فعلا على تقدير
كونه من مقولة الانفعال
هذا هو التصديق
لأن في قوله
فلا يكون
انفعالا
ايضا
كما لا
يكون
ادراكا
فعلا
على
تقدير
كونه
من
مقولة
الانفعال
فانه
ليس
بنفسه
في
التصديق
الاول
25
هذا هو التصديق
لأن في قوله
فلا يكون
انفعالا
ايضا
كما لا
يكون
ادراكا
فعلا
على
تقدير
كونه
من
مقولة
الانفعال
فانه
ليس
بنفسه
في
التصديق
الاول
25
هذا هو التصديق
لأن في قوله
فلا يكون
انفعالا
ايضا
كما لا
يكون
ادراكا
فعلا
على
تقدير
كونه
من
مقولة
الانفعال
فانه
ليس
بنفسه
في
التصديق
الاول
25

على الاخبار
التصديق نفس الحكم
ليس

قوله ونحوه التماس اي يختص كل منهما بنوع طريق من ذلك الوجهين الموصلين انما هما التصديق والتصديق الذي هو مصطلح الحكماء
دونه الامام او على مصطلح الامام لا يكون التصديق قسما يختص بنوع طريق من ذلك الوجهين بل قد يكون كاشفا عنه العرف
اذا كان نظير النظر في طريق على الامام لا ان يكون انساب التصورات انحصار الطريق عنده فافهم

هذا هو التصديق
لأن في قوله
فلا يكون
انفعالا
ايضا
كما لا
يكون
ادراكا
فعلا
على
تقدير
كونه
من
مقولة
الانفعال
فانه
ليس
بنفسه
في
التصديق
الاول
25

ليس بحق اى ليس مطابقا للواقع وايضا لم يرد به ان ما نقله
مرجه الله حق الحكماء مطابق للواقع لان مذهبهم كذلك انكم
يتنازع احد في ذلك فافهمه قلب معناه ان ما اصطلح عليه
الحكماء راجح لانه موافق لما هو غرضهم من تقسيم العلم الى هذين
القسمين لبيان كل قسم منهما بطريق من طريق الكتاب
يعني كان غرضهم بيان جميع الطرف الموصلة للمعرفة و
بيانها على الوجه الجزئي لم يكن مقدورا اكثر منها وعدم انضا
لكن لما كانت مع تلك الكثرة راجعة الى نوعين فامروا
بيانها على الوجه الكلي فاحتاجوا الى حصرها في قسمين تحصر
العلم اولا في القسمين يختص كل منهما بنوع طريق من ذلك
النوعين ليذكر حصر الطريق في النوعين فتيسر لهم بيانها
على الوجه الكلي المطلوب وهذا انما هو التصور
والتصديق على مصطلح الحكماء دون المناجيزين فظهر ما ذهب
اليه الحكماء راجح على ما ذهب اليه المناجيزون نظر الى الغرض
من التقسيم ببيان ما ذكرنا من بيان المراد بقوله لكن قوله فمن
لاحظ مقصود الفن **قوله** لكنه مشروطاه يعني يتوقف
وجوده في الدين وتحققه فيه على وجود امر اخر معه
فيه من القسم الاول في تصور الحكماء عليه وبه والنسبة
الحكيمة وهذا هو معنى ضمه الى امور متعددة لا احدها
واعلم ان مجموع قسما واحدا **قوله** وان اردت تقسيمه على مذهب
الامام اه او رد عليه ان الحكماء عند الامام فعل من افعال

هذا هو التصديق
لأن في قوله
فلا يكون
انفعالا
ايضا
كما لا
يكون
ادراكا
فعلا
على
تقدير
كونه
من
مقولة
الانفعال
فانه
ليس
بنفسه
في
التصديق
الاول
25
هذا هو التصديق
لأن في قوله
فلا يكون
انفعالا
ايضا
كما لا
يكون
ادراكا
فعلا
على
تقدير
كونه
من
مقولة
الانفعال
فانه
ليس
بنفسه
في
التصديق
الاول
25
هذا هو التصديق
لأن في قوله
فلا يكون
انفعالا
ايضا
كما لا
يكون
ادراكا
فعلا
على
تقدير
كونه
من
مقولة
الانفعال
فانه
ليس
بنفسه
في
التصديق
الاول
25

هذا هو التصديق
لأن في قوله
فلا يكون
انفعالا
ايضا
كما لا
يكون
ادراكا
فعلا
على
تقدير
كونه
من
مقولة
الانفعال
فانه
ليس
بنفسه
في
التصديق
الاول
25

المفسر لا ادراك كما سبق وسباني في شرح قوله رحمه قال الامام في
المخلص فكيف يكون تقسيم العلم الى ادراك الامور الاربعة و
الى ادراك غيره منطبقا على مذهب الامام وايضا يصدق
القسم الاخير على المقسم وذلك مفسد للتقسيم لا يستلزمه
كون الشئ قسما من نفسه والجواب عن الاول انه امر قدس من
انك اذا اريدت تقسيم العلم تقسيما منطبقا على مذهب الامام
في النصور والتصدق قلت العلم ايمان يكون ادراكا لأمور
اربعة في الواقع لا بوجهه لان الادراك الرابع الذي هو الحكم فعل
بزعمه لكنه ادراك في الواقع فاطنية تصديقا يكون ادراكا في
لامور اربعة في الواقع وان لم يكن بزعمه كذلك ومعه انطبق
التقسيم على مذهبه كون المقسم على وجه يكون مجزعا لما هو
النصور والتصدق عنده وهو الادراك لامور اربعة والادراك
الذي هو غير ذلك في الواقع وان لم يظنه الامام كذلك و
هذا التقسيم على هذا يكون منطبقا على مذهبه فاعرفه فانه
دقيق جدا والجواب عن الثاني ان معنى التقسيم ان ما يصدق عليه
العلم ايمان يكون شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا لأمور
اربعة واما ان يكون شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا غير
ذلك لا ادراك المذكور و قد لم يصدق شئ من القسمين على المقسم
وهو وظ ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد بالغير المباني و
منهم من توهم ورود السؤال الثلث على التقسيم على مذهب
المعاصرين ايضا واجاب عنه بالجواب الذي ذكرناه نابيا وانت خبير

فيه نظرا لا يصدق لان هذا الادراك
مقسم مطلق ولهذا قد
الادراك مطلق منه فاعرفه
سبب في تقسيمه الى اربعة
لأنه امر قدس من
الادراك مطلق منه فاعرفه
سبب في تقسيمه الى اربعة
لأنه امر قدس من

هذا التقسيم على هذا يكون منطبقا على مذهبه فاعرفه فانه
دقيق جدا والجواب عن الثاني ان معنى التقسيم ان ما يصدق عليه
العلم ايمان يكون شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا لأمور
اربعة واما ان يكون شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا غير
ذلك لا ادراك المذكور و قد لم يصدق شئ من القسمين على المقسم
وهو وظ ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد بالغير المباني و
منهم من توهم ورود السؤال الثلث على التقسيم على مذهب
المعاصرين ايضا واجاب عنه بالجواب الذي ذكرناه نابيا وانت خبير

هذا التقسيم على هذا يكون منطبقا على مذهبه فاعرفه فانه
دقيق جدا والجواب عن الثاني ان معنى التقسيم ان ما يصدق عليه
العلم ايمان يكون شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا لأمور
اربعة واما ان يكون شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا غير
ذلك لا ادراك المذكور و قد لم يصدق شئ من القسمين على المقسم
وهو وظ ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد بالغير المباني و
منهم من توهم ورود السؤال الثلث على التقسيم على مذهب
المعاصرين ايضا واجاب عنه بالجواب الذي ذكرناه نابيا وانت خبير

الصدق
المقسم
المقسم
الصدق
المقسم
المقسم

الصدق
المقسم
المقسم

الصدق
المقسم
المقسم

الصدق
المقسم
المقسم

الصدق
المقسم
المقسم

الصدق
المقسم
المقسم

الصدق
المقسم
المقسم

تدبر بان جعل المعية في يد متعلق الطرف اخص منه فلا يستلزم كما اشار اليه بقوله ويكون المقسم يحصل منه حكم الزمان معينة دائمة والفعل المستقبل
يستعمل مع الدوام كغيره والمبادر المعية الزمانية كما اعترف بكس من حاشية المطالع واعتبار الدوام مالا يخفى ووجهه واما اعتبار الزمان فلما اشار اليه بقوله
يتا بعد وان كان متقدما على حصول الحكم بالذات تولا ليس معقول شيئا فانه وان كان منه حكم بعض الاوقات كما اذا لوحظ في حيث انه كونه جزءا للقيمة
ملاحظة لجزءه من الكل لكنه قد لا يكون معه حكم كما اذا لوحظ لاه هذه المعيشة فاعرفه

بان هذا التوهم في غاية الضعف لان المقسم وان كان ادراكا
لكنه ليس ادراكا شئ لان ماهية العلم ليست فملاحظة
شئ فيكون ادراكا وانما الادراك الشئ هو ما يصدق عليه العلم
والادراك لا نفس ماهية ولو قال قدس من في التقسيم على مذهب
الامام واما ان يكون ادراكا لغيرها بدل قوله واما ان يكون
ادراكا هو غير ذلك لا ادراك المذكور فاضاف الغير الى المدرك
لا الى الادراك كما فعله في التقسيم على مذهب الحكم لم يتوجه
السؤال الثاني عليه ايضا ولعله انما لم يفعل ذلك لئلا يتوهم ان
القسم الثاني ادراك شئ مغاير لكل واحد من الامور الاربعة
قوله ولا على مذهب الامام ايضا لم يتألف في نفى صحته على
مذهب الامام كما بالغ فيه على مذهب الحكم بقوله قطعا لانه
يمكن تصحيحه على مذهبه بغاية وكلف بان جعل المعية المستفاد
من قوله معه حكم على المعية الزمانية الدائمة ويكون المقسم
يحصل معه حكم في الزمان معينة دائمة وهذا التصور هو المجزئ
المركب من الادراكات الاربعة لان الحكم هو الجزء الاخير و
حصول الجزء الاخير مع حصول الكل في الزمان وانما وان كان
منقذما على حصول الكل بالذات ولا شئ من الادراكات الثلاثة
الباقية ولا اثنين منها ولا مجموع الثلاثة كذلك اذ ليس حصول
شئ من الامور المذكورة مع حصول الحكم في الزمان دائما وهذا

بان هذا التوهم في غاية الضعف لان المقسم وان كان ادراكا
لكنه ليس ادراكا شئ لان ماهية العلم ليست فملاحظة
شئ فيكون ادراكا وانما الادراك الشئ هو ما يصدق عليه العلم
والادراك لا نفس ماهية ولو قال قدس من في التقسيم على مذهب
الامام واما ان يكون ادراكا لغيرها بدل قوله واما ان يكون
ادراكا هو غير ذلك لا ادراك المذكور فاضاف الغير الى المدرك
لا الى الادراك كما فعله في التقسيم على مذهب الحكم لم يتوجه
السؤال الثاني عليه ايضا ولعله انما لم يفعل ذلك لئلا يتوهم ان
القسم الثاني ادراك شئ مغاير لكل واحد من الامور الاربعة
قوله ولا على مذهب الامام ايضا لم يتألف في نفى صحته على
مذهب الامام كما بالغ فيه على مذهب الحكم بقوله قطعا لانه
يمكن تصحيحه على مذهبه بغاية وكلف بان جعل المعية المستفاد
من قوله معه حكم على المعية الزمانية الدائمة ويكون المقسم
يحصل معه حكم في الزمان معينة دائمة وهذا التصور هو المجزئ
المركب من الادراكات الاربعة لان الحكم هو الجزء الاخير و
حصول الجزء الاخير مع حصول الكل في الزمان وانما وان كان
منقذما على حصول الكل بالذات ولا شئ من الادراكات الثلاثة
الباقية ولا اثنين منها ولا مجموع الثلاثة كذلك اذ ليس حصول
شئ من الامور المذكورة مع حصول الحكم في الزمان دائما وهذا

كان اعلم من مذهب الامام بعد لدخول ست صور فيه
ليس شئ منها مذهب الامام احدها المجموع المركب من تصور
هذه الصور من الصور المذكورة في السبيل لانه
كل واحد من هذه الصور التي في فروع هذا الشكك
عند الامام فينبغي ان يخرج ما دخله التوهم
فان فروع بقوله الامام في شئ من هذه

بان هذا التوهم في غاية الضعف لان المقسم وان كان ادراكا
لكنه ليس ادراكا شئ لان ماهية العلم ليست فملاحظة
شئ فيكون ادراكا وانما الادراك الشئ هو ما يصدق عليه العلم
والادراك لا نفس ماهية ولو قال قدس من في التقسيم على مذهب
الامام واما ان يكون ادراكا لغيرها بدل قوله واما ان يكون
ادراكا هو غير ذلك لا ادراك المذكور فاضاف الغير الى المدرك
لا الى الادراك كما فعله في التقسيم على مذهب الحكم لم يتوجه
السؤال الثاني عليه ايضا ولعله انما لم يفعل ذلك لئلا يتوهم ان
القسم الثاني ادراك شئ مغاير لكل واحد من الامور الاربعة
قوله ولا على مذهب الامام ايضا لم يتألف في نفى صحته على
مذهب الامام كما بالغ فيه على مذهب الحكم بقوله قطعا لانه
يمكن تصحيحه على مذهبه بغاية وكلف بان جعل المعية المستفاد
من قوله معه حكم على المعية الزمانية الدائمة ويكون المقسم
يحصل معه حكم في الزمان معينة دائمة وهذا التصور هو المجزئ
المركب من الادراكات الاربعة لان الحكم هو الجزء الاخير و
حصول الجزء الاخير مع حصول الكل في الزمان وانما وان كان
منقذما على حصول الكل بالذات ولا شئ من الادراكات الثلاثة
الباقية ولا اثنين منها ولا مجموع الثلاثة كذلك اذ ليس حصول
شئ من الامور المذكورة مع حصول الحكم في الزمان دائما وهذا

كان اعلم من مذهب الامام بعد لدخول ست صور فيه
ليس شئ منها مذهب الامام احدها المجموع المركب من تصور
هذه الصور من الصور المذكورة في السبيل لانه
كل واحد من هذه الصور التي في فروع هذا الشكك
عند الامام فينبغي ان يخرج ما دخله التوهم
فان فروع بقوله الامام في شئ من هذه

على تخصيص القسم الثاني من تقسيم العلم الى الصنفين
اي تخصيص القسم الثاني من تقسيم العلم الى الصنفين
معه

وهو ان جعل اللمعة المستفاد من قوله معه حكم
على المعية الثمانية الدائمة

نحوه
لوه
نحوه
نحوه
نحوه

المحكوم عليه والحكم وثانها المركب من تصور المحكوم به والحكم
وثانها المركب من تصور النسبة والحكم وثانها المركب من
تصور الطرفين والحكم وخامسها المركب من تصور المحكوم عليه
والنسبة والحكم وسادسها المركب من تصور المحكوم به والنسبة
والحكم الا انه يمكن تخصيصه بما عدا التصور الست بقربته
المحصار المذهب في مذهب الاوائل والاواخر وليس المراد
مذهب الاوائل قطعا فتعين ان يكون المراد به مذهب
الاواخر فيما ذكرنا من هذه الغاية وبهذا التكلف انطبق التقسيم
المذكور على مذهب الامام وقد صرح قدس سره في حاشيته شرح
المطالع بعض ما ذكرنا تصحيحا لتقسيم الكتاب هذا على مذهب
الامام **قوله** ويبان ذلك اي عدم انطباق تقسيمه على مذهب
الامام ان حاصل ما ذكره المصنف في تقسيم العلم ان احد قسمي العلم
هو ادراك غير مجامع الحكم وهو حاصل قوله تصور فقط لانه لا يكون
معناه المطابق لا عينه اذ معناه المطابق يتصور لا مجامع شيئا و
يلزمه ان لا مجامع الحكم وهذا اللازم هو المراد والقسم الثاني
هو ادراك مجامع الحكم وهو حاصل قوله تصور معه حكم لانه
ايضا لازم معناه المطابق لا عينه ويخرج من القسم الاول
سبع صور كل منها داخل فيما يقابل التصديق على مذهب
الامام ويدخل في القسم الثاني مع ان كل واحد منها خارج عن
التصديق على مذهبه وايضا يستلزم هذا التقسيم اذ يتقاعده
التصديق في مثل قولنا الانسان كاتب الى سبعة وهذا
قوله الى ستة اذ في تصور المحكوم عليه في الحكم وتصور النسبة المحكية معه
وتصور المجموع عليه واما الثلثة الباقية فهي تصور المحكوم عليه وبه مع تصور المحكوم عليه
والنسبة مع تصور المحكوم به والنسبة معه فيلزم ان يكون هذه السبعة كلها تصديقا

المحكوم به
والحكم
والنسبة
والحكم
والنسبة
والحكم

المحكوم به
والحكم
والنسبة
والحكم
والنسبة
والحكم

المحكوم به
والحكم
والنسبة
والحكم
والنسبة
والحكم

المحكوم به
والحكم
والنسبة
والحكم
والنسبة
والحكم

المحكوم به
والحكم
والنسبة
والحكم
والنسبة
والحكم

المحكوم به
والحكم
والنسبة
والحكم
والنسبة
والحكم

المحكوم به
والحكم
والنسبة
والحكم
والنسبة
والحكم

ويبين ان تقسيمه في مجموع الحكمين
منهجه في تقسيمه في مجموع الحكمين

اي بيان الحكماء
وبيان الامام

وهو قوله قدس سره فلا يكون
تقسيمه منطبقا الى الامام

بل لا يكون
صحيحا في نفسه

وهو عبارة عن مفهوم من حيث
هو مفهوم من غير ما صدر في عليه
بينه صورة من غير الانسان كاتب

اي تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به
وتصور النسبة المحكية

الظهور انما هو انه لا يمكن حمل اللازم
على الاستغراق ههنا بقربته التباين
وبقربته اشارة هذا فاعلم

فانه باوردى وعاد واصنافه
هذا الترتيب على العروق كايطلق على ارض الارض
اصطلاحا كذا ثبت يطلق على تلك الشي بالشي اصطلاحا
واياها اراد ههنا في اطلاق الاول فلا لا شك
في ان الشي في فلا لا يشهد ايضا
في ان الشي في فلا لا يشهد ايضا
في ان الشي في فلا لا يشهد ايضا

فانه باوردى وعاد واصنافه
هذا الترتيب على العروق كايطلق على ارض الارض
اصطلاحا كذا ثبت يطلق على تلك الشي بالشي اصطلاحا
واياها اراد ههنا في اطلاق الاول فلا لا شك
في ان الشي في فلا لا يشهد ايضا
في ان الشي في فلا لا يشهد ايضا
في ان الشي في فلا لا يشهد ايضا

ينافي مذهبه اذ على مذهبه ليس فيه الاتصديق واحد وهذا
البيان ظاهر ان التقسيم لا ينطبق على مذهب الامام كما يظهر بالبيان
السابق عدم انطباقه على الحكم فوله قدس سره فلا يكون
تقسيمه منطبقا على شيء من المذهبين تفرغ على مجموع البيانين
لا على البيان الثالث فقط كما ترى من ظاهر كلامه وما ذكرت من بيان
عدم الانطباق حاصل ما ذكره في بيانه ووفق بدعوى عدم الانطباق
كما لا يخفى لكن لما كان ما ذكره في بيان الدعوى منضمنا للفساد
التقسيم في نفس الامر مع قطع النظر عن عدم الانطباق لعدم
ترتب ما هو الغرض والمقصود من التقسيم عليه وهو امتياز
القسمين بالطرق الموصلة كما عرفت صديرا لبيان بقوله يرد
عليه الخ فتصوره بصورة الاعتراض ليكون اول الكلام شعرا
بالحق وظاهرا بباطنه فلذا اضم في التفرغ الى دعوى عدم الا
نطباق قوله بل لا يكون صحيحا في نفس الامر واعلم ان عنوان
المحكوم عليه فيه يدل على مقارنة الحكم له بما دون النسبة فلذا
وصف تصورهما بالمقارنة للمحكوم دون تصورهما اعتمادا على
المفهوم من العنوان فهذا الوصف للتقيد دون التاكيد
اما وصف التصورات بالمقارنة للمحكوم فالتاكيد على تقدير
ان يكون اللازم في التصورات للعهد والتقيد على تقدير ان
اللازم للاستغراق فتأمل **قوله** لان الحكم عارض له حقيقة قبل
ان اراد بعروض الحكم له عروض العارض بمفروض فلا
شك ان الحكم وكذا اسائر الاذراكات عارضة للنفس الناطقة
قالا لا صغرا في شرح الطالع والظلال وصرح بانها اختاروا لامتناع ان يجعل المجموع
المركب من الادراك والحكم الذي ليس باذراك بل هو فضل فلهذا العلم لانه المركب من الشي
وما بينه وبينه ولا يتحقق تفريقا للتصور والتصديق طرعا وعكسا بل تصور المحكوم عليه وحده
مع الحكم والتصديق عنده هو الادراكات اثنتا عشرة المعروفة للحكم

الحكمة بـ

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰
 ۱۶۰۱
 ۱۶۰۲
 ۱۶۰۳
 ۱۶۰۴
 ۱۶۰۵
 ۱۶۰۶
 ۱۶۰۷
 ۱۶۰۸
 ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰
 ۱۶۱۱
 ۱۶۱۲
 ۱۶۱۳
 ۱۶۱۴
 ۱۶۱۵
 ۱۶۱۶
 ۱۶۱۷
 ۱۶۱۸
 ۱۶۱۹
 ۱۶۲۰
 ۱۶۲۱
 ۱۶۲۲
 ۱۶۲۳
 ۱۶۲۴
 ۱۶۲۵
 ۱۶۲۶
 ۱۶۲۷
 ۱۶۲۸
 ۱۶۲۹
 ۱۶۳۰
 ۱۶۳۱
 ۱۶۳۲
 ۱۶۳۳
 ۱۶۳۴
 ۱۶۳۵
 ۱۶۳۶
 ۱۶۳۷
 ۱۶۳۸
 ۱۶۳۹
 ۱۶۴۰
 ۱۶۴۱
 ۱۶۴۲
 ۱۶۴۳
 ۱۶۴۴
 ۱۶۴۵
 ۱۶۴۶
 ۱۶۴۷
 ۱۶۴۸
 ۱۶۴۹
 ۱۶۵۰
 ۱۶۵۱
 ۱۶۵۲
 ۱۶۵۳
 ۱۶۵۴
 ۱۶۵۵
 ۱۶۵۶
 ۱۶۵۷
 ۱۶۵۸

هذا الكلام
التيتم الميم
والنقصور و
لاستار القرن
بالموصلة

ارعدم كونك القسط بقا
من السلام

او ما ذكورتہ

حيث قال
ويقال للمجموع
التصديق

مط
فيكون نعيم المومنين مطابقا للنعيم
الامام الذي للعلم التصويري
تامل

وهو الاثنان المذكوران

بفتح الهمزة اما تصور فقط او تصور
معهم حكم على اخذ التصورين

المراد في السؤال قوله فان قلت
في نفوت ما هو الغرض الى

المُضْطَرِيقُ

اولا ان الصدق قسمان العلم

ثانيا ان الصدق قسمان العلم

بأن يقول ويقال لمجوع الادراكات
الثالث وان الحكم تصديقاً بقوله
ويقال لمجوع تصديقاً حاشية

من قوله ونقول بل لمجوع
تصدق بقا

في تقسيم العلم الى قسمين اما تصور
بل تقسم العلم الى الادراك الغير المجامع للحكم وادراك
بجامع الحكم على هذا التقسيم لا يكون الصدق
فما من العلم لان التصديق هو الذي
يكون الحكم جزءاً منه وفي هذا
التقسيم ليس كذلك
بل هو خارج

في تقسيم العلم الى قسمين اما تصور
بل تقسم العلم الى الادراك الغير المجامع للحكم وادراك
بجامع الحكم على هذا التقسيم لا يكون الصدق
فما من العلم لان التصديق هو الذي
يكون الحكم جزءاً منه وفي هذا
التقسيم ليس كذلك
بل هو خارج

في تقسيم العلم الى قسمين اما تصور
بل تقسم العلم الى الادراك الغير المجامع للحكم وادراك
بجامع الحكم على هذا التقسيم لا يكون الصدق
فما من العلم لان التصديق هو الذي
يكون الحكم جزءاً منه وفي هذا
التقسيم ليس كذلك
بل هو خارج

الامام فيرد على كل تقسيم ينطبق على مذهبه كتقسيم ذكره فلا
سره منطبقاً على مذهبه **في** وايضا يصدق على تصور الحكم عليه
والحكم مع انه مجموع مركب اه اقول هذا الصدق ليس بصداق له
لان ما ذكره ليس بتعريف التصديق حتى يجب ان يكون جامعاً
وما نعال هو تنبيه على ان ما خرج من التقسيم ليس بتصديق
وذلك لان المشهور بتقسيم العلم الى التصور والتصديق
وهنا ليس كذلك فاجتاج الى التنبيه عليه ثم لو نبه عليه على
وجه حصل مفهوم مساو للتصديق لكان احسن واولى وجمل
كلامه على التنبيه دون الاعتراض ببناء سوق كلامه ويمكن ان
يجمل قول المص ويقال لمجوع التصديق على معنى يقال لمجوع ما يحصل
عند حصول الحكم وجملته بسبب حصوله تصديق وح يكون هذا
المفهوم مساو للتصديق على مذهبه **الامام قال** والفرق
بينهما من وجوه يعني الفرق بين التصديق على مذهبه والتصديق
على مذهبهم ناش من وجوه ثلثة اعمدها بساطة على مذهبهم
وتركيبة على مذهبه كما صرح به في المحض وقال ان تصور امر اذا
حكم عليه ينبغي او ثبات كان المجموع تصديقاً والفرق بينهما بين
كما بين المركب والبسيط وثانها دخول تصور الطرفين فيه
على مذهبه وخرجهما عنه على مذهبهم وثالثها كون الحكم
نفس التصديق على مذهبهم وخرجه على مذهبه واستلزام بعض
تلك الوجوه بعضها لا ينافي كون كل منها جهة فرق فان قلت
قال رحمه ان التصديق عنده مجموع الامور الاربعة التي هو

ويقيم قول الامام ان تصور امر اي اذا تصور الانسان والحكمة مثلاً وحكم الكتاب على الانسان بالنعمة والاشياء كان المجموع تصديقاً فان قيل ان قول الامام ان تصور
اشارة الى الحكم عليه وقوله اذا تصور عليه اشارة الى الحكم فاشارة الى النسبة الحكمية قلت ان الامام اشار الى الطرفين ليعلم من مذهبه ان التصديق
مركب عنده والنسبة الحكمية بوجهين الطرفين او ترك الاشادة اليها لاكتفاء وقوله واستلزام بمعنى تلك الوجوه بعضها اشارة الى دفع سؤال مقدر وهو
ان الفرق بوجود ثلثة لم يكن كل واحد من ثلثة وجها على حدة لانه اذا اقتضى كل واحد من الوجوه الاول وهو قوله ان التصديق بسبب حصوله الحكم والحكم مركب
على ارضي الامام اذا المركب والبسيط يستلزم الخروج والداخل وكون الحكم تصديقاً وخرجه على مذهبه فاشارة الى دفع هذا السؤال بقوله واستلزام بمعنى تلك الوجوه بعضها
اي لافادات بين استلزام بعضها وبين كون كل واحد منها جهة فرق فانها وان كانت متحدة بالاشارة بالاعتبار وبسبب مفهوم فيصير كل واحد منها ان يكون جهة فرق في تصور

وهو ادراك ان النسبة الحكمية والحكمة
وان النسبة الحكمية بالحكمة

لان الحكم هو ادراك نسبة شيئين
الامام

تصور الحكم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكمة عندهم هو الحكم فقط
امان كل منهما عن الاخر بحيث لا يشبه على احد فالجاجة الى بيان الفرق
بينهما بعد هذا خصوصاً بوجوه متعددة قلت لكان الحكم عند
التفصيل مركباً من تلك الامور الاربعة ايضا كان مظنة ان يتوهم
انه نظري للتفصيل فقال هو مجموع الامور الاربعة وانهم نظروا الى
الاجمال وقالوا هو الحكم وح يكون مذهب الكل مذهباً واحداً فيكون
احدهما ملتصقاً بالآخر اشياء لا لبيان فاجتاج الى بيان الفرق بينهما
بوجوه كل منها مذكورة في كلامه ليعلم انه لم يرد به ما اراد وانه قوله
فيم الشئ هو ما كان مندرجاً تحته واخص منه لم يقتصر على قوله
مندرجاً تحته لتناوله الفروع المندرجة تحت القضايا الكلية مع
انه ليس شئ منها فيما من تلك القضايا ولا على قوله اخص منه لا
طلاقة على اخص من شئ بحسب التحقق دون الجمل مع انه ليس فيما
من ذلك الشئ هكذا قيل وليس شئ لان الفروع مندرجة تحت القضايا
الكلية واخص منها بحسب التحقق والتحقيق ان المخصوص والعموم
في باب التصورات شايان فيما هو بحسب الجمل دون التحقق
فاذا استعمل في باب التصورات لا يتبادر بينهما الى الغم الامام هو
بحسب الجمل فذكره تفسيراً لقوله مندرجاً تحته عن الشئ
قوله ومعنى كون قسم الشئ فيما له ان يكون اه اعتبر قدس سره قسم
الشئ نظراً الى الواقع وفيه نظراً الى الجمل ويمكن اعتبار العكس
ولو اعتبر كل منهما نظراً الى الواقع لكان احسن واولى اما اولاً فلا يه
المبادر من اللفظ واما ثانياً فلا يه ادخل في لزوم الفساد واما

لان الحكم هو ادراك نسبة شيئين
الكلمة الى الانسان
بحسب الامام
لان الحكم هو ادراك نسبة شيئين
الكلمة الى الانسان
بحسب الامام

كقولنا كل فاعل مرفوع بندرج تحته مرفوع
في قولنا ما في زيد وهو مرفوع في قولنا
ذهب عمرو وعينها
لان القضية لا تجل على القضية مثلاً كل
فاعل مرفوع قضية وزند مرفوع
قضية اخرى لا تجل على اخرى
الفرع مندرجة تحت القضايا الكلية
وامم منها بالاعتبار التحقق خارج

اي التقسيم اغايد على لزوم كون قسم الشئ الى الواقع
فيما له في الواقع او كون قسم الشئ في الواقع
فما منه في الواقع دون الشئ فيما له في الواقع
هو كون قسم الشئ في الواقع في الواقع
في الجمل وكون قسم الشئ في الواقع
فما منه في الجمل تأمل
اي اما الاحتمية او لا

وإنما لا يمكن أن يقال
أنه لا يمكن أن يقال
أنه لا يمكن أن يقال
أنه لا يمكن أن يقال

أي استلزام كون التصديق عبارة عن التصور
مع الحكم كون قسم الشيء فيما له من على أن لا

بشيء كما قال البعض أن التصديق عبارة
عن الادراك الجامع للحكم أو الموعود
أي لا يلزم التصديق فيما من
التصور فلا يلزم صحة

ويكن الدفع فإن مجموع الواحد عالم يكن
واحد إذا لم يعتبر المصنوع الواحد أنه
وإذا إذا اعتبر فليكون واحد الآن
الواحد انهم من الاعتبار
والخصف
بروح

أي لزوم احد الامر من ظاهر التقسيم
وهما يقع سببا للعدول

ثالثا فلا بد من لزوم التقسيم دلالة عليه والتقسيم انما يدل
عليه دون السانين تأمل قوله هذا بناء على أن التصديق عبارة
المقصود من هذا الكلام دفع شبهة أو دلت على قوله رحمه الله
وذلك لأن التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم اه و
انما يلزم ان التصديق لو كان هو التصور مع الحكم كان قسما من التصور
وانما يلزم ان لو كان هو التصور المقيد بالحكم كما فيهم البعض واما اذا
كان عبارة عن المجموع فلهذا لا يرى ان الواحد المقيد بغيره مع الواحد قسم
من الواحد بل هو مجموع الواحدين وتوجيه هذا الكلام ان في
التصديق مذهبين مذهب الامام وهو مجموع المركب ومذهب
الحكام وهو الحكم فقط فان اراد رحمه بالتصور مع الحكم ما هو الظاهر
اعني التصور المقيد بالحكم فلزوم كونه قسما من التصور مسلم لكن تلك
الارادة غير لازمة وان اراد به ما هو مذهب الامام اعني المجموع
المركب يحمل المعنى على الزمانية الدائمة كما سبق فالمجموع المركب من
التصور والفعل الذي يباينه لا يلزم ان يكون تصور كما تقرر
في مجموع الواحدين وحاصل هذه الشبهة ان المراد بالتصديق
المذكور في التقسيم المشهور لا يخص بما ذكره رحمه من الامر بل
يجوز ان يراد به امر اخر لا يرد عليه ما ذكره وهو مجموع المركب و
الدفع ان مراد الشارح بلزوم احد الامرين لوقفة من ط التقسيم
المشهور وتوهمه لان هذا القدر يكفي سببا للعدول عنه فاذا
كان كذلك فامكان ارادة التصور المقيد بالحكم من التصديق المذكور
في التقسيم المشهور كاف في لزوم المذكور خصوصا اذا دل ظ كلام

طائفة

أو اذا كان لزوم كاف في العدول

وإنما لا يمكن أن يقال
أنه لا يمكن أن يقال
أنه لا يمكن أن يقال
أنه لا يمكن أن يقال

طائفة عليه ولا يضر إمكان ارادة امر اخر منه لا يرد عليه ما ذكره في
حاصل ما ذكره في وجه الدفع من أن هذا بناء على أن التصديق اه انما
نحوه انه اراد رحمه الشق الاول من التردد دون الثاني وامكان
الطائفة الشق الثاني لا يضره في كلامه قدس سره مقدمة اخرى
مطوية لظهورها في قوله فلا يظهر ان التصديق بهذا المعنى قسم من
التصور وذلك لان الحكم مبين للتصور ولا يلزم ان يكون المركب من
الشيء وما يباينه بحيث يصدق عليه ذلك الشيء فان قلت بعدما
جعل الحكم فعلا مبينا للتصور لم قال لا يظهر ولا يلزم ولم يقل يظهر
ان لا يكون التصديق اه وبلزم ان لا يكون المجموع اه كما يدل عليه
مثال السقف والجدار قلت لو جهين احدهما الاكتفاء بالقدر الواجب
الكافي وتأييدهما ان المركب من شيء وما يباينه قد يكون بحيث لا يصدق
عليه ذلك الشيء كالمركب من السقف والجدار وقد يكون بحيث
يصدق عليه كالمركب من الفرد وما يباينه وهو الفرج يصدق عليه
الفرد والمركب من الجوهر والعرض القائم به يصدق عليه الجوهر
ان المجموع المركب منهما لا يحتاج في وجوده الى امر اخر يقوم به وهو
يقوم به كما هو شأن الاعراض صرح قدس سره بالمثل الاخير
في حاشيته شرح القاض فان قلت اذا لم يظهر كونه قسما من
التصور كما ذكرت لم يظهر كونه قسما له ايضا فكيف يصح ما سجد
بعيد هذا من ان التصديق بمعنى المجموع قيم للتصور كما انه بمعنى
الحكم كذلك قلت لم يرد به انه قسم للتصور المطلق بل اراد
به انه قسم للتصور المقيد بعدم الحكم ولا شبهة في كونه قسما له

وهو امكان ارادة الشق الثاني لا يضره

كالتركيب من الجوهر الذي هو قطع الخشب
ومن القرض الذي هو هيئة الاختصاص
فانه يصدق عليه الجوهر شاعري

في حصول الملو عند لزوم قسم الشيء فيما له
على تقدير الارادة بالتصديق ما هي
مذهب الامام اعني المجموع كامل

واجب بان الامام قد صرح في المحض
بان التصديق عند نفس حكم
والحكم فعل اباي وري

الامر التقسيم المشهور كاف في لزوم المذكور خصوصا اذا دل ظ كلام
أو اذا كان لزوم كاف في العدول
طائفة
أي استلزام كون التصديق عبارة عن التصور
مع الحكم كون قسم الشيء فيما له من على أن لا
بشيء كما قال البعض أن التصديق عبارة
عن الادراك الجامع للحكم أو الموعود
أي لا يلزم التصديق فيما من
التصور فلا يلزم صحة
ويكن الدفع فإن مجموع الواحد عالم يكن
واحد إذا لم يعتبر المصنوع الواحد أنه
وإذا إذا اعتبر فليكون واحد الآن
الواحد انهم من الاعتبار
والخصف
بروح
أي لزوم احد الامر من ظاهر التقسيم
وهما يقع سببا للعدول

فان قلت فعله هذا لا يصح قوله قدس سره وقد جعلته في التقسيم
فما من العلم الذي هو نفس التصور لان العلم نفس التصور المطلق
لا يقيد قلت لم يرد به انه نفسه حقيقة بل اراد به كذا ذلك وهما
بناء على الاشتراك اللفظي فيكون قسم الشيء فيما منه وهما وهذا
المقدور بوجه للعدول من التقسيم المشهور وهو مقصود الشارع
كما سبق فيما هو المذكور وقوله كما انه بمعنى الحكم قسم له ايضا هذا
ليس ببناء على ان الحكم فعل كما نوهجه بعض الافاضل كيف والحكم
ليس تصديقا الا عند الحكم وهو عنده ادراك لا فعل واما
ما ذكره ذلك الفاضل من ان الحكم اذا لم يكن فعلا لم يكن
فيما للتصور المطلق فقد عرفت ان دفاعه من قولنا لم يرد
به انه قسم للتصور المطلق تأمل **قوله** من قسم العلم الى التصور
اه محصل ما ذكره قدس سره في هذا المقام انه لا يرد شيء من
الاعتراض على ما هو مراد القوم من تقسيم العلم الى التصور و
التصديق واما يتوجه الاعتراض على ظ عبارته في
التقسيم بمعنى الوهم فان اراد به قدس سره ان هذا التقدير
لا يكفي جهة للعدول عنه فانت خبير بان هذا كلام ليس
للتسليم فيه مجال وان اراد به التنبه على ما هو مراد الشارع
رحم في بيان ما هو سبب للعدول فقم المقال والله اعلم
الشارح مع حقيقة الحال **قال** وهذا الاعتراض انما يرد اي يرد على
ظاهر التقسيم بحسب الوهم لو قسم العلم الى مطلق التصور
اي بحسب الظ والتصديق كما هو المشهور اي تقسيم هو

وتأمل وجه التأمل ان في هذا الاعتراض كما يدل عليه عبارته
رحم الله حيث قال انما يرد لو قسم العلم الى مطلق
التصور والتصديق كما هو المشهور بل من المتعين لا التصور
الشارح في احد هما ايضا لا يلزم ان يراد بالتصور
في الشئ الاول مطلق التصور وفي
الشئ الثاني التصور المسمى
عما د رحمه الله

فان الامام رحمه الله في المحقق بان التصديق عند نقل الحكم
وبانه فعل فليس ما ذكره بعض الافاضل في هذا
اسم التأمل

بمعنى ان كلمة ما هو موصوفة بعبار
عن التقسيم كذا

المشهور فانه تقسيم للعلم الى مطلق التصور والتصديق
بحسب الظ لا يخبره عن قيد ظاهري وان لم يكن بحسب الواقع
والمراد وقرينة المبالغة كذلك واما اذا قسم العلم الى التصور
الشارح والتصديق بتقيد القسم الاول بقيد ظاهري ايضا
كما فعله المصنف بتقيد ظاهري ايضا فلا يرد ويذكر بقوله
كما فعله المصنف ان تقسيم بعبارته ذكره المصنف في تقسيمه ان القسم الثاني
الخارج من تقسيمه لا يحتمل الترديد فلا يلزم ما ذكره رحمه من
قوله فلا يرد وله لا لا اختيار اه فان قلت المقصود ان دفاعه من
تقسيم المصنف فائدة العدول اليه فينبغي ان يكون هذا التقسيم
مثل تقسيمه من كل وجه حتى يستلزم الاندفاع منه الاندفاع من
تقسيمه قلت الاندفاع من هذا التقسيم انما يظهر بعد اختيار
ان يكون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم فهو مثل تقسيمه
من وجه حين الاندفاع فيستلزم الاندفاع منه الاندفاع من
تقسيمه واعلم ان ما ذكره رحمه الله من ان المصنف قسم العلم الى التصور
الشارح والتصديق انما يصح اذا حمل المعية على الزمانية الدائمة
كما سبق اما لاجل على الجامعة مطلقا او على وجه العروض
والتحقيق كما ذكره قدس سره فلا كيف وقد صرح المصنف بتركيب
التصديق من التصور والحكم بل هو تقسيم للعلم التصوري الى
فصيح **قوله** واما على التقسيم المشهور فهو وارد غير متدفع
اه فيه انه ان اراد ان هذا الكلام يدل على ورود هذا الاعتراض
على ما هو مراد القوم من التقسيم المشهور فهذه الدلالة

وهو قولنا لا اختيار
في الكلام على ان
العلم على ما ذكره
المصنف في التقسيم
الاول والاول
اباورد

اي اذا كان القسم الثاني الخارج من
تقسيم المصنف لا يحتمل الترديد فلا
يلزم ما ذكره رحمه من قوله فلا يرد
اي كما هو مفيد بقيد باطن وهو فقط
اي كما في الواقع اي في القسم الاول

اي لا يكون هذا التقسيم تقسيم العلم
المطلق اي التصور والتصديق
بل هو تقسيم اه يرد

اي ادعاء انه قدس سره قصد التنبه على ان
الشارح لم يرد الاعتراض على ما هو
مراد القوم من كلامه بل على ظاهره
لم يسمع منه

في تقسيم العلم
الى مطلق التصور
والتصديق

اي كما هو
المباين
اي ان هذا
قسم

اي كيف يصح التصديق
اي لا يصح التصديق
اي لا يصح التصديق

ادار
مطلق
المصنف

مكتبة
مجلس
العلماء
بدمشق

منه يؤم إنشاء اعتبار القوا
في المصدين ٥٥

من يؤمن ابتغاء اعتبار القصور
في التصديق كركه

قوله فيه بحث وحاصله لا فرق بين كلام المص وكلامهم في الدلالة على الاشتراك وعدمها فانه ان ارادوا بحد التقسيم فكلا ليدل على كلام المص كذا كذا ليدل على كلام القوم
وان ارادوا بالتقسيم فكل واحد يدل على ذلك ايضا وجب عنه باننا نتحاشى الشق الاول ونقول ان لما ذكرنا الصور او لا بد ان يدور ذهن من
المحذور الذي مطلقا والشاكلة امارات الحقيقة ثم قال قول بالتصديق فممنه المقيد بعدم الحكم فاستفاد من مشترك بين المعنيين وانما كلام المص فصرح
في ما يدل على لفظ التصديق وهو المحذور المطلق والافلا حاشا لا قوله فقط والمقابل التصديق في كلامه هو التصور فقط لا التصور المطلق حتى يستفاد
منه اشتراك بين معنيين وانت جدير بصعوبة هذا الجواب اذا المقابلة ليست نصا في الدلالة على الاشتراك لانه يجوز ان يكون مجازا في قول ذكر العام وارادة
الخاص بغيره المقام فان العام اذا قيل بالخاص مراد به ما عدا الخاص مع انه لفظ الواحد اذا واريين الاشتراك بين المعنيين بين كونه حقيقة في احد مع
مجازا في الاخر على ما ذكره

مستفاد من قوله فقط مع ان يحصل ما ذكر في الجواب لا يلايم
كلام المص لانه قال والمعتبر في التصديق شرطا او جزاء هو التصور
لا بشرط شيء وهذا القول انما يلايم كلاما يحتمل فيه التصديق
لان يكون مشروطا بالتصور وان يكون مركبا منه فكلام المص
لا يحتمل قسم الاول فلا يلايمه **قوله** بل هو بكلامهم انب لا يكون
لفظ التصور مشترك في القول انما يظهر من كلامهم فيه بحث
لانه ان اراد بكلامهم مجرد عبارة في التقسيم فلا خفاء في عدم
دلالته عليه وان اراد به ما يتناولها وغيرها كما يدل عليه
قوله مع انهم يطلقون التصور مراد بالعلم فيرد عليه ان كلام
المص ايضا يدل على الاشتراك لان عبارة المذكورة في التقسيم
يدل على ان لفظ التصور موضوع بازاء المحذور الذي مطلقا
كما ان تعريفه لمطلق التصور عما هو تعريف العلم يدل عليه ايضا
مع انه اطلق عليه لفظ التصور في مواضع من كتابه على ما يتقابل
التصديق منها قوله قد جرت العادة بان يسمى الموصل
الى التصور قولا شاملا الموصل الى التصديق حجة ومنها
قوله التصور مقدم على التصديق طبعاً ومنها قوله كل
تصديق لا بد فيه من ثلث تصورات فقوله قدس سره
واما كلام المص فلا يفيض الا ان يكون للتصور معنى واحد ان
اراد بكلام المص مجرد التقسيم فمسل لكن لا يضره كما عرفت وان اراد
به التقسيم مع غيره فهو كذلك قوله قدس سره اما ان التصور يطلق
على ما يقابل التصديق اعني ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دلالة له

ادعوا بكلامهم ان لا يلايم
المص
عليه

الاول لا يلايم
المص
عليه

عليه اصلا **قوله** وبهذا الاشتراك يدفع الاعتراضان عن
التقسيم المشهور ان مراد به اندفاعهما عما هو مراد القوم من
التقسيم المشهور فهو مسلم لكن ذلك الاندفاع لا يقدح في
مسند دل المص لان الباعث له على العدول وورود الاعتراض
على ظاهر تقسيمهم كما عرفت غير مراد به ان مراد به اندفاعهما عن ظاهر
فاندفاع الاعتراض الاول ثم وقوله واما اندفاعهما عن تقسيم المص
انما هو بالجواب الاول فذكرت ما فيه وقوله وكذا المعبر في التصديق
شرطا او شرط لا يلايم كلام المص لان كلامه لا يحتمل ان يكون
التصديق عنده مشروطا بالتصور وهذا القول المذكور دفع
الاعتراض الثاني هو ملخص الجواب الاول لا الثاني ان معنى الثاني
على الاشتراك ولا توقف لهذا القول عليه فاندفع ما توقع من
ان هذا القول منافي للحصر المستفاد من قوله واما اندفاعهما
عن تقسيم المص فانما هو بالجواب الاول **قوله** واشترط الشيء
بنقيضه على مذهب الحكماء قبل عليه ان قوله رحمه الله وان لم
يصح الا على مذهب الامام لان الضمير في وانته راجع الى اعتبار الحكم
وعدمه في التصديق وهذا الكلام يدل على كون الحكم وعدمه جزمين
للتصديق كما هو مقتضى كلامه في قوله قدس سره واشترط
الشيء بنقيضه على مذهب الحكماء والجواب ان معناه اعتبار الحكم
وعدمه في تحقق التصديق وهذا المعنى متناول للجزء والشرط
الذي يدل على انه مراد به هذا المعنى المتناول يجوز ان يكون
المراد بالتصديق في التقسيم المشهور الحكم فقط او التصور مع

حيث قال ان مراد بالتصديق
المص
الحكم

قوله فيه بحث وحاصله لا فرق بين كلام المص وكلامهم في الدلالة على الاشتراك وعدمها فانه ان ارادوا بحد التقسيم فكلا ليدل على كلام المص كذا كذا ليدل على كلام القوم
وان ارادوا بالتقسيم فكل واحد يدل على ذلك ايضا وجب عنه باننا نتحاشى الشق الاول ونقول ان لما ذكرنا الصور او لا بد ان يدور ذهن من
المحذور الذي مطلقا والشاكلة امارات الحقيقة ثم قال قول بالتصديق فممنه المقيد بعدم الحكم فاستفاد من مشترك بين المعنيين وانما كلام المص فصرح
في ما يدل على لفظ التصديق وهو المحذور المطلق والافلا حاشا لا قوله فقط والمقابل التصديق في كلامه هو التصور فقط لا التصور المطلق حتى يستفاد
منه اشتراك بين معنيين وانت جدير بصعوبة هذا الجواب اذا المقابلة ليست نصا في الدلالة على الاشتراك لانه يجوز ان يكون مجازا في قول ذكر العام وارادة
الخاص بغيره المقام فان العام اذا قيل بالخاص مراد به ما عدا الخاص مع انه لفظ الواحد اذا واريين الاشتراك بين المعنيين بين كونه حقيقة في احد مع
مجازا في الاخر على ما ذكره

ادعوا بكلامهم ان لا يلايم
المص
عليه

ہندویل علیٰ ان الاعراض وارد علی تقسیم غرضند
 علی ما عرفت ہواورد علی نظام تقسیم بقوتہ الو
 دیوانہ الکلام بشریانہ الاعراض آدمی
 لایستدلائل علی طرف المد والامانہ کا صریح
 مدل ماکمل کما نظر فی الکشافانہ کا صریح
 انصراف مبالغہ فی ذلک الکشافانہ کا صریح
 یوسف افندی زاوہ احسن اسلمہ لکھی تہذیب

حيث قال اجماله وهذا المفعول بعبد وحيث قال
هذا السؤال لا يليق بعلوم المفسر لانه
ان يرد في اخره

في حاشية قوله بهذا الاشتراك يندفع الاعتراض
عن التفسير المشهور

١٥ نوڊدوم
صفحة المثل
س

عنہ فلا
یکون
الحجاب

كله الا
صنف
بأمر

1870

1911

[illegible]

卷之四

... ..

...

117. 207. 208.

من الطرادين

מ.י.י.י.

1

1

2

42

٢٠

045

الحمد لله

ل

١٢

1

19

—

2

وذكر في التبيين انما يشترط في التصديق ان يكون التصديق على ما هو عليه في الواقع لا على ما قد يكون في غيره
في الزمان او في المكان او في غيره من احوالها او في غيرها من احوالها او في غيرها من احوالها او في غيرها من احوالها
وهي ليست الا كذا في كل واحد من هذه الاحوال او في غيرها من احوالها او في غيرها من احوالها او في غيرها من احوالها
الذي افاده الشارح فانه قد يكون التصديق على ما هو عليه في الواقع او على ما قد يكون في غيره من احوالها
مفهوم التصديق انما هو التصديق على ما هو عليه في الواقع او على ما قد يكون في غيره من احوالها او في غيرها من احوالها
في التصديق او شرطه ان لا يكون التصديق على ما هو عليه في الواقع او على ما قد يكون في غيره من احوالها او في غيرها من احوالها

اجتماع النقيضين وهو محال والجواب ان ما ذكره قدس سره جواب

جدي في دفع الاعتراض المذكور اعني تركب الشئ من النقيضين

على مذهب الامام واشترط الشئ بنقيضه على مذهب الحكماء

انما ما ذكره من الاعتراض فهو امر آخر والجواب التحققي الحاسم

للمشبهة بالكلية هو ان لا يكون المراد بالنقيضين ههنا ما هو المذكور

في باب القضاء اعني القضييتين المختلفتين بالاجاب والسلب

بحيث يقتضيه صدق كل منهما كاذب الاخر لذاته وهو شرط

المراد بهما هو الملك وعدمه الا انهما اعتبار مفروم في ذاته ثم

اذ اضم اليه حرف السلب كالانسان واللا انسان مثلا حصل

مفرومان بينهما غاية التباين وهو معنى آخر للنقيضين واطلاقه

عليه اما على سبيل التجوز او على الاشتراك اللفظي ومقتضاها

تحققهما معاني معروض واحد او علقها بامر واحد ذلك

مح واما ارتفاعهما معا عند ذلك المعروض والمتعلق الواحد

فانما يستحيل اذا كان ذلك المعروض والمتعلق موجودا واما

اذا كان معدوما فلا اذ عرفت هذا التفصيل فنقول متعلق

الحكم وعدمه ههنا ليس امر واحد ان متعلق الحكم هو مجموع

من حيث هو مجموع ومتعلق عدم الحكم هو كل واحد منها

لا المجموع من حيث هو مجموع فلا اجتماع للنقيضين

وكيف يتوهم التناقض بين الامور الموجودة الواقعة

معان نفس الامر واما اختار قدس سره الجواب الجدي لان

الجواب التحققي بوجه ان عدم الحكم معتبر في التصديق

هذا هو الجواب الذي ذكره الشارح في جواب الاعتراض المذكور اعني تركب الشئ من النقيضين على مذهب الامام واشترط الشئ بنقيضه على مذهب الحكماء انما ما ذكره من الاعتراض فهو امر آخر والجواب التحققي الحاسم للمشبهة بالكلية هو ان لا يكون المراد بالنقيضين ههنا ما هو المذكور في باب القضاء اعني القضييتين المختلفتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضيه صدق كل منهما كاذب الاخر لذاته وهو شرط المراد بهما هو الملك وعدمه الا انهما اعتبار مفروم في ذاته ثم اذ اضم اليه حرف السلب كالانسان واللا انسان مثلا حصل مفرومان بينهما غاية التباين وهو معنى آخر للنقيضين واطلاقه عليه اما على سبيل التجوز او على الاشتراك اللفظي ومقتضاها تحققهما معاني معروض واحد او علقها بامر واحد ذلك مح واما ارتفاعهما معا عند ذلك المعروض والمتعلق الواحد فانما يستحيل اذا كان ذلك المعروض والمتعلق موجودا واما اذا كان معدوما فلا اذ عرفت هذا التفصيل فنقول متعلق الحكم وعدمه ههنا ليس امر واحد ان متعلق الحكم هو مجموع من حيث هو مجموع ومتعلق عدم الحكم هو كل واحد منها لا المجموع من حيث هو مجموع فلا اجتماع للنقيضين وكيف يتوهم التناقض بين الامور الموجودة الواقعة معان نفس الامر واما اختار قدس سره الجواب الجدي لان الجواب التحققي بوجه ان عدم الحكم معتبر في التصديق

وذكر في التبيين انما يشترط في التصديق ان يكون التصديق على ما هو عليه في الواقع لا على ما قد يكون في غيره
في الزمان او في المكان او في غيره من احوالها او في غيرها من احوالها او في غيرها من احوالها او في غيرها من احوالها
وهي ليست الا كذا في كل واحد من هذه الاحوال او في غيرها من احوالها او في غيرها من احوالها او في غيرها من احوالها
الذي افاده الشارح فانه قد يكون التصديق على ما هو عليه في الواقع او على ما قد يكون في غيره من احوالها
مفهوم التصديق انما هو التصديق على ما هو عليه في الواقع او على ما قد يكون في غيره من احوالها او في غيرها من احوالها
في التصديق او شرطه ان لا يكون التصديق على ما هو عليه في الواقع او على ما قد يكون في غيره من احوالها او في غيرها من احوالها

شرطا او شرطه وهو خلاف الواقع وله هذا هو التحقيق

الذي افاده الشارح في شرح المطالع المقصود من هذا

الكلام والمطلوب من هذا الاعلام صرف التبع بقربه

مسحا او رده من التفرع في قوله من شئ عليه في امثال هذه

المواضع وجهه على ما ظنه قدس سره ان هذا الكلام لم

يصدر منه رحمه الله عن جهل بما في هذا الجواب من الحل

ولا بما هو جوابه الخالي عن ذلك كيف قدر الاول واثبت

الثاني في شرحه للمطالع وهذا الشرح متأخر عنه في الواقع

وانما اورد ههنا الجواب لمكان التقريب الي فهم المستد

هو المقصود وانا اقول ما ظنه قدس سره لا يدفع عنه التشيع

اذ الاتيان بكلام فاسد في معرض الجواب مع العلم بالفساد

والعدول عن منبع الرشا الذي هو الجواب الخالي عن

الفساد اقيح واشنع وعرض التقريب الي فهم المبتدئ

خصوصا عن العلم انتهى عرض فساد لانه افساد واثبت

لا يجب الفساد قال في جواب هذا السؤال والحاصل

ان الحضور الذهني وهو العلم والتصور اما ان يعبراه

اعتراض عليه بان فيه تقسيم الشئ والى غيره لان التصور

لا بشرط شئ هو مطلق التصور والعلم الذي هو المقسم و

ايضا فيه قسم الشئ فيماله لان التصور بشرط شئ وبشرط

لا شئ قسمان من التصور لا بشرط شئ وقد جعلها في التقسيم

فيبين له والجواب انه ذكر ان التصور قد يقيد بمواضع

هذا هو الجواب الذي ذكره الشارح في جواب الاعتراض المذكور اعني تركب الشئ من النقيضين على مذهب الامام واشترط الشئ بنقيضه على مذهب الحكماء انما ما ذكره من الاعتراض فهو امر آخر والجواب التحققي الحاسم للمشبهة بالكلية هو ان لا يكون المراد بالنقيضين ههنا ما هو المذكور في باب القضاء اعني القضييتين المختلفتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضيه صدق كل منهما كاذب الاخر لذاته وهو شرط المراد بهما هو الملك وعدمه الا انهما اعتبار مفروم في ذاته ثم اذ اضم اليه حرف السلب كالانسان واللا انسان مثلا حصل مفرومان بينهما غاية التباين وهو معنى آخر للنقيضين واطلاقه عليه اما على سبيل التجوز او على الاشتراك اللفظي ومقتضاها تحققهما معاني معروض واحد او علقها بامر واحد ذلك مح واما ارتفاعهما معا عند ذلك المعروض والمتعلق الواحد فانما يستحيل اذا كان ذلك المعروض والمتعلق موجودا واما اذا كان معدوما فلا اذ عرفت هذا التفصيل فنقول متعلق الحكم وعدمه ههنا ليس امر واحد ان متعلق الحكم هو مجموع من حيث هو مجموع ومتعلق عدم الحكم هو كل واحد منها لا المجموع من حيث هو مجموع فلا اجتماع للنقيضين وكيف يتوهم التناقض بين الامور الموجودة الواقعة معان نفس الامر واما اختار قدس سره الجواب الجدي لان الجواب التحققي بوجه ان عدم الحكم معتبر في التصديق

هذا هو الجواب الذي ذكره الشارح في جواب الاعتراض المذكور اعني تركب الشئ من النقيضين على مذهب الامام واشترط الشئ بنقيضه على مذهب الحكماء انما ما ذكره من الاعتراض فهو امر آخر والجواب التحققي الحاسم للمشبهة بالكلية هو ان لا يكون المراد بالنقيضين ههنا ما هو المذكور في باب القضاء اعني القضييتين المختلفتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضيه صدق كل منهما كاذب الاخر لذاته وهو شرط المراد بهما هو الملك وعدمه الا انهما اعتبار مفروم في ذاته ثم اذ اضم اليه حرف السلب كالانسان واللا انسان مثلا حصل مفرومان بينهما غاية التباين وهو معنى آخر للنقيضين واطلاقه عليه اما على سبيل التجوز او على الاشتراك اللفظي ومقتضاها تحققهما معاني معروض واحد او علقها بامر واحد ذلك مح واما ارتفاعهما معا عند ذلك المعروض والمتعلق الواحد فانما يستحيل اذا كان ذلك المعروض والمتعلق موجودا واما اذا كان معدوما فلا اذ عرفت هذا التفصيل فنقول متعلق الحكم وعدمه ههنا ليس امر واحد ان متعلق الحكم هو مجموع من حيث هو مجموع ومتعلق عدم الحكم هو كل واحد منها لا المجموع من حيث هو مجموع فلا اجتماع للنقيضين وكيف يتوهم التناقض بين الامور الموجودة الواقعة معان نفس الامر واما اختار قدس سره الجواب الجدي لان الجواب التحققي بوجه ان عدم الحكم معتبر في التصديق

هذا هو الجواب الذي ذكره الشارح في جواب الاعتراض المذكور اعني تركب الشئ من النقيضين على مذهب الامام واشترط الشئ بنقيضه على مذهب الحكماء انما ما ذكره من الاعتراض فهو امر آخر والجواب التحققي الحاسم للمشبهة بالكلية هو ان لا يكون المراد بالنقيضين ههنا ما هو المذكور في باب القضاء اعني القضييتين المختلفتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضيه صدق كل منهما كاذب الاخر لذاته وهو شرط المراد بهما هو الملك وعدمه الا انهما اعتبار مفروم في ذاته ثم اذ اضم اليه حرف السلب كالانسان واللا انسان مثلا حصل مفرومان بينهما غاية التباين وهو معنى آخر للنقيضين واطلاقه عليه اما على سبيل التجوز او على الاشتراك اللفظي ومقتضاها تحققهما معاني معروض واحد او علقها بامر واحد ذلك مح واما ارتفاعهما معا عند ذلك المعروض والمتعلق الواحد فانما يستحيل اذا كان ذلك المعروض والمتعلق موجودا واما اذا كان معدوما فلا اذ عرفت هذا التفصيل فنقول متعلق الحكم وعدمه ههنا ليس امر واحد ان متعلق الحكم هو مجموع من حيث هو مجموع ومتعلق عدم الحكم هو كل واحد منها لا المجموع من حيث هو مجموع فلا اجتماع للنقيضين وكيف يتوهم التناقض بين الامور الموجودة الواقعة معان نفس الامر واما اختار قدس سره الجواب الجدي لان الجواب التحققي بوجه ان عدم الحكم معتبر في التصديق

قوله وليس كل من يدعيها... والاعتبار في هذه العبارة...
قوله في الاول يكون المعنى ليس كل التصور والتصديق...
قوله في الثاني يكون المعنى ليس مجموع التصورات والتصديقات...

الكلام اثبات اربع مقدمات كل واحد منها موجبة خشي
اثبات منها بالنسبة الى التصورات وهي بعض التصورات بديهي
وبعضها نظري واثبات منها بالنسبة الى التصديقات وهي بعض
التصديقات بديهي وبعضها نظري وذلك لاثبات لاثبات لا يتبع
حق بغير الايجاز حال كل فيما هو حاله عقلا وهو بالنسبة الى كل
ثلاث تباهة كله ونظريه كله وبداية بعضه مع
نظريه بعضه فترفع الاثبات منها لتبين الثالث قوله
وليس الكل من كل منها بديهي بل رفع الموجبتين الكليتين احداهما
بالنسبة الى التصورات والثانية بالنسبة الى التصديقات
قوله ولا نظري بل رفع الموجبتين اخريين كذلك فلذا اصرر الشارح
رحمه الله قوله وليس الكل اه بقوله وليس كل واحد لكون
رفع الاجاب الكلي لان الكلي في الاجاب الكلي بمعية كل واحد وما
سند كونه قدس سره من قوله كانه فالسبب في جميع التصورات بديهي
فقط الى ما في الكلام وحصل المرام لا الى معرفة الصريح
في هذا المقام والقول بان تصور الحرارة بديهي محمول على

تصورها بالوجه الذي يحصل من الاحساس بكل وجه ولا بالكنه
وما ذكره من تعريف البديهي والنظري بغير دعوى قبل الحوض
في البرهان وهو الدأب في التعليم اذا كان طرفا الدعوى واحدا
غروظا هرايان قوله ولا اشكال في تعريف البديهي والنظري
من التصور قبل في تعريف قسم التصور من البديهي والنظري
ايضا اشكال لان تصور النسبة الحكمة اذا كان بديهي وكان

قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...
قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...
قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...

قوله فلما لا اجل ان قوله وليس الكل...
من كل منها ما وقع الموجبتين والكلين
اي فلا جل ان كل واحد من القولين وقع
للموجبتين كليتين اه

وهو قول بعض المتصورات بديهي اه
والبديهي وقع احد الطرفين
ومن دأبه ان يعرف قبل الموضع
في المدعى...
وما يخبر به من قبل الثاني لان التصور
والتصديق مطلقان وغير المعلومان
فظهر منهما بديهيتهما...
قوله ان كان طرفا الدعوى...
قوله في الثاني...
قوله في الثالث...

تصور طرفيها او احدهما نظريا كان تصور ابد بديهي مع انه
يصدق عليه انه الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب
ولا يصدق عليه انه الذي لا يتوقف حصوله على نظر
كسب فلا يكون الاول مانعا والثاني جامعا في تعريف
فسمية اشكال كما في التصديق والجواب انك قد عرفت ان تصور
النسبة ليس حذاتها بديهي ولا نظري بل بدهية تابعة
لبداية طرفيها ونظريته تابعة لنظريتها او نظريتها احداهما فلا
يتصور كون تصور النسبة بديهي مع نظريتها احد طرفيها او
كلهما فلا اشكال وفي هذا الكلام نوع ثابت لما عرفت سابقا

فامل قوله واذا جعل التصديق عبارة عن المجموع المركب
كما هو مذهب الامام قوي هذا الاشكال اجاب رحمه الله
عن هذا الاشكال الوارد على قول الامام في شرحه للمطالع بان
مثل هذا التصديق نظري على مذهب الامام كما اية بديهي
على قول الحكم فلا اشكال في شئ من التعريفين على شئ من المذهبين
والتصديق انما يكون بديهي

لخراثة الاربع بديهي واثبات في كسب الحكمة تستدل
ببداية التصديق على بداية التصورات هذا كلامه وما
اشتهر من الايام انه ذهب الى بداية جميع التصورات
فذلك تشكيك منه وليس بذهب الى فلا حاجة الى ما قيل
من ان المراد بما هو مذهب الامام هو ان التصديق مركب
لا خصوصية مذهب وهو مركب التصديق مع بداية

قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...
قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...
قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...

قوله ليس كل من يدعيها... والاعتبار في هذه العبارة...
قوله في الاول يكون المعنى ليس كل التصور والتصديق...
قوله في الثاني يكون المعنى ليس مجموع التصورات والتصديقات...

قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...
قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...
قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...

قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...
قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...
قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...

قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...
قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...
قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري...

و این کتاب را در کتابخانه خود در اختیار داشت.

قوله المنة العزو الكامل له بما لا نسلم انه مجهول المحجج له
فان قيل خبرنا به استعلام المجهول بالنظر ليس بمسما ولا مستغنى
عن المبادى وذلك لا يحصل الا بعد مقاولات كثيرة
وما نفهمه انه انصرف المطلق الى الكامل انما هو بمنزلة
فان المطلق الذى هو مجهول قد ذكر في بعض فعله الذى

اداء المصور
في العبارة ولما غفل المحقق العبارة
اورد على المصحح اورد ٩ يوسف افندي زاره

اشارة
سنة فيها وان لم يكن اكل منه فلا اقل من ان يكون مساويا له
سابقا بعد تحديد الدرر بما يتوقف عليه النظم والاعتساب
تمر في تحصيل المجولات بالنظر فضلا عما يكون اذ
ضمن شي فلا يجازي لهذا فيه وما نحن فيه من قبيل
يوسف القدي راوه احسن اسله الحسن وزياوه

قوله وعجابه وانما ياداه عن المقصود وهي ما هذا
والاذهب عليت ان هذا الكلام ناشئ من القلة من
كون قوله وليس كل من كل منهما كرفعا لوجبتين كليتين
لا سبق فقد كثر قوله والفرض في القول كما هي والجمال
ان الفرض من ذلك الظاهر انه يستلزم كونه المقصود
بيان حال كل بياننا على حدة فلو مال كيف والفرض كما
لكما اظهر فبصره

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

وهو الاخذ
والاخذ
في الليل
من

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

قوله او الاع او اللازم او كليهما ممل
 بعض النسخ التامع واللازم او كليهما ممل
 لا حد لها لا على التبيين وهو المراد
 ممل على التوقف الذي لا
 توقفاً واجداً وهو
 ممل كما هو
 ممل استماعاً
 وانما في تقدم ج
 في المصريح شرط بمرتبة

فی مومنینا اما بعینہ لا واسطہ اکثر تباہین و جوہرہا کا ذہب الہی ذکر کہ اوہ اسطہ اور ساططہ کا وہ الہی بعض
الٹا طرف

[illegible]

ثم الجاء في الختم ثم الامامان ثم الخزانة
والواو في الختم ثم الخزانة ثم الخزانة
الاضيق في الختم ثم الخزانة ثم الخزانة
التوقيف في الختم ثم الخزانة ثم الخزانة

معا ۱۷ ع ۷

کتاب قبل جواب قدس سره علی هذا الکلام لم یکن بحیث لا
 سند له الکلام علی السند لا يجوز والجواب ۱۷

أى لو كان على منها نظراً كان تحصيل النصوص ان يطبق
الدور والنسب

وهو انما كتاب النور من الصديق وبالممكن .

أي واوله يعلم امتناع الكتاب التصويرات من المصديقا
والتصديقات من التصويرات
بمنهجهم تقدم

واما في قوله فانك تفقد
 ما كنت تفقد عليه من
 الايجاب والابواب التي
 والتفصيل على هذا الدليل
 مستلما على ما لا يفسد
 من الفساد في ذلك
 من الفساد في ذلك

[illegible]

مقدمه کمال کار و وقت و کمال تمامه کمال تمامه کمال تمامه
 انما بزم محبة مقدمه کمال تمامه کمال تمامه کمال تمامه
 لصفحه انما بزم محبة مقدمه کمال تمامه کمال تمامه کمال تمامه
 افوی سوری مقدمه کمال تمامه کمال تمامه کمال تمامه
 لازم لصفحه مقدمه کمال تمامه کمال تمامه کمال تمامه
 انما بزم محبة مقدمه کمال تمامه کمال تمامه کمال تمامه

قولنا لو كان الكمال نظرا لم يلزم الدور والرجوع
المقدم الذي هو نظرية الكمال والشرطة المستقلة لصدق
كما تصدق قولنا لو كان الكمال في الجملة كذا
ولما عدم اقتضاء صدق باقية المقدمات لذلك انقضى نظامها
يوسف بن احمد بن زارة

كلمة مستدرك على بطون
الدين

وكانت سلسله ليس سلسله الامم وحوادثها ليس دورا
فكان يجب ان يقول في الاول كما قال في الثاني ذكر لم يقل
كذلك للفتن في عبد الرحمن من غير حواشيه
اي عند فتحه من جميع القصور
والنعمه منات نظرا الى

اي كيف نعلم الدور الذي
على ذلك التقدير

في جميع الصور والنصريات
 فكل واحد من هذه الصور والنصريات
 المتعددة معلومة لنا في نفس الامر
 المطلوبنا وهو عدم كون جميع الصور
 والنصريات نظريا في

والله اعلم
قوله والى هذا الشاهد من قوله هو وجه التأسيس
اذ لا يمكن تلك المعرفة حاصلة في الواقع لانها لا تكون
جميع التصورات والتدبيرات نظرية بل البعض من كل منها نظري
والبعض الآخر بدني وهو المطلوب في بحث
اي حصل اللازم في بناء اللازم كوني
المتحصل بطريق الدوام والتمثل
وهذا نظري في قوله واللازم كوني
كما لا يخفى عند التأمل في علم الرحمن

قوله فكان جواب سؤال مقدر تقديره
ان يقال لا يتم لزوم الدور او التقي على
تقدير كون المازوم قصدا لا
القصدا لا يستلزم الدور
او التقي اتمل

قوله تحت الحق وشادة الخ فانه مجرد النظرة لا يستلزم الدور والتسلسل بل انما يستلزم قصد تحصيل شيء منها على تقدير الفيلق تحصيل العلم بطريق الدور او التسلسل وانما كان
القصد انفعاء نفس الاسرار لا الخلق علمه فان قيل قلتم كما في النظرة والدور والتسلسل منشاء القصد والتحصيل المذكورين ارفع الملازمة بينهما الدعوى فانه يقال
انه لا متعقب للعدد من غير ظاهر الملازمة لان المتعقب يستلزم نفس الدور والتسلسل ولا شك ان لنا على فصول الكمال تستلزم الدور والتسلسل في الواقع لتعقيق القصد ولا يضر
الاستدلال ايضا بقوله فاما ان يذهب بسلسلة الانتساب فيعيد بظاهره ان الملازمة ما هوها سلسلة الوجود بعد تقدير الزمان والذهاب وبغير لازم بل ان الزمان هو بلا واسطة

١٠
 اربعة من غير رتبة كما هو منه الشهور في الزمان المتماثل والارزنة
 المتماثلة في غير رتبة القابلة له بالدفع اذ في زمانه المتماثل
 اربعة من غير رتبة والشاخص في رتبة منها فلا بد من التعميم
 اربعة من غير رتبة في الزمان المتماثل في رتبة المتماثل في الزمان
 في الزمان المتماثل في رتبة المتماثل في الزمان المتماثل في رتبة المتماثل

كأنه قال كيف حمل قول دفعته واحده على الزمانه
متناهية والازمانه المتناهية تدريجي
فاجاب بما نرى في الاشارة الى حقيقة الحاجة
تصوره وكان رحمه الله اعلم ان المتناهي في الزمان
بعضه اعني في التفسير من الاقسام المتناهية في الزمان
على الترتيبين وهما ذكر المتناهي والتعريف في الزمان
في قوله في الزمان غير متناهية اما الثاني فهو قوله في الزمان
غير متناهية معذات وغيره بالتعريف وان كان سندا
للتعريف المتناهي في صورة التعريفين وان كان سندا
للتعريف الكونه في صورة التعريفين فانه عليه وان كان
قريبه واضحه بالنسبة الى التفسير في الزمان
متناهي كلامه رحمه الله فافهم تصور الاشتراك بين الزمان
وانواعه في الاختلاف في الوجود ولا يخص زمان واحد
بل يعمد الى الزمان المتناهي فذكر به يوسف في هذا
فيكون في الدنيا وانما كل ذلك لان المعذات عبارة عما هو
عليه الشيء والاشياء في الوجود كالخطوات التي هي الصور المعلى
فانها لا تتحرك مع الالامور غير المتناهية التي هي الصور المعلى
بشيء من الحركة فثبت في قوله في الزمان غير متناهية

قوله لان مالوا يلزم ان يجمع الاقوله وان لا يجمع بيان
الاقترافيه والا اجتماعه من جانب السند وقوله
ان يجمع الاقوله كما في الكتاب بيان للمادة الا ان
له وقوله وان لا يجمع بيان المادة في الاقتماع
بعد هذا كما ان عدم توقف الاقوله وعدم اجتماع
شئ من البيان المواد الاقترافيه والا اجتماعه
من جانب المتع وقوله مع اجتماعها مادة افتراق
مع قيد الزوم اي ان يكون مع لزوم اجتماع
وقوله مع عدم اجتماعها مادة اجتماعه
وهذا التقرير مخالف لما فرده الشيخ ابن يوسف انتهى

لأن ذهب سلسلة الاكساب الى غير انتهائه ليس ما يصدق
عليه النفس الذي هو الترتيب المذكور وهو ملزم له كما ان عود
السلسلة ليس ما يصدق عليه الدور الذي هو التوقف المذكور
بل هو ملزم له وقدم الدور على النفس في الدعوى او لا ثم اخرج
عن النفس ثانيا في بيان الملازمة ثم راعى الترتيب الاول في بيان
بطلان اللازم ثالثا تفنينا في الترتيب **وله** حاصل السؤال
ان اتخضار امور غير متناهية في زمان واحد او في ازمنة
متناهية الح كانه قد بين مره جمل قوله رحمه دفعه واحد
على ما يقابل الازمنة الغير المتناهية وفيه امان زمان واحد
وازمنة متناهية كان المتناهية وان كان تدريجيا لكن بالنسبة
الى الغير المتناهية دفعي وكاثر رحمه اعتمد على ذكر المقابل العقل
لاستبراهه بين الزمان الواحد والازمنة المتناهية فاعل
فالشك فان الامور الغير المتناهية معداة هذا الكلام
في معرض السد للذم الملازمة اعني قوله لا ثم ان لو كانت
الاكساب بطريق النفس يلزم توقف المطاه والظاهرات
امراد بالمعدهر هنا ما يشبهه في عدم لزوم الاجتماع في
الوجود لا في عدم جوازه كما يدل عليه قوله والمعداة
ليس من لوازمها ان يجمع في الوجود وح يكون اعم من
المع من وجه لان ما يلزم ان يجمع في الوجود يجوز
ان يجمع فيه ويكون اجتماعها سو قوا عليه فلا اكساب
وان لا يجمع كما ان عدم توقف حصول المطاه استحضارها

1932

روزه افشا می شود

[illegible]

100

بالخيل
مكون

الآن اورد في ايماء توطئة لما سيذكره من قوله انما حكمه على
تلك الامور الغير المتناهية بكونها معدن لانها حال المعدن
او حكمها واما موافقة الكلام المعنى وفائدة ابراده في كلامه
الاشارة الى منشأ فهم السائل **قوله** في القياسات المركبة الكثرة
المقدمات والنتائج القياس المركب قياس مركب من مقدمات
ينتج مقيمان منها نتيجة وهي مع المقدمة الاخرى ينتج اخرى
وهل جزا الى ان يحصل المطر وذلك انما يكون اذا كان القياس منتج
للمنتج يحتاج مقدمتهما واحدهما الى كسب بقياس اخر وكذلك
الى ان ينتهي لكسب الى المبادئ التدرجية فيكون هناك قياسا
منزلة محصلة للمطر وهذا سمي قياسا مركبا فان صرح بنتاج
تلك القياسات سمي موصول النتائج لوصول تلك النتائج
بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل
د ا فكل ج ا وكل ا ه فكل ج ه وهو المطر فان لم يصرح بها
سمي مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكور قولنا
كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه **قوله** مفصلة اي
بالفعل وقوله جملة اي بالقوة ولا بد هناك من بيان معنى
المفصل والمحمّل والفعل والقوة واعلم انها اذا توجهت
النفس الناطقة الى شيء وحصلت صورته فيها فان كانت
تلك الصورة منطبقة عليه بحيث يكون ذلك الشيء بها
منافرا عن جميع ما عداه يكون ذلك الشيء مفصلا وعندها
ومعوما تفصيلا وان لم تكن منطبقة عليه بالحسنة المذكورة

عليه من مذهب المشركين والعقل الفعّال على مذهب الحكماء
وقوله للتصور العقلي متعلق بالفيض لكن فيه إي
المشهور من الحكماء أنه إنما هو إله لا إله إلا الله

غرض از آنها ۱- بوسیله افندی زاده

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

ثم وجهه الى الفصل فاجد مقبلة عليه
للشئ المنطقة عليه مجيئة الاستبصار مشادة وتايها
الصورة المشاهدة للمنطقة او غير منطقة
ومختفان في الصورة الحاصلة فيها المنطقة على
في الاول من الثاني

الصورة المشاهدة للمصريين
 2 الصورة المنطقية الغير المشاهدة
 3 الصورة المنطقية الغير المشاهدة 4
 اي لا يقد المنطقة بعد الدخول على المشاه

[illegible]

قديم النفس
 في اول خلق
 النفس
 بالبدن
 من افعال
 من افعال
 وهو الخلق

فان كان جمع الصدران والصفيقان
بان يقال عاقدون نظائره الى
فولنا انهم الادوار المتسلل غموري

يتم أن الأقسام مخرجة بحسب العقل في التسمية الأولى
أن يكون جميع القصورات والتصدقات كسبياً
والثاني أن يكون جميع القصورات كسبياً والتصدقات بغيرها
والثالث أن يكون جميع القصورات كسبياً والتصدقات
بغيرها والرابع بالتفريق المماسين أن يكون جميع القصورات
مع بعض التصدقات كسبياً والبعض الآخر مع
التصدقات بغيرها والسادس بالتفريق كسبياً وبعض
جميع التصدقات مع بعض القصورات كسبياً والبعض
الآخر من القصورات بغيرها والثامن بالتفريق كسبياً
بعض القصورات كسبياً وبعض التصدقات
كسبياً وبعضها بغيرها

فما حصل السؤال والشبهة ان قول الشارح رحمه الله ما بطل العتقان الاول اعني الموجبات الكليات وقوله تعيان يستلزم صدق الموجبة الجزئية لانها ليست متفصيلا بل يستلزم صدق السالبة الجزئية التي هي قولنا ليس بـ
ت والصدق كما نظرا لانها متفصيلا وانما اجاب انه بطلان الموجبات الكليات وكذا بما يستلزم صدق الموجبات الجزئية عند وجود الموضوع فيكون كذب الموجبتين الكلتين مستلزما بصدق الموجبتين
وللتفتي الا ان الشارح قد قرر سابقه فترك الواسطة فقال ولما بطل العتقان الاول اعني الثالث
او اعني ليس كل الصورة والصدق كما هو بما يدل قوله اعني ليس بعض الصور والصدق كما بهيما اعني ان الحق
بناء على قاعدة كلية وهي رفع الاجاب الصحيحة ليقع السالبة الجزئية فاحفظ هذا في محله

مواظبا ان يكون جميع التصورات والتصورات
 في قول يعني ان التصور فيما سبق
 وهو يتقدم عليه الى
 قوله مما سبق في كلام السيد على قوله قد يقول
 كل واحد من التصورات والتصورات
 بين التصورات والتصورات
 في العبارة مع الاشارة الى الدليل
 في وجه الناطق هو ان الاغراض على ظاهر العبارة
 او انظر الى ما ذكره في كلامه في وجه الناطق
 كما ذكر في المحققين في وجه الناطق
 من الفكر وليس بمسلم انه في وجه الناطق
 ليس كل من كل شيء فانه لا حاجة الى وجه الناطق
 في الايراد او الكلام مع المنكر لا مع الفاعل

ثالث اعلم الوجبة الجزئية غير صواب لانه الموجبيان
جميع التصورات والتصدقات يدعيها وليس بعض
سالمين الجزئيين وصدق السالمين الجزئيين
من الجزئيين بالواطئة لانه المستلزم المستلزم
بالعنه المذكور فخر المسافة فلا روجد الشبهة وانما
هذا او يقتضى الوجبة الكلية السابقة الجزئية اقوال

قوله وبه الموجبة الجزئية أي وبه الموجبة الجزئية المعدولة المحل المطلوب
فإن كان محال في ذاته وأما جعلها معدولة لا محالة فإنه يقال أن المعدولة لا تكون
والصدقيات نظري لا يثبت منشأ الشبهة كمال في حين فانه مشهور عند
أن النسب الجزئي لا يستلزم أو يجب المعدولي فانه السالبة البسيطة وحده
التي لم يجعل فوق النسب فلا يجوز أن ينشأ الموضوع والمحل أعني الموجبة المعدولة لانه
صدق الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة ولا يتعكس في الأول فلا بد صدق
اللابح يصدر في سلب الباطن وعينه فانه لو لم يصدق
سلب الباطن وعينه حيث ادعى فيكون الباطن واللا باء
يأتي في له وهو بغير الشك في أن الثاني فلا بد أن
يجب لا يصح على المدعوم ضرورة أنه لا يجب الشيء
وأن جعل النظر في الإيدي ليس بغير عدم
الصدق المدعوم فانه المدعوم أدعى أن ليس
المكتوف عندهم أنه السلب الجزئي في
يستلزم الإيجاب المعدول في
لأن السالبة البسيطة أعني الموجبة المعدولة
المحل فلا بد من صدق فاما صدق المعدولي
فانه فرع على وجود النسب لا خلاف
السلب فانه السالبة لا تقتضي وجود الموضوع
فيكون يكون الموضوع معدوماً حينئذ يصدق
السلب البسيطة ولا يصدق الإيجاب المعدولي إذا
كان لا يكون شيئاً من التصورات بديهي ولا بديهي إذا
السلب الجزئي أعني السلب الجزئي المعدول في
المعدولي فانه في ذلك بالاعتقاد فانه كما يصدق في
ليس بعض الاعتقاد بحرك ولا ساكني والصدق بوجوب
من الاعتقاد بحرك ولا ساكني والصدق بوجوب
كأن اقتضاه فانه مشهور عندهم أيضاً أن السالبة
البسيطة والموجبة المعدولة المحل عند حصول
الموضوع متلازمان كما بينه المحقق فكل من صدق
أنه قول في شيء فانه نظري أعني لا بد من شيء
الشبهة وقوله وحاز عطف على عطف جملة
فعلية على جملة اسمية لا تعليل لقوله لم يجبه كقولهم
بعضهم يوسف أقضى زاده
قوله ووجه الدفع السالبة البسيطة والموجبة المعدولة
وكذا السالبة المعدولة والموجبة المعدولة
عند وجود الموضوع فانه قلت أنه اللازم أن يصح
الموضوع موجوداً كالحركة ولا وجود للتصورات والصدق
الأنه لا يمكن أن يجاب بأنها فاضلة بوجهية وهي لا تامة

التصورات والتصديقات بديهي إنما هو بصدق
نقيضه الذي هو السالبة الجزئية أعني ليس كل التصو
والتصديقات بديهيها وصدقها ليس في قوة صدق قولنا
بعض التصورات والتصديقات لا بديهي أي نظري
ويقرع الموجبة الجزئية هي المطلوبة وكذا بطلان الثاني
أعني كل التصورات والتصديقات نظري إنما هو بصدق
نقيضه الذي هو السالبة الجزئية أعني ليس كل التصو
والتصديقات نظريها وصدقها ليس في قوة صدق قولنا
بعض التصورات والتصديقات لا نظري أي بديهي
وهذه الموجبة الجزئية أيضاً هي المطلوبة فلا يصدق
قوله فلما بطل القيمان الأولان تعين الثالث وهو
الموجبان الجزئيان ووجه الدفع أن السالبة البسيطة
والموجبة المعدولة المحل عند وجود الموضوع متلازمان
متلازمان إذا كان زيد موجوداً كان قولنا ليس زيد كان
في قوة قولنا زيد لا كان والتصورات والتصديقات
أمر موجود عند الحكماء القائلين بالوجود الذهني
فاندفع الشبهة المبينة على عموم السالبة وخصوص
الموجبة المعدولة المحل قوله أو مرد الدليل على كتمان
التصديقات بان إشارته وجهه كل إلى قياس استثنائي
المتصلات ينبج إيجاباً فانه أمحق أي بعد البيان
وإيراد الدليل عليه لا ينبغي أن ينك في بعد ذلك البيان

لأن
فانهم على أنهم قالوا ان التصورات والتصديقات
فانهم على أنهم قالوا ان التصورات والتصديقات
فانهم على أنهم قالوا ان التصورات والتصديقات
فانهم على أنهم قالوا ان التصورات والتصديقات

قوله وبه الموجبة الجزئية أي وبه الموجبة الجزئية المعدولة المحل المطلوب
فإن كان محال في ذاته وأما جعلها معدولة لا محالة فإنه يقال أن المعدولة لا تكون
والصدقيات نظري لا يثبت منشأ الشبهة كمال في حين فانه مشهور عند
أن النسب الجزئي لا يستلزم أو يجب المعدولي فانه السالبة البسيطة وحده
التي لم يجعل فوق النسب فلا يجوز أن ينشأ الموضوع والمحل أعني الموجبة المعدولة لانه
صدق الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة ولا يتعكس في الأول فلا بد صدق
اللابح يصدر في سلب الباطن وعينه فانه لو لم يصدق
سلب الباطن وعينه حيث ادعى فيكون الباطن واللا باء
يأتي في له وهو بغير الشك في أن الثاني فلا بد أن
يجب لا يصح على المدعوم ضرورة أنه لا يجب الشيء
وأن جعل النظر في الإيدي ليس بغير عدم
الصدق المدعوم فانه المدعوم أدعى أن ليس
المكتوف عندهم أنه السلب الجزئي في
يستلزم الإيجاب المعدول في
لأن السالبة البسيطة أعني الموجبة المعدولة
المحل فلا بد من صدق فاما صدق المعدولي
فانه فرع على وجود النسب لا خلاف
السلب فانه السالبة لا تقتضي وجود الموضوع
فيكون يكون الموضوع معدوماً حينئذ يصدق
السلب البسيطة ولا يصدق الإيجاب المعدولي إذا
كان لا يكون شيئاً من التصورات بديهي ولا بديهي إذا
السلب الجزئي أعني السلب الجزئي المعدول في
المعدولي فانه في ذلك بالاعتقاد فانه كما يصدق في
ليس بعض الاعتقاد بحرك ولا ساكني والصدق بوجوب
من الاعتقاد بحرك ولا ساكني والصدق بوجوب
كأن اقتضاه فانه مشهور عندهم أيضاً أن السالبة
البسيطة والموجبة المعدولة المحل عند حصول
الموضوع متلازمان كما بينه المحقق فكل من صدق
أنه قول في شيء فانه نظري أعني لا بد من شيء
الشبهة وقوله وحاز عطف على عطف جملة
فعلية على جملة اسمية لا تعليل لقوله لم يجبه كقولهم
بعضهم يوسف أقضى زاده
قوله ووجه الدفع السالبة البسيطة والموجبة المعدولة
وكذا السالبة المعدولة والموجبة المعدولة
عند وجود الموضوع فانه قلت أنه اللازم أن يصح
الموضوع موجوداً كالحركة ولا وجود للتصورات والصدق
الأنه لا يمكن أن يجاب بأنها فاضلة بوجهية وهي لا تامة

لأن انتاج القياس الاستثنائي من المتصلات بديهي
لا يحتاج إلى دليل بخلاف التصورات فان اكتمالها لم يحل
عن وضمة الشبهة وصدقها بعد البيان أيضاً أي لا يمكن
بيانها على وجه لا ينبغي المنع المتبدي بعده اشتباه
كيف وقد ذهب الامام الرازي الذي بلغ في الفهم و
العلم الدرجة العليا إلى أن التصورات كلها بديهي
لا يجري فيها الاكساب وأن لم يبق على هذا الاعتقاد
آخر فكيف يتصور بانه على وجه يتيقن به المنع المتبدي
ولما ثبتنا مراده قدس سره ظهر اندفاع ما يؤولهم من أن
ما ذكره في بيان الاقتصار على إيراد الدليل على كساب
التصديقات يقتضي العكس ثم أعلم ان المدعي في هذا
المقام أمكان تحصيل كل قسم من ضروريته وما أورده من
الدليل لا يثبت ذلك المدعي بتمامه مع أنه ليس بمتبني
في نفسه فلا يثبت ما هو الحق أعني الاحتياج إلى قسم المنطق
قوله أي اسم هو الواحد فلاضافة بيانية إنما جزم بان
الاضافة بيانية وجعل الواحد على اللفظ مع أنه يمكن
أن يكون الاضافة لامية ويكون المراد بالواحد المفرد
أي يطلق عليه اسم هذا المفرد وهو هذا اللفظ
ما يرد في أنه لا يرد في شرح المطالع فترتيب اصطلاح
يجعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها الواحد و
هكذا عرفه الشيخ أيضاً في الاشارات والظاهر انهما

قوله وبه الموجبة الجزئية أي وبه الموجبة الجزئية المعدولة المحل المطلوب
فإن كان محال في ذاته وأما جعلها معدولة لا محالة فإنه يقال أن المعدولة لا تكون
والصدقيات نظري لا يثبت منشأ الشبهة كمال في حين فانه مشهور عند
أن النسب الجزئي لا يستلزم أو يجب المعدولي فانه السالبة البسيطة وحده
التي لم يجعل فوق النسب فلا يجوز أن ينشأ الموضوع والمحل أعني الموجبة المعدولة لانه
صدق الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة ولا يتعكس في الأول فلا بد صدق
اللابح يصدر في سلب الباطن وعينه فانه لو لم يصدق
سلب الباطن وعينه حيث ادعى فيكون الباطن واللا باء
يأتي في له وهو بغير الشك في أن الثاني فلا بد أن
يجب لا يصح على المدعوم ضرورة أنه لا يجب الشيء
وأن جعل النظر في الإيدي ليس بغير عدم
الصدق المدعوم فانه المدعوم أدعى أن ليس
المكتوف عندهم أنه السلب الجزئي في
يستلزم الإيجاب المعدول في
لأن السالبة البسيطة أعني الموجبة المعدولة
المحل فلا بد من صدق فاما صدق المعدولي
فانه فرع على وجود النسب لا خلاف
السلب فانه السالبة لا تقتضي وجود الموضوع
فيكون يكون الموضوع معدوماً حينئذ يصدق
السلب البسيطة ولا يصدق الإيجاب المعدولي إذا
كان لا يكون شيئاً من التصورات بديهي ولا بديهي إذا
السلب الجزئي أعني السلب الجزئي المعدول في
المعدولي فانه في ذلك بالاعتقاد فانه كما يصدق في
ليس بعض الاعتقاد بحرك ولا ساكني والصدق بوجوب
من الاعتقاد بحرك ولا ساكني والصدق بوجوب
كأن اقتضاه فانه مشهور عندهم أيضاً أن السالبة
البسيطة والموجبة المعدولة المحل عند حصول
الموضوع متلازمان كما بينه المحقق فكل من صدق
أنه قول في شيء فانه نظري أعني لا بد من شيء
الشبهة وقوله وحاز عطف على عطف جملة
فعلية على جملة اسمية لا تعليل لقوله لم يجبه كقولهم
بعضهم يوسف أقضى زاده
قوله ووجه الدفع السالبة البسيطة والموجبة المعدولة
وكذا السالبة المعدولة والموجبة المعدولة
عند وجود الموضوع فانه قلت أنه اللازم أن يصح
الموضوع موجوداً كالحركة ولا وجود للتصورات والصدق
الأنه لا يمكن أن يجاب بأنها فاضلة بوجهية وهي لا تامة

لا المعلومية بأي وجه كان الا ترى ان الطالب لكنه الانسان لا بد ان يترتب امور معلومه باكنهه واما المعلومية بالنوبه فانما يتألف المجهول الذي يتطلب تحصيله من

الحمد لله البسيط الممدح بالاجل

[illegible][illegible]

اي ترتيب مصدر
بينما القول

[illegible]

وهو قوله لان العلة المعينة تدل على المعلول
المعين من غير
تعميم
فكلما كانت العلة المعينة في حقيقة الزمان والزمكان على ما كان في زمان الزمان
لا تدل على ما كان في زمان غير الزمان
العلة العامة لم يعمم بخلاف اذا علم العلم العامة المستحصا
المعينة كما ان العلم بوجوده مستحصا بالعلم بالعلم العام
وهو مستحصا بالعلم بالعلم العام
ذلك هو المبدأ في فاضل

عبد

اي يكتفي في جزئها ذلك القدر وان يعطي
هذه الملاحظة لها نفعنا اذا بدأنا

أو باعتبار انضافه بالمعلولية الشخصية
أو بان ان العلية الشخصية يدل على المعلولية
الشخصية دون العكس ^{كأن}

۱۰۰

٢٠٧
 ٢١١
 ثم انظر الى العالم كله وهو كبد الفاضل الذي هو العقل الفعال
 او اللوح المحمد وهو كونه من واحد منها كالجواهر اعتبارا وشكلا
 على وجود جميع ما سوى الله اما وجودا عليا وانما وجودا
 كسائيا هو نفسانية عليه حتى الصريح كالاتحاد مثلا هو
 من تلك المحضات بالبداهة كونه من بعض النفس انما هو
 فقد انى بعض النفس كونه في الاعراض ما قصد به وهو اعتبار
 ذلك الابرار اياهم في الاعراض من غير اعتبار في الاعراض
 المذكور في قوله والذي يدعى العقل بهذا النظر المحض من جميع
 المفكر بكونه كبد العقل بالبداهة كونه من بعض النفس انما هو
 جوهري ولا يحتاج الى قانوني كسائيا كالاتحاد اليه من غير
 من الطرفين لا بد من ما ورد في كونه من بعض النفس كالاتحاد
 لك الحق من نفسه وما ورد عليه من غير كالاتحاد

ادبیات و تاریخ

من هنا صورة الفكر في الهيئة
 قول بالوجهين المذكورين
 والهيئة الفارقة لها مادة
 فليس في الهيئة نفس
 الفكر على ما يكون في الهيئة
 فلو كانت في الهيئة على المساحيق المذكورة

فدله علی سید الشیخ

فقدت الصورة ففقدت الفكر أيضا لا مدخل للنفس والمادة فيه لا في الأمور ليست بمواد حقيقة
وحاصل الدفع ابطال السند بابطال فساد المادة في ذاته فسادا لا يستلزم الدليل المطلوب لعدم مناسبتها له على الوجه المذكور فما استقر فيه
لم يكن فاسدا وان كان خطأ هذا وتتم في جعل حاصل الدفع ابطال السند بابطال صحة الفكر حينئذ بان حصول المطلوب مع الخطأ في المادة
باطل لان اللازم في امثال المثال المذكور ان يتحقق من مطلقا بقية زائد حيوان حماري مثلا وان كانت خبر بان كلام الحق ضاع في الاول
اذا انقضت المادة في التصديقات بمناسبتها للمطلوب على الوجه المذكور كما عرفت فانهم قد يوسف ان الذي زاده احسن منه بحسنه وزاياده
والفصل في تصديقات

لكن هو كذا والمراد هو كذا هو الاستعمال المطلوب الى المادى ثم منه الى المطلوب مثلاً ان اراد ان يعرف الانسان وهو المطلوب حقيقة كذا هو كذا
فان وقع على المبادى المعلومة فينظر في وقع على المادى التي لم يكن يتربا بل كانت متفرقة فيكون تلك المبادى المعلومة ثم المحكيات التي يظهر منه المطلوب وانما اذا
كانت تلك المادى مرتباً في هذه المطلوب ثم الخواصة في عدم الجنس على الفصل فيكتب الانسان المطلوب ثم المعلوم التصورية التي هي الحيوان والناطق في الاعتبار
فيكون كانت المعلومات موصلة حتى لو لم يكن كذلك لم نعرض لها تلك العوارض مثلاً لو لم يكن الحيوان الناطق موصلاً الى المجهول الانسان لم نثبت له الحديث والاكساب منه
ولو لم نثبت العالم متغير وكل متغير حادث لو لم يكن موصلاً الى قولنا العالم حادث لم نثبت القياسية اليه عز ذلك فتبصر في سحر

قوله قبل عليه في القائل هو المولى مبارك شاه وحاصله ان استعمال فضلا ليس محذورا لانه لا يستبعد الاغنى وهما ليس كذلك فانه الوصول بالوصول ليس على
في الوصول في الواسطة في الاستعداد وقد تقدم تحقيق قوله فضلا في اول هذه الاوراق بحيث لا مزيد عليه قوله والجواب عنه ان الامرين في حاصله ان قوله فضلا
شاه على ان عدم وصول المصلحة البعيدة الى المصلحة الاخرى في عدم وصول اثرها اليه بتوسط شيء اخر ضرورة كون المصلحة اعظم المصلحة واستعداد الامر بموجب
اشياء الاخص وانما جزم بانه لا حاجة الى ما ذكره المحقق في السكف بل يكفي في الجواب ان يقول ان الواسطة في وصول الاثر الى الشيء فرع وصول المصلحة فاذا
لم يتحقق الاصل فالحري ان لا يتحقق الفرع فقوله فضلا قد اضاف محذور قد يراد به ما ذهب بعض القامرين وهو الشارح امين الدين السبكي في بعض فقهنا في
قوله فضلا في الواسطة في الاستعداد وقد تقدم تحقيق قوله فضلا في اول هذه الاوراق بحيث لا مزيد عليه قوله والجواب عنه ان الامرين في حاصله ان قوله فضلا

رحمه فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء آخر قيل عليه كلمة
فضلا مفعول مطلق لفعل محذوف يتوسط بين امرين
منفيين يكون الثاني منهما اخرى للنفى من الاول للدلالة
على كونه امرى بالنفي منه كما في قوله اخرى بالنفي من النظر
فلان لا ينظر الى الفير فضلا عن ان يعطيه شيئا فالاعطاء
لكونه بعد اخرى بالنفي من النظر وهما ليس كذلك اذ
ليس الوصول بالواسطة ابعده من الوصول بلا واسطة لحاج
توقفه على الواسطة والجواب عنه ان الامرين الذين
توسّطت تلك الكلمة بينهما هما ليسا هما الوصول بلا
واسطة والوصول بواسطة بل المطلق والمقتد ولا يشترط
في ان تحقق المقتد ابعده من تحقق المطلق اذ تحقق المطلق
لا يتوقف الا على تحقق قيد ما وتحقق المقتد يتوقف
على تحقق قيد معين وتحققه ابعده من تحقق قيد ما قوله
فالفاصل امر كل ما ذهب بعض المتأخرين من شارح الرسالة
الى ان القانون اسم لموضوع القضية الكلية كالفاعل في قولنا
كل فاعل مرفوع وكان هذا مخالفا لما وقع عليه اصطلاح
القوم من انه اسم للقضية الكلية وكان منشا خلط امرين
احدهما اشتراك اللفظ الكلي بين مفهوم لا يمنع نفس تصور
من وقوع الشركة فيه وبين القضية التي حكم فيها على كل
جزئيات موضوعها والامور المتعددة التي يحمل عليها ذلك
المفهوم الكلي يسمى في الاصطلاح جزئيات ذلك المفهوم

والقضايا

هذا هو الوجه في قوله فضلا في الاستعداد وقد تقدم تحقيق قوله فضلا في اول هذه الاوراق بحيث لا مزيد عليه قوله والجواب عنه ان الامرين في حاصله ان قوله فضلا

والقضايا الجزئية المولفة من جزئيات موضوع القضية الكلية ومجملها
المندرجة في تلك القضية الكلية يسمى في الاصطلاح فروعا لها
وتأنيها اضافة للجزئيات الى ضم الامم الكلية تحت الظواهر الجزئيات
لا يضاف في المعارف الا الى المفهوم الكلي دون القضية الكلية اشارة
قدس سره او لا الى معنى الكلي اشارة الى المنها الاول والى ان لجزئيات
اشارة الى المنها الثاني واما قوله فلها وقع اه تكيل للمشاء الثاني
اذ بلخصيص الجزئيات بالمفهوم الكلي تكيل للمشاء الثاني في المنها
لا يشوبها له وتأنيها الى ما وقع عليه اصطلاح القوم بقوله والمفهوم
والاصل والفاعل والضابطه اسماء لهذه القضية الكلية
افادة لما هو المصطلح عليه وتبينها على ان ما ذهب اليه بعض القامرين
غلط واثباته الى بيان ما هو المراد من التعريف بطريق التفرع اوله
لا اشارة بين السابقتين انهما ما بناهما بقوله فقولنا امر كل اي
قضية كلية بمعنى لا مفهوم كلي كما توهمه ذلك البعض بقوله ينطبق
اي ينطبق بالقوة بمعنى مندرج فيه بطريق الاجمال على جزئياته اي
على احكام جزئيات موضوعه لا على نفس جزئيات ذلك الامر
كما توهم ذلك البعض من ظ التعريف يتعرف احكامها منه اي
بالفعل يعني بطريق التفصيل ويقتضي من ان المراد بالامر الكلي
المفهوم الكلي اعم من ان يكون مفهوما تصويريا او تصديقا وبقولنا
ينطبق على جزئياته يخرج المفهوم الكلي التصوري وبقولنا يتعرف
احكامها منه القضايا الكلية التي فروعها بديهية تقع المناقشة في
فايدة بعض المبتدئين على وجه ذكره مدفع لعدم جواز استعمال

قوله فضلا في الاستعداد وقد تقدم تحقيق قوله فضلا في اول هذه الاوراق بحيث لا مزيد عليه قوله والجواب عنه ان الامرين في حاصله ان قوله فضلا

قوله فضلا في الاستعداد وقد تقدم تحقيق قوله فضلا في اول هذه الاوراق بحيث لا مزيد عليه قوله والجواب عنه ان الامرين في حاصله ان قوله فضلا

الاحكام

لو لم ناه قوتنا الشكل الرابع المثلث ا ب و اما قيده ب ما قيده لانه لو لم يكن كذلك لم يكن من فروعه الشكل الاول بعد التبدل
بعض جسم انسان فيقوله ب جميل الصفي كبرى والكرى صغرى فقلنا بعض الجسم انسان وكل انسان ناطق فيكون من فروعه
واما اذا لم يكن الصغرى موجبة ولم يكن الكبرى كنه فلا يكون ذلك وقوله علم في تعزير الحق ا المراد من الفروع والجسميات
والانسان ما هو في قوتها بل العلم منها وما يتوكل اليها باذني تقيس فقطن ١٠

المراد من الوجهين الجوانب فطر
الوجهي فطر بالاشكال وهو
قولهم قولهم وبه الذي وبه السؤال وهو
فطر الاشكال بوجه على الثاني في الوجهين كما يتوجه
على الوجه الاول اذ في الاشكال في منفعلة الخطاب
فانها انما لا تستعمل وانما تستعمل في الاعمال
جند واجاب عنه بعض الافاضل بانه لا يستعمل
بل يتم ان قيل الفاعل منفعلة الاله المنفعلة ما قيل الاثر
ووجود الفعل اثر فاعله وقد قبله فاقهم في
لا قوله في الاثر بل على المنطق والسطر في القوة
الاعمالية ومن الغالب الكسبية وهو قول اكثر
كما يقال المنفعة وانما صلة بينهما الجار والفتحة
في القطع الا انه يقال في حال الانساب محاد

فألا تسلن هو الترتيب على رأي
المناخزين ؟
ط دعه المبادئ المعلومة

لما بين القوة العاقلة
وبين شعير
الاشياء

دوباره بنویسید

أي حين يكون المراد من المطالب الكسبية
المبادر

بنحو لا يتخلف الا يكون على الشرايط المعينة
في باب الانتاج كان على هيئة الضرب
الاول من الشكل الثاني

قوله بل انتها تأمل قال وهو هنا اي في تعريف المنطق بالرسم المقتضى
دون الحد وتصوير التعريف بقوله ورسوم دون هو وعرفوه
وتبوه وصوروه الى غير ذلك من العبارات فائدة ومنفعة
جديدة عظيمة هي التنبه على ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه
لاحد فبقوله رحمه وهو ان حقيقة كل علم اه معناه ان
الفائدة الجديدة ما يحصل من هذه المقدمات لا انتها عينها و
لظهور المراد ناهل في العبارة فحل منشاء الفوائد عليها والمراد
بالحقيقة ههنا الماهية الاعتبارية والتغير عنها بالحقيقة
الموضوعية باذاء الماهية من حيث وجودها الخارجي اما
باعتبارها بتبديل وجودها المذهني او اللفظي او الكتابي منزلة
الوجود الخارجي واما باعتبار استعمال المصنف في المطلق والمراد
بقوله فلو يكون له ماهية وحقيقة ورائه تلك المسائل انه
كذلك بحسب هذا الوضع واما بحسب الوضع الاخر وهو
وضعه بازاء التصديقات بالمسائل فله حقيقة وماهية
وراء تلك المسائل هي هذه التصديقات **قال** تعريفه بحسب
حدها لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله وذلك لان معرفة
الشيء بحسب حده وحقيقته تصوره بجميع ذواته وهي ههنا
المسائل فان قلت ما ذكرته انما هو الحد التام لا في مطلق
الحد لان معرفة الشيء ببعض ذواته معرفة بحسب حده
الناقص فعمل هذا لا يلزم من قوله وليس ذلك مقدمة
الشروع المحض مقدمة الشروع في الرسم قلت هذا التفضيل

هيئة الضرب الاول منه وسيلة بين العاقلة وبين نفسها في وصول
اثرها اعني هذه المرتبة اليها وهي بهذا الاعتبار ايضا من المنطق
فلا يصح قوله الالية للمنطق ليس له في نفسه بل بالقياس الى غيره من
العلوم فلكل المراد بالغير اعم من ان يكون غير بالذات او بالاعتبار
اي غير التواضع وهذه القضية الموجبة الكلية المرتبة مع تلك القضية السالبة
الكلية وان لم يكن غيرهما بالذات الا انها غيرهما بالاعتبار لانها
باعتبارها تعرف منها صحة النظر والاصل اليها غيرهما باعتبار
انها من مبادئ هذا النظر وهذا القدر من المغايرة كاف و
السؤال على هذا الوجه الذي قررناه ظاهر الورود وقوى
يحتاج في دفعه الى مزيد تأمل والجواب عنه بما ذكرناه حاسم لما
المنتهى بالكلية واما السؤال على الوجه الذي قرر في بعض
الحواشي وهو ان الالية يحصل للمنطق بالقياس الى نفسه فان
بعض المسائل منه الية لبعض فليس قوة وروده بهذه المثابة
وما ذكره في دفعه عنه من ان حصول الالية لبعض انما هو
بالقياس الى البعض الاخر لا الى نفسه وان كان دافعا له الا
انه ليس بحاسم لمادة الشبهة بالكلية ان المتعرض ان يعود في
الشبهة على الوجه الذي قررناه وح لا يندفع بهذا الجواب
فلا احسن في تقرير السؤال والجواب ما ذكرناه والجواب الاخر
الذي ذكره غير ايضا بقوله بل نقول ان الالية لا يحصل بمسئلة
من مسائله بالقياس الى مسألة اخرى منه فان حصول بعض
من بعض بطريق بدوي فمدفع بان ذلك لا يجب ابتداء

اي باعتبار كونها وسيلة بين القوة
العاقلة والاعتبار المرتبة
وهو كونه الالية عارضا في حصول المقصود
الشرعي المذكور رسما فاعلم ان قوله في مبادئ
وهو اعتبار المغايرة الاعتبارية لا الفرق في الكلام
ازالة استبعاد ذلك الاعتبار فمقتضى

قوله ليس قوة ورود الالية ببعض مسائل
المنطق للمعنى الا في بعض كالمسئلة العنة
لشبهها والمثابة في الاصل الوضع الذي يشابه الية
اي يرجع الى ما بعد اخرى ويحال لتبديل مثابة الية احد
بغير قوة في اخره ثم يتبين اليه ثم استعمل في المنطق
والتمام

منطق

بل

قوله بل انتها تأمل قال وهو هنا اي في تعريف المنطق بالرسم المقتضى
دون الحد وتصوير التعريف بقوله ورسوم دون هو وعرفوه
وتبوه وصوروه الى غير ذلك من العبارات فائدة ومنفعة
جديدة عظيمة هي التنبه على ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه
لاحد فبقوله رحمه وهو ان حقيقة كل علم اه معناه ان
الفائدة الجديدة ما يحصل من هذه المقدمات لا انتها عينها و
لظهور المراد ناهل في العبارة فحل منشاء الفوائد عليها والمراد
بالحقيقة ههنا الماهية الاعتبارية والتغير عنها بالحقيقة
الموضوعية باذاء الماهية من حيث وجودها الخارجي اما
باعتبارها بتبديل وجودها المذهني او اللفظي او الكتابي منزلة
الوجود الخارجي واما باعتبار استعمال المصنف في المطلق والمراد
بقوله فلو يكون له ماهية وحقيقة ورائه تلك المسائل انه
كذلك بحسب هذا الوضع واما بحسب الوضع الاخر وهو
وضعه بازاء التصديقات بالمسائل فله حقيقة وماهية
وراء تلك المسائل هي هذه التصديقات **قال** تعريفه بحسب
حدها لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله وذلك لان معرفة
الشيء بحسب حده وحقيقته تصوره بجميع ذواته وهي ههنا
المسائل فان قلت ما ذكرته انما هو الحد التام لا في مطلق
الحد لان معرفة الشيء ببعض ذواته معرفة بحسب حده
الناقص فعمل هذا لا يلزم من قوله وليس ذلك مقدمة
الشروع المحض مقدمة الشروع في الرسم قلت هذا التفضيل

قوله ورسوم دون هو وعرفوه
وتبوه وصوروه الى غير ذلك من العبارات فائدة ومنفعة
جديدة عظيمة هي التنبه على ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه
لاحد فبقوله رحمه وهو ان حقيقة كل علم اه معناه ان
الفائدة الجديدة ما يحصل من هذه المقدمات لا انتها عينها و
لظهور المراد ناهل في العبارة فحل منشاء الفوائد عليها والمراد
بالحقيقة ههنا الماهية الاعتبارية والتغير عنها بالحقيقة
الموضوعية باذاء الماهية من حيث وجودها الخارجي اما
باعتبارها بتبديل وجودها المذهني او اللفظي او الكتابي منزلة
الوجود الخارجي واما باعتبار استعمال المصنف في المطلق والمراد
بقوله فلو يكون له ماهية وحقيقة ورائه تلك المسائل انه
كذلك بحسب هذا الوضع واما بحسب الوضع الاخر وهو
وضعه بازاء التصديقات بالمسائل فله حقيقة وماهية
وراء تلك المسائل هي هذه التصديقات **قال** تعريفه بحسب
حدها لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله وذلك لان معرفة
الشيء بحسب حده وحقيقته تصوره بجميع ذواته وهي ههنا
المسائل فان قلت ما ذكرته انما هو الحد التام لا في مطلق
الحد لان معرفة الشيء ببعض ذواته معرفة بحسب حده
الناقص فعمل هذا لا يلزم من قوله وليس ذلك مقدمة
الشروع المحض مقدمة الشروع في الرسم قلت هذا التفضيل

اي باعتبار كونها وسيلة بين القوة
العاقلة والاعتبار المرتبة
وهو كونه الالية عارضا في حصول المقصود
الشرعي المذكور رسما فاعلم ان قوله في مبادئ
وهو اعتبار المغايرة الاعتبارية لا الفرق في الكلام
ازالة استبعاد ذلك الاعتبار فمقتضى

قوله ليس قوة ورود الالية ببعض مسائل
المنطق للمعنى الا في بعض كالمسئلة العنة
لشبهها والمثابة في الاصل الوضع الذي يشابه الية
اي يرجع الى ما بعد اخرى ويحال لتبديل مثابة الية احد
بغير قوة في اخره ثم يتبين اليه ثم استعمل في المنطق
والتمام

لو لم يتقدم في قولنا ان حقيقة العلم المسائل الغير المتناهية حتى يكون العلم بها ارامتدرا وانما يكون ذلك لو كان حقيقة كل علم هي المسائل الغير المتناهية وليس كذلك والا لزم تزايد انصاف ما في المسائل تزايد ما في الاقوال وقد تقرر انما لا يزداد وينتفعي بل حقيقة كل علم في المسائل الى اوجدها المتخرج لذلك العلم واسم تلك المسائل لم يمكن تلاته القرب هذا وفيه خلاف ما عليه الجمهور اذ العلم عندكم عبادة ثم يجمع مسأله سر او غرابت القوة الفصل اولى كتابي سنة قدس في مسائل ٩

الحق حقيقيا وذلك لان مطلق معرفة العلم بطريق التصور لا يكون مقدمة الشروع في علوم البصيرة
شروع في الشروع في علوم البصيرة الا ان يتم عليه التبع بالتصديق بموضوعية الموضوع والتصديق
فانما انهم الا ان يقال ان المراد حقيقة الشروع في التصورية لا حقيقة مطلق القعدة فتفسر
على وجه

مع قطع النظر عن الفضل
محصلها
فإنه لا يتوقف على الشرع فيها
فلا يلزم الدوام في التحصيل الذي كان
موجودا وذلك التحصيل في أي وقت كان
شروع عبارة عنه يتوقف على ملازمة المسار التي
على كونه في السبيل والتوقف هذه الملازمة
على ذلك التحصيل لا يتوقف كونه في السبيل
على الشرع فلا بد من ذكر هذه المقصود وإنما خفي
يتوقف هذه الملازمة في حقيقته
فلا بد من توضيح الكلام فانهم

كان يبحث عن احوال الموضوع نفسه
 ع^ط
 كان يبحث عن احوال انواعه او اعراضه
 الذاتية او انواع اعراضه الذاتية

٢ المحولات ص
 لا بيب الموضوع م انه ذكره م لا الموضوعات ص
 فاضل
 قوله في الـيلين احد ما هو الشارح وما كان الذي فانه
 انما قوله فانه ساني في المنطق مجموع قوانين الاستنباط
 ما قبل ان احد الـيلين يذكره بقوله لا في الجيب فاما البعد
 فاصواب فانه واحد في القول على العماء

لا بد من العلم

المسائل على حد وبسم باسم ولذا اوردوا في تعريفات العلوم المدونة
ما لا يصدق الا على المسائل او على التصديقات بها كما ذكرنا في تعريف
المنطق من انه العلم القانوني تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا
في الفكر وفي تعريف الفقه من انه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
المكتسبة من ادلتها التفصيلية وفي تعريف النحو من انه علم
بابصول تعرف بها احوال واخر الحكم من حيث الاعراب والبناء
الى غير ذلك **قوله** على تحصيله في الخارج بل في الذهن الظاهري
امرا في تحصيله في الخارج ندوينه على وجه التفصيل فنزل وجوده
الكتابية بمنزلة الوجود الخارج بل على قوله فلم يرد تحصيل
المسائل ولا انها استخرجت ودونت بتعلمها وبهذا اندفع
ما توهم هذه العبارة كما ذكره بعض الافاضل من ان هذه
العبارة توهم ان تحصيل العلم في الخارج يمكن مع انه قد سره
ذكره بعض مواضع من كنهه انه لا يمكن بل يكون في الذهن
وما ذكره ذلك الفاضل في دفعه من انه قد سره ذكر ايضا ان
للعلم وجود اصيلا بمنزلة الوجود الخارج كما اذا حصل العلم
بذاته في الذهن ووجود اطلب كما اذا حصل بصورته فاما يصح
اذا جعل العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل لا عن المسائل
انفسها كما في هذا المقام فان من المعلوم ان المعلوم لا يوجد
في الذهن الا بوجوده **قوله** لو قال ذلك لم يكن صحيحا يريد ان
قوله رحمه تشبها على ان مقدمة الشروع في كل علم مرسمه لاحده علمه
لعلية ما اشار اليه بقوله فلهذا اخرج للتصريح بقوله ورسوله

قوله في تعريف العلوم المدونة
ما لا يصدق الا على المسائل او على التصديقات بها كما ذكرنا في تعريف
المنطق من انه العلم القانوني تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا
في الفكر وفي تعريف الفقه من انه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
المكتسبة من ادلتها التفصيلية وفي تعريف النحو من انه علم
بابصول تعرف بها احوال واخر الحكم من حيث الاعراب والبناء
الى غير ذلك

قوله في تعريف العلوم المدونة
ما لا يصدق الا على المسائل او على التصديقات بها كما ذكرنا في تعريف
المنطق من انه العلم القانوني تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا
في الفكر وفي تعريف الفقه من انه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
المكتسبة من ادلتها التفصيلية وفي تعريف النحو من انه علم
بابصول تعرف بها احوال واخر الحكم من حيث الاعراب والبناء
الى غير ذلك

قوله في تعريف العلوم المدونة
ما لا يصدق الا على المسائل او على التصديقات بها كما ذكرنا في تعريف
المنطق من انه العلم القانوني تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا
في الفكر وفي تعريف الفقه من انه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
المكتسبة من ادلتها التفصيلية وفي تعريف النحو من انه علم
بابصول تعرف بها احوال واخر الحكم من حيث الاعراب والبناء
الى غير ذلك

قوله في تعريف العلوم المدونة
ما لا يصدق الا على المسائل او على التصديقات بها كما ذكرنا في تعريف
المنطق من انه العلم القانوني تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا
في الفكر وفي تعريف الفقه من انه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
المكتسبة من ادلتها التفصيلية وفي تعريف النحو من انه علم
بابصول تعرف بها احوال واخر الحكم من حيث الاعراب والبناء
الى غير ذلك

ايكون ما اشار اليه بقوله
فلهذا اخرج للتصريح بقوله ورسوله
بقوله اه
وعدم
المراد من قوله العلم هو العلم بالحق

قوله في تعريف العلوم المدونة
ما لا يصدق الا على المسائل او على التصديقات بها كما ذكرنا في تعريف
المنطق من انه العلم القانوني تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا
في الفكر وفي تعريف الفقه من انه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
المكتسبة من ادلتها التفصيلية وفي تعريف النحو من انه علم
بابصول تعرف بها احوال واخر الحكم من حيث الاعراب والبناء
الى غير ذلك

وعدم ايراد حدوده وعرفوه وهو وذلك القانون وما
يقوم مقام تلك العبارات وتقبل تلك العلية به يدل على
ان في علية للتصريح وعدم ايراد المذكورين خفاء وذلك بقف
على صحة تلك العبارات مقامه مع تحقق تلك العلة وليس
كذلك اذ لو قال وحدوه لم يكن صحيحا وفيه نظر اما اولا فلونه
لو قال ذلك واراد به الحد بحسب الاسم لا بحسب الحقيقة فاور
حد الاسم لكان صحيحا عايرها عن التنبه المذكور اذ الحد بحسب
الاسم يجوز ان يكون حد بحسب الحقيقة وان لم يكن رسميا بحسبها
واما ثانيا فلانه لو قال ذلك اتمام هذا التعريف المذكور واما
مع حده الاسم واراد به عرفه مجازا لكان صحيحا اذ القرينة وهي
ذكر الآلية والغرض في التعريف قائمة **قوله** ولو قال هو اه اي ذلك
القانون تمام التعريف بالقانون ولم يفسر بالمنطق مع ان تفسيره به
صحيح وهو ارب آية لان المنطق معينين احدهما تحصيل وهو المسائل
المخصوصة المعينة كما ذكره رحمه بقوله حقيقة كل علم مسائل ذلك
العلم وثانيها كل كما ذكره قد سره في حاشية شرح المواقف من
انه لا يخفى عليك ان اسم كل علم موضوع بانرا مفهوم الخالي شامل
ليه فان فصل ذلك المفهوم نفسه كان حد بحسب الاسم وان
يبتن لازمه كان رسميا بحسبه ولعل ذلك المفهوم ههنا ما
المص بقوله قانون يفيد معرفة طريق اكتساب النظريات من
الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاصل بين الفكر الواقع
فيها وقال وهو الميطق اي المتعبر به فمما ذكره المص لاحد بحسب
وهو قانون يفيد اه

قوله في تعريف العلوم المدونة
ما لا يصدق الا على المسائل او على التصديقات بها كما ذكرنا في تعريف
المنطق من انه العلم القانوني تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا
في الفكر وفي تعريف الفقه من انه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
المكتسبة من ادلتها التفصيلية وفي تعريف النحو من انه علم
بابصول تعرف بها احوال واخر الحكم من حيث الاعراب والبناء
الى غير ذلك

قوله في تعريف العلوم المدونة
ما لا يصدق الا على المسائل او على التصديقات بها كما ذكرنا في تعريف
المنطق من انه العلم القانوني تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا
في الفكر وفي تعريف الفقه من انه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
المكتسبة من ادلتها التفصيلية وفي تعريف النحو من انه علم
بابصول تعرف بها احوال واخر الحكم من حيث الاعراب والبناء
الى غير ذلك

قوله في تعريف العلوم المدونة
ما لا يصدق الا على المسائل او على التصديقات بها كما ذكرنا في تعريف
المنطق من انه العلم القانوني تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا
في الفكر وفي تعريف الفقه من انه العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
المكتسبة من ادلتها التفصيلية وفي تعريف النحو من انه علم
بابصول تعرف بها احوال واخر الحكم من حيث الاعراب والبناء
الى غير ذلك

المصدق

•

ان يترك عليهما بغير ذرابة الا خيرا
تدبر الامانة الركنة من اجزاء متمائنة

هذا سؤال منقذ قد مره ان يقال لم لا يجوز ان يكون لا بد منها ولا نظري او اجاب بقوله لا يوجد ما في ذهن وهذا السؤال انما يرد لو كان الموضوع معدوما وفيه ليس كذلك

كان تحصيله محالا ينتج لو لم يكن المنط بدورها كان تحصيله محالا وثانيهما استثناء من نتيجة هذا القياس ومقدمة استثناء هكذا لو لم يكن المنط بدورها كان تحصيله محالا لكنه ليس لمحال ينتج انه ليس ان لا يكون بدورها فيكون المنط بدورها لو جوده في الذهن وهو المثل فاما المذكور في الشرح قياس موصول النتائج بخلافه قياسين اقترانيين كما عرفت وقوله لا يقال له منع لمحصل الكبرى المطوية في القياس الاول من القياسين المذكورين في الشرح اعني قولنا لو كان المنط كسبيا لزم في تحصيله منع كسبيا لزم اما الدور والتس يعني لانهم لزوم الدور والتس يكون المنط كسبيا فقولنا انما يلزم لو لم ينته الا كسبيا الى قانون بدوي اي غير منطوق والافلا وجه بهذا الكلام بعد تسليم كون المنط الذي هو عبارة عن الكل كسبيا ولا حاجة الى حمل الكلام على الذهن عن كون عبارة عن الكل مع بعده وما ذكره رحمه في الجواب ثبات المقدمة المنوعة وسأله ان المنط مجموع قوانين الاكتساب كما عرفت من سابق كلامه اي مجموع قوانين تعرف منها صحة الاكتساب فاذا فرضنا انه كسبي وحاولنا تحصيل قانون منها من قانون اخر اما منطوق او غيره والتقدير ان الاكتساب كنتم الا بالمنط هذا التقدير مأخوذ من كلام منتهى الاحتياج الى المنط وعليه منع يعني فيتوقف اكتساب ذلك القانون اي العلم بصحته على قانون اخر يكتب ذلك العلم منه وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير الذي هو تقدير

هذا السؤال منقذ قد مره ان يقال لم لا يجوز ان يكون لا بد منها ولا نظري او اجاب بقوله لا يوجد ما في ذهن وهذا السؤال انما يرد لو كان الموضوع معدوما وفيه ليس كذلك

انما بيان مقدمه فتعريف

هو منطوق فتعريف كسبية في اخر قوله وتقرير الجواب

انما بيان مقدمه فتعريف كسبية في اخر قوله وتقرير الجواب

انما بيان مقدمه فتعريف كسبية في اخر قوله وتقرير الجواب

كسبية المنط فيحتاج الى قانون اخر اما منطوق او غيره يكتب هو منه والعلم بصحة هذا الاكتساب ايضا يتوقف على قانون اخر منطوق وهكذا اما الدور والتس لانهم قالوا وتقرر الجواب اه اعلم ان المعاني بني بيان صفري المعارضة اعني قوله المنط بدوي على مقدمتين متصلتين موجبتين كما عرفت احدهما المذكورة وهو قوله لو لم يكن المنط بدورها كان كسبيا والاخر مطوية وهو قولنا لو كان كسبيا لزم في تحصيله اما الدور والتس فالجواب عنه اما منع المقدمة الاولى والثانية او بالنقض الاجمالي او بالمعارضة لا سبيل الى منع المقدمة الثانية كما اشار اليه رحمه بقوله لا يقال لا فانقول فتعين الباقي وما ذكره المص في الجواب وقد مر من رحمه ليس بنقض اجمالي وذلك مما عرفت سابقا من معنى النقض الاجمالي ولا بمعارضة والا لزم استدراك قوله ولا نظريا والادراك وتس اذ يكفي في المعارضة ان المنط ليس بدورها والا لاستغنى عن فعله اذ يجرد ذلك بقتي نقض دعواه فتعين ان يكون جوابا يمنع المقدمة الاولى وحاصله انما لا يتم انه لو لم يكن المنط بدورها كان كسبيا وهذا المنع مستند الى تقديره احدهما انه لا يجوز ان لا يكون بدورها ولا نظريا بان يكون بعضه بدورها وبعضه نظريا وثانيهما انه كيف يكون بدورها ويلزم الاستغناء عن فعله وذلك بطريقين وكيف يكون كسبيا ويلزم اما الدور او التس فكيف يذو السندين عن المنع فاشار رحمه الى السند الاول بقوله بل بعضه بدوي وبعضه نظري والى الثاني بقوله ليس كلها بدورها والا لاستغنى عن فعله ولا نظريا والادراك وتس ولا يخفى عليك

استدراك قوله ولا نظريا والادراك وتس اذ يكفي في المعارضة ان المنط ليس بدورها والا لاستغنى عن فعله اذ يجرد ذلك بقتي نقض

دعواه فتعين ان يكون جوابا يمنع المقدمة الاولى وحاصله انما لا يتم انه لو لم يكن المنط بدورها كان كسبيا وهذا المنع مستند الى تقديره

هذا السؤال منقذ قد مره ان يقال لم لا يجوز ان يكون لا بد منها ولا نظري او اجاب بقوله لا يوجد ما في ذهن وهذا السؤال انما يرد لو كان الموضوع معدوما وفيه ليس كذلك

هذا السؤال منقذ قد مره ان يقال لم لا يجوز ان يكون لا بد منها ولا نظري او اجاب بقوله لا يوجد ما في ذهن وهذا السؤال انما يرد لو كان الموضوع معدوما وفيه ليس كذلك

قوله ان السند الثاني سند اخص في تخصيص الثاني بالاختصاص اما هو لا يقع السند الثاني ولا فيكون له السند الاول
فلا يثبت له السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني فيكون السند الثاني هو السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني
الاخص لا يثبت له السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني فيكون السند الثاني هو السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني
لأنه لا يثبت له السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني فيكون السند الثاني هو السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني

ان السند الثاني سند اخص والكلام على السند الاخص غير موجه
فلا يتوجه ما قيل ان الاستفاد من تعلم المنطوق على المعيار
فلا يلزم ذكره سند المنع مقدمة من مقدماته مع ان بطلانته
بدوي فذكره تنبيه على ضعف دعواه هذا ويتبين ان يعلم
ان بيان صفى المعارضة المذكورة اعني قوله المنطوق بدوي
لا يتوقف على المتصلة الاولى التي اجاب المص عن المعارضة
بغيرها كما عرفت الآن اذ يمكن بيانها بان يقال لو لم يكن المنطوق
بدوي لكان بعضه كسواء وهو لو كان بعضه كسواء لم يكن في
تحصيله من ذلك الكيفية الدورية التي اذ التقدير ان لاكتساب
لا يتم الا بالمنطوق وما ذكره المص ليس بقالع لمادة الشبهة بالكلية بل
الحاسم لها طرا ان يمنع ما ذكره من التقدير ويقال لا يتم تقديران
الاكتساب لا يتم الا بالمنطوق ومقتضى الاحتياج لا يدعون ذلك
ولا يلزم من كلامهم ايضا وحتم الجواب بمنع المقدمة الثانية
من المقدمات التي بين المعيار بين المعارضة عليها
قوله فان انتاجه لتناججه بين فيه اشارة الى ان قوله كالتشكيل
الاول مسامحة والى ان المراد بالاجزاء في قوله بعض اجزاء بدوي
هي الاجزاء المقبولة التي هي العوائق لا مطلق الاجزاء ليندرج
فيها موضوع القانون كالتشكيل الاول مثلا اعلم ان الظاهر
كلامه قدس سره ان انتاج التشكيل الاول لتناججه بين بالمعنى
الاعم وهو ما يكون تصور المزموم واللازم والنسبة بينهما
كافيا في الجزم بالزوم بينهما يدل عليه قوله بل كل من تصور جزمين

قوله بين بالمعنى الاعم اشارة بالمعنى الاخص والاعم يدل على ذلك تنبيهه وورسما يكون في ذلك دليل عليه ما ذكره في التناهي من ان المزموم يستعمل كلا الطرفين
الاعم والاخص واما الاستفاد من السند الاخص بالبين بالبين الاخص وكما وجه الزعم الاضمار زيادة خوف زيادة البينة حول زيادة البينة كونها اعم من البينة
اعني الاخص لا يثبت له السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني فيكون السند الثاني هو السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني
الاستفاد من السند الاخص بالبين بالبين الاخص وكما وجه الزعم الاضمار زيادة خوف زيادة البينة حول زيادة البينة كونها اعم من البينة

هذا الكلام
لولا ما
داود لا
ما قيل

ولا يلزم من كلامهم
ايضا وحتم الجواب
بمنع المقدمة الثانية
من المقدمات التي بين

اجزاء
وهذا

ان ذكره على المعيار في السند الثاني
الى ضعف السند في تحقيق المقام بينا ان ما ذكره
قوله ويتبين ان المراد بالاختصاص بالاختصاص

قوله لم يكن المنطوق
بدوي لكان كسواء
بغيرها كما عرفت الآن

قوله لا يتم الا بالمنطوق
وما ذكره المص ليس بقالع
لمادة الشبهة بالكلية بل
الحاسم لها طرا ان يمنع

قوله فان انتاجه لتناججه
بين فيه اشارة الى ان
قوله كالتشكيل الاول
مسامحة والى ان المراد

قوله ان السند الثاني سند اخص في تخصيص الثاني بالاختصاص اما هو لا يقع السند الثاني ولا فيكون له السند الاول
فلا يثبت له السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني فيكون السند الثاني هو السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني
الاخص لا يثبت له السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني فيكون السند الثاني هو السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني
لأنه لا يثبت له السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني فيكون السند الثاني هو السند الاول فيكون السند الاول هو السند الثاني

كيتين على هيئة الضرب الاولاه وانتاج القياس الاستثنائي المتصل
لتناججه بالمعنى الاخص وهو ما يكون تصور المزموم كافيا في تصور
اللازم ويكون تصورهما وتصور النسبة بينهما كافيين في الجزم
بالزوم بينهما يدل عليه قوله فان من علم الملازمة اه فالتنبيه في
الاستفاد من قوله وكذلك الاستثنائي المتصل اي مثل الشكل الاول
انما هو في البين المتشابه بين القسمين وهو الذي لا يحتاج الى
وسط لانه خصوصية احده القسمين وكأنه اشارة الى هذا حيث
قال فان انتاجه لتناججه بين لا يحتاج الى بيان اصلا والحق
ان انتاج الشكل الاول كانتاج القياس الاستثنائي بين بالمعنى
الاخص واعتراض بعض الافاضل هنا بان القول بان الشكل الاول
منتج جزء من المنطوق يخالف لما سبق من تعريف القانون لان
الفروع المندرجة تحت بدئية الانتاج فلا يعرف تلك الفروع
منه فلا يكون قانونا بالنسبة اليها بخلاف ايضا لما سياتي في
اخر الكتاب من قول المص المسئلة ما برهن عليه والكتاب عن الاول قد
سبق في بيان القانون تذكروا وعن الثاني ان مراد المص ان المسئلة
ما برهن عليه ان كان كسواء يدل عليه قوله في جواب المعارضة
بل بعض اجزائه بدوي فلذا قال رحمه في شرح كلامه ثم واما
المائل فهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ان كانت كسبية
قوله فان قبل استفاد البعض اه اشارة الى ما ذكرنا من قولنا
ويتبين ان يعلم ان بيان صفى المعارضة المذكورة لا يتوقف
على المتصلة الاولى التي اجاب المص عن المعارضة بغيرها وقوله
فلذا ذلك الطريق ايضا بدوي اه اشارة الى الجواب الحاسم
الذي هو منع ما ذكرناه من التقدير وانما لم يذهب المص

في جواب قوله فاعتراضه على تعريف المنطوق
لا يكون مسامحا لاجزائه البدوي الاخر
خفف قال والفصل بها اما ان يجعل مبادي
الكتابات او من مبادي التنبيه عليها
وذلك اذا كانت بدوية الى اه

قوله فان قبل استفاد البعض
اه اشارة الى ما ذكرنا من قولنا
ويتبين ان يعلم ان بيان صفى
المعارضة المذكورة لا يتوقف

1000

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في
المنطق
والفقه
والاصول
والفروع
والجواب
على
الاعتراضات
والاشكال
والاستدلال
والبرهان

ذكرنا وان لم يكن من القياسات المتعارضة الا انها تفيد المط
افادة ظاهرة **قوله** ان كان المناسب ان يقدم المصداق في النظر
وذلك لان منه المعارضه على نظرية الكل اذ احدى مقدماتها
ان الكل كيتي والثانية انه لو اجتمع اليه مع كونه كيتا لزم الدور
او الترس واما باقية المقدمات فليسا بينهما فاعلى هذا كان الا هم للجب
نفي كيتية الكل فكان الانب تغديمه اذ الانب بالا هم ان يقد
خلاف المعارضه على وجه تغديرها رحمه الله فان بناها على بداهة
الكل ولا يخفى عليك ان الاخر في ذلك سهل وان هذا القدر
من المحذور لا يقتضي عدم التقاطع رحمه الله اليها كيف وقد
التفت رحمه الله الى معارضة لا يصلح للمعارضة كما اعترف هو به
وهذا الشذ محذور واما ما ذكره قدس سره من ان الانب
ان يشترط لزوم الدور والتس في الكتاب النظريات المحتاجة
الى المنطق لا ان يقتصر على لزومهما في تحصيله فقيس فذلك
بناء على ما ينهم من ظ كلام المص افعي قوله ولا فيظن بالاولاد
او تس والاف يمكن حمل كلامه على ما هو الانب بان يراد منه في
الالذار الاكتاب او يتيسر مطلقا وان كان الظ منه لدار الكتاب
المنط والظ انه رحمه الله انما لم يورد هذه المعارضه لانه يصد
بيان معارضة او ردت هناك لا ما يمكن ان يورد يدل عليه
كلامه رحمه الله هذه الاشارة الى جواب معارضة تورد ههنا و
ذلك لان حمل كلام المص على الجواب يشبهه او ردت وتعارف
يراد بها قبله اظهر من جملة على الجواب عن شبهة يمكن ان يورد
قال لانها المتقابلة على سبيل الممانعة اعترض عليه بان المعارضه
في اصطلاح اخذ اهل العلم هي اقامة دليل يدل على تقيض المدعى

ارجع في الالتفات الى
هذا التفريق

اشارة المائدة على سبيل
المنطق

في المنطق الاصطلاحي
شذوذ والمنطق الفوقي
منقول عنه

بعد تسليم السائل المقدمات الدالة على المدعى لا ما ذكره والجواب
انه رحمه الله لم يرد بذلك تفسير معناها الاصطلاح بل معناها اللغوي
المقول عنه والمعنى انه يلزم للمعارضة الاصطلاحية ان يذكر في
معرض المعارضه اللغوية والمذكور ههنا في معرض المعارضه
اللغوية لا يصلح للمعارضه اي لان يذكر في معرضها **قوله** هذا كلام
القوم مقصوده قدس سره من هذا الكلام تمهيد العذر له رحمه و
صرف الاعتراض المتوجه على ظ هذا الكلام عن رحمه الى القوم
وتبادر منه الى القوم ان الحق اي مقصود القوم في هذا المقام
الذي هو مقام بيان الموضوع تصور الموضوع اي تصور ما صدق
عليه الموضوع ههنا وهو المعلومات التصورية والتصديقية يعني
بتبادر من كلامهم هذا انهم جعلوا من مقدمات الشروع في
المنطق تصور ما صدق عليه موضوعه واشتغلوا بتعريف مطلق
الموضوع لانه عام والمط تصور خاص والعلم بالخاص مسبق
بالعلم بالعام فلذلك اعترض عليه بان العلم بالخاص انما يكون
مسبوقا بالعلم بالعام اذا اجتمع ههناك شيان وكلها ممنوعان
في صور النزاع فلا وجه لتعريف مطلق الموضوع او لانهذا الاعتراض
على تعريف مطلق الموضوع واجيب عن ذلك الاعتراض بان
الخاص ههنا اي موضوع المنطق يعني هذا المفهوم مفيد والعام
اعني موضوع العلم مطلق اه ورد هذا الجواب بان المط اي
مطلوب القوم بناء على ما يتبادر من كلامهم وهو معنى الاعتراض
ليس بصور مفهوم موضوع المنطق بل الحق انه يعني ما يتبادر
من كلام القوم ليس بحق بل الحق انه لما كان مقصود القوم التصديق
بان الشيء افلا في موضوع المنطق وذلك الحق لا يمكن حصوله الا

وهو قوله العلم بالخاص مسبق اه

وهذه الاشارة شريفة اعترض بها الجواب على
وجه اخر كما ستعرف عن قريب رحمه
على الجواب تسليم ان الحق التصوري هو المط
المفهوم لا الذات كما يتبادر من كلامهم رحمه

وهو ان مقصود القوم ما صدق
عليه مفهوم موضوع المنطق

الخ

بعض ما في المتن

بعد معرفة مفهوم الموضوع لانه وقع محولا في هذا التصديق
 اي المتصدق به مع قيد هذا الاضافة فستره او لا اي قبل الاشتغال
 بما يفيد هذا التصديق والحاصل اي حاصل ما ذكرنا من الاعتراض
 ورد الجواب وما هو الحق ان مط التوم في هذا المقام الذي هو
 مقام بيان مقدمات الشروع لو كان تصور ما صدق
 عليه موضوع المنطق كما يتبادر من كلامهم وليس بحق ولذا
 اورد كلمة لو المستعملة في فرض الامور الغير الواقعة لم يجز
 الى معرفة مفهوم الموضوع اصلا لانه عارض لا ذاتي كما ذكره
 المفترض والاعتراض حق وكذا ارد الجواب واما اذا كان
 مطلوب التوم التصديق بالموضوعية كما هو الحق
 فلذا اورد كلمة اذا المستعملة فيما يتحقق وقوعه اجتمع الى
 بيان مفهوم سواء جعل في التصديق اي المتصدق
 به موضوعا وقيل موضوع المنطق هو هذا ليكون في
 قوة المطبوع ولو ماله او جعل محولا وقيل هذا موضوع
 المنطق ليكون عين المطروح سقط الاعتراض ورد الجواب
 اعلم ان ما ذكره قدس سره من الاعتراض والجواب
 مأخوذ من كلام النجاشي وانا اظن انه لم يبين اعتراضه
 على ما ذكره قدس سره وما ذكره في معرض الجواب ليس
 في كلامه جوابا عن هذا الاعتراض بل هو توجيه آخر من
 لتقديم تعريف مطلق الموضوع على وجه لا يرد عليه الاعتراض
 وانا انقل كلامه وايتين مراده حتى يظهر عليك صدق
 المقال وحقيقة الحال قال النجاشي بعد نقل كلامه رحمه
 وفيه نظر لان العلم بالخاص لا يلزم ان يكون مسبوقا بالعلم

ض
 قوله والحاصل
 محال

نجاشي
 او على ما يشاهد
 في كلام القدماء

بمواز ان العام عرضا عاما

بالعام

وهو ان يقال ان هذا موضوع
 المنطق لا يمكن ان يكون
 لاذم له في قوله

بالعام فان العلم بالانسان غير مسبوق بالعلم بالمشي فالصواب
 ان يقال لما كان موضوع المنطق موضوعا مقيدا بالعلم بالمقيد
 مسبوق بالعلم بالمطلق فلا جرم عرف او لا مطلق الموضوع
 حتى يحصل العلم بموضوع المنطق هذا الكلام والظان انه حمل
 موضوع المنطق على مفهومه الكلي الاضافي لا على ما صدق هو
 عليه والافكيف يصح منه ان يقول فالصواب ان يقال
 لما كان موضوع المنطق اه ومن البين المكشوف ان ما صدق
 عليه هذا المفهوم ليس بمقيد وان اعتراضه على كلية الكبرى
 يعني ما جعله رجة مقدما للشرطية المذكورة بشكل اول
 وما جعله ناليا له نتيجة له وهذا كما يقال لما كان العالم متغيرا
 وكان كل متغير حادنا كان العالم متغيرا وكان كل متغير
 حادنا فلا بد من ان يكون المذكور في موضع الكبرى كليا حتى
 يصدق الشرطية المذكورة فيكون المراد بالعلم بكل خاص مسبوق
 بالعلم العام يتوجه عليه المنع المذكور فاما ان كلية المقدمة
 المذكورة في موضع الكبرى ممنوعة فلا يكون هذا التقرير
 في بيان المطبوعيات فالتقرير بالصواب السالم عن المنع ان يقال
 لما كان موضوع المنطق يعني هذا المفهوم الاضافي مقيدا
 والعلم بالمقيد اي بكل مقيد مسبوق بالعلم بالمطلق فلا جرم
 عرف مطلق الموضوع حتى يحصل العلم بموضوع المنطق اي
 بهذا المفهوم وهذا الكلام منه لا يقتضيه ان يكون المط
 تصور ما صدق عليه موضوع المنطق ولا تصور هذا المفهوم
 باعتبار انه من مقدمات الشروع بل يجوز ان يكون المط
 تصور هذا المفهوم باعتبار انه محمول للقضية المطلقية

او على كلية المقدمة التي هي المذكورة
 في موضع الكبرى في لا يرد ما
 قلناه الحاشية
 لا احد

هذا القول المنقول الثاني في الجواب
 في المنع ان ادان لا يخرج

او الذي اورد النجاشي

في هذا ايضا منقول الثاني في الجواب
 ادان المنع ان ادان لا يخرج

بما هو الوجه الآخر لتقديم
 تعريف مطلق الموضوع

قوله ان كان هذا المقول
قوله ان كان هذا المقول
قوله ان كان هذا المقول

بل ينبغي على كلام الشرح

في هذا المقام اعني قولنا المعلومات التصورية والتعديقية
موضوع المنطق واذا عرفت هذا عرفت صدق ما قلنا ولا
يظن بعد ان الاعتراض المذكور مبني على ما يبادر من عبارة
القوم وان المذكور في معرض الجواب جواب عن الاعتراض
المذكور في كلامه نعم لو كان المذكور اعتراضا على المطاوعة تعريف
مطلق الموضوع او لا يمكن التغير عما عتبر عنه بالصواب بعبارة
الجواب لا يوجب التعريف فهو بالحقيقة جواب وان لم يكن
على طريقة الجواب لكن الاعتراض ليس على المطاوعة على كية
الكبرى وذلك لا يستلزم الاعتراض على المطاوعة فكانه
قد ستره انما ذهب الى بعض ما ذهب موافقة لكلام بعض
بعض الناظرين المتصدين لرد كلام البخاري فانه حمل
كلامه على هذا وقال هذا الاعتراض انما يرد على فربه لا على
ما قاله رحمه لان مراد القوم من ان العلم بموضوع المنطق من
مقدمات الشروع فيه التصديق بالموضوع اي التصديق
بان الشيء الفلاني موضوع المنطق لا تصور موضوعه
فانه من المبادئ التصورية فهذا الكلام منه صريح في انه
حمل كلام البخاري على ان المطاوعة تصور ما صدق عليه موضوع
المنطق وقوله قد ستره ورد هذا الجواب بان المطاوعة محصل
ما ذكره هذا الناظر ايضا في رد كلامه وهو ما قال واما قوله
فانصواب ان يقال ان الصواب ان لا يقال ان قولنا لما كان
موضوع المنطق موضوعا مقيدا ان اراد به ان ما صدق عليه
موضوع المنطق مقيد فليس الامر كذلك وان اراد ان هذا
القول مقيد فليس لكن لا تقرب لهذا الكلام اصلا الى المطاوعة

بعد تقدير كلام البخاري

او قوله وهو فالجواب
اي لتعريف مطلق
الموضوع

لان الاعتراض على المقيد لا يكون الا
بالمعارضة والاعتراض على
الكبرى يناقضه فاعلم

يحيى بن ابي حبيب وهو بل الحق

اي كما ذكره فيما مر في قوله الاعتراض
انما يرد على ما مر من ان

ان تصور ما
صدق عليه
موضوع
المنطق

لان

قوله ان كان هذا المقول
قوله ان كان هذا المقول
قوله ان كان هذا المقول

قوله ان كان هذا المقول

وهو تصور ما صدق

لان غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون تصور هذا القول موقفا
على تصور مطلق الموضوع فيما لم يبين ان الشروع موقوف على
تصور هذا المقيد لا يتم التقريب ولا يحصل المطاوعة **قال** موضوع
كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اه اقول للثاب
للتفريع المذكور ان يترك لفظ كل وكذا لفظ ذلك ايضا و
يقال موضوع العلم ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية
وذلك لان مقتضى التفريع المذكور ان يكون المعروف ماهية
الموضوع مطلقا وتلك الماهية ليست موضوعا لشي من
العلوم بل ما صدقت عليه فلا تكون موضوعا لكل علم
وكانه اراد بموضوع كل علم امر يصدق على موضوع كل علم
مع ذلك لا يحسن ذكر ذلك في تلك العلم نأمل اعلم ان المراد
بالعرض ههنا المحمول على الشيء الخارج عنه وبالعرض الذاتي
ما يكون منشأه الذات على احد الوجوه الثلاثة التي ذكرها
في الكتاب مفصلة وتسميها ان شاء الله تعالى والمراد بالبحث
عن الاعراض حملها على موضوع العلم كقولنا في النحو الكلمة
اما عرب او مبتى او على انواعه كقولنا الحروف كلها مبنية او
على اعراضه الذاتية كقولنا العرب اما لفظي او تقديري
او على انواع اعراضه الذاتية كقولنا العرب اللفظي اما فوقي
او منصوب او مجرور او مجزوم **قوله** لفظ ما موصولة وجه
الاقتضار على كونها موصولة مع جوار كونها موصولة ايضا
غير ظاهر وقوله احد الضميرين وان كان عاما الا انه منحصر في

قد اشار الشرح بقوله ذلك العلم الى ان المقيد تعريف
المعنى ليس مرجعا الى كل علم وليس التعريف لما هو موضوع
كل علم اذ ليس لنا موضوع لذلك بل التعريف لما هو موضوع
العلم وضمير فيه مرجع الى العلم بحيث ينطبق على كل
علم وصريح ما مر من لفظ العلم الى ان المنطق علم
وارجح لفظ العلم بان التعريف للعلم العام حتى
انه لو قال موضوع العلم كان مخالفا لما حمل على
المنطق بقرينة المقام وما اختاره من مثله انه لا يشار
الى ان التعريف جامع فليكن ما ذكرناه فافهم لك
عظام

لان الكل لا جزاء

قوله وكما اشار الى الجواب بان كتاب البخاري سلطان

وهو انه او جزاء
او كساية

وهو نوع من
الموضوع

كالصولة

خاض لان الضمير الاقرب يتعين للرجوع الى الاقرب تعين
 وجان اذ لم يكن مانع من الرجوع اليه كما في هذا المقام ولذا
 فسر الضمير الاول بذلك الامر فالنعم او لا ننظر الى الامكان
 والتخصيص فاننا ننظر الى الرجحان **قال** كالتعجب اللاحق
 لذات الانسان اي كالتعجب المحمول عليه لاجل ذاته اي
 لاجل ان ذاته متصف به في الواقع فاللام للاجل لا لصلة
 اللاحق وكذا اللام في الجزئية اعلم انه رحمه جعل التعجب مثالا
 لللاحق بواسطة الخارج المساوي في شرحه للمطالع وفي هذا
 الشرح جعله مثالا لللاحق لذات الانسان فامراد بالتعجب
 في هذا الشرح ادراك الامور الغريبة وفي شرح المطالع الهيئة
 التابعة له اما باعتبار انه حقيقة فهما على سبيل الاشتراك
 او باعتبار انه حقيقة في احدهما بخلافه في الاخر وحيث يكون
 احد التمثيلين على سبيل التسامح لكنه قدس سره قال في جواب
 شرح المطالع وقد يجعل التعجب مما يلحق الانسان لما هو هو
 على سبيل التسامح وهذا الكلام منه انما يتم اذا كان التعجب
 حقيقة في الهيئة الانفعالية للنفس التابعة للادراك
 بخلاف الادراك المذكور واما اذا كان حقيقة فهما فلا و
 ايضا اختلف في ان الحواس مدركة بما ان النفس الناطقة
 كذلك او المدرك هو النفس فقط واني لاخير ذهب اليه
 فعلى الاول التعجب يصلح ان يكون مثالا لللاحق لذات
 الانسان وعلى الثاني لا يصلح الامثالا لللاحق لجزئية فهناك

حيث قال او يلحقه بواسطة امر خارج مساو
 كقول التعجب بواسطة ادراك الامور الغريبة
 التعجب بمعنى الهيئة الانفعالية التابعة للادراك
 بالامور الغريبة وهو استقالات الشايع فهو اللاحق
 لذات الانسان بواسطة الادراك بالامور الغريبة
 وان كان يعمى هذا الامر فهو العارض للانسان
 بواسطة جزئية النفس والاحاسر وكما في
 لذلك جعل السيد السند حاشية المطالع في
 العرض الذي لذاته بالتعجب من قبل الشايع مقام

لا يكون حقيقة فاحدها كان التمثيل
 في الاخر تسامحا

على الاول فذهب ابو الحسن الاخرى حيث قال
 ان ادراك الحواس من العلم وقال غيره
 ليس على كماله حاشية مختصر المسترشد
 سلمان

لما

للمناقشة مجال وان كان بعضها مناقشة في المثال والله اعلم
 بحقيقة الحال **قول** واعلم ان العوارض التي تلحق الاشياء
 العرض من هذا الكلام تحقيق المقام ودفع ما اورد الحلي
 على قوله رحمه والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو
 من ان التي تلحق الشيء لذاته اي بلا واسطة يكون بينا للشيء
 فكيف يكون مسئلة من العلم ومنشأ الاشكال استنباه الواسطة
 في النبوت بالواسطة في العلم لا اشتراك لفظ الواسطة بينهما و
 حاصل الجواب ان العارض لذاته يقتضي انتفاء الاحتياج الى الواسطة
 في النبوت دون الواسطة في العلم فلا اشكال فان قلت كلامه قدس
 سره في هذه الحاشية يخالف لكلامه في حاشية لشرح المطالع لانه
 قال في تلك الحاشية ثم ان المعبر في العرض الاول هو انتفاء الواسطة
 في العرض وهي التي يكون معروضة لذلك العارض دون الواسطة
 في النبوت التي هي اعم يشهد بذلك انهم صرحوا بان الاكوان من
 الاعراض الذاتية للسطوح مع انها قد فاضت على محالها من المبدء
 الفياض وهو الواسطة في النبوت قلت يمكن التوفيق بينهما بان
 يحمل كلامه في هذه الحاشية على نفي الواسطة في النبوت في ضمن
 الواسطة في العروض لا مطلقا نعم بينهما تخالف بحسب الظاهر فرفع بيان
 المراد **قال** كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان
 قيل المراد بالحركة بالارادة المتحركة بالارادة لانها من العوارض
 الذاتية وهي انما يكون محولات وح فالتمثيل بالايكاد يصلح لانها جزء
 من الانسان باعتبار انها جزء من الحيوان الذي هو جزء من الانسان

ايرى النبوت
 والعلم

وهو ما يلحق الشيء لما هو هو

اعلم ان يكون معروضة لذلك
 المقام او لا
 ان يكون المعبر في العرض الاول
 انتفاء الواسطة في
 العروض لا في
 الشبكات

مطلب العوارض لذاته ومطلب الواسطة في العروض والواسطة في النبوت

وجزء الجزء جزء واذ كانت كذلك لا يكون من العوارض الذاتية
 لانها المتألمات خارجة عن الموضوع والجواب ان الحركة بالارادة
 معينين احدهما وهو من الاعراض الذاتية للانسان هو الانتقال
 من مكان الى مكان بالفعل انتقالا بالارادة وثانيهما وهو جزء
 من الحيوان هو مبداء هذا الانتقال ^{انتقال بالفضل} فالتبيل بها انما هو باعتبار
 المعنى الاول دون الثاني فلا اشكال **قوله** وليت بصيغة و
 ذلك لان لكل شيء استعداد مخصوصا به يترب عليه بسبب ذلك
 الاستعداد انما مخصوصة واعراض معينة تنبع بالانوار المطلق
 وتلك الانوار والاعراض التي لا يكون الامساوية له ينبغي ان تكون ^{مستندة}
 مطلوبة في كل علم لا غير هذا لانها حال الموضوع بالحقيقة واما
 الانوار التي تترب عليه بسبب استعدادها لاختصاص له به فهي
 بالحقيقة حال الامر الاعم الذي ذلك الاستعداد مخصوص به
 وكذا الانوار التي تترب عليه بسبب استعدادها لا يحصل له مائة
 يصير نوعا مخصوصا به فهي بالحقيقة حال النوع الاخص
 الذي يصير ذلك الاستعداد مخصوصا به ولا يخفى عليك
 ان اللابق المناسب في كل علم هو البحث عما هو حال موضوعه
 بالحقيقة مع انه لو بحث في العلم عما يرض لوضوعه بسبب
 استعداد اعم او اخص للزم اختلاط مسائل العلم الاعلى
 وهو الذي يكون موضوعه اعم بمسائل العلم الادنى
 وهو الذي يكون موضوعه اخص ففان القايير الكامل
 الذي هو المطلق ليس ما اعتبره المتأخرون حقا صحيحا

[illegible]

بل الحق الصحيح ان الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء ويحمل عليه
لذاته او لما يساويه اى لاجل احدهما وباعتبار استعداد مخصوص
بأحدهما سواء كان جزء له او خارجا عنه والمراد بالخارج هـ
المساوي له هو الخارج المساوى له في الوجود اعم من ان يكون
مساويا له في الحمل كما ينتج بالنسبة الى الانسان فانه واسطة
في عروض الفضاياك له محمول عليه اوله يكن كالسطح بالنسبة الى
الجسم الطبيعي فانه واسطة في عروض اللون له غير محمولة عليه
صرح قدس سره بذلك في حواشي شرح المطالع وتحقيقه اليه
قوله استندت الى الذات في الجملة نسبت الى الذات معنى استنادها
الى الذات ليس عروضها للذات وحملها عليها والافا كل منافية
الاقدام فيه واليه اشار قدس سره بقوله واما التثنية الاجز
فهي وان كانت عارضة لذات المعروض الا انها ليست
مستندة اليها بل معناه ترسها على الذات باعتبار استعداد
في الذات مخصوص بها طاب لتلك الاعراض فان كانت الذات
مستقلة في حصول هذا الاستعداد لها من غير اختصاص له بجزء
من اجزائها يكون المعارض لها سبب هذا الاستعداد عارضا
لاجل الذات ومع اختصاص له بجزء من اجزائها يكون المعارض
لها سبب عارضا لاجل الجزء وان لم يكن مستقلة في حصوله لها
فان كانت محتاجة فيه الى خارج مساو لها ولا محالة يكون
هذا الخارج فرعا لاستعداد مخصوص لها طاب لذلك
الخارج ويكون ذلك الخارج مستندا الى الذات ايضا
طاب

الطبعة المأوى

٢
بمذا الاستعداد

او کالاً عرض لذاته

قوله وجعل على اشارة الى معنى انه الغرض الذي يهدف اليه
 مجيئه في اشارة الى ما قبله من قوله وجعل على اشارة الى
 جعل الامم للاجل كما مر فغيره الذي لا ياتي في قوله وجعل
 فيه معنى لان السيد علي في قوله وجعل على اشارة الى
 في حاشية المطالعة ونفسه في قوله وجعل على اشارة الى
 قوله فانه في قوله وجعل على اشارة الى
 فانه خارج عن الكلام في قوله وجعل على اشارة الى
 في حاشية المطالعة وجعل على اشارة الى
 قوله وجعل على اشارة الى
 فانه خارج عن الكلام في قوله وجعل على اشارة الى
 في حاشية المطالعة وجعل على اشارة الى

فقد فاضلهم
فانه خارج عن كبريائهم
التي هي الهوان
فقد فاضلهم
فانه خارج عن كبريائهم
التي هي الهوان
فقد فاضلهم
فانه خارج عن كبريائهم
التي هي الهوان

يكون المعارض لها بسبب عارضا لا جمل خارج بياويه فهذه
 الثلثة لها قرب من الذات ونسبة تامة اليها فلذا سميت عارضا
 ذاتيا واما الثلثة الاخيرة فليست مستندة الى الذات ومتوترة
 عليها بسبب استعداد في الذات مخصوص بها اما المعارض
 بسبب خارج اعم فهو فرع استعداد هو في اعم مخصوص
 به طالب لا ينافر في مخصوصته بالامر الا اعم وحالة له في الحقيقة
 كالحركة الاسود بالقياس الى الابيض فانها ليست حال
 الابيض وفيه استعداد مخصوص به والامر لا يمكن الاسود
 متحركا بل في حال الجيم وفرع استعداد مخصوص به واما الفا
 بسبب خارج اخص فهو ايضا فرع استعداد هو في اخص
 مخصوص به طالب لا ينافر في مخصوصته بالامر الا اخص حاله له في
 الحقيقة كالضحك فانه ليس حال الحيوان بالحقيقة والا
 لم يكن له اختصاص بالانسان كما في احوال الحقيقة بل هو حال
 الانسان وعروضه للحيوان وحمله عليه باعتبار انه يتجدد
 معه في الوجود الخارجي واما المعارض بسبب خارج مباين
 فهو حال الامر المباين بالحقيقة وفرع استعداد فيه
 مخصوص به كالحركة الغير الارادية الحاصلة لجالس السفينة
 بواسطة السفينة فان تلك الحركة حال السفينة حقيقة
 هو هذا هو المثال المطابق للاحق بواسطة الخارج المباين
 واما المذكور في الشرح مثالا له فليس بمطابق له اذ من
 البين ان ليست النار ولا ماء استهيا الماء واسطة في عرو

الحركة

هذا هو المثال المطابق للاحق بواسطة الخارج المباين
 واما المذكور في الشرح مثالا له فليس بمطابق له اذ من
 البين ان ليست النار ولا ماء استهيا الماء واسطة في عرو

صنف استعداد

ادوات الصنف حال الحيوان

او في حصول هذا الامر المباين

فان كل عرض واحد منسوب الى الواسطة او لا وبالذات ولذي الواسطة بالواسطة وما قيل انه لا يتصور مباينة الواسطة او لا يكون الشيء ومباينة عروضه شيء واحد
 بعروض واحد قد فرع بانها انما هي ذات الواسطة لا يكون عرض المعارض شيئا حقيقيا اما لو اعتبر الجمل المماثل فلا اتجاه لهذا الكلام وانما معبر اذ يحل
 في العلوم الابيض على الجسم من ان في الحقيقة حال الشرح والتبيين في كلامه متعلق بهذه البحث في حاشية المطالع رده او لا بعض النسخ لا تذكره ثانيا فكذا نلاحظ
 يورى الى الامثال

الحركات لماء وان كانت واسطة في ثبوتها له وذلك لان
 الواسطة في العروض ما يكون المعارض عامضا له في الحقيقة
 ولا يكون عامضا لغيره كذلك بل لو عرض لغيره كان ذلك
 بتوسط عروضه للواسطة لا على ان هناك عروضين بل عرض
 واحد منسوب الى الواسطة او لا وبالذات والى الغير ثانيا وبالعرض
 وهو هنا ليس كذلك لان الحرارة العارضة للنار الحامسة للماء
 غير الحرارة العارضة للماء فهنا عرضان بل الحرارة في مثال
 الشرح عارضة للجسم العنصر الذي هو جزء الماء عروضا وثانيا
 فيكون عروضها مجموع الماء والنار بتوسط الجزء الا اعم وقد اعتبر
 قدس سره في حاشية شرح المطالع الابيض المحو على الجسم بتوسط
 حمله على السطح مثالا عارضا للاحق بتوسط الخارج المباين وقد
 عرفت فساد ما نقلناه عنه قدس سره سابقا من ان المراد بالخارج
 المساوي هو الخارج المساوي له في الوجود اعم من ان يكون
 مساويا له في الجمل او لم يكن وعلى هذا فالمباين ما يكون مباينا في
 الوجود والسطح مع الجسم ليس كذلك بل هو مساو له في الوجود وهذا
 فانه الثلثة لها بعد من الذات وليس لها نسبة تامة اليها وان كانت
 لها نسبة تامة اليها فليبعد عنها عن الذات وامتيازها عن الثلثة الاولى
 سميت بالاعراض الغريبة دون الاعراض الذاتية اعلم انه قد
 تقرر في مثله المعارض بواسطة الخارج الا اعم بالحركة الاولى
 للابيض بواسطة ان جسم بان المعارض ذات الابيض لا محالة
 دون مفهومه والجسم ليس بخارج عنه لانه جنس له وايضا ذات

ذات ابيض

بني ان الابيض عارض للجسم
 بواسطة السطح والسطح
 مباين للجسم

ايضا صدق عليه الابيض لا مفردا

الجسم واسطة في العروضة بعينه ذات المعروض فكيف يصح
 القول بالواسطة وتحصل هذه المناقشة بحري في العارضة لا مريض
 بل في العارضة لا مخرج يساويه ايضا والجواب عنه ان المعروض ذات
 الابيض من حيث انه ذات الابيض وما صدق هو عليه والافلا
 يكون الحركة من الاعراض الغربية لها بل من الاعراض الذاتية
 لها وهو لا يشبهه في ان الجسم خارج عن ذات الابيض باعتبار
 انها ذات الابيض وان كان جنسا لها باعتبار انها ذات الجسم
 فاندفع المناقشة الاولى ولا في ان ذات الجسم من حيث انها
 ذات الجسم واسطة في عروض الحركة لذات الابيض من حيث
 انها ذات الابيض فيكون الواسطة غير المعروض باعتبار وان
 كانت عنها بالذات فاندفع المناقشة الثانية ايضا ولا يخفى ان
 حصل الجواب بدفع المناقشة عن الكل فعليك بالتأمل **قوله** و
 ذلك لان المقصود في العلم بيان احوال موضوعه والاعراض
 الذاتية للنسبة لحواله في الحقيقة **هذا الكلام** نظر الى ما اعتبر
 المتقدمون صحيح مطلقا واما بالنظر الى ما اعتبره المتأخرون
 فليس بصحيح مطلقا اذا العارضة بحذاء اعم ليس حال الموضوع
 في الحقيقة كما عرفت فان قلت القوم يبحثون في العلوم عن
 العارضة بحذاء اعم فليكن فان لم يكن من الاعراض الذاتية
 للموضوع فكيف يتسرى لهم البحث عنه مع انهم معترفون بان
 البحث في العلوم لا يكون الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها
 قلت انهم يبحثون عنه مع ملاحظة قیون خصصته له بالموضوع

وان لم يصح حوايتك القيود وح يكون من الاعراض الذاتية فكان
 المتأخرون انما وقعوا فيما وقعوا المادى من البحث عن العارضة
 بحذاء اعم مع عدم النصيح بالقيود المخصصة **قال** اشارة الى
 الاعراض الذاتية واقامة للمقام المحدود وهذا علمية
 المشار اليه للمعول المذكور وذلك لان المشار اليه علمية بعيدة للمعول
 المذكور والعلة القريبة له في الاشارة واقامة المذكور فان
 يعني ان عدم البحث في العلوم الا عن الاعراض الذاتية مع انقضاء
 له الذاتية والغريبة تقتضي تقييد العوارض في تعريف الموضوع
 بالذاتية ليكون مانعا وتيسرا على الوجه الانب ليكون مانعا وذلك
 انما يتسرى باقامة حد لها مقام محدودها وهو تقتضي المعول المذكور
 فاستند المعول الى العلة البعيدة او لا وقال فلهذا اقال عن عوارض
 التي تلحق الشيء لما هو هو والحقاء العلية ثانيا ما براد علمية
 وقال اشارة الى الاعراض الذاتية للقيود واقامة للمقام المحدود
 للتبيين على الوجه الانب وبهذا اندفع ما ذكر في بعض الحواشي
 من ان البحث المذكور لا يوجب اقامة للمقام المحدود كما يوجب
 اشارة الى الاعراض الذاتية والجواب بما ذكر بان قوله اشارة
 الى الاعراض الذاتية حال من الضمير الذي في قال واقامة
 عطف عليه فلا يتوجه الاشكال لا في العليل ولا بروى
 العليل لان البحث المذكور لا يوجب اقامة لموضوع القول
 المفيد به ايضا كما هو مقتضى الحال فلا يندفع به السؤال فان قلت
 الاشارة الى الاعراض الذاتية لا تستقل علة للمعول المذكور بل

وهو قوله فلذا اقال عن عوارضه التي
 تقتضي لما هو هو كره
 الاشارة الى العلية

او التبيين على
 وجه الانسب

ويمكن ان يقال المراد بالحوادث الذاتية جسود
لا الاستغراق بناء على ان الاضافة مبطله
لجميع كالاتم في قوله تعالى لا تحل كذا النساء وكان تفسير
القوم الاعراض بالخارج المحل ودواء الامور الخافضة
المحولة يؤيد ما ذكرناه من سلب السلام

لا بدعها من الافادة ايضا فكيف يصح التعليل قلت ملاحظة
العطف متقدمة على ملاحظة التعليل **قوله** ليس المراد انها مطلقا
موضوع للمنظ يعني ان تعريف الموضوع يقتضي ان يكون العلم
باحثا عن جميع احوال موضوعه وذلك لان الجمع المضاف اعني
عن عوارضه يفيد الاستغراق فلو كانت تلك المعلومات
موضوعا للمنظ لزم ان يكون المنظ باحثا عن كل احوالها وليس
كذلك لان الغرض منه العصمة عن الخطاء في الفكر فيما لا
مدخل له فيها لا يكون متعرضا له **قوله** فموضوع المنظ مقيد
بصحة الايصال **قوله** يتفرع على قوله بل هي مقيدة بصحة الايصال
وقوله لا بنفس الايصال دفع لما يتوهم من ظ قوله رحمه فلا تخرج
ببحث عنها من حيث انها توصل الى تصويري او مجهول تصديقي
من ان يقيد المعبر مع الموضوع اعني المعلومات التصويرية و
التصديقية في كلامه هو الايصال الى احد المجهولين وقوله مبتدأ
بل الايصال اي القريب وما يتوقف عليه الايصال وهو ايضا
البعيد والابعد اعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم
اشارة الى جهة الدفع وذلك لان الموضوع وما هو قيد له
ينبغي ان يكون مسلم الثبوت في العلم المطالب يحتاج فيه الى اثباته
وبان ثبوته فيما تعرض في العلم لا ثباته وبيان ثبوته لا ينبغي
ان يكون من تمام الموضوع وقيد له وهو ظ ويمكن تصحيح التوهم
بان يعتبر مطلق الايصال الى احد المجهولين قيد للموضوع و
الايصالات المخصوصة من جملة المحمول فان قلت لا مسئلة
لات

مختلفا
الذهن
المنطقي
مجهول

في هذا العلم محمولها الايصال القريب او البعيد والابعد
فكيف يصح قوله قدس سره يبحث عنها في هذا العلم قلت محمولا
مسائل هذا العلم بعضها نفس الايصال كما يقال الحد التام موصل
الى كنه المحدود والحد الناقص موصل الى المحدود بوجه ذاتي
والرسم التام والناقص الى المرسوم بوجه عرضي والشكل الاول
ينبغي للمطالب الاربعة التي الموجبتان والسالبان والاستغناء
يفيد الظن الى غير ذلك وبعضها راجعة الى الايصال البعيد
او الابعد وسيقتلها قدس سره عن قريب **قوله** فلا تخرج
عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصويري او تصديقي
الضمير في عزها راجع الى المعلومات وكذا الضمير في انها المضاف
محذوف عن الاول اي عن عوارضها فيكون كلمة عن داخله في
المحمول كما في المثل اعني قوله وانما قلنا ان المنطقي يبحث عن
الاعراض الذاتية للمعلومات والحذف مقيد على هذه القصة
وح لا تشتر في الضميرين وعلى هذا يجوز ان يكون قوله من
حيث انها توصل للتعليل ويكون ظرفا لغوا للبحث عن
عوارضها بسبب ايصالها للذهن الى احد المجهولين يعني
الباعث له على البحث عن احوالها كونها موصلة اليه وهذا
يشعر بان البحث ليس عن مطلق احوالها بل عن احوالها التي لا
دخل في عرضها واللام يمكن الايصال باعتبارها على البحث عنها
فالعوارض وان كانت جمعا مضافا مستغراقا الا ان هذه هي
القريبة مخصصة لها ومن ثم هنا يعلم ان المعلومات التصويرية

موصول

عطف على بعضها
نفس الايصال

المحذوف

تشديد

اي يبحث

كون الحاشية
لتعليل

الايصال

اي صحة الايصال او مطلقا

على صحة الايصال او مطلقا

مطلقا
والصدق بنية ليست موضوعة للنظير مقيدة بالابصال ويجوز
ان يكون متعلقا بالثبوت المستفاد من اضافة العوارض اليها
وح يكون للتعليل ايضا اي العوارض الثابتة للمعلومات بسبب
انها موصلة بغير كون الابصال منشأ لثبوتها لهذا هذا اظهر
في افادة تفصيل الموضوع بالحشية ويجوز ان يكون متعلقا بالتمييز
حالا منه والفاعل فيه الثبوت المستفاد من الاضافة وح
يكون الحشية للتعديد وهذا صرح في المتن من الوجهين السابقين
وكذا الكلام في قوله كما يجتنب عن الجنس كالحبوان والفصل كالتاليق
اه وما عطف عليه من القول بخلاف المضاف والاحتمالات المذكورة
في الحشية ويحتمل احتمالا بعيدا ان يكون الضمير في عناء راجعا الى
الاعراض الذاتية للمعلومات مع الوجوه المذكورة في الحشية
وح يلزم نشر الضمير لان الضمير الثاني يتعين للمعلومات اذ
الابصال وصف لها **قوله** وذكر الجزئية ههنا اي في مقام بيان
هو الجزئية ما يتوقف عليه الموصول الى التصور فالمراد بالجزئية العارضة
للمعلومات التصورية المتوقف عليها الابصال الى المجرى التصوري
لامطلقا حتى يتوجه عليه ما ذكر في بعض المواضع من انه يجب على
المنطق البحث عنها لانها ما يتوقف عليه الموصول الى التصديق
على سبيل الاستطراد لا على سبيل القصد المعبر او قصد المعبر
لا يتعلق الا بالكاسب والجزئي التصوري ليس بكاسب كما استنفذ
عليه انشاء الله تعالى والاستطراد في الاصل ان يطرأ الصياد الصيد
ثم يري الصيد الآخر فيطرده ويصيد لا على سبيل القصد او لا
يعرض له آخره
اي يتبعه

نم كنصر

ثم استعمل لان يذكر في الكلام غير ما سبق له الكلام اذا تعلق ذلك
الغير لما سبق له بوجه من الوجوه **قوله** فان المقدم والبناء
ففي بيان بالقوة القريبة فيه اشارة الى ان قوله ككون المعلومات
التصديقية مقدمات ونوال يجوز انهما معدودان في المعلومات
التصديقية بالقوة القريبة من الفعل عند اشارة الى قرب القوة من
التصورية وان كانا منها بالفعل اشارة الى قرب القوة من
الفعل فكأنهما من المعلومات التصديقية بالفعل بخلاف
المجرى والموضوع اللذين هما في القضية المحلية بمنزلة المقدم
والبناء في القضية الشرطية فانهما من قبيل التصورات اي
بحسب العد وانما قلنا بحسب العد لبعده عن الخلاف لان كونها
من قبيل التصورات بحسب الواقع لا بناء في كونها من قبيل التصديق
بحسب العد كما تقدم والناسي **قال** وهذه الاحوال اي الابصال
وما يتوقف عليها الابصال عارضة للمعلومات التصورية
والتصديقية لذواتها الظاهرة رحمه الله اراد بقوله لذواتها ان
يكون ذات الموضوع كافيته في حصول الاستعداد المختص بها
الطالب لتلك الاحوال لها من غير اختصاص لهذا الاستعداد بخبر
منها كما عرفت سابقا فلكل الاحوال مالا واسطة لها في العروض
وفسادها ولا يخفى على احد اذا شبهة لاحد في ان عروض الابصال
القريب الى كنه الماهية للمعلوم التصوري فرع استعداد مخصوص
به حاصل له بواسطة عروض التركيب من الجنس والفصل القريبين
له فاما يصير للمعلوم التصوري فرد المركب منهما لا يصير موصلا الى كنه

دون التصورية اي مما سبق كونها
من المعلومات التصديقية بخلاف

الماهية وكذا الاشبهة في ان عروض الابطال القريبة المطالب
 الاربعة للعلوم التصديقية فرع استعداد مخصوص به حاصل له بواسطة
 تركيب من الصغرى الموجبة الفعلية والكبرى الكلية فاما بصير المعلوم
 التصديقي فرد المركب منها لم يصير موصلا الى المطالب الاربعة
 وكذا الاشبهة في ان عروض الجنسية التي هي في قوة الايصال البعيد
 للمعلوم التصوري فرع للاستعداد مخصوص به الحاصل له بواسطة
 عروض الذاتية الاعم له وان عروض الفصيحة له فرع عروض الذاتية
 الاخص له وهكذا فلا يكون تلك الاحوال مالا واسطة لها في
 العروض ليكون عارضة للموضوع لذاته والجواب ان منشا هذا
 الاشتباه هو الدخول عن اعتبار قيد الجنسية المذكورة مع المعلومات
 التصورية والتصديقية فلو كان الموضوع هو المعلومات التصورية
 والتصديقية مطلقا لكان تلك الاحوال عارضة لها لا لذاتها
 وليس كذلك كما عرفت بل الموضوع تلك المعلومات مفيدة بالجنسية
 المذكورة ولا شك ان المعلوم التصوري مالم يصير مركبا من الجنس
 والفصل القريبين لم يصلح للايصال الى كنه المحدود وما لم يصلح
 للايصال لا يكون موضوعا للعلم وكذا الحال في البوابة تأمل **قال**
 قد عرفت ان الغرض من المنط استحصا المجزئات اي قد عرفت
 هذا المعنى من قولنا لان المنطق يبحث عنها من حيث انها توصل
 الى مجهول تصوري او تصديقي وقد جعل هذه الجنسية المذكورة
 للتقيد وان كان مفيدا لهذا المعنى الا ان جعلها لتفصيل النسبة
 افيد له منه وجعلها لتفصيل البحث اظهر افادة له منها ويجوز ان

هذا
 كمن ينبغي ان لا يكون تلك الجنسية الاعراض
 الذاتية كما توهم لانها عدت من
 الاحوال فيصير كونه قيدا للموضوع
 معناه

وجعل الجنسية المذكورة
 للتقيد ص

يكون

يكون المعنى عرفت من تعريف المنط وتعرف الفكر ان قد عرفت
 من تعريف المنط ان الغرض منه صيانة الذهن عن الخطاء في الفكر
 وقد عرفت من تعريف الفكر ان الغرض منه تحصيل المجهول
 فلو لم يكن الغرض من المنط استحصا المجزئات لما تعلق له غرض
 بصيانة الذهن عن الخطاء في الفكر والاول بكلمة قد المفيدة لتقريب
 الماضي من الحال انب ويجوز ان يكون المراد عرفت من المجموع والمراد
 بالشمية هنا الاطلاق لا الوضع بقية قوله وقد جرت
 العادة والمعنى ان هذا اوضع عرفت تأمل وقوله في الاغلب اي
 في اغلب الاستعمالات وفي اغلب الاقسام والاول اظهر من
 العبارة والمقدمة استقرائية لكنه قد ستره ذهب الى الثاني
 لان بيانه اسهل واسر وليس احدهما مستلزما للآخر وحاصل بيانه
 ان اقسام المعرف ستة اربعة منها مركبة واثنان غير مركبتين
قوله قلت من جوز الحد الناقص بالفصل وحده اه هذا الكلام
 منه يدل على ان من جوز الحد الناقص بالفصل وحده والرتسم
 الناقص بالخاصة وحدها لم يعرف النظر بترتيب اه بل تحصيل
 امر او بترتيب امور معلومة اه وكلامه رحمه في شرح المطالع
 يدل على ان المتأخرين عرفت النظر بترتيب امور مع انهم جوزوا
 التعريف بالمفرد وانما استصعب قوم الاشكال بانه اي تعريف
 النظر لا يتناول التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها
 مع انه يصح التعريف باحدهما على رأي المتأخرين فغيروا
 التعريف بانه تحصيل امر او ترتيب امور لئلا يتوجه هذا

بالتفصيل في

اي معنى المعرفة من قولنا لا المنطق

فيكون المفارقة احدها الحد التام والثاني الحد
 الناقص والثالث الرسم التام والرابع
 الناقص الثاني قصص كنه الاثنان منها
 الرسم كنهان من كنهان الناقص
 فبما يكونان من كنهان الناقص
 والرسم

توضيح النظر
 بالتقسيم
 عند التأخر
 مع انهم جوزوا
 التعريف بالمفرد

ما يشبه كماله
كانا

الاشكال على تعريف النظر وكلامه قدس سره ايضا يدل على ان
 المتأخرين المجوزين للتعريف بالمفرد عرفوا النظر بترتيب امور
 لانه قال في نظر الاشكال كل تعريف مشتمل على النظر اذ لا معنى للنظر
 الا كسب التصور والنظر تحصيله ثم التعريف بالفصل وحرره و
 بالخاصة وحررها صحيح على رأي المتأخرين الذين عرفوا النظر
 بالترتيب المذكور ولا ترتيب فيما فلا يكون تعريفهم جامعا
قوله لكن المص قد ناسخ اي ناسخ في الامر فاعتبر في النظر الترتيب
 المذكور مع ان النظر عنده تحصيل امر او ترتيب امور وجوز
 التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها ليكون قريبة
 دالة على المراد بالنظر وهذا ان لم يعترض عليه بان تعريفه
 للنظر غير جامع عنده فان قلت لم يذهب في توجيه كلامه الى
 ما ذهب اليه رحمه في شرح المطالع لدفع الاعتراض عن المتأخرين
 من ان التعريف بالمفرد انما يكون بالمشقات والمشتق وان
 كان في اللفظ مفردا الا ان معناه شيء له المشتق منه فيكون
 مركبا من حيث المعنى وايضا الفصل والخاصة لا يدلان على المط
 الا بقرينة عقلية موجبة لانتقال الذهن فالتركيب لا دم
 قلنا انما يذهب اليه لفساد يتوجه عليه وقد تبين قدس
 سره في حواشي شرح المطالع ولعله رحمه الله لم يذهب اليه ههنا
 في بيان وجه تسمية الموصل بالقول الخارج بل ذهب الى انه في
 الاغلب مركب يتبها للفساد من ملهم الوشاد **قوله** وذلك
 لان الموصل القريب الى التصور في هذا الكلام اشارة الى ان

اي التصور

مراده رحمه بقوله الموصل الى التصور هو الموصل القريب و
 البعيد لا مطلق الموصل اذ الموصل لا بعد هو الموضوع والمحول
 وهما من قبيل التصورات لا الموصل القريب فقط اذ هذا القول حينئذ
 لا يظهر وجه تقديم مباحث الكميات المحس على مباحث القضايا وانه
 نظر فان قلت هذا الذي ذكره رحمه الله يدل على وجوب تقديم
 مباحث الموصل القريب والبعيد الى التصور على مباحث الموصل
 القريب والبعيد الى التصديق ولم يدل على وجوب تقديم مباحث
 على مباحث الموصل لا بعد الى التصديق قلت لعله تلك المباحث
 لم يلتفت اليها ولذا ايضا لم يفردها باب بل ذكره في ضمن باب
 قضايا ياد في قوله لان الموصل القريب الى التصور هو الحد والرسم
 وهما من قبيل التصورات اشارة الى ان في كلامه رحمه الله الموصل
 الى التصور التصورات مساحية اذ الحد والرسم هما التصورات
 لا التصورات نعم يصح ان يقال هما من قبيل التصورات بلا مساحية
 لان قبيل الشيء متساو لا فراده ومنه كفاية ايضا **قوله** ولما ثبت
 ان هذا النوع اعني التصورات يقدم بالاطبع على النوع الاخر
 اعني التصديقات انما فسر النوعين بافرادهما اشارة الى ان تقدم
 التصور على التصديق ليس من حيث هما بل من حيث هما في ضمن
 افرادهما ولم يرد ان التصور في ضمن كل فرد منه مقدم على
 التصديق في ضمن كل فرد منه لانه خلاف الواقع ولم يساعد
 الدليل المذكور عليه ولا انه في ضمن فرد ما مقدم على التصديق
 كذلك لان العكس ايضا كذلك اذا التصديق بالوجود مقدم

لان تقدم الوقوف يتبع تقدم الوقوف عليه
 وتأخر الوقوف يتبع تأخر الوقوف بالنية عليه
 الى ذلك الوقوف
 فاعلم سلمان

بقوله اعني التصورات ويقول اعني التصديقات

المراد من الكل ههنا
افراد

او يطلب الهيئة البسيطة تقدم على مطلب
 الحقيقة

وهو قول كل تصديق او

والمراد بالحق المطلق

على تصور الحقيقة طبقاً لما يراد أن التصور في ضمن فرد ما وكل فرد مقدم على التصديق في ضمن كل فرد او فرداً وهذا المارح تقدم النوع على النوع اذ لم ينشأ التقدم من خصوصية الفرد في ضمن الفرد فان قلت تقدم التصور على التصديق طبقاً لما يجب تقدم مباحثه على مباحث التصديق طبقاً لتقدمه الطبيعي انما يقتضيه تقدمه وضعاً لا تقدمه مباحثه وهو المدعى قلت ليس للوصول الى التصور والتصديق ذكر على حدة في الكتاب وانما هو مذكور في ضمن مباحثه فتقدم احدهما على الآخر انما يكون بتقدم مباحث احدهما على مباحث الآخر فقتضيه تقدم احدهما على الآخر مقتضى لتقدم احدي المباحث على الاخرى وانما قال كان اولي ان يكون مع ان تقدم مباحث التصور على التصديق واجب عقلاً نظراً لا حصول المق الذي هو الموافقة المذكورة المستحيلة في هذه المادة بدونها اشارة الى ان تلك الموافقة ليست بواجبة بل كانت اولي فالامر الواجب نظراً اليه بمجرد هذا السبب لا يكون الاول ولا سبب له سوى هذا **قال** اما انه ليس علة له فقط قدم في البيان مع تأخره في الدعوى اعني قوله والتصور بالنسبة الى التصديق كذلك كيلا يبعد اما عن اختها بكثير ولا يبعد فاصله بين اختها والمباحث المتعلقة بها **قوله** سواء كانت بكيفية او لا النسبة الحكيمة التي هي الشبوت او الانتفاء آلة للملا الطرفين ومرة لتعرف حالها غير ملحوظة قصداً واصيالة فلا يتفاوت الامر في تصورهما لا بتفاوت الامر في تصور طرفيهما

قوله كيلا يبعد اما عن اختها...
المراد بالحق المطلق...
قوله وانما هو مذكور في ضمن مباحثه...
قوله فتقدم احدهما على الآخر...
قوله مقتضى لتقدم احدهما على الآخر...
قوله مقتضى لتقدم احدي المباحث على الاخرى...
قوله وانما قال كان اولي ان يكون مع ان تقدم مباحث التصور على التصديق واجب عقلاً نظراً لا حصول المق الذي هو الموافقة المذكورة المستحيلة في هذه المادة بدونها اشارة الى ان تلك الموافقة ليست بواجبة بل كانت اولي فالامر الواجب نظراً اليه بمجرد هذا السبب لا يكون الاول ولا سبب له سوى هذا **قال** اما انه ليس علة له فقط قدم في البيان مع تأخره في الدعوى اعني قوله والتصور بالنسبة الى التصديق كذلك كيلا يبعد اما عن اختها بكثير ولا يبعد فاصله بين اختها والمباحث المتعلقة بها **قوله** سواء كانت بكيفية او لا النسبة الحكيمة التي هي الشبوت او الانتفاء آلة للملا الطرفين ومرة لتعرف حالها غير ملحوظة قصداً واصيالة فلا يتفاوت الامر في تصورهما لا بتفاوت الامر في تصور طرفيهما

وكفا

قوله وانما هو مذكور في ضمن مباحثه...
قوله فتقدم احدهما على الآخر...
قوله مقتضى لتقدم احدهما على الآخر...
قوله مقتضى لتقدم احدي المباحث على الاخرى...
قوله وانما قال كان اولي ان يكون مع ان تقدم مباحث التصور على التصديق واجب عقلاً نظراً لا حصول المق الذي هو الموافقة المذكورة المستحيلة في هذه المادة بدونها اشارة الى ان تلك الموافقة ليست بواجبة بل كانت اولي فالامر الواجب نظراً اليه بمجرد هذا السبب لا يكون الاول ولا سبب له سوى هذا **قال** اما انه ليس علة له فقط قدم في البيان مع تأخره في الدعوى اعني قوله والتصور بالنسبة الى التصديق كذلك كيلا يبعد اما عن اختها بكثير ولا يبعد فاصله بين اختها والمباحث المتعلقة بها **قوله** سواء كانت بكيفية او لا النسبة الحكيمة التي هي الشبوت او الانتفاء آلة للملا الطرفين ومرة لتعرف حالها غير ملحوظة قصداً واصيالة فلا يتفاوت الامر في تصورهما لا بتفاوت الامر في تصور طرفيهما

وكفا فاعلم قدس سره اذ ادب وجهها او كنهها هذا المعنى **قال** احدها النسبة الالجابية الاقتصار على ذكر الالجابية اما بناء على ما اشتهر من ان النسبة الحكيمة نسبة تقييدية شبوتية في الموجبة والسالبة معا واما بناء على قصد الاقتصار كنفاء بالاضمار اعتماداً على ذكر ما يقابلها والتقدير احدها النسبة الالجابية او السلبية ولما بناء على على التميز والتغير في الحكم بالشر في جزئياته في الاصل ثم شيوخ استعماله فيه فيكون معنى النسبة الالجابية النسبة الحكيمة وهي متناولة للنسبة الالجابية والسلبية والاول هو الموافق لما ذكره قدس سره وقد عرفت ما فيه والثاني على طريقة قوله بقيد ذلك وحيث قال لا امتناع الحكم ايقاع النسبة والمراد ايقاع النسبة او انتزاعها **قال** لم يكن لقوله لا امتناع الحكم من جهل معنى اذ لا معنى لقوله لا امتناع الحكم من جهل الا امتناع قبول الحكم او صدوره منه والنسبة الحكيمة هي شبوت امر لا امر وانتفاء عنه في الواقع ونفس الامر ولا يعلق لاحد به لا بالقبول ولا بالصدق فلا معنى له هنا وهذا اوفق لعباده مما ذكره قدس سره في توجيهها **قوله** وهذا اي امتناع النسبة الحكيمة في الواقع بدون تصور النسبة الحكيمة او الامور الثلاثة معنى بطلا لا خلاف الواقع مع انه لا يثبت المطاع اعني استدعاء التصديق بتصور النسبة الحكيمة لان توقفها على تصورها وان سلمنا وقوعه لا يقتضيه توقف التصديق على تصورها **قوله** لا امتناع النسبة بدونها اي بدون تصورها ان كان لفظ الامر في قوله من جهل احدها الامور على ظاهره او بدون تصورها ان كان

الاقتضار للتقدير

او الاقتصار كنفاء بالاضمار اعتماداً على ذكر ما يقابلها

او انتزاعها

قوله قدس سره امتناع النسبة الحكيمة في الواقع بدون تصور النسبة الحكيمة بط ٢٢

الوجه يحتاج اليه المتأخر

قوله قدس سره

الامور بمعنى الامر من ولاختصار في العبارة اعتمادا على
وضوح الامر بذكر مع ما ذكرنا وفساد هذا المعنى ايضا
باعتبار انه خلاف الواقع مع انه لا يثبت المط ولا تفاوت بين
هذا المعنى وبين المعنى الاول في ظهور الفساد نظرا الى انفسهما واما
بالنظر الى المقام فالثاني فسادا لان المعنى الاول مما له دخل في ثبوت
المط اذ بانضمام مقيدة كاذبة معه في قولنا وامتناع التصديق
بدون النسبة المحكية مع تسليم تلك المقيدة يثبت المط بخلاف
المعنى الثاني اذ لا يثبت به المط اصلا وان انضم اليه قولنا وامتناع
التصديق بدون تصور النسبة المحكية فلا دخل لذكره هنا
فقوله وهذا اظهر فسادا اراد به انه كذلك نظرا الى المقام لا الى
انفسهما وهذا الذي ذكرت من وجه اظهره الفساد على تقدير
ان يكون المراد لامتناع النسبة المحكية بدون تصورهما او تصورهما
اما على تقدير ان يكون المراد لامتناعها نظرا الى نفسها كما هو
عبارة قدس سره فوجه اظهره الفساد مخالفة للواقع مع
منافاته للدعوى لان امتناعها في نفسها يناهز استدعاء التصديق
الذي هو امر ممكن في نفسه اياها اذ الموقوف على المحال محال بخلاف
المعنى الاول فانه وان لم يثبت الدعوى لا ينافيها ايضا قال فان
قلت هذا اي بيان بطلان اللازم الذي هو استدعاء التصديق
تصور لا يقع انما يتم اذا كان الحكم ادراكا كما هو مذهب
الاوائل واما اذا كان فعلا كما هو مذهب الآخرة ومنهم
المص فالنصديق يستدعي تصور الحكم اي فلا يتم بطلان اللازم

اي مع ما ذكره قدس سره وهو
قوله لامتناع النسبة المحكية
في الواقع بدون النسبة المحكية
وهو الذي هو بعض النسبة المحكية
ولم يتدر المضاف به هو
التصور والمخبر قدس سره
وقال لامتناع بدونها
اي بدون تصورها اظهر
سلطان

ط
تكون قياسا مساواة وتكون تلك المقدمة الكاذبة
صوابا بهذا امتناع التصديق بدون النسبة
المحكية وامتناع النسبة المحكية بدون تصور
النسبة المحكية ينتج امتناع التصديق بدون
تصور النسبة المحكية وهو المط سلطان

على ترتيب التماس بهذا امتناع التصديق
بدون تصور النسبة المحكية وامتناع النسبة
المحكية بدون تصور النسبة المحكية فلا ينتج
لعدم تكرار الحد الاوسط سلطنة السلام

مستأن في افعال

على
تكملة مثبت بانضمام المقدمة الكاذبة فتذكر
وتمنع عدم استدعاء التصديق
تصور الايقاع سر

التصديق تصور الايقاع
ولا يتم
استدعاء
وهو عدم

ولا يتم بيانه المذكور وقوله لانه من الافعال الاختيارية للنفس
سند للمنع فقوله فنقول اه في الجواب تسليم الكلام المانع وبيان
الدعوى عدم ارادة ايقاع النسبة بالحكمة في الموضوعين بوجه
آخر ومحصله انه لو كان المراد بالحكمة في الموضوعين ايقاع النسبة
لزم من قول المص لا بد فيه اه اذ بدأ اجزاء التصديق على
اربعة وهو خلاف ما صرح به في شرحه للمخصص وقوله قال
الامام في قوله وفيه نظر اشارة الى منع لزوم اذ بدأ اجزاء التصديق
على اربعة من قوله لا بد فيه مستندا بقوله يجوز ان يكون قوله
والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه ويجوز استناد هذا
المنع ايضا بجواز ان يكون في الكلام حذف مضاف والتقدير
لا بد في تحقيقه كما اشار اليه الاستاذ في شرحه للرسالة وهذا
الاستدلال قوي لان ما ذكره المص من الدليل على الدعوى المستفاد
من قوله انكل تصديق لا بد فيه اه لا يفيد جزئية شيء من التصديق
فلو لم يكن المراد بقوله لا بد فيه لا بد فيه في تحقيقه لما كان
دليلا واردا على دعواه مع ان بيان تقدم التصور على
التصديق طبعيا لا يتوقف على دعوى كون كل من التصورات
اجزاء من التصديق واذا عرفت هذا فكل من السندين
اخص وما اشار اليه رحمه بقوله وفيه نظر ابطال للسند
الاخص فلا يجدي نفعا قوله ولو حمل الامر على معنى
الامر من هذا العبارة احسن من قوله رحمه ولو صح
حمل الامر على هذا اه اذ لا شبهة في صحة الحمل وما ذكره

ان كل تصديق

عنه قال فقوله لا بد فيه ظاهر ان التصديق
هو المجموع وان التصورات داخله فيه ويختل
ان يراد لا بد في حصوله كما يقال لا بد في تحقق
النسبة من الطرفين وجب لا يلزم ذلك
ولا يراد ما قيل من انه لو اراد الحكم في الموضوعين
الايقاع لم يظان هذا السند بخلاف الظاهر
لان لفظه يبيد الجزئية بحسب الظاهر سلطان
سلطان السلام

ولا يتم ولا يلزم المذكور المذكور
في حق الحكم بل يلزم على نفس الحكم بالاعتبار
سلطان
السلام

من دعوى ظهور الفساد ولزوم كون ذكر الحكم لغوا مستقيم
 نظر الى كلام المص ويمكن دفعها عنه بتكلف في كلامه و
 صرف له عن ظاهره اما امكان دفع الاعتراض الاول
 فيما كان اعتبار انضمام مقدمة مطوية لظهورها مع قوله
 لامتناع الحكم من جهل اه والتقدير لا امتناع التصديق بدون
 الحكم وامتناع الحكم من جهل احد هذين الامرين واما امكان
 دفع الثاني فيما كان اعتبار مقدمة مطوية لظهورها ايضا
 في الدعوى والتقدير كل تصديق لا بد فيه من التصورين والحكم
 ومعلوم ان الحكم لا بد له من تصور **قال** لا يشغل المنطق من
 حيث هو منطوق بالالفاظ لان المنطق من حيث هو منطوق
 باحت عن احوال موضوع المنطوق عن الموصليين واللفظ ليس
 من جملة ما فاعل الشغل بالالفاظ الذي هو البحث عن احوالها
 ليس المنطق المنطوق من حيث هو منطوق لا يكون باحتا عن
 احوال اللفظ والغرض منه ان مباحث الالفاظ المذكورة
 في كتب الفن ليس من المنطق كما ظنة طائفة ولا شبهة في انها
 ليست من النحو والصرف وغيرهما من العلوم العربية ايضا
 فالتقسيم بحيثية كونه منطوقا ليس للاحتراز عن حيثية كونه
 نحويا او صرفيا او نحوها مما يتعلق بالعلوم العربية كما يدل عليه
 كلام قدس سره بل للاحتراز عن حيثية كونه مستفيدا او مفيدا
 هذا هو الملاية لقوله رحمه الله لكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها
 على الالفاظ ومعنى هذا الكلام لما توقف افادة المعاني واستفادتها

بالطريق المعتاد على الالفاظ لا مطلقا اذ يمكن افادة المعاني واستفادتها
 بدون الالفاظ كان يفاد ويستفاد بالاشارة والكتابة الموضوعات
 بانها المعاني دون الالفاظ او غيرها **قوله** بل نقول من اراد استفادة
 المنطق من غيره او افادته آياه كلمة بل ههنا للتزقي ووجه ان سببية اعتبار
 توقف تعليم العلم المط وتعلمه على الالفاظ لا اشتغال المنطق المعلم
 لمباحث الالفاظ في مقام تعليم العلم المط اقوي من سببية توقف
 تعليم المجهول التصوري والتصديق بالقول الناشئ والحجة لغيره
 على الالفاظ وبها يخرج ان العلم المط لا يشغل المنطق المعلم في
 مقام تعليم العلم المط لمباحث الالفاظ وهو **قوله** ليكون هذا
 المباحث مناسبة لمباحث المنطقية وايضا لا يحتاج الى
 تغييرها اذا دون العلم المط بلغة اخرى واستعماله لتحصيل المبررات
 بلغات اخرى **قوله** وربما يورد على النذرة احوال مخصوصة باللغة
 التي دون بها هذا الفن كما سيجي من ان الكلمة تدل بهيئتها على
 على الزمان فانه يصح في اللغة العربية دون الفارسية ان
 قولهم آمدوا يد متحدان بالصيغة فختلفان بالزمان وسياتي
 تحقيقه ان شاء الله **قوله** يريد بالعلم الادراك اعم من ان يكون
 تصورا او تصديقا يقينيا او غيره ولا يريد به التصديق اليقيني على
 ما هو الشائع من استعمال العلم في التصديق اليقيني لعدم دلالة المفرد
 والمركب التقيدي والتام والانثائي والخبري ودلالة القياس
 المفيد اليقيني والاستقراء والتثيل المفيد للظن وسيجي هذه
 الامور بالتفصيل في الكتاب كل في موضعه انشاء الله تعالى **قوله**

آية آية

والمعنى لما كان الاستفاد والافادة بالالفاظ
 وكما انما يظهر من النطق من المكتسبات
 او التصديق على وجه الصدق بالالفاظ بل لا
 كان افادة نفس المنطق وسائر العلوم بالالفاظ
 صلاحيات المباحث الالفاظ متممة للشرع في المنطق
 بل في العلوم كلها عظام

وكذلك دلالة النصب هي العلامة المنصوبة لمعرفة الطريق **قوله** وقد يكون دلالة غير اللفظ عقلية فان قلت قد ذكرنا ان دلالة غير اللفظ قد يكون وضعية وقد يكون عقلية ويجوز ان دلالة اللفظ قد يكون وضعية وعقلية فيعلم من المجموع ان كلا من الدلالة الوضعية والعقلية لفظية وغير لفظية فما حال الدلالة الطبيعية اي ايضا قسمان ام هي مختصة باحدهما قلت ذهب قدس سره في حواشي شرح المطالع الى اختصاصها باللفظية لكن الحق انها ايضا قسمان لان دلالة السعال الذي ليس بلفظ وكذا دلالة حمرة الخجل وصفرة الوجع على مدلولاتها الطبيعية **قوله** كذلك دلالة اخ بفتح الهجزة وسكون الحاء الهجزة المشددة ولعلها لقنان بمعنى لكن قال غيره واذا افتحت الهجزة دلت على التحسر ويغرم منه انه لم يدلح على الوجع وهذا ينافي ما ذكره ههنا ويمكن الجمع بينهما بحمل الحاء هنا على التخفيف والحق ان هذا اللفظ بفتح الهجزة وضمتها مع تخفيف الحاء وتشديد ها يدل على الوجع **قوله** يقال اخ الوجع على وزن مذكاته مولد من اخ بفتح الهجزة وضمتها ولذا اوردته دليلا على دلالة اخ اح على وجع الصدر **قوله** كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع ايضا ان قيل الامور الطبيعية غير اختيارية وصدور اللفظ اختيارية لان افعال اللسان التي خارج الحروف اختيارية ضرورة فكيف يكون منسوب الى الطبع قلنا نسبة صدور اللفظ الى الطبع باعتبار ان للطبع مدخلا فيه لا باعتبار

ولقاء الهجزة صح بهذا اللفظ قد سكره
لحواشي شرح بعض الهجزة صح
المطالع

أية حواشي شرح التسمية

استفلا

استفلا له وكذا امراده رحمه بقوله فان طبع اللفظ يقتضيه اللفظ به عند عرض الوجع له وانما يكون الامور الطبيعية غير اختيارية اذا كان الطبع مستقلا في حصولها بعد اقتضائه كحمرة الخجل وصفرة الوجع **قوله** اي كلما اطلقاه اعلم ان كلمة متى سور لا يجاب الكل لا غير كما ان كلمة كلما كذلك الا ان دلالة على الايجاب الكل اظهر لانه اكثر استعمالا منه فلذا افسرهما **قوله** فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لفظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ يعني يعلم وجود لفظه بالمشاهدة ايضا لا بدلالة اللفظ فقط ولا يريد ان اللفظ لا يدلح لانه خلاف الواقع مع انه لو كان المراد بهذا كان المناسب ان يقول ليتحقق بدل قوله ليظهر ايضا كان الملايمح ان يقول فيعلم وجود لفظه بدلالة اللفظ مكان لا يعلم الا بها ووجه تأخير هذا القول من قوله متى اطلق مع تقدمه عليه في الشرح غير ظاهر وكان وقع سهوا من الناظر **قوله** فبالاستقراء اي ثبات بالاستقراء الدلالات وعدم وجدان قسم رابع لا بالحصر العقل الذي ثبوت النفي والاثبات وهو الحصر الذي يحكم العقل بمجرد ملاحظته بالانحصار **قال** فلان اللفظ مطابق له معنى انما سميت تلك الدلالات بالمطابقة لان مطابقة اللفظ للمعنى الموضوع له سبب لها فسمي السبب باسم السبب وكذا وجه التسمية في الباقيين فان سبب دلالة اللفظ على المعنى التضمني تضمن معنى الموضوع اياه وسبب دلالة على المدلول الاتراقي لزومه له ولما كان التزوم المعبر عن الالتزام اقوى مراتب التزوم الذهني كما ستعرفه اختين

عليه ص

على ان يوجد الدلالة فيهم انما علم بالمشاهدة
لم يعلم باللفظ أصلا

اي حين لم يعلم بالمشاهدة فكانه المانع لدلالة اللفظ
واذا فقد المانع لدلالة اللفظ برك اللفظ سماع

لفظ الالتزام على التزوم والالتزام لا وفق بوجه التسمية في
 الباقيين ان يقال وجه التسمية بالمطابقة سببية مطابقة المدلول
 المطابقة للموضوع له او بالعكس والمغايرة الاعتبارية كافية في صحة
 القول بالمطابقة ومطابقة احدهما للآخر اظهر من مطابقة اللفظ
 للمعنى **قال** لا ينتقض حد بعض الدلالات ببعضها اضافة البعض الى
 الدلالات لا استغراق والاضمير هاللعهد الذهني والمعنى لا ينتقض
 حد كل بعض من الدلالات بتوسط الوضع فلو كان المراد بها العهد
 الذهني في كلا الموضوعين لما افاد التعليل المقول ولا عكس ما ذكرته
 بعين هذا ولا الاستغراق فيهما لعدم مساعده البيان المذكور
 المتناهي اليه بقوله لجواز ان يكون ه لليتين ح وانما لا يتعرض للبيان
 المساعد لمرادة الاستغراق فيهما لعدم الظفر بمادة الانتقاض
 على هذا الوجه اذ الغرض لا يكفيه وعدم الاحتياج الى ارادة
 الاستغراق فيهما نظر الى التعليل المذكور ولو اكتفى بالفرض في
 الانتقاض لا يمكن التصوير فيما اذا كان اللفظ موضوعا بانزاء
 الملتزم واللازم والمجموع كلفظ الشمس الموضوع بانزاء الجرم
 والضوء والمجموع فرضا في اللازم اجتمع ثلثة اشيا كونه تمام
 الموضوع له وجزؤه ولازمه فيدل عليه اللفظ بثلث دلالات
 فكل دلالة منها يدخل في حد الاخرين لولا قيد بتوسط الوضع **قال**
 الاول ان يطلق لفظ الامكان ويراد به الامكان العام
 المناسب للملازم لما اختار رحمه من ان الارادة لا تدخل لها
 في الدلالة ان يقول الاول ان يطلق لفظ الامكان ويعتبر

الثالث ببعض منها ولم يرد بالاضافة
 في كلا الموضوعين العهد الذهني لانه اول
 تعليل لتقييد حد كل من الدلالات
 ص

ويعتبر دلالة

ويعتبر دلالة على الامكان العام وكذا في الباقي وايضا المناسب
 ان يقول في بيان انتقاض حد دلالة المطابقة بدلالة التضمن
 اذا اطلق الامكان واعتبر دلالة على الامكان العام بسبب دلالة
 على الامكان الخاص كان دلالة على الامكان العام بسبب تضمنه البعض
 لكون دلالة على الامكان الخاص مطابقة مما لا يدخل له في بيان
 الانتقاض وكذا الحال في بيان انتقاض حد دلالة المطابقة
 بدلالة الالتزام فالعرض له من فضول الكلام والاولى الاكتفاء
 في المراد بما يحصل به المرام كما في بيان انتفاض الباقيين وفي قوله
 لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام نظرا
 في صورة اطلاق لفظ الامكان واردة الامكان الخاص يجوز
 ان ينتقل ذهن السامع الى الامكان العام ابتداء بواسطة ان
 لفظ الامكان موضوع بانزائه فيكون دلالة عليه في تلك الصورة
 بواسطة وضع الامكان له نعم يتم هذا لو كان الدلالة تابعة
 لارادة كما ذهب الشيخ الرئيس الا انه خلاف ما ذهب اليه رحمه
 وفي دلالة قوله بتحقيقها وان فرضنا انتفاء وضعه بانزائه
 على المطابق لان الشيء الذي له اسباب متعددة لا يلزم من
 انتفائه من تلك الاسباب انتفاء ذلك الشيء وانما يلزم من
 انتفاؤه من انتفاء المجموع فتحقق ذلك الشيء وان فرضنا
 انتفاء بعض منها لا يدل على ان ذلك البعض ليس بسبب
 ولو حمل الارادة في قوله اذا اطلق الامكان واريد به الامكان
 الخاص على ارادة السامع لا المتكلم ويكون المعنى اذا

لجواز ان يرد ذلك البعض مع بعض آخر
 واذا انتفى ذكر البعض فالدلالة باقية
 بالبعض الآخر فتأمل سلمنا ان سلمنا انه

اذا اطلق الامكان وانتقل من السامع منه الى الامكان الخاص
 لثم الدعوى عنه قوله دلالة لفظ الامكان على الامكان العام
 في تلك الصورة ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام
 لان المراد بتلك الصورة صورة انتقال الذهن من لفظ الامكان
 الى الامكان الخاص لكن الكلام ليس في ذلك الحيل ولا يتم الدليل ولو قيد
 الدلالة في قوله لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام
 بالتضمن واعتبر رجوع الضمير في قوله لتحقيقها الى دلالتها التضمنية
 كما فعله قدس سره لثم الدعوى والدليل في العبارة وان كانت
 خالية عن التقييد الا ان فهم القيد عن السياق غير بعيد **قوله**
 وان كانت هناك دلالة تضمنية كما عرفت من انه اجتمع في الامكان
 العام شيان فلا بد ان يكون للفظ الامكان عليه دلالتان
قوله وهناك ايضا دلالة التزامية كما عرفت من ان الضوء
 مشتمل على جهتين فلفظ الشمس يدل عليه دلالتين **قوله** دالا على
 معان غير متناهية اي بالتفصيل ليصح قوله وهو ظا البطلان
 لان دلالة اللفظ على معان غير متناهية ابها لا ليست بباطلة
 فضلا عن ظهورها بل هي واقعة كما في الوضع العام للموضوع له
 الخاص **قوله** فلا بد ان ينتقل ذهنه من سماع اللفظ الى ملاحظة
 المعنى صلة الانتقال اما محذوف والسماع بمعنى المسموع واضافة
 الى اللفظ البيان اي فلا بد ان ينتقل ذهنه من اللفظ او ملاحظة
 انتقالنا شيئا من سماعه الى ملاحظة ذلك المعنى او من مسموع هذا
 اللفظ المعلوم وضعة وملاحظة ولا يجوز ان يكون قوله من سماع

اي الحيل على ارادة السامع

اللفظ صلة للانتقال من غيرنا وبل لان انتقال الذهن انما يكون
 من امر ملحوظ او ملاحظة وعند سماع اللفظ لا يكون السماع ملحوظا
 بل المسموع والسماع كثيرا ما لا يخبر بالبال وقوله هذا هو الدلالة
 المطابقة اشارة الى انتقال الذهن من المسموع او ملاحظة الى
 ملاحظة المعنى الموضوع له بسبب العلم بالوضع فان قلت في هذا
 اشارة الى تفسير الدلالة الوضعية بانتقال الذهن من اللفظ الموضوع
 الى المعنى للعلم بالوضع وقد سبق تفسيرها بكون اللفظ بحيث متى
 اطلق او تخيل فهم معناه للعلم بالوضع وسيفسر هناك بكون
 المعنى مفهوما من اللفظ والانتقال صفة للذهن والتفسير السابق
 صفة لللفظ والتفسير اللاحق صفة للمعنى ولا يخفى انها معان
 متباينة لا يصح بعضها تفسير لبعض والدلالة اما لفظ مشترك
 بينها او موضوع لواحد منها وعلى الثاني فالوضع له اى واحد
 منها وما وجه تفسيرها بالمعنيين الباقيين قلت لا يخفى ان الدلالة
 الوضعية تابعة للوضع متبعية له والوضع صفة قائمة بالوضع
 متعلقة باللفظ والمعنى باعتبار تعلقه باللفظ صار سببا لكون
 اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذا هو الدلالة المبنية للفاعل
 اعني الدالية وباعتبار تعلقه بالمعنى صار سببا لكون المعنى
 بحيث يفهم من اللفظ وهذا هو الدلالة المبنية للمفعول
 اعني المدلولية فالوضع سبب للدلالة المبنية للفاعل والمفعول
 واذا عرفت هذا فالفسير السابق للدلالة المبنية للفاعل و
 اللاحق بتفسير الدلالة المبنية للمفعول واما انتقال الذهن من

اذا كان موضوعا لواحد منها

اللفظ الى المعنى فيجتمعا وجوها ثلثة احدها ان يكون مصدرا مبنيا
للفاعل اعني الكون منتقلا ويكون ذكر المتعلقين للتعين ونائبتهما
ان يكون مصدرا مبنيا للمفعول بواسطة من اعني الكون منتقلا منه
ويكون ذكر المتعلقين الآخرين للتعين ايضا ونائبتهما ايضا ان
يكون مصدرا مبنيا للمفعول بواسطة من اعني الكون منتقلا اليه
ويكون ذكر المتعلقين على قياس ما سبق والانتقال ههنا ليس
مصدرا مبنيا للفاعل لانه ليس بهذا المعنى صفة لا اللفظ ولا المعنى
فيكون مصدرا مبنيا للمفعول اما بواسطة من او بواسطة الى
فيكون راجعا اما الى التفسير السابق او اللاحق والحاصل ان
لفظ الدلالة مشترك بين معنيين باعتبار احدهما مصدرا للمبنى
الفاعل وباعتبار الاخر مصدرا مبنى للمفعول قوله ولا يمكن ان
يكون اللفظ موضوعا لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية
يقع لا يمكن ان يلاحظ اجزاء المركب من امور غير متناهية خصوصها
وعلاجه التفصيل فيوضع اللفظ بانزائه حتى يلزم فهم العالم بهذا
الوضع من اللفظ تلك الاجزاء الغير المتناهية تفصيلا واخترا
به عن وضع اللفظ بانزاء معنى مركب من اجزاء غير متناهية ملحوظة
اجمالا فانه ممكن كما اذا لوحظ سلسلة غير متناهية على وجه الاجمال
ووضع لفظ هذا بانزائها مثلا فانه لا يؤدي الى محذور وادعاء
عدم الامكان للمبالغة في المحذور المحجوج الى الاشتراط كما في دلالة
الالتزام والافلا وجه اليه بل في الوقوع كافي فيه ويمكن ان يكون
في الامكان للدلالة على نفي الوقوع قال ولا يشترط فيها لزوم

حاجة منه

الخارجي

قوله ليس متى تحققت المطابقة تحقق التقين اراد بقاء المراد بنفي
الاستلزام نفي الاستلزام الكلي لا سلب مطلقة اذ قد يستلزم المطابقة
التقين كما في البركات وليس مقصوده نفس اللزوم لانه متعين على
البيان فلا يرد ما قيل في تحققت دوام الاتصال وهو اعم من
اللزوم فلا ينبغي ان يفسد الاستلزام ولا يرد ما في على ما في
المطالع نقلنا عن الشيخ ظاهره في الاتساق ضعف الدلالة على
اللزوم فلا يصح تفسير اللزوم به لانه لا يرد ما في زينة شره ولم
يقبله محققه

الخارجي عطف على السابق بحسب المفهوم والتقدير يشترط فيها
اللزوم الذهني ولا يشترط فيها اللزوم الخارجي وهذه العبارة تنبئ
عن الاختيار في اشتراط احد اللزومين دون الاخر وعدمه لا يخفى
ان الدلالة الالتزامية لا يمكن تصورها بدون اللزوم الذهني
ويمكن بدون اللزوم الخارجي من غير دخل احد في اعتبار احد اللزومين
فيها دون الاخر والجواب ان كون الدلالة الالتزامية بهذه الحالة
فرع تفسير للدلالة الوضعية يكون اللفظ متناهي اطلاق او غير متناهي
معناه العلم بالوضع ولا شك ان اللزوم في تفسيرها به اختيارا اذ امكن
له ان يفسر بها يكون اللفظ اذا اطلقه كافر ها اذ باب العربية وح
يتصور تحقق الدلالة الالتزامية بدون اللزوم الذهني قال
بالاستلزام وعدمه اي بالاستلزام في البعض وعدمه في البعض الاخر
فالاولي ان يقول بالاستلزام وعدمه وعدم العلم بهما اذ المراد بذلك
العبارات المذكورة في هذا المقام لم ينحصر فيهما مع ان المفهوم دعوى
الاختصاص قال اي ليس متى تحقق المطابقة تحقق التقين برده
ان هذا تفسير بالاعم اذ مفهوم قوله متى تحققت تحقق دوام عدم
الانفكاك والاستلزام امتناع الانفكاك وهذا الخص منه ولو كان
مراد المص بالاستلزام ما يفهم من ظفوله متى تحققت تحقق لما صح الاستلزام
على عدم الاستلزام بجواب ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسيط اذ لا مكان
لا يستلزم الفعل فيجوز ان لا يكون اللفظ موضوعا للمعنى مركب مع
امكان وضعه لمعنى بسيط وح يقع قولنا متى تحققت تحقق فلا يصح
قوله ليس متى تحققت تحقق الجواب ان قولنا متى تحققت تحقق يحتمل

والمراد باشتراطهم وعدم اشتراطهم وهو
الاشتراط وعدمه والافلا وجه لا شك في الاشتراط
لهم ونعيم عنهم لانه ليس على اعتبارهم ولا
تختلف في اللفظ المنوط باشتراطهم ولا
شروط الالتزام وذكروا غير مبني على اعتبارهم
كذلك دونه غير ولا حاجة اليه عصام الدين
عدم امتناع تقصيصها بدون اللزوم الذهني
وامكانه بدون اللزوم الخارجي سلبا
كذلك في اللفظ المنوط باشتراطهم ولا
تختلف في اللفظ المنوط باشتراطهم ولا
شروط الالتزام وذكروا غير مبني على اعتبارهم
كذلك دونه غير ولا حاجة اليه عصام الدين
عدم امتناع تقصيصها بدون اللزوم الذهني
وامكانه بدون اللزوم الخارجي سلبا
كذلك في اللفظ المنوط باشتراطهم ولا
تختلف في اللفظ المنوط باشتراطهم ولا
شروط الالتزام وذكروا غير مبني على اعتبارهم
كذلك دونه غير ولا حاجة اليه عصام الدين

اي لو كان الدعوى المفترضة اعم كما فهم من
تفسيره لما صح الاستدلال بالاشتراط
بهذا الدليل سلبا

قوله ليس متى تحققت المطابقة تحقق التقين اراد بقاء المراد بنفي
الاستلزام نفي الاستلزام الكلي لا سلب مطلقة اذ قد يستلزم المطابقة
التقين كما في البركات وليس مقصوده نفس اللزوم لانه متعين على
البيان فلا يرد ما قيل في تحققت دوام الاتصال وهو اعم من
اللزوم فلا ينبغي ان يفسد الاستلزام ولا يرد ما في على ما في
المطالع نقلنا عن الشيخ ظاهره في الاتساق ضعف الدلالة على
اللزوم فلا يصح تفسير اللزوم به لانه لا يرد ما في زينة شره ولم
يقبله محققه

الى الما لم يوضع ولا يوضع اللفظ باذنه وان اراد به كل معنى امكن وضع
 اللفظ بانزائه وضع او لم يوضع ويوضع له اولاً سلمنا اللزوم المذكور لكن
 لا يلزم من بطلانه بطلان ان يكون لكل مدلول مطابق حاله واستقيا
 لازم ذهني فلا يثبت انفكاك المطابقة عن الالتزام وهو المط قال
 لان تصور كل ماهية اعم من ان يكون تصويرية او تصديقية لان
 المطابقة تجري في كل منهما يستلزم تصور لازم من لوازمها تصور يا
 كان اللازم او تصديقية فالمراد بالتصور الملزوم واللازم العلم
 بالمعنى الاعم المناول للتصور والتصديق ولما توهم البعض المراد
 بالتصور ما يقابل التصديق اعترض اولا على قوله رحمه وافلها
 انها ليست غيرها بان اللازم الذهني ما يلزم من تصور المسمى
 تصور ولا يلزم من تصور الماهية تصور انها ليست غيرها بل
 التصديق به واجاب عنه ثانيا بان تصور الماهية اذا استلزم
 هذا التصديق فيستلزم تصور كل واحد من طرفيه والنسبة بينهما
 قال ولم يخطر ببالنا غيرها اي هذا المفهوم الذي وقع محولا في
 هذه القضية السالبة لا ضرورة لما صدق عليه هذا المفهوم
 فلا يرد عليه ان العلم بخطور كثير من الماهيات مع الغفلة
 عن غيرها يوجب العلم بان المطابقة لا يستلزم الالتزام فكيف
 يمكن له دعوى عدم العلم بالالتزام وذلك لان عدم خطور
 هذا المفهوم مع ماهية لا ينافي خطور ما يصدق هو عليه
 معهما مع ان المذكور في مقام السند لا يجب ان يكون معتقدا
 للمانع من حيث انه مانع وهذا معنى ما اشهر من ان المانع لا

المؤمن ابا وردى

المؤمن والمجيب عباد

مذهب

مذهب له قال ومن هذا الدليل اي من الدليل المذكور على
 دعوى عدم العلم باستلزام المطابقة الالتزام تبين اي
 بالا يمكن الغريب من الفعل عدم استلزام التضمن الالتزام
 اي عدم تبينه على حذف وذلك لانه يمكن اجراء هذا الدليل
 باذنه تغير في هذه الدعوى لان المحض هو الاستدلال بانتفاء
 الموقف عليه على انتفاء الموقف واحدا مع ظهور وانتفاء
 الموقف عليه فيهما بطريقة واحدة ووجه المساحة المذكورة
 حذف المضاف من الكلام اعتمادا على القرينة الحقة ووجه
 القول بالمساحة ما ذكره رحمه من ان اللازم مما ذكره اي
 المص من الدليل ليس تبين عدم استلزام التضمن الالتزام
 بل عدم تبين الالتزام اي بل تبين عدم تبين الالتزام
 وفي هذه الشبهة الى القرينة الحقة على حذف المضاف
 المصححة للكلام في الجملة لا الدافعة للمساحة كما توهم قوله
 فديوهم المؤمنين وهو المص في كتابه المسع بالجامع ان الكلية
 اي الكون كلاً والجزئية اي الكون جزء بل مفهوم التركيب
 اي الكون مركباً منه وكلاً بل هو بالجزء لا انتقال لازم ذهني
 لكل معنى مركب فكما تصور معنى مركب تصور كونه كلاً او كونه
 مركباً او كون جزئياً جزءاً او مركباً منه ومنشأ هذا التوهم تحقق
 اللزوم الخارجي هنا بل اللزوم الذهني بالمعنى الاعم وتحصل الجواب
 المنع فان قلت التضمن هو فهم الجزء من حيث هو جزء ووصف
 الجزئية معنى خارج لازم ويستلزم تصور الكلية ضرورة تضاد

اي لا بالفعل لانه لم يحج الدليل بالفعل بل يمكن اجراءه من

مضاف صح

مبتدأ

او مركباً

اي وهم كونه اللازم الذهني لمعنى مركب

المادة من المحدود والاستلزام ومن الحق
ان لا يوجد المفهوم بدون الاستلزام

الكيفية والجزئية فالنظم بدون الاستلزام مح قلة الحسية هنا
لتفصيل لا للتفصيل فان دفع البنية فافهم قال لا يتم الا بوجوده
هذا من قبيل الاستدلال بثبوت الحدوث المحدث وما بعد
استدلال على ثبوت الحدوث ذلك لان عدم وجودهما الا المطابقة
تفصيل استلزامهما المطابقة وفي هذا اشارة الى ان المراد بالاستلزام
هنا عدم الانفكاك لا امتناعه كما سبق وتمثيل التابع الاعم
بالحرارة يتوقف صحته على كون الحرارة ماهية واحدة بالقياس
الى افرادها حقيقة او فرضا لانها لو كانت ماهيات متعددة
متخالفة بالحقيقة كانت الوجود مع النار غير الوجود مع
الشمس مثلا فلا يكون اعم اذا اعم من الشيء ما يكون الوجود
معها بعينية الوجود بدونه وانما قلنا حقيقة او فرضا اذا
كاف في التبادلات ولما كان مطلق التابع قسمين احدهما المساوي
للمتبع والآخر الاعم منه وكان هذا الحكم اعني عدم الوجود ان
بدون المتبع خاصا بالمساوي اذا اعم بوجوده بدون كما يوجد
الحرارة بدون النار فيقيد التابع بالحسية المذكورة لاجراء الاعم
وتخصيص الحكم بالمساوي لان التابع للشيء بوصف التابعية له
لا يكون المساويا له فذات الحرارة اعم من النار ويوجد بدونه
والحرارة التابعة لها مع هذا الوصف مساوية لها لا يوجد
بدونها فالقيده لاجراء ذات الحرارة مثلا وما قيل من ان التابع
الاعم كالحرارة اذا قيد بانه تابع لمبتوع معين كالنار مثلا داخل
في هذا الحكم فكيف يتراد القيد احترازا عنه فكلاد ساقط لان القيد

التابع الاعم
هو الذات
فقط

ليس

ليس لاجراء ذات التابع الاعم مع وصف التابعية له بل لاجراء ذات
التابع الاعم مع وصف التابعية له والمآصل انه لاجراء الاعم
والذات مع هذا الوصف ليست اعم واما الجواب الذي ذكره هذا
الفائل عن سؤاله من ان المراد بقوله رحمه احتراز عن التابع الاعم هو
الاحتراز عن خروج فاعلم سقوطا قوله كما يفهم من هذه العبارة
وذلك لانه لا شبهة في ان المراد بالمحمول هو المفهوم لا الذات فلا
وجه لكون الحسية للتفصيل ولا للتفصيل لانه لا يجوز تفصيل الشيء ولا تفصيله
بنفسه فتعين ان يكون لبيان الاطلاق اعني لبيان المراد به لا الملاحظة
واذا كان كذلك كان المتبادر من العبارة في هذا المقام مفهوم التابع
من حيث هو ولا شبهة في ان النظم والاستلزام ليس بهما مفهوم
التابع من حيث هو اعني الماهية المجردة بل من حيث الوجود اعني الماهية
المخلوطة وبهذا التفرع عرفنا اندفاع المناقشة التي اورها بعض الافاضل
بانا لان المفهوم من قولنا النظم تابع من حيث هو تابع ما
ذكرت بل المفهوم ان التابع ثابت للنظم لان قيد الحسية لبيان الاطلاق
وكل مطلق ثابت جزئيا فكذا ذلك لما عرفت من ان الحسية اذا كانت
ليسان الاطلاق كان المراد بالمطلق الماهية المجردة لا الملاحظة فيقال
الانسان من حيث هو نوع والحيوان من حيث هو جنس ولا شك
ان النوعية والجنسية انما يثبتان للماهية المجردة والماهية المجردة
ليست بشائبة لجزئياتها ثبوت المحمول للموضوع اعني الاتحاد في
الوجود وهو واضح قوله والاولى في بيان استلزامهما المطابقة
اه وجه الاولوية سلامة هذا البيان عن توجه النظر المذكور اليه
المذكور في

الماهية المجردة لا المخلوطة

على بيان النظر الآخر الذي طلبنا
تصديقه بقوله وان اردت من غير
سلامة
لنظائير موضوع كنهان استيعاب جهة الشيء
واعتباره يقال الوجود من حيث انه موجود
اي هو من تلك الجهة وبهذا الاعتبار يتلخ
في بحث الموضوع

وما ينبغي من الإحتياج إلى الدفع وتوجيه الاعتراض على الدفع
 بأن اللازم من الدليل غير مطلوب والإحتياج ثانيا إلى الدفع بأن
 اللازم منه ملزوم للمطرد وسلامته عن المناقشة التي أوردتها
 قدس سره في حواشيه شرح المطالع في المقدمة الأولى على تقدير أن
 يكون المراد بالتابعة التابعة في الوجود وفي المقدمة الثانية
 على تقدير أن يكون المراد بها التابعة في القصد قال الدال بالمطابقة
 أما بوضع واحد كزيد أو بأوضاع متعددة كراعي الحمارف أما أن يقصد
 مجرد منه أي الجزء المرتب في السمع فلا ينتقض بالفعل كما سيجي
 المراد بالقصد هو القصد الجاري على قانون الوضع فلا يلزم تركيب
 زيد إذا قصد مجرد منه الدلالة على جزء معناه وأعلم أن ادراج لفظ
 القصد مستقيم على مذهب من جعل الدلالة تابعة للأمرارة لأن
 المركب ما يدل جزء معناه من حيث هو كذلك والمفرد ما لا يدل
 جزؤه على جزء معناه من حيث هو كذلك فإذا لم يقصد مجرد اللفظ
 الدلالة على جزء المعنى لم يكن دالا فيكون مفردا كما إذا قصد كان
 دالا فكان مركبا وعلى مذهب من لم يجعلها تابعة للأمرارة واليه
 ذهب رحمه ومال قدس سره فغير مستقيم لأن عبد الله مركب
 نظر إلى المعنى الإضافي سواء قصد مجرد منه الدلالة على جزء المعنى
 الإضافي أو لم يقصد واللازم من كلامه أنه إذا لم يقصد مجرد منه
 الدلالة على جزء معناه لم يكن مركبا بل يكون مفردا فينتقض التعريف
 طردا وعكسا والحاصل أن مثل هذا اللفظ مفرد ومركب معا
 لكن باعتبار وضعين فإذا قصد مجرد منه الدلالة على جزء معناه

هو الصغرى التي هي قوله
 الصغرى تابع للمطابقة لأنه يمنع هذه
 الصغرى من أن فهم الجزء متقدم على
 فهم الكل فالمتبعة بالعكس بحسب الوجود
 ط
 هو الكبرى التي هي قوله وكل تابع لا يوجد
 بدون المتبوع من حيث هو تابع فيمنع لو
 أريد المتبعة في القصد لاما المقصود
 بالمتبوع قد يوجد بدون المقصود بالذات
 كقطع المسافة للحج سميحة جزؤه على

الدلالة وعدم الدلالة ترى
 في القصد وعدم القصد

أخر
 اعتنى على ادراج لفظ القصد بوضوح
 أو مرتبة الاعتراض

أقول انتقاض التعريفين أن عبد الله إذا
 أخذ بالمعنى الإضافي فلا يخ مزان
 بقصد هذه الحالة أيضا المعنى
 الإضافي أولا فعلى الأول يكون
 مركبا لو أقتضه هذا القصد المعنى
 الإضافي قبل هذا القصد وأما على
 الثاني فلا مجال لا يتعكس تعريف
 المركب لصدق الحدود بدون
 الحد ولا يطرده تعريف المفرد
 بصدق الحدود بدون الحدود
 فافهم

بأن المركب لا يصدق عليه الحدود بدون الحد

فرد

فمفرد كما أنه إذا لم يقصد مجرد منه الدلالة على جزء معناه مركب فمدار
 التركيب والأفراد دلالته بجزء اللفظ وعدم دلالة له وما متحققان
 معا سواء قصد الدلالة أو لم يقصد فإن قلت فعلى المذهب الأول
 التركيب والأفراد مشروطان بقصد المعنى التركيبي والأفرادي
 فإذا لم يقصد المعنى الأفرادي في مثل عبد الله لم يكن مفردا مع أنه
 مندرج في تعريف المفرد إذا لم يقصد مجرد منه الدلالة على جزء
 معناه فلم يكن تعريفه المستفاد من هذا التقسيم مانعا قلت المقسم
 وهو الدلالة بالمطابقة معتبر في كل قسم فإذا لم يقصد باللفظ معناه
 لم يكن دالا بالمطابقة فلم يكن مندرجا في المقسم فلم يكن مندرجا
 في شيء من القسمين هذا إذا لم يكن فرقا بين قصد المعنى وقصد
 الدلالة عليه أو كان قصد المعنى ملزوما لقصد الدلالة
 عليه وأما إذا لم يكن كذلك فلا اعتراض على تعريف المفرد بل
 المركب أيضا ويرد طردا وعكسا فالأولى أن يترك ذكر القصد
 ويقسم الدال بالمطابقة إلى ما يدل جزؤه على جزء معناه وإلى
 ما لا يدل من حيث هما كذلك وح لا يرد عليه شيء من المذهبين
 قال وما يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى كزيد هذا القسم
 يتصور إذا لم يعتبر وضع الحروف بأزاء الأعداد كما اعتبر في حساب
 الجمل وأما إذا اعتبر فلا يتصور قال فإن القيود في مفهوم المركب
 وجودية تعريف المركب على ما يستفاد من التقسيم هو لفظ
 قصد مجرد منه الدلالة على جزء معناه والقيود المذكورة في هذا
 التعريف وأن كان واحدا إلا أنه ينحل إلى قيود أربعة أذ التعريف

إذا كان
 يعني الفرق بين قصد المعنى
 وقصد الدلالة

أقول ويرد الاعتراض على تقدير عدم الفرق
 على تعريف المفرد أن عبد الله مثلا إذا لم
 يقصد منه الدلالة يكون مفردا فإذا
 قصد هذه الحالة المعنى التركيبي كان
 مركبا وإن لم يقصد الدلالة للفرق بين
 قصد المعنى وقصد الدلالة في المركب
 هذا المفرد ولم يتعكس هذا المركب لصدق
 الحدود بدون الحدود في الأول وصدق
 الحدود بدون الحد في الثاني فتأمل

ط
لان في زيد لا يقدم كل واحد لانه وجد
لفظ جزءه وهو الزاء او الياء او اللام

هذا الكلام دخل القول الشارح وقد
في الاقسام والاحكام لانها بحسب
الذات فلما اول ما مراده حصته ما
صدق عليه المقسم اندفع الدليل

عنه قول الشرح في الاقسام
ط
قوله لان الاحكام والاقسام بحسب الذات
وكيف لا والمقصود ما تقسم مفرد المفرد
تخصيص مفردات احصتها وهو المراد
النوعية والمقصود التعريف بتخصيص
مفرد الشيء عظام الدنيا

وهو قوله وانما اعتبر في المقسم الدلالة
المطابقة دون التنصير والالتزام

عند التحليل لفظه جزء وجزءه دلالة ودلالة على جزء المعنى
المقصود وكونها مقصورة وفي مفهوم المفرد عدمية هي
هذه القيود مع ملاحظة العدم والمعنى ان وجود القيود معتبر
في مفهوم المركب وعدمها معتبر في مفهوم المفرد اعني عدم المجموع
من حيث المجموع لا عدم كل منها والا فلا يكون زيد مفرد او يكون
الاحكام بحسب الذات ط اذا المحكوم عليه لا يكون الا الذات
واما كون الاقسام بحسبها فلا اذا المقسم لا يكون الا المفرد و
لعله رحمه اراد ان المقيلا اصل من انبأ الاقسام للمقسم حصص
ما صدق عليه المقسم في اقسامه قوله واما اعتبار التضمن بدون
المطابقة فمالا يذهب اليه وهم يعني ان القصر المستفاد من كونه
رحمة قصر الافراد والكلام مع من يعتقد الشركة وانما ينبغي ان
يعتبر الكل كما اعتبره القوم حيث جعلوا المقسم مطلقا للدلالة لا
قصر القلب بان يكون الكلام مع من يعتقد القلب وانما ينبغي
ان يعتبر التضمن والالتزام دون المطابقة لان هذا المعتقد
بعيد اجدة لا يذهب اليه وهم احد وهو واضح ولم يرد انه لم
يذهب اليه وهم واحد في اللفظ بمعنى انه لا يحتمل ولا من الدليل كيف
واللفظ يحتمل احتمالا واضحا والدليل المذكور لا يساعد الا قصر القلب
قوله فلذلك لم يتعرض له اي الشارح وبين رحمه ان الثاني
يسلم كون اللفظ مركبا ومفردا معا اعلم انه اذا اعتبر في المقسم
مطلق الدلالة فيمكن اعتبار التركيب والافراد على احد الوجوه
الثلاثة الاولى ان يعتبر في التركيب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء

الدلالة
الثالث

نحوه

فانه لو اعتبر
التضمن
والالتزام

كل

في التركيب

في التركيب

كل معنى من معانيه الثلاثة وفي الافراد انتفاؤه حتى يتوقف
التركيب على ان يكون اللفظ دلالة لتلك وعلى ان يكون كل من
مدلولاته الثلاثة مركبا وان يقصد بجزء اللفظ دلالة على جزء كل مدلول
منها فاذا لم يكن لللفظ دلالة التضمن والالتزام لم يكن مركبا
مع قصد دلالة جزءه على جزء معناه المطابق وذلك بعيد
واذا كانت ولم يكن المعنى الثلاثة مركبة وان كان بعضها مركبا
لم يكن اللفظ مركبا وهذا بعد منتهى اذا كان ولم يقصد بجزءه
دلالة على جزء كل معنى من معانيه الثلاثة لم يكن مركبا وهذا
ابعد منهما بل يفرض ان يوجد لفظ مركب اصلا او لا يوجد لا
نادر وذلك لانه لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا الجمع بين
المعنيين المجازيين فاحصر تحققه في ان يكون اللفظ مشترك بين
المفرد ولازمة المركب والمجموع فاذا قصد بجزء منه جزء المعنى
اللازم صدق هذا انه قصد بجزء منه جزء كل معنى من معانيها
الثلاثة اعني المطابق والتضمن والالتزام فاذا لم يوجد مثل هذا
اللفظ يلزم الاول وان وجد يلزم الثاني فلذلك لم يتعرض لرحمة
لا في وجه تخصيص المقسم ولا في النظر عليه وفيه بحث لان بناء وجه
التخصيص عليه فهو المتعرض اليه وحاصل النظر في لزوم فهو المتعرض
انباتا ونفيا وانباتا ان يعتبر في التركيب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء
احد معانيه الثلاثة وفي الافراد انتفاء قصد دلالة على جزء احدها
على المتب الخري وهذا هو الذي يفرض ان يكون بعض اللفظ
مركبا باعتبار بعض الدلالة مفردا باعتبار بعض آخر وهو المذكور في

الدلالة
الثالث

نحوه

بان يقال لو اعتبر في التركيب والافراد قصد
دلالة جزء اللفظ على جزء كل معنى من معانيه
الثلاثة لزم ان لا يوجد مركب اصلا او
لا يوجد الا نادرا سيما سلم السلام

ط
بان ينبغي الملازمة ويقال لا نعم انه لو اعتبر
التضمن والالتزام لزم ان يكون اللفظ
مفردا ومركبا لم لا يجوز ان يعتبر الوجه
الوجه الاول سلم السلام

اي فلعدم وجوده اولدته لم يتعرض لرحمة
لا في وجه تخصيص المقسم ولا في النظر عليه وفيه بحث لان بناء وجه
التخصيص عليه فهو المتعرض اليه وحاصل النظر في لزوم فهو المتعرض
انباتا ونفيا وانباتا ان يعتبر في التركيب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء
احد معانيه الثلاثة وفي الافراد انتفاء قصد دلالة على جزء احدها
على المتب الخري وهذا هو الذي يفرض ان يكون بعض اللفظ
مركبا باعتبار بعض الدلالة مفردا باعتبار بعض آخر وهو المذكور في

اي احد المعاني
الثلاثة

وهو المطابقة وهو التضمن والالتزام

وجه تخصيص المقسم على ما رجع قدس سره والمعتبر في عليه بأنه لا محذور فيه والمعتبر في أنه يوجب زيادة التباس بين الاقسام
 والثالث ان يعتبر في التركيب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء احدها وفي الافراد انتفاء قصد دلالة جزء احدها على السلب الكل
 وهذا لما لا محذور فيه اصلا وهو الاول بالذکر في وجه النظر بان يقال يلزم من اعتبار التضمن والالتزام في تركيب اللفظ وافراده ما ذكره لم لا يجوز ان يعتبر في الوجه الثالث ثم الظاهر من قوله قدس سره فاما ان يشترط واما ان يكفي في هذا المقام
 الانفصال الحقيقي لا يمنع الجمع اذ الظاهر ان مقصوده قدس سره ضبط الاحتمالات ثم بيان ما يصلح للتعريض وما لا يصلح له اعتذارا من قبله رجه لتعرض بعض الاحتمالات دون بعض ومنع الجمع لا ينضبط فيتوجه عليه المنع مستندا بالاحتمال
 الثالث قوله وقد يغتذر عن ذلك اي عن ذلك المذكور في وجه تخصيص المقسم حاصل الاعتذار ان الامتياز و
 الالتباس فرع التعيد والوحدة ويجسمهما فكما كان التعيد اكثر كان الامتياز ازيد وكما كان الوحدة اكثر كان الالتباس اشد وفيما يجوز في التركيب والافراد فيه التعيد اكثر لان الوضع متعدد وحال الاستعمال ايضا متعددة وان كان في الدلالة واحدة بالتوجه فهناك تعدد وان ووحدة واحدة في
 فيما يجوز في الوحدة اكثر لان الوضع واحد وحال الاستعمال واحد وان كانت الدلالة متعددة فهناك وجودان وتعدد

في وجه النظر

وهو كون اللفظ مفردا ومركما معا

الانفصال الحقيقي اعني من الجمع لان الانفصال الحقيقي ما يكون التناقض في التصديق والكذب معا كقولنا العدد اثنان وواحد واما فرد ومنع الجمع ما يكون التناقض في التصديق فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر

لان دلالة عبد الله على المعنى الاضافي والمعنى الشخصي مطابقة وكل المطابقة واحد بالتوجه

وهو غير المتعدد

هو المطابقة والتضمن والالتزام

واحد

في وجه النظر في وجه النظر في وجه النظر

اي مطلق الدلالة

واحد فالامتياز في الاول اكثر والالتباس في الثاني اشد قال الاول اي في وجه ترجيح التقييد على الاطلاق في ترجيح احد التقييد على الاخر اذ لا يسبق اليه الوهم كما سبق ان يقال آه اقول بما ذكره في وجه الترجيح ترجيح احد التقييدين على الاخر لا التقييد على الاطلاق اذ لم يحصر انه كلما تحقق التركيب والافراد بالنسبة اليهما تحقق بالنسبة اليهما دون العكس كما في المثالين المذكورين وهذا ان صح فيقيد صحة جعل الدال بالمطابقة مقسما دونهما فيكون التقييد بهما راجعا على التقييد بهما لا على الاطلاق اذ على تقدير الاطلاق يكون التركيب والافراد بالنسبة الى احدهما و يصح انه كلما تحقق التركيب والافراد بالنسبة الى المطابقة تحققتا بالنسبة الى احدهما كما يصح عكسه فان قلت اعتبار الاطلاق لا دراج التضمن والالتزام في المقسم واعتبار التركيب والافراد بالنسبة الى الدال بالمطابقة يفني من اعتبارهما بالنسبة الى التضمن والالتزام فاعتبار الاطلاق لا دراجهما امر مستدرك مستغنى عنه فتوكة اولى قلت لنا المعارضه بان اعتبار التركيب والافراد بالنسبة الى المطلق يفني من اعتبارهما بالنسبة الى المقيد فاعتبار المقيد الذي هو راي على الاطلاق امر مستدرك لا حاجة اليه فتوكة اولى مع ان ما ذكرنا من الاعناء صحيح دون ما ذكره رحمه الله اعتبار الافراد بالنسبة الى المطابقة لا يفني من اعتبارها بالنسبة اليهما لتحقق الافراد بالنسبة اليهما دونها كما في المثالين المذكورين وايضا استلزام تحقق التركيب والافراد بالنسبة اليهما تحقيقهما

باعتبار كونه قصرا فردا باعتبار كونه قصرا قلبا

دليل المقيد خارجا في المطلق

المطابقة ههنا شامل للتضمن والالتزام

اقول هذا من قبل الشارح وجه اخر لا لولية اعتبار المطابقة على الاطلاق لان ما افاده الاطلاق مندرج تحت اعتبارهما فلهذا اعتبرنا ههنا دون الجواب من قبل المعارض معارضة بالمثل بان قلنا ان ما افاده اعتبار المطابقة مندرج تحت الاطلاق فلما تفاوضا كلا منهما تساوتا فطابقا بل لنا اذ نخرج دعوانا من ان الاضواء فيما ذكرنا صحيح دون ما ذكره

الذي ذكره الشارح

انما هو انما اذا دل جزء اللفظ على جزء

بالنسبة الى الدال بالمطابقة لا يصح تخصيص المقسم فكيف الترجيع و
ذلك لانه على تقدير التقييد يكون المركب على ما يستفاد من التقسيم
لفظا دالا بالمطابقة بقصد جزء منه الدلالة على جزء معناه
المطابق من حيث هو كذلك وح لا يدخل فيه ما يقصد بجزء منه
الدلالة على جزء معناه الاتزام من حيث هو كذلك فلا يكون
التعريف جامعاً قوله واعتباره بحسب المعنى المطابق بقية عن
فيه ان اغناء اعتباره بحسبه من اعتباره بحسبه ما لا يصح التقييد
لان تعريف المركب على هذا وان سلم تناوله جميع المركبات لكن تعريف
المفرد لا يتناول جميع المفردات لان المتناهي مفردات بالنسبة
اليها وليس من هذا ما دخل في تعريف المفرد ووجودية مفهوم
أحد هادون الاخرى لا يجدي نفعا قوله اعتضد عليه اه ادعى حجة
الله استلزام التركيب بالنسبة الى الاتزام للتركيب بالنسبة الى
المطابقة وينبغي بانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي
دل عليه بالاتزام وهذه المقدمة مطوية ينبغي غنها المقدمة
الاخرى المذكورة التي هي انه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه الاتزامي
بالالاتزام دل على جزء المعنى المطابق اي بالمطابقة لاستلزام المطابقة
الاتزام واعتضد عليه بان استلزام الاتزام المطابقة لا يوجب
استلزام دلاله جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي بالاتزام
لدلالته على جزء المعنى المطابق لجواز ان يكون المعنى المطابق بسيطاً
لا جزء له ويكون المعنى الاتزامي مركباً اذا يلزم منه وجود دلاله
الاتزام بلا مطابقة كما سيظهر عليك وترد هذا الاعتراض

بانيان

تخصيص
لأنه لا يمكن

لأنه لم يقصد الدلالة على جزء معناه
ولو قصد يلزم الجمع بين الحقيقة
والجواز سلطان

فإن قيل انما هو انما اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى
الاتزامي دل عليه بالاتزام وهذه المقدمة مطوية ينبغي غنها المقدمة
الاخرى المذكورة التي هي انه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه الاتزامي
بالالاتزام دل على جزء المعنى المطابق اي بالمطابقة لاستلزام المطابقة
الاتزام واعتضد عليه بان استلزام الاتزام المطابقة لا يوجب
استلزام دلاله جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي بالاتزام
لدلالته على جزء المعنى المطابق لجواز ان يكون المعنى المطابق بسيطاً
لا جزء له ويكون المعنى الاتزامي مركباً اذا يلزم منه وجود دلاله
الاتزام بلا مطابقة كما سيظهر عليك وترد هذا الاعتراض

اقول سلطنا انما هو انما اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى
الاتزامي دل عليه بالاتزام وهذه المقدمة مطوية ينبغي غنها المقدمة
الاخرى المذكورة التي هي انه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه الاتزامي
بالالاتزام دل على جزء المعنى المطابق اي بالمطابقة لاستلزام المطابقة
الاتزام واعتضد عليه بان استلزام الاتزام المطابقة لا يوجب
استلزام دلاله جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي بالاتزام
لدلالته على جزء المعنى المطابق لجواز ان يكون المعنى المطابق بسيطاً
لا جزء له ويكون المعنى الاتزامي مركباً اذا يلزم منه وجود دلاله
الاتزام بلا مطابقة كما سيظهر عليك وترد هذا الاعتراض

انما هو انما اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى
الاتزامي دل عليه بالاتزام وهذه المقدمة مطوية ينبغي غنها المقدمة
الاخرى المذكورة التي هي انه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه الاتزامي
بالالاتزام دل على جزء المعنى المطابق اي بالمطابقة لاستلزام المطابقة
الاتزام واعتضد عليه بان استلزام الاتزام المطابقة لا يوجب
استلزام دلاله جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي بالاتزام
لدلالته على جزء المعنى المطابق لجواز ان يكون المعنى المطابق بسيطاً
لا جزء له ويكون المعنى الاتزامي مركباً اذا يلزم منه وجود دلاله
الاتزام بلا مطابقة كما سيظهر عليك وترد هذا الاعتراض

بانيان المقدمة المنوعة وحاصلها ان استلزام الاتزام المطابقة
يقضي ان يكون الجزء الدال بالاتزام دلاله بالمطابقة ولا يجوز ان
يكون الجزء الآخر ملاماً ولا مراد فانه فيعين ان يكون له معنى مطابق
مقابل لمعناه المطابق وح يكون مجموع المطابقين معنى مطابقاً
بمجموع الجزئين فيكون الجزء الدال بالاتزام دالاً على جزء المعنى المطابق
بالمطابقة البتة وهو المطابقان قلت يحصل التركيب من ضم مهمل
مع مستعمل كان يقال جسيق مثلاً مهمل بل من ضم احد المراد فين
مع الاخر كقول ابي النجم انا ابو النجم وشعري شعري قلت هما
مركبان يتناولان الالهال والترادف من جزء المركب والا فلا يصح
تعريف المركب عليهما اصلاً فامل قوله فان قلت اذا دل جزء
اللفظ على منع المقدمة المطوية المدلول عليها بالمقدمة الثانية
المذكورة مستنداً بجواز تركيب المدلول بالاتزام من الداخل والخارج
فيجوز ان يكون المدلول المطابق او التضمني لا هذا الجزء من
المدلول بالاتزام وح يكون دلاله جزء اللفظ على جزء المعنى
الاتزامي بالمطابقة او التضمني للاتزام والجواب على ما ذكره
قدس سره بتسليم المنع وبيان الدعوى بوجه اخر ويمكن الجواب
ايضاً بتجريد المقدمة المنوعة المطوية اولاً وانباتها ثانياً بان يقال
مراده رحمه الله اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي دل على جزء المعنى
الاتزامي لان كل جزء من المعنى الاتزامي لا يمكن ان يكون اداخلياً
والا لم يكن المجموع مدلولاً الاتزامياً قوله فيلزم التركيب بحسب
المطابقة اه قبل عليه لا يكفي في التركيب بحسب المطابقة دلاله

وهو التعريف

بانيان المقدمة المنوعة وحاصلها ان استلزام الاتزام المطابقة
يقضي ان يكون الجزء الدال بالاتزام دلاله بالمطابقة ولا يجوز ان
يكون الجزء الآخر ملاماً ولا مراد فانه فيعين ان يكون له معنى مطابق
مقابل لمعناه المطابق وح يكون مجموع المطابقين معنى مطابقاً
بمجموع الجزئين فيكون الجزء الدال بالاتزام دالاً على جزء المعنى المطابق
بالمطابقة البتة وهو المطابقان قلت يحصل التركيب من ضم مهمل
مع مستعمل كان يقال جسيق مثلاً مهمل بل من ضم احد المراد فين
مع الاخر كقول ابي النجم انا ابو النجم وشعري شعري قلت هما
مركبان يتناولان الالهال والترادف من جزء المركب والا فلا يصح
تعريف المركب عليهما اصلاً فامل قوله فان قلت اذا دل جزء
اللفظ على منع المقدمة المطوية المدلول عليها بالمقدمة الثانية
المذكورة مستنداً بجواز تركيب المدلول بالاتزام من الداخل والخارج
فيجوز ان يكون المدلول المطابق او التضمني لا هذا الجزء من
المدلول بالاتزام وح يكون دلاله جزء اللفظ على جزء المعنى
الاتزامي بالمطابقة او التضمني للاتزام والجواب على ما ذكره
قدس سره بتسليم المنع وبيان الدعوى بوجه اخر ويمكن الجواب
ايضاً بتجريد المقدمة المنوعة المطوية اولاً وانباتها ثانياً بان يقال
مراده رحمه الله اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي دل على جزء المعنى
الاتزامي لان كل جزء من المعنى الاتزامي لا يمكن ان يكون اداخلياً
والا لم يكن المجموع مدلولاً الاتزامياً قوله فيلزم التركيب بحسب
المطابقة اه قبل عليه لا يكفي في التركيب بحسب المطابقة دلاله

من البحر السريع وبعده
بني داري وقواي ما احسن صدي
يأتم عيني وقواي يشري
مع الغاريت بارضي قربي

على انما اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى
الاتزامي دل عليه بالاتزام وهذه المقدمة مطوية ينبغي غنها المقدمة
الاخرى المذكورة التي هي انه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه الاتزامي
بالالاتزام دل على جزء المعنى المطابق اي بالمطابقة لاستلزام المطابقة
الاتزام واعتضد عليه بان استلزام الاتزام المطابقة لا يوجب
استلزام دلاله جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي بالاتزام
لدلالته على جزء المعنى المطابق لجواز ان يكون المعنى المطابق بسيطاً
لا جزء له ويكون المعنى الاتزامي مركباً اذا يلزم منه وجود دلاله
الاتزام بلا مطابقة كما سيظهر عليك وترد هذا الاعتراض

وهو لزوم التركيب
بحسب المطابقة

كالحيوان
الناطق

الغاية الواجبة الى السفهات مصرية

الى التركيب
بحسب
المطابقة

٥٠ أفراد الضياع الفأيدة بالذكور أما الضياع
الفأيدة ليست على الإطلاق جزئيات بل الواجبة
على التكرار كلياً على من ذهب لنا من سلمه

عن ابي التاءيل الذي ذكره قدوسه بقوله
 ويجاب بان المراد من عدم صلاحية الخمر

لأن المادنة هذا المقام الصلاة
للاختيارية وعدمها بالنسبة الى
المفعول الغير المأول الى المفعول المجتنب
والنسبة الى المفعول المأول خارجة
عنه الصدد سميحة

اعني عدم
الصلاحيه

كانت اطلق المذوم
واريد اللانم
وفي

من الحنفية أنا فخرنا من نار الشجرة
صلواته عليهم جنت وديار به
المرحوم سراج

وفي التاويل الثاني نظر سنقف عليه انشاء الله والاحتياج الى التاويل
المذكور الذي ذكره قدس سره بقيد هذا في ضربك وغلاجه على تقدير
القول بان الاداة لا يصلح لان يخبر بها او عنها ما اذ يصلح لاخبارا
عن الكاف والياء اى عن معناه معتبرا عنه بهما كما في انك
قائم واني قاعد وكذا اعدم الاحتياج الى التاويل على تقدير القول
بان المفرد اما ان لا يصلح معناه لان يخبر به لورود النقص عليه
بالمعاني المشخصة الاسمية وبمحتاج صحة الى احد التاويلين
الذين ذكرناهما قوله وهذا الكلام حق لكن السارح اه يعنى
ليس بينهما فرق معنوى لكن بينهما فرق لفظى ونظرة رحمه على الفرق
اللفظى دون المعنوى فسقط الاعتراض عنه رحمه وما يقال
من انه يمكن ان يفرق بينهما بحسب المعنى ايضا بان لا يجر جزءا للجزء
البتة وفي قوله في الدار يجوز ان يكون قيد الخبر به خارجا عنه ويكون
مراده رحمه بقوله ولا مدخل لى في الاخبارية انه لا مدخل لى
فيه بالجزئية لمطلقا فليس ينافع لان جواز كونه خارجا عن الجزئية
لا ينافي كونه صالحا لان يكون جزء منه وقد قال رحمه اما ان لا
يصلح للاخبارية اصلا كفى ومعناه انه لا يصلح له الا واحد
ولا بطريق الجزئية وادعاء انه خارج عن الخبر به البتة غير
صالح لان يكون جزء منه غير مسموع وما نقل عن بعض
رسائله قدس سره في بيان تلك الدعوى من ان النسبة لعدم
استقلالها لا يصلح لان يخبر بها ولا عنها لا وحدها ولا مع غيرها
فغيرتين بنفسه ولا مبينين بدليل بل لظانها اذا ضمت الى

يقولنا فالناويل الصحيح يقولنا ويمكننا الثاويل الح سق

حیڈ

لأن الصلاة أعم من الفعل من
عمراده يجب اللفظ مطلقا لأنه يجب
ليس عدم الصلاة مطلقا
تقوية الادعاء وفيه رد للموافقة لا مطلقا

النسبة
لا تنفرد
ولا مع
غيرها
له نصيب
للاخباره

غيرها بحيث لا يحتاج ملاحظة المجموع الى غيره ^{بما} يمكن الاخبار ^{بالمجموع}
ولذا يجوز الاخبار بالجل وباسم الفاعل وسائر المشتقات مع
اشتمالها على النسب ولو لم يستقل المجموع بالملاحظة كقروم الفعل
لما يمكن الاخبار به نعم بين ما ذكره قدس سره ههنا وبين
ما نقل عن بعض رسائله مخالفة لكن الظاهر ما ذكره ههنا
فان قلت كلمة لا موضوعة لتعريف مخصوص هو نفي شئ مخصوص
عن شئ مخصوص فهو نسبة مخصوصة بين شيئين مخصوصين
على وجه تكون مرأة ملاحظة ما وآلة لتعرف حالهما فهي مع طرفها
وان كانت مستقلة بالملاحظة لكنها مع احد طرفيها فقط لا
يستقل وههنا كذلك فكيف يصح الاخبار بلا جرح قلت كلمة لا موضوعة
لما ذكرت لكنها مستعملة ههنا في نفي شئ في نفسه لا عن شئ اعني
نفيها مخصوصا هو نفي شئ مخصوص على وجه يكون مرأة ملاحظة
ولا يستقل بالملاحظة فهي معدولة عن معناها الموضوع له
الى معنى آخر غير مستقل بالملاحظة لكنه مع ما ضم اليه اعني
المجر مستقل بالملاحظة فيصالح الاخبار به والقول بانها مستعملة
في معنى مستقل بالملاحظة كما ذهب اليه البعض مع انه مما لا احاطة
اليه وقول بلاد ليل بني في مقصوده رحمه قال ولعلك تقول
اه يعني لعلك تقول يلزم من تعريف الاداة على الوجه المستفاد
من التقسيم ان يكون الافعال الناقصة ادوات عندهم والظ
انه ليس كذلك اذ بعد ان يكون ما هو الفعل عند النحاة
ادوات عندهم فنقول لا بعد في ذلك حتى انهم اى مع انهم

هي نفي

عناد

الشارح

فسموا

فسموا الادوات الى غير زمانية وزمانية وهي اى الزمانية
الافعال الناقصة لدلائلها على الزمان بغير ليس لك ما تستدل
به على دعوى الظهور ولنا ما يدل على خلافها غاية ما يتجمل
سبب البعد عدم التقابل بين الاصطلاحين وذلك انما يكون
سببها اذ كان التقابل لازما وههنا ليس كذلك لان لزوم
التقابل خرج اتحاد جهة البحث ولا اتحاد فلا لزوم فان قلت
كما ان المنطق قسم المفرد الى اقسام الثلاثة بملاحظة المعنى وانما
الى اقسام ثلاثة كذلك النحوي وكما انه يبحث عن الاحوال العارضة
لفظ بملاحظة المعنى كذلك النحوي فأتحد الجهة قلت سلمنا ذلك
لكن المنطق انما يبحث عن اللفاظ باعتبار انها دلائل المعاني
وغرضه تكميل امر الدلالة عليها فنظره الاصل الى المعنى واما النحوي
فغرضه الاصل اصطلاح امر اللفظ وصيانيته عن عرض اللفظ
له من جهة الاعراب والبناء والتركيب فنظره الاصل الى
اللفظ وهذا هو المراد بجهة البحث وهي متعددة قوله ولذلك
اى وتتميزها عن سائر الادوات بسبب دلائلها على الزمان
سميت بالكلمات الوجودية فالتميز بسبب تسميتها باسم آخر
والدلالة على الزمان كما في الكلمات تسميتها بالكلمات وانما كونها
وجودية فلا يميز آخر هو دلائلها على وجود اخبارها لا سيما بها
وهذا التفسير اولى مما ذكر في بعض المواضع وقيل ولذلك
اى ولاجل دلائلها على الزمان كالكلمات وما ذكره بعض الافاضل
وقال ولذلك اى وللاعتيان سيماها بعض المنطقيين كلمات

قوله وانت اسم عطف على المفرد يشير الى انه
المراد بملاحظة المعنى ملاحظة انتسابه

سبب ص

فان قلت الكلمات تامة باعتبار معانيها التضمني
فلافعال الناقصة كذكر لانه معانيها النسبة
والزمان والزمارة كالحديث مع مستقل قلت
الزمان المعتبر هو ما قيد للنسبة وتابع
لها فهو النسبة في عدم الاستقلال
عصام

يعني ان اخذ المطابقة لا يتوهم النقص بان يقال
ان الكون مع الزمان يصلح لان يجزى به
كالضرب مع الزمان لاننا نقول ان الزمان
المدلول به يعني الخبر به مطلق الضرب هو
ليس مطلق الكون لانه ان كان مطلقا
يكون تامة لا ناقصة بل الكون المقيد
سبح

ولا يراد الاسماء الموصولة حيث حكم الخاطا عليها
بأنها لا تكون وحدها جزءا من الكلام فضلا عن ان
يصلح لانه يجزى بها وحدها لانها صالحة لذكر
الاثر لا لبيانها وكراهية بقائها على هذا
الابهام التزم صاحب اللغة ان لا يستعملها
الاعم الفسر وهذا معنى في كونها جزء
الكلام بدو الصلة لانه الصلاحية
عصام

لان الادوات لا تدل على الزمان عندهم ومن ثم اي ومن اجل
امتيان الالف والناقصة عن ساير الادوات كما مبينها من
الكلمات والاسماء وقوله اما ان يكون معناه خبر تام ليس
المراد به الا المعنى المطابقة كما يتبادر منه الى الفهم ان الحاجة
الى حمل المعنى على الاعم من المطابقة والنسبة لا ينشأ بالكلية
لا يتوهم على هذا النقص بالافعال الناقصة لان الزمان المدلول
عليه بالافعال الناقصة على وجه يفهم منه لا يصلح لان يجزى به
ولا عنه وهو المراد بغير التام كما فسر به قدس سره قوله ويجاب بانها
صالحة لذلك فان قلت قد عرفوا الموصول بانها لا يتم جزء من
الكلام الا بصلته وعائده وهذا يدل على انها لا يصلح لان يجزى بها
وحدها قلت لا بل يدل على انها لا يجزى بها وحدها والاختيار فيها
وحدها اخص من صلاحية الاخبار بها وحدها وفي الاختص
لا يتلزم في الاعم ويجوز ان يقال ايضا مرادهم ان لا يتم جزء مبتدأ
الابصلة قال وان صلح لان يجزى به اي بالنوع والمراد ان
استقل بالملاحظة كما عرفت في القسم العددي وح لا يرد المعاني
المتخصصة الاسمية كما سبق ولا الامر ولا الذي لان نوع الفعل
صالح الاخبارية وان لم يصلح له في خبرها ولان معانيها مستقلة
بالملاحظة وقد اورد بعض الافاضل ومن تبعه الخبر به
بالمسند لئلا ينتقض بالامر والذى وهذا ان التاويلان مفيان
عنه دون العكس لو ردد المعاني المتخصصة الاسمية والتاويل
الثاني من التاويلين الذين ذكرناهما انما يصلح لو كان المعبر في

لا بد ان على عدم صلاحية الاخبار بها وحدها بل على عدم صلاحية الاخبار بها وحدها
وهذا هو المراد بالمتخصص في الخبر به عدم الاخبار بها وحدها بل على عدم صلاحية الاخبار بها وحدها
وهذا هو المراد بالمتخصص في الخبر به عدم الاخبار بها وحدها بل على عدم صلاحية الاخبار بها وحدها

مفهوم

في مفهوم الفعل هو النسبة الى فاعل ما كذا ذهب اليه كثير واما اذا
كان المعبر فيه النسبة الى فاعل مخصوص فلا لان معناه ح لا
يقتل بالملاحظة يحتاج الى ملاحظة ذلك الفاعل المخصوص
الغير المتفاد من لفظه وهذا الكلام محل نظر لان فاعلا ما
خارج عن معناه ومعنى الفعل لا يستقل بالملاحظة الا معناه
فيها هو معناه لا يستقل بالملاحظة هذا هو النظر الموعود قوله
اولي بالتقديم لان الوجوه يشرف فيكون اهم والا هم اولي بالتقديم
ولاية مقدم في التصور على العدم الذي اضيف اليه فيكون
اولي بالتقديم في مقام التصور الى هذا الاولوية نظر رحمه الله
فقدم القسم الوجودي في الشرح كما قد صرح الشيخ ابن المحاسب
في عبارة الكافية لهذه قال والمراد بالهيئة والصيغة اي
المراد بالهيئة المفسرة بالصيغة والعطف للتفسير الهيئة
الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها المضاف
الى الحروف هو مجموع التقديم والتأخير لكل واحد منهما و
الاضافة وان كانت سابقة على العطف صورة رعاية الامر
لفظة الا انها متأخرة عنه اعتبارا برونية رعاية الامر معنى
وحمل تقديمها على تقديم بعضها على بعض وان كان مفيان عن
هذا القدر من التكلف الا انه يفهم الى استدراك ذكر تأخيرها
ويجوز الى ان كتاب خلاف الطائفة الموضعين قال وحركاتها و
سكانها الاولى ان يقول وحركاتها وسكانها ان لا ينتقض
بخوضر والمعتبر في شخص الصيغة شخص الحركات فيختلف

المراد بالهيئة المفسرة بالصيغة والعطف للتفسير الهيئة

المراد بالموضعين التقديم والتأخير

او هو كارتها

الصيغة بالشخص باختلاف اشخاص الحركات باختلافها في ضرب
 وطلب مثلا مع اتحادها بالنوع والمفرد في نوعهم نوع الحركات فختلف
 الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات باختلاف في ضرب وضرب
 واعتبار التقديم والتأخير في مفرداتها للاختلاف عن هيئة مثل
 ضربا اذا صدر جروقة عن ثلثة اشخاص على وجه يصير نقطا واحدا
 فانها ليست صيغة اصطلاحا وان كانت تلك الهيئة حاصلة
 للحروف باعتبار الحركات واعتراض بعض الافاضل على اعتبار
 التقديم والتأخير في مفرد الصيغة بانها لو كانا معترين
 في مفردهما كان تقديم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم جوبا
 للاختلاف في الصيغة بالنوع وكما ان اختلاف الحركة كذلك
 فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة رطب
 وليس كذلك والجواب ان المعبر في مفرد نوع الصيغة نوع
 التقديم والتأخير لا يخصهما باختلاف المقدم والمؤخر
 لا يختلف نوع التقديم والتأخير وان اختلف بشخصهما
 فاندفع الاعتراض لكن بقي عليه شئ اخر وهو ان صيغة فاعل
 مخالفة بالنوع لصيغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار
 نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات والسكتات متحدة
 اللهم الا ان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع فيهما قوله اعتراض
 عليه منشاء هذا الاعتراض دعوى استقلال هيئة الكلمة
 بالدلالة وقوله ان صح اشارة الى رد الشهادة كما ينبغي و
 استدلال على عدم الصحة في لغة العجم باختلاف الزمان

دقيقة مر

اعلم من الشهادة

مع

الاعراب عند الاعراب في النون
 في الاعراب في النون
 في الاعراب في النون
 في الاعراب في النون

مع اتحاد الصيغة والقول باشتراك الصيغة كما في لغة العرب
 وكون خصوص المادة والمقام قرينة المرام كون السين في
 لغة العرب قرينة الاستقبال واللام قرينة الحال بضعف
 الاستدلال المراد بنظر الف في اللفاظ نظر اهل الفن لا من
 حيث انه هو اهل الفن بل من حيث انه محتاج الى الافادة والاستفا
 فلا يلزم كون مباحث اللفاظ من الفن والموضع الذي مرت
 الاشارة اليه اول مباحث اللفاظ حيث قال وربما يورد
 على المدركة احوال مخصوصة باللغة المدركة بها هذا الفن
 لزيادة الاحتياط بها قولهم ردة عليه اقول المدعى ان الزمان الماضي
 مدلول لطائفة من الصيغ المخصوصة المبينة في علم اللغة ولا
 مدخل للمادة في الدلالة عليه والزمان المستقبل والحال مدلولان
 لطائفة اخرى من الصيغ المخصوصة المبينة فيه بحيث لا مدخل
 للمادة في الدلالة عليه والدليل المذكور عليه في الشرح هو الدوران
 المفيد للظن الكافي في امثال هذه المباحث وبيانها انما وجد
 شئ من الطائفة الاولى وجد الزمان الماضي سواء اتحد المادة
 او اختلفت ولم يوجد شئ من الزمانين الاخرين وكلما وجد شئ
 من الطائفة الثانية وجد الزمان ولم يوجد الزمان الماضي و
 هذا هو المراد باتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة ولا خفاء في
 صدقه واذا انتفى من المادة الطائفة الاولى بتمامها وتحقق
 منها شئ من الطائفة الثانية انتفى الدلالة على الزمان الماضي وتحقق
 الدلالة على الزمانين واذا انتفى منها الطائفة الثانية بتمامها و

اعلم من ارباب اللغة في الاعراب في النون
 في الاعراب في النون
 في الاعراب في النون
 في الاعراب في النون

اي لزيادة باقية وانتهى الصيغة منها

اي المادة باقية وانتهى الصيغة منها

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت
والوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت

جزئي لا يتبع علمه عرف النخاع والمكان عبارة المص وهو قوله
وان شخص ذلك المفعول يسمى علماً مؤهلاً لكون تلك التسمية من
اصطلاحات القوم ازال رجمه هذا الوهم وقال يسمى علمه عرف
النخاع وجزئياً حقيقياً عرف المنطقيين فكان المص في هذا من ان
تلك التسمية ليست من اصطلاحات القوم فذكرها في هذا المقام
مقتضراً عليها وهو بصدديان اصطلاحات القوم قوله جعل
هذه القسمه مخصوصه بالاسم لان انقسامه ان اراد بما ذكره
في وجه التخصيص ان معنى الكلمة والادوات على وجه يكون معناها
ليس متصفاً بالكيفية والجزئية اصطلاحاً وعندهم استقلال معناها
من حيث هو معنى معناها بالملامحة لا يقتضيه ذلك وان اراد به
ان معناها لا يتصف بشئ من انصافاً فانتزاعاً على الوصف وحاصله
انه لا يوصف بشئ منها فينصف به كما يدل عليه قوله قدس سره
فظهر ان معنى الاسم من حيث هو معناه يصلح للانصاف بالكيفية
والجزئية والحكم بهما عليه واما معنى الكلمة والاداة من حيث هو معناها
فلا يصلح بشئ من ذلك اصلاً فلم يكن لا يجدي نفعا لانت
التقسيم لا يقتضيه ملاحظة معنى القسم على وجه يكون هو على
ذلك الوجه ومع تلك الملاحظة معناه بل يكفي ملاحظته
بوجه اجمالي يكون هو مع قطع النظر عن كونه ملحوظاً بتلك
الملاحظة معناه كما يكفي للحكم على معنى من بانه غير مستقل بالملاحظة
ملاحظة بانه من لفظ معنى من مع انه بتلك الملاحظة ليس
معناه واما هو معناه مع قطع النظر عن هذه الملاحظة و

الحاصل

اي ويكون بتلك
الملاحظة معناه
ومعناه خبر يكون
كأنه من مباحثي كلامه

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت

الحاصل ان الملحوظ يجب ان يكون معنى الحرف لا ما هو مراداً من حذو
فاذكرة قدس سره من قوله وبهذا الاعتبار لا يكون معنى الكلمة
والادوات بل معنى الاسم ليس بنافع في وجه التخصيص فلا يبعد
ان يجعل وجه تخصيص القسم بالاسم عدم تسمية الحرف بالعلم وان
شخص بعض معانيه فلو جعل المقسم اللفظ المفرد يلزم من تقسيمه
على الوجه المذكور ان يكون الحرف في عرف النخاع بالنسبة الى معناه
الشخصه يسمى بالعلم وليس كذلك وجه اخر وهو ان نظر
المنطق مقصور على الكلمة المعبرة وصفاً بمعنى الاسم اذ هي المعبرة
في الجنس والفصل والخاصة والعرض العام المركب منها المسمى
وذكر الجزئية والعرض لها اما استطرادى واما باعتبار انها
من تسمية تقريباً لكل ويوجب لزوماً ايضاً فيكون له مزيد
اهتمام بها ولعله انما اعتبر القسم على وجه يكون خرجاً لهذا
النوع من الكلمة فقط اظهاراً بالاهتمام التام بهذا النوع من
الكلمة كان ما عداه من الكلمة ليس بكل قال وان لم يتخصص اي
المعنى واصلح لان يقال اي يحمل ايجاباً على كثيرين والعطف
للتفسير فهو اي الاسم الموضوع بازايم الكلمة اي سمي به
والكثيرون افراده اي افراد معناه واما ذكره توطئة لقوله
فلا يخفى اما ان يكون حصوله في افراده الذهنية والخارجية
ان كان له افراد خارجية والمراد بها افراده بحسب نفس
الامر لا يحد فرض العقل والمراد بالسوية عدم التفاوت
باحد الوجه المعبرة في التشكيك واستعرها هناك ان شاء الله

وهو فان شخص

كان على وجه

وهو من حيث هو معناه

او وجه التخصيص

في نفس الامر

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت
والوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت
والوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت
والوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت
والوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت

العرف الذي ذكره رحمه مع ان القول بالنقل في المرتبة الاولى اقل مؤنة
 وما ذكره بعض المؤلفين من ان كلام الشارع تسامحا من وجهين
 احدهما تعميم الحركة وثانيهما التخصيص بالاسم فليس بشئ قوله
 فصيحة بمعنى مفعول الصفات التي هي على وزن فاعلة ان كانت مشتقة
 من الفعل المتعدي يجوز ان يكون بمعنى المفعول والفاعل وبالفعل
 يختص باحدهما وان كانت بمعنى المفعول يستوي فيها المؤنث والمذكر
 فلا يلحق بهما التانيث الا اذا وقعت صفات لموصوفات مؤنثة
 فمخذوفة يلحق بهما التانيث كما في قوله مررت بقبيلة بني
 فلان اي بامرأة قبيلة لبني فلان وان كانت مشتقة من الفعل
 اللازم لا يكون الا بمعنى الفاعل ولا يستوي فيها المذكور والمؤنث
 بل يلحق بهما التانيث والحاق تاء التانيث بها لا يكون الا في
 حال الوصفية فاذا نقلت منها الى الاسمية لا يلحق تاء التانيث
 بها بعد ذلك فاذا وجد التانيث بعد النقل فالظان انه تاء التانيث
 الملحقة بها قبل النقل فنقلت الصفة معها الى الاسمية اذا تقرر
 هذا فنقول اذا اعتبرنا الصفة المذكورة مشتقة من الفعل
 المتعدي يتعين هنا بمعنى المفعول فيشكل امر التاء ويحتاج
 في دفع الاشكال الى ان يعتبر الصفة منقولة الى الاسمية بلا
 تأخر الحق بها التاء لا للتانيث بل للنقل او يعتبر جارية على
 موصوف مؤنث مخذوف قبل النقل فيجب التاء للتانيث
 ثم منقولة مع التاء الى الاسمية واذا اعتبر مشتقة من الفعل
 اللازم فلا اشكال في التاء ولا حاجة الى ارتكاب شئ من التكفين

٩٠
 عن صاحب الفتح التانيث على الوجهين
 يعني على تقدير كونها مشتقة من الفعل اللازم
 ويكون معنى التاء على تقدير كونها مشتقة
 من الفعل المتعدي وتكون جميع المفعول
 وعند الجواز على تقدير التانيث ان
 للنقل مطلقا لا الوصف اذا نقل
 الوصفية الى الاسمية يلحق بها التاء
 علامة للنقل كما في الذبحة وجعل
 القضا زائلا في المطلق توجه الفتح
 مستقيم عنه بما ذكره في الجواهر
 وقال السيد السدوسي في حاشية
 المطول اني دعي صاحب الفتح
 اليه ان الاصل في التاء التانيث
 فعلم من جميع ما ذكرناه حال التانيث
 انه اي طريق اختار في التانيث

وفيه

وفيه ترجيح لا اعتبار اشتقاقها من الفعل اللازم ولعله
 رحمه انما ذهب الى الاول لان اشتقاق الفاعل من الفعل المتعدي
 اكثر وكونه بمعنى المفعول اشهر قال وبالنظر الى نفس معناه
 اي فقط وهذا التقسيم للفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ
 ايضا يعني ان لغيره من الالفاظ دخلا في هذا التقسيم لان
 غيره مستقل فيه وقوله رحمه اخذ من الترادف الى الخ لا يراد فان
 اخذ من الترادف واما المرادف فهو ما خوذ من المرادفة
 والاولى ان يقول من المرادفة بدل قوله من الترادف ليكون
 اشارة الى وجه التسمية بالمرادف فصدا لا ضمنا اذ هو المذكور
 في المتن لا المترادفان وليكون اوفق لقوله رحمه لان المباني
 هي المفارقة قوله فان الناطق موصوف بالفصح يعني يوصف
 الناطق بالفصح فيقال ناطق فصيح ولا يوصف احد
 المترادفين بالاخر لعدم الفائق والقصاحة صفة
 للنطق لانها في اللغة كون اللفظ خالصا عن اللكنة والحق
 وفي ارباب العربية كون اللفظ جارا على الفواوين المستنبطة
 من استقراء كلامهم كقوله في السنتهم في بهذين
 المعنيين صفة للفظ قائمة به فيصح وصف النطق بالفصح
 اي الخالص والجاري كما يصح وصف الناطق بالفصح اي
 الخالص والجاري لفظه فهو على هذا صفة جرت على غير
 من ههنا هذا اذا فسرنا الفصاحة بما ذكرناه واما اذا فسرنا
 بالملكة التي يقتدر بها على التعبير عن الحق بلفظ فصيح فالفصاحة

التانيث في المنطوق واللفظ في المنطوق
 وهو انما هو المنطوق المنطوق بالاسماء
 وبهذا النطق واللفظ الالهي سبحانه

صفة للناطق خاصة وقوله مع صدق الناطق على ذات أخرى
 بدون الفصحى اراد به ان الناطق اعلم مطلقا من الفصحى يدل
 عليه قوله وابعدهما توهم الترادف فيما بين الشئين
 بينما عجم من وجه وهذا انما يصح اذا فسر الفصحى بالملك
 المذكورة واما اذا فسر بالمعنيين الاخرين المذكورين فلا
 ان يصدق الفصحى بدون الناطق على اللفظ ورجح لا يصح القول
 بان الفصحى صفة للنطق اللهم الا ان يراد بالفصحى ما هو
 المشتق من الفصحى التي هي صفة للنطق والقول بان السيف
 اعم من الصادر منه على ان يكون جهة النية الحكيمة المعبرة في
 المشتقات الاطلاق العام دون الامكان والافعل سيف صارم
 بالامكان ويترجم من قوله قدس سره فكان منشأ النطق في المتأخرين
 القول كان بطلا في الغير اظهر انه قدس سره خص منشأ النطق
 في كلامه رحمه الله تعالى من المذكور وخص الاتحاد في الذات
 في كلامه ايضا بالتساويين وحمل كلامه رحمه الله تعالى على ان بيان الفساد
 في المثالين المذكورين وما يماثلهما بالطريق الاولى والظان
 لاحاجة في كلامه الى شيء من هذين التخصيصين لان منشاء هذا
 الظن يجوز ايضا ان يكون توهم ان الترادف هو الاتحاد في
 الذات بناء على ان كل مترادفين كذلك وكلامه رحمه الله تعالى في
 هذا العموم حيث قال لان الترادف هو الاتحاد في المعلوم
 لا الاتحاد في الذات ثم قال فان الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد
 في المفهوم دون العكس والظن من هذا الكلام انه رحمه الله

على سبيل المثال على
 الاعتم مطلقا الا ان
 يتكلم في ذاته وبألفاظه
 فتكلم بغير سبيل
 اي ثبوت الصلح
 للسيف بالفعل

سواء كان مع الصدق على ذات متعينة
 او مع

جذب

الذات المتعينة والصفات الكلاسيكية

جوز كذا التوهمين منشأ حيث تعرض لنفي كل منهما وايضا الاتحاد
 في الذات اعم من ان يكون في الجملة كما في المثالين المذكورين او
 دائما كما في المتساويين وهذا القول بان المترادفين وهما
 اللفظان المتحدان في الذات فرع للقول بان اللفظ كل فلا مرد
 ان المتحدين في الذات هو المفهوم بان لا المترادفان قوله
 الاظهر ان يقال يعني الفائدة التامة تطلق على معنيين
 احدهما الخاص وهي الفائدة الجديدة الحاصلة من المركب
 التام وثانيهما العام وهي التي يصح السكوت للمتكلم عليها و
 الثاني هو المراد فالأظهر ان يقدم اللفظ المحتمل المراد وغيره ثم
 يأتي بما يخص المراد ليكون قرينة عليه ولوقدم اللفظ المختص
 بالمراد الذي هو المعنى الا اعم ثم يأتي باللفظ المحتمل له ويعبره لا
 مكن ان يحمل اللفظ الثاني على المعنى الاخص ويجعل قيد اللازم
 فيتحل فهم المراد وما ذكره بعض الحواشي فاما هذا من انه لا
 يبعد جعل قوله ولا يكون مستتبعا تفسيراً لقوله يفيد فائدة تامة
 فلا مجال للتوهم ان المراد بالفائدة التامة الفائدة الجديدة
 فليس بشيء لان احتمال جعله تفسيراً للفائدة لا يدفع الوهم
 ولما كان للفائدة التي يصح السكوت عليها مراتب وكانت
 المراد بها واحدة منها بعينها كان المراد منها بما يحتاج الى
 التفسير فلذا عطف رحمه الله قوله ولا يكون مستتبعا على
 قوله يفيد ليكون في حيز أي المعتبرة لصحة السكوت ووجه
 كون قوله رحمه الله كما اذا قيل زبداء مشير الى ان المراد بالاستدعاء

من الكلام غر
 الفائدة الجديدة
 يخصه سائر

على جميع الافراد من مثل السماء فوقنا وغيره سر

يكن الفائدة التامة حيث فسر بالمراد وهو صفة
 السكوت عليه سر
 لانه الاحتمال لا يبعد الاحتمال سر
 كرامة المكان والمغروب

عن المكي

والانتظام المنفيين ما ذكره قدس سره هو ان المراد بكلمة ما في كل الانتظام
وهو مفعول مطلق للنوع والكاف للتشبيه والعامل فيه ينتظره
المخاطب انتظارك انتظام حاصل اذا قيل زيد والمنفي في كلامه هو
الانتظام المقيد بالمقيد الاستدعاء المقيد بالانتظام لان قاعدة
المنفي انه اذا دخل على كلام فيه قيد يرجع الى القيد لكن في الانتظام
المقيد يتضمن نفي الاستدعاء المقيد بما ذكره قدس سره بل نفي
قيد فاما قدس سره بقوله المراد بالاستدعاء والانتظام
المنفيين ان احدهما منفي ضمنا والاخر صريحا قال لان الاحتمال
لا معنى له هذا اذا اريد بالاحتمال كونه دائرا بين الامرين
وهو الشايع المتبادر منه واما اذا اريد به الحمل اى الخبر
ما يحتمل الصدق اى يتصف به فله معنى فله امراته
لا معنى له يصلح لمقام التعريفا ذالمعنى الصالح لمقام التعريف
ما يكون واضحا من اللفظ قوله واما اذا افسر الصدق بمطابقة
النسبة الايقاعية والانتزاعية للواقع اه لا يقال الواقع
ايضا هو النسبة الايقاعية او الانتزاعية فلا يتصور
المطابقة التي يقضيها التعاير لاننا نقول التعاير الاعتباري
كان للمطابقة وهو هنا متحقق لان النسبة الايقاعية
او الانتزاعية باعتبار كونها مدلول للخبر غير باعتبار
كون الخارج ظرفا لها هو المراد بالواقع لا الموجود الخارج
اذ النسبة مما لا وجود لها في الخارج كما تقرر في موضعه قال
فاما ان يقارن الاستدعاء او يقارن التساوي او يقارن

وتقدير الكلام ينتظره

وهو فله قدس سره استدعاء المحكم عليه
المحكم به او بالنكس به وهو المراد بالصدق
الاي سر

الموضوع

الموضوع المراد بمقارنة الاستدعاء استعمال صبغة الطلب
على وجه يقتضي العلوسواء كان المستعمل عاليا او لا فالامر
يتحقق من التساوي ايضا بل من الادنى وبكذا المراد بمقارنة
التساوي فيتحقق الالتباس من الاعلى والادنى ايضا والمتعارف
ان الالتباس ما يكون مع نوع من الموضوع لا احد الدعاء
المراد بقوله وان لم يدل على طلب لفعل عديم الدلالة
بقضية قيمه لا يصلا فلا يتوجه ان التمني والترجي و
النداء مما يدل على طلب اما النداء فلا يدرى ان يدل على طلب
الاقبال واما الاخران فلا يدرى ان يدل على طلب الممتنى
والمترجى والمراد بالطلب ههنا مبدلون الطبع الى حصول
المقصود سواء كان الامتنال مقصودا او لا وسواء امكن
الحصول او لا فلا يدرى ان الممتنى قد يكون محالا معلوما الاستحالة
والعاقلة لا يطلب ما علم استحالة وانما لا يتوجه لان دلالة
هذه الاشياء على الطلب ليست وضرورية اما التمني فلا يدرى
موضوع لا يشاء حاله مخصوصة يتبعها مبدلون الطبع الى
حصول الممتنى ولا يظهرها وهي مجبة حصول الممتنى المحض
اعني مجبة مخصوصة على وجه يكون الاله لتعرف احوال
المتمنى كما هو معاني سائر الحروف واما الترجي فلا يدرى ايضا
موضوع لا يشاء حاله مخصوصة ولا يظهرها يتبعها مبدلون
الطبع الى حصول المترجى وهي الطمأنينة المحصورة في
حصول المترجى على قياس ما عرفت من معنى التمني واما النداء

قال العلامة الثاني في شرح التلخيص وعده فوه
بانه طلب فعل غير كلف على جهة الاستعلاء واحترز
بغير كلف عن التمني ونحوه على جهة الاستعلاء
اي على طريق طلب العلوسواء كان عاليا او لا
عنه الدعاء والالتباس سائر فاعلم ما يقتضيان
الصيغة حقيقة في معنى الامر مجاز في غيره
على خلاف ما ذكره المحقق في التلخيص فتمت

الفعل

بمختلف ما نحن فيه

تبدل لا يتوجه

ان مجبة مخصوصة

فلان كلمة يا مثلاً ليست موضوعة بمعنى قبل حتى يكون مرادفة
له وفعلًا مثله بل هي كلمة موضوعة لانشاء احضار شخص مخصوص
اعني جرفاً مخصوصاً وضعت لان يحضرها يزيد مثلاً فيطلب
منه شيء وذلك انما يكون عند طلب الاقبال فمعونة
هذه المقارنة يدل على طلب الاقبال والافرى ليست لطلب
الاقبال واما تفسيرهم النداء بطلب الاقبال بحرف نائب
مناب ادعوا ذلك مساهلة منهم اعتماداً على وضوح
الامر قال ولا احد ان يقول معترضاً على التقسيم المذكور
الاستفهام والهي خاير جان عن القسم اي بالنظر الى الظ
يقرينة قوله لكن المص ادرج اه وبقرينة قوله ولو اردنا ان
ابرازهما في القسم على ما ذكر في اكثر النسخ مع انها داخلان
في المقسم الذي هو الانشاء فليست القسم حاضرة للانشاء
حصراً بيننا وهذا خلل في التقسيم موقوف لما هو المقتضى منه
اعني الضبط اما خروج الاستفهام فلا نراه لا يليق جعله من
النبية لانه استعلام بل في ضمير المخاطب لا تنبيه على ما في
ضمير المتكلم يعني الحق الاصل منه الاستفهام لا التنبيه و
فيه ان هذا لا يفتقر المناسبة المصححة للتبعية بالنبيه
الا يروى ان الحق الاصل من النداء ايضاً ليس بالتنبيه على
ما في ضمير المتكلم بل الاحضار والاقبال مع انه مندرج في
النبية بلا خفاء ولا مناقشة فان قلت بما ذكره لا يظهر خروج
الاستفهام عن القسم بل عن القسم الثاني فقط وذلك

قوله وفيه جواب الاعتراض المذكور وفيه
اعتراض للجواب الا في حق الخارج بقوله
كلمة المصنف ادرج الاستفهام
تحت التبيين ولم يعتبر المناسبة
النفوية فتأمل سلمان سلم السلام

ولا مناقشة في

لا بنا في

لا بنا في دخوله في القسم الاول قلت لم يتعرض لبيان خروجه
عن القسم الاول اعتماداً على وضوح الامر وظهوره بل ليس
دالاً على طلب الفعل وضعاً لان كلمات الاستفهام موضوعة
لانشاء حالة مخصوصة تتبعها ميلان الطبع الى تفهيم المخاطب
وتعليمه المتكلم وكذا الكلام في النهي وبيان خروجه عن القسم
قوله قبل عليه كيف يصح ادرج اه في التنبيه مع ان الاستفهام
اه هذا منع لمقدمة يتضمنها قوله رحمه لكن المص ادرج
الاستفهام تحت التنبيه ولم يعتبر المناسبة النفوية وهي ان
هذا الادراج صحيح يعني لان صحة الادراج كيف وهو داخل
في القسم الاول المقابل للثاني للدلالة على الطلب وضعاً
وما ذكره في الجواب انباء المقدمة الممنوعة ومخصصة ان الاستفهام
داخل ما في القسم الاول واما في القسم الثاني اذ لا ثالث لهما
لا سبيل الى الاول لان القسم الاول ما يدل على طلب الفعل
وضعاً والمط بالاستفهام هو الفهم وهو ليس بفعل بل انفعال
او كيف ولقائل ان يقول اي لما منع ان يعود ويقول كلامك
هذا يدل على ان المراد بالفعل ما هو الفعل حقيقة اعني الاجزاء
والثاني وهو لم لا يجوز ان يكون المراد به ما هو الفعل في
متعارف ارباب اللغة واطلاق الفعل على المعاني المصدرية
كلها فعلاً وانفعلاً شائع وايضاً كلامك منه على ان يكون
المط بالاستفهام طلب الفهم وهو مط بل المط به التقديم
وطب الفهم هو المقصد الاقصر والتفهم هو فعل حقيقة

اي الادراج المترتب على الخ الموضع له

فان قلت من قبل المثلث المراد بالفعل ما هو المتبادر منه وهو
 افعال الجوارح لا مطلقا والتفهيم ليس كذلك قلت مانعا
 او معارضا فعلى هذا يلزم ان لا يكون قولك قوله وقوله
 وما استبهما امر وهو بيط ولا يخفى عليك ان جميع ما ذكر من
 المنع والاثبات والمعارضة كلام على نقد وتسلية ان يكون
 الاستفهام دالا على طلب بالوضع وقد عرفت ما هو الحق
 فان كان هذا الكلام من باب مجازات الخصم فسل والى
 ففيه مناقشة قوله كما فعله بعضهم وهو الشيخ ابن الحاجب
 وما فعله موافق لما عليه ارباب العربية من عدم ادراج
 النهر تحت الامر وما اورد عليه من النقض بصيغة كف
 وهي امر مطلوب به فعل هو كف فيدفع بان المطب بالصفة
 انما هو الفعل المطلق والخصوصية مستفادة من المادة التي
 هو جوهر الحروف وكذا الحال في كل امر قوله وهو مقدور
 للعبد باعتبار استمراره بعد استمراره وابقاؤه مقدور
 وان لم يكن نفسه كذلك والمطب بالذي حقيقة هو استمرار
 العدم لا العدم نفسه قوله وقد عرفت ان الاستفهام
 يدل على طلب الفعل اقول قد عرفت المناقشة فيه وهذا
 الكلام منه قدس سره يدل على ان السابق ليس من باب
 المجازات وقوله قدس سره وكيف انما يتم اذا ثبتت
 دلالة على الطلب بالوضع وهو ثم والمراد بالرأى الاول
 رأي من يرى العدم غير مقدور وبالرأى الثاني رأي

بقوله ولا يخفى عليك ان جميع

من

ايضا هذه العبارة ولم تند قبل الحاشية

من براه مقدور كما عرفت قوله وانما قيدنا الاستفهام بالحسنة
 اه يعني لو اقتصرنا في بيان مفهوم الاستفهام على ما يكون المق
 منه حصول شيء في الذهن اي المقصود الاصيل لا تنقض بنحو
 علمي وفهمي لان المق الاصيل منها حصول شيء في الذهن كما ان
 ان الاستفهام كذلك لكن المق في الاستفهام مفهوم من الصيغة
 بخلافها فان صيغتها لا يدل على طلب حصول امر في الخارج
 واما ان ذلك الامر الخارجي له اثر حصوله في الذهن مقصود
 فلا بل الخصوصية انما يفهم من المادة المقارنة لها هذه الصيغة
 والمراد بالخارج في قوله شيء في الخارج الوجود الاصيل سواء كان
 محله الذهن او خارجا والمراد بالذهن ذهن المتكلم والمراد
 بالخارج خارج ذهنه فلا ينتقض تعريف الامر انتهى
 با علم ولا تعلم قال المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع
 بارائها اللفاظ تختلف في ان اللفاظ موضوعات بانها
 الصور الذهنية التي هي العلوم او بانها ذوات الصور التي هي المعلومات
 فبعضهم ذهب الى الاول وبعضهم الى الثاني لكن اتفقوا على
 ان المستعمل فيه المقصود بالا فائدة هو المعلومات وايضا اشاع
 استعمال الصور فيما بينهم في كلا المعنيين فيمكن تطبيق عبارته
 مرحة على كلا المذهبين لكن المق هنا هو الثاني لان جعل المعاني
 مقسما للكل والجزئي وبما انما يكونان من صفات المعلومات لا
 العلوم اذ عرفت هذا فالمنع في هذا المقام هو الامر بالحاصل
 صورته في الذهن من اللفظ وهذا معنى قصدي المعنى من اللفظ

في ذهن المتكلم

اي حصول شيء في ذهن المتكلم

معنى المعاني المقيدة

الاختلاف في زمانه الا انما موضوعه اما للصورة او لذي الصورة

قوله اختلفوا الى قوله كذا اشارة الى الاعتراض
 على الشئ وقوله كذا اشارة الى الاعتراض
 شاع اشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور
 سبلا

كاختلاف فهم الوضع او كاتفاقهم

اي في الصورة او في ذي الصورة

لا من حيث ذاته بل من حيث انه حاصل في الذهن منه بسبب
 وضع اللفظ باذاته لا بسبب اقتضاء الطبع والعقل فالأولى
 أفراد المعنى المعرف لان التعريف للماهيات لا للأفراد وذكر اللفظ
 من المعرف وذكر قيد الحينية فيه فكانه اكتفى بقريته المقام و
 الاستعار بالحينية من ذكرهما والمراد بوضع اللفظ بانزائه وضعه
 بانزائه قصد اوضحنا وتبعنا فتناول المعنى التضمني والالتزام
 وعبر المص عن المضم بالمفهوم في مقام التقسيم وبالمعنى في
 عنوان الفصل وتبعه فيه رحمه الله تعالى بانها متحدان
 ذاتا وان اختلفا اعتبارا وعبارة فانهم يعبرون عن حصول
 الشئ في الذهن من اللفظ تارة بالقصد والغاية فيقال
 قصد هذا الشئ وعني من اللفظ وتارة بالفهم فيقال
 فهم منه وان كان الامر الذي يعبر عنه في هذا المقام تلك
 العبارات شبا واحدا قوله وقد يكتفى في اطلاق المعنى على
 الصور الذهنية التي هي المعلومات مجرد صلاحيتها لا
 يقصد باللفظ اي اللفظ الموضوع سواء وضع لها لفظ
 بالمعنى الذي عرفته ام لا والمناصب بهذا المقام هو الاول
 نظر الى عبارة المص وقصده المعنى بالمفرد والمفهوم منه
 المفرد بالفعل واما نظر الى اصطلاح القوم وكون الكل
 والجزئي في نظرهم اعم من المعنى المفرد فالمناصب هو المعنى الثاني
 قوله يعني ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون بسيطا لجزء
 له كما يتبادر من وصف المعنى بالمفرد والمقارنة رحمه ازال

من قوله والمراد بوضع اللفظ بانزائه وضعه
 بانزائه قصد اوضحنا وتبعنا فتناول المعنى
 التضمني والالتزام اي سلطان

بهذا

11
 بهذا الكلام انهم الناشئ من وصف المعنى بالمفرد وهو تبادر البساطة
 والقول بان الافراد والتركيب صفتان للفظ اصالة والمعنى
 تبعاً صحيح اذا حمل الافراد والتركيب على المعنى الذي في مباحث
 الالفاظ اعني دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وعدم دلالة عليه
 واما اذا حمل على معنى آخر كان يراد بالتركيب كون المعنى بحيث يراد
 جزؤه من جزء اللفظ وبالأفراد ما يقابله وكان يراد بالتركيب كون
 المعنى مدلول اللفظ مركب وبالأفراد ما يقابله فلا يصح بل الامر بالعكس
 فاذا كره قدس سره من قوله فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد
 تفريعا على ما ذكره في وصف المعنى ههنا غير سديد لانه يخالف مقصود
 قدس سره فالاول ان يقول فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد
 والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب وكذا في العبارة الاخرى يقال
 المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من جزء لفظه والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزؤه
 من جزء لفظه والتفاوت بين العبارتين وموافقة احدهما
 لمقصوده دون الاخرى واضح قال والكلام ههنا اي في الفصل
 الثاني وانما قال ههنا احترازا عن الفصل الرابع فان الكلام فيه
 في المعاني المركبة والكلام في الفصل الثالث وان كان في المعاني
 المفردة ايضا الا انه من ثمة الفصل الثاني حقيقة وكانت داخل
 فيه كما ستعرفه اي السرفيه والمباحث عليه ولا فقد عرفته من
 عنوان الفصل فلا حاجة الى الحوالة والسر الذي ستعرفه عديم
 توجه الاعراض على حصر جزء الماهية في الجنس والفصل بالمركب
 من الجنس البعيد والفصل القريب وبالمركب من الجنس والفصل

تبعاً

البعيدين فان كلا منهما جزء الماهية مع انه ليس فيهما جنسا
 ولا فصلا قال فكل مفهوم اه اي اذا عرفت المعاني المفردة و
 ان الكلام فيه فكل مفهوم مفرد وهو المعنى المفرد والتفريع
 على العنوان يدل على القيد وقوله وهو الحاصل اي بوجوده
 الظل الاصيل لان القضية الى الكل الجزئي للعلوم لا العلم
 في العقل على مذهب وعند العقل على مذهب تفسير للمفهوم
 مطلقا للمفهوم المفرد لا اعم منه والتعريف بالا اعم لا
 يجوز وانما فسر المفهوم بالحاصل في العقل وترك ذكر اللفظ
 والجنسية اي الحاصل فيه فاللفظ ليس بمفهوم الكلي
 والجزئي والمراد بالحاصل في العقل الحاصل فيه بالفعل
 لا من شأنه ان يحصل فيه سواء حصل فيه بالفعل ام لا
 لان الكلية والجزئية من العوارض الذهنية فالذي لم يحصل
 في الذهن بالفعل ليس بكل ولا جزئي اللهم الا ان لا يراد
 بالكل ما يكون كليا بالفعل بل من شأنه ان يكون كليا اعم من
 ان يكون كليا بالفعل ام لا وكذا الجزئي وهذا ان التعميم مع
 انهما خلاف ما يدل عليه لفظ الكتاب مما لا حاجة اليهما فتفسير
 اللفظ بما من شأنه ان يحصل في العقل كما فعله قدس سره في حواشي
 شرح المطالع مما لا ينبغي فكانه انما تركه ههنا لهذا قوله ملخص
 الكلام المذكور في تعريف الكل والجزئي ان ما حصل في العقل فهو
 مجرد حصوله فيه وهو معنى قوله نفس بصورة ان منع العقل
 فرض صدق على كثيرين اي تجوز حمله عليها ايجابا فهو الجزئي

اي على من ذهب الى ان صور الكليات والجزئيات
 المجردة والمادية حاصلة وعند العقل على مذهب
 مذهب الى ان صور الكليات والجزئيات المجردة
 عند العقل وان صور الجزئيات للمادية في قورا
 وان صور الجميع عند العقل وهد اعم من في العقل
 من حيث انه حاصل فيه مع انهما
 معتبران فيهم للدلالة على ان الفهم
 من اللفظ صح

حيث قال اخرج في شرح المطالع المفهوم وهو
 ما حصل في العقل قادر قدس سره في حواشيه اي
 ما من شأنه ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل ام لا
 اقول لعله ترك التفسير هنا مبني على اصطلاح
 ذكره هناك على اصطلاح آخر سمي

اي لا سلبا ولا مطلقا
 وليس
 اي الخواص النفس الانسانية
 اي مقتضاها انما جائز حمله
 على نفس الامر

اي لا سلبا ولا مطلقا

وليس المراد بالفرض ما يستفاد من ادوات الشرط فلا يرد ما يقال
 من انه لا يمنع فرض صدق ذات زيد مثلا على كثيرين اذ
 يمكن للعقل ان يعتقد ان ذات زيد مثلا لو كان مشتركا بين
 كثيرين لكان كليا تجوز حمله فرض اشتراكه بين كثيرين
 وانما قلنا ايجابا لان فرض صدق الجزئي على كثيرين سلبا
 ليس بمنع وهذا اي امتناع فرض صدق على كثيرين معنى قوله
 ما نعامن وقوع الشركة فيه ودلالة هذا القول عليه باعتبار
 ان المراد به ما يكون ما نعامن وقوع الشركة فيه عند العقل
 وحاصله انه لا يجوز للعقل اشتراكه بين كثيرين وملخصه
 ان يمنع للعقل فرض اشتراكه بين كثيرين فان قلت اذا حصل
 الكل في العقل عرض له بسبب حصوله في نفس جزئية شخص
 فكيف يمكن للعقل مع هذا الشخص فرض اشتراكه بين
 كثيرين قلت قد عرفت ان المراد بالحاصل في العقل الحاصل فيه
 بوجوده غير اصلي والشخص العارض له في العقل حاصل
 فيه بوجوده اصلي غير ظلي والحاصل في هذه الصورة
 بوجوده الظلي مجرد هذا الحصول لا يمنع للعقل فرض اشتراكه
 بين كثيرين نعم لو لاحظ العقل مع هذا الشخص لكان هذا
 الشخص ايضا موجودا فيه بوجوده ظلي ويكون الحاصل
 في مجرد هذا الحصول ما نعامن فرض الاشتراك ويكون
 جزئيا قوله لما كان ظاهرة عبارة يدل على ان المانع من الشركة هو
 نفس تصوره وليس كذلك بل المانع هو المتصور اي

الشخص والتصور شرط وسبب واسناد المنع اليه اسناد
 الى السبب نية على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه
 متصور ومسبب قال وهو هو قيل المفهوم وهو الحاصل
 في العقل له تشخصات عقلية ولو اذم ولفظ يدل عليه وما
 هيته في المراد بمعنى فذكر ذلك ليعلم ان مناط الكلية و
 الجزئية ليس الالما هيته من حيث هو دون با في المذكورات
 فلا هو والحاصل ان اضافة المنع اليه بيانية وفائدة ما
 ذكر وكلامه رحمه الله على ان يكون الاضافة لامية كما هو
 الظ لكن القرينة الصارفة عن الظ واضحة قوله يريد ان
 لو قيل كل مفهوم اه يعني نراد على التعريف وهو كل مفهوم اما
 ان يمنع من وقوع الشبهة اه قيد بين احدهما التصور والثاني
 النفس ولكل فائدة اما فائدة التصور فهي انه لو لم يذكره لفهم
 اسناد المنع الى المفهوم باعتبار وجوده الخارجي كما في اسناد سائر
 الافعال الى فاعلها وح دخل مفهوم الواجب في حد الجز في لانه
 باعتبار وجوده الخارجي مانع اي تمتنع اشتراكه بين كثيرين
 فلما زاد ذكر التصور علم ان المنع باعتبار وجوده الذهني
 دون الخارجي واما فائدة النفس فلانه لو لم يذكرها لتوهم
 اسناد المنع الى تصور ان له مدخلا في المنع لا باعتبار
 انه مستقل فيه وح دخل مفهوم الواجب في حد الجز في
 لان تصوره مع ملاحظة برهان التوحيد مانع فلما نراد
 ذكر النفس علم ان اسناد المنع اليه باعتبار استقلاله وما ذكره

رحمه في بيان فائدة التقييد ناظر الى التقييد بالنفس لكنه
 قدس سره حمله على بيان فائدة التقييد فكانه حمل الخارج في
 قوله رحمه بالنظر الى الخارج على خارج المفهوم وجعله متناكلا
 للوجود الخارجي والدليل الخارجي الذي هو برهان التوحيد
 وجعل الدليل الخارجي المذكور في قوله رحمه فان الشبهة متمنعة
 فيه بالدليل الخارجي وبرهان التوحيد لكن هذا اخلافا للفظ
 وحاصل كلامه رحمه على ما حمله عليه قدس سره انه انما قيد
 بنفس التصور لان الكلمات ما يمنع الشبهة بالنظر الى خارج
 مفهوم الذي هو الوجود وبرهان التوحيد متناكلا كواجب الوجود
 فان الشبهة متمنعة فيه بالدليل الخارجي الذي هو وجود الخارج
 وبرهان التوحيد وهو باعتبارهما داخل في حد الجز في قيد التصور
 يخرج عنه باعتبار الوجود وقيد النفس باعتبار الدليل قوله و
 كالا يمكن بالامكان العام فيه اشارة الى ان في عبارة المثال
 المذكور في الشرح مساهلة والى ان المراد هو الامكان العام دون الخاص
 ووجه المساهلة انه عبر عن الفاعل في هذا المثال وعن المفعول
 في المثال المذكور بعدد بالمصدر ووجه القول بالمساهلة ان
 الامكان العام والوجود المطلق لا يصدقان على شئ من الموجودات
 محققة او مقدرة بحسب نفس الامر فيجب ان يصدق عليه نقضها
 بحسبه وهو الامكان واللا وجود والاد ترفع النقضان على
 الامر الموجود واستحالته بديهية فلهذا من المفهومين افراد بحسب
 نفس الامر فلا يصلح شئ منهما امثالا للكل الفرعي الذي لا فرد له الا بحسب

يخرج عنه

لا يرتفع

الذهني

فمنه العقل ولذا اعتبره بالكلية الفرض بخلاف اللا يمكن بالامكان
 العام واللا موجود مطلقا فان كل موجود يصدق عليه بحسب
 نفس الامر انه ممكن عام وسوجود مطلقا ولا يصدق عليه نقضاها
 بحسبه ولا اجتماع النقيضان وهو بين الاستحالة وانما خص الامكان
 بالامكان العام المتناول لكل الموجودات واجبة كانت ام لا للمعنى
 بمنع كانت ام لا لان الامكان الخاص لا يتناول الواجب والممتنع
 فيتناولها نقضه فلنقيضه افراد بحسب نفس الامر وانما قيدنا الوجود
 بالاطلاق لان الموجود الخارجى قد لا يتناول الموجودات الذهنية
 فيتناولها نقضه والوجود بالذهنى قد لا يتناول الموجودات الخارجية
 فيتناولها نقضه فلنقيضه افراد بحسبه بخلاف المطلق فانه
 يتناول الجميع فلا يتناول نقضه منه شيئا قوله يعلم ان افراد
 الكل التي يتحقق بها كونه وصف افراد الكلي بالتي يتحقق بها كونه
 ازالة لما يتبادر الى الفهم من اضافة الافراد الى الكلي اعني ان
 بما يكون افراد له بحسب نفس الامر لان تلك الافراد يجب ان
 يكون الكل صادقا عليها في نفس الامر وقوله رحمه اذا لم يمنع
 العقل عن صدقه عليه مجرد تصور طرف الخبر اعني قوله من
 افراد يعنى ما يمنع ان يصدق الكل عليه كاي من افراده اذا لم
 يمنع العقل اه قال قلولم يعتبر نفس المتصور وفي بعض نسخ السرى
 قلولم يعتبر المتصور والمراد نفسه بقرينة قوله وانما قيد بنفس
 التصور قوله كالتحاشية والعرض العام فان الخروج عن
 ماهية الجزئى معتبر فيهما واما الثلاثة الباقية اعني الجنس

التي الجنس

والفضل

الجزئيات

والفضل والنوع من حيث انها كذلك فهي جزء الجزئيات واما
 خروج الجنس عن ماهية بعض جزئياته كفضل النوع وبالعكس
 فباعتبار ان الجنس بالقياس اليه عرض عام وفضل النوع بالقياس
 خاصة وفي ذكر غالب الاشارة الى ان الكليات بالقياس الى
 حصصها غير معتبر عندهم والا فالكل نوع قوله لا يخفى ان هذا
 المعنى انما يظهره اعلم ان ههنا اربعة معان احدها مفهوم
 ممكن للعقل مجرد ادراكه فرض اشترك بين كثيرين سواء اشترك
 في نفس الامر او لا وسواء امكن الاشتراك او لا وثانيها مفهوم لا
 يمكن للعقل فرض اشراكه بين كثيرين مجرد ادراكه وكل واحد من
 هذين المفهومين يفرض لمعروضة اذا حصل في العقل مع قطع
 النظر عن جميع ما عداه وينسبته الى شئ اصلا فلا اضافة في
 شئ منها واما ان توقف تعقل كل منهما على تعقل الغير وسيدكره
 قدس سره ان الحق الاضافي ما يتوقف تحققه على تحقق الغير
 لا مجرد ما يتوقف تعقله على تعقل الغير وثالثها مفهوم ان
 فيه شئ بالفعل او بالامكان في نفس الامر ورابعها مفهوم ان
 في شئ كذلك وكل واحد من هذين المفهومين انما يفرض لمعروضة
 بالقياس الى شئ آخر فالشئ انما يكون مندرجا فيه بالقياس الى
 المندرج وبالعكس ولفظ الكل يطلق على المعنى الاول والثالث
 بالاشتراك اللفظ الاول حقيقة والاخر اضافي ولفظ الجزئى على
 المعنى الثاني والرابع كذلك والاول حقيقة والثاني اضافي
 فقوله رحمه وكيفية الشئ انما يكون بالنسبة الى الجزئى وبالعكس

كل كلي نوع

قوله اشترك في نفس الامر كالانسان او لا كالشجر
 وسواء امكن الاشتراك كالعقارة او لا
 كالواجب وكالكليات الفرضية سمي

يطلق

انما يصح في الكل والجزئي الاضافيين واما في الحقيقيين فلا وليس
لفظ الجزئي معنى كل يكون الحقيقة والاضافي من افراده حتى يقال
يكفي لوجه التسمية مناسبة احد افراده لمعناه اللغوي فلذا
قال قدس سره والاولى ان يذكر الى اه بخلاف لفظ الكل فان
معناه الاضافي من افراده معناه الحقيقة وتو قال رحمه بدل
قوله بالنسبة الى الجزئي وبالنسبة الى الكل بالنسبة الى الجزء
وبالنسبة الى الكل والمراد بالكلية والجزئية الكون كلا والكون
جزء لصح وجه التسمية المذكورة في الجميع قال قد عرف اي من
قول المص المقالة الاولى في المفرد ومن قولنا لا شغل للنطق من
حيث هو منطوقه ان العرض الاول والمق الاصيل من وضع
هذه المقالة المص المعلم معرفة المتعلمين كيفية اقتناص المجرى
التصورية واكتسابها من هذه المقالة فذكر مباحث الالفاظ
فيها بالعرض وبالقصد الثاني وهي اي المجهولات التصورية
لا يقتض بالجزئيات التصورية بل لا يبحث عنها في العلوم
الحكيمة الباحثة عن احوال جميع الموجودات التي لا تتغير
بتغير الارمان والاديان وكلمة بل هم هنا للترقي كما
سيظهر عن قريب وانما لا يبحث عنها في العلوم الحكيمة
لتغيرها بحسب الارمان فلا يجعل تلك الجزئيات
محمولات وعدم انضباطها لغاية كثرتها فلا يجعل
موضوعات والمراد انه لا يبحث عنها في العلوم على وجه
جزئي لا مطلقا فبطل ما قيل ان المتغير انما هو الجزئيات

لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكيمة

المادية

المادية لا المجردة ذاتا وفعل كالعقول العشرة فانها لا يتغير صلاح
ويبحث عنها في العلوم وذلك لان البحث عنها في العلوم انما
هو على وجه كلي ولا طريق لنا الى ادراكها على وجه جزئي وبما
ذكر في بعض الحواشي من ان المص عدا المعارض بواسطة جزء
الاعم من الاعراض الذاتية فيمكن ان يبحث عن الجزئي كريد
مثلا بان يجعل عليه المعارض بواسطة جزءه الاعم كالانسانية
والحيوانية مثلا وهو غير متغيرة وان عدم انضباط الجزئيات
يقتضي ان لا يبحث عن الجميع لا مطلقا فليس ينشأ اما اول فلا
قد عرفت في مباحث الموضوع ان ما ذكره المص ليس بحق وايضا
جعلوا التفسير سبب الان لا يجعل الجزئيات محمولات كما عرفت
الآن وما ذكره في المعارض بواسطة الجزء الاعم كلي واما اناس
فلان العلوم الحكيمة باخنة عن احوال جميع الموجودات فلو
يبحثوا عن الجزئي على الوجه الجزئي لوجب ان يبحثوا عن جميع الجزئيات
الموجودة وعدم الانضباط مانع عن ذلك فان قلت لا مانع
من ان يبحث عن بعضها على الوجه الجزئي وعن الباقي على الوجه
الكل قلت جزئيات موضوع كل مسئلة ايضا غير منضبطة
فيعتبر البحث عن مجموعها على وجه جزئي واما البحث عن
بعضها على وجه جزئي وعن الباقي على وجه كلي فيقتضي الى
التكرار لان البحث عن الباقي على الوجه الكل يتضمن البحث
عن الكل فلهذا اي لهذا المذكور وهو عدم كون الجزئيات
كاسية وعدم كونها بمحمولات عنها في العلوم صار نظر النطق

اي في الجملة فيجوز ان يبحث عن البعض من

أهلي

فريقين

عن البعض على الوجه الجزئي ظ

المنطق وضع مقدمة للعلوم الحكيمة

تلك

لا يكون كاسبا

مقصودا على بيان الكليات الكاسبة والتي يبحث عنها في العلوم اما وجه كون الاول سببا لفصل النظر فظا واما وجه كون الثاني سببا له فهو ان المنطق وضع مقدمة للعلوم الحكيمة فلما لم يكن الجزئيات في العلوم موضوعات ولا محمولات لا يحتاج الحكم الى تصورهما اصلا فلا حاجة له في مقدمة علمه الى البحث عن الطريق الكاسب لهما على تقدير ان يكون لهما طريق كاسب ايضا وحاصله ان الجزئي على تقدير ان يكون كاسبا لا يلزم في ولا يحتاج الحكم فحيث هو حكيم لا كسب الجزئي لا لموضوع مثله علمه ولا لمحمولها فلا حاجة الى البحث عنها في مقدمة علم ومن هذا البيان ظهر ان كلمة بل للترقي قوله قلت اما ذكره ههنا فتصوير لمفهوم الجزئي الحقيقي ليس به الكلي لالذاته فهو وان كان بخلافه لا يضره لان مقصوده انه لا يبحث للمنطق عن الجزئي لذاته واما بيان النسبة بين معنى الجزئي فمن نعمة التصور لمفهوم الجزئي الحقيقي والتصوير وما هو من تيمنه بالحقيقة و بالنظر الى الفصل الاول يبحث عن الكلي مع ان التصوير ليس بحثا اصطلاحا لان البحث في الاصطلاح بيان احوال الشيء واحكامه لا بيان مفهومه كما صرح به قدس سره آخر اشارة الى منع ما سلمه او لا التسليم بالنظر الى معناه اللغوي الذي هو التفتيش وهو متناول للتفسير ايضا والمنع بالنظر الى معناه الاصطلاحي وايضا يمكن الجواب على تقدير تسليم ان يكون التصوير بحثا بان مفهوم الجزئي الاضافي وكذا المفهوم

الحقيق

الحقيق كل فتصويرهما يكون بخلاف الكلي قال فالكلي اناسب اه مراده ان الكلي اذا نسب ما تحته من الجزئيات فحالها بالقياس الى كل منها مخصصة في هذه الاقسام ولم يرد ان الكلي اما ان يكون تمام ماهية جميع افرادها او داخلها فيها او خارجا عنها حتى يتوجه المنع على الاختصاص في الثلاثة لجواز ان يكون تمام ماهية بعضها وداخلها في ماهية بعضها وخارجا عن ماهية بعضها كالجنس بالقياس الى حصصه والنوع المندرجة تحته وفصل ذلك النوع ولم يرد ايضا ان الكلي اما ان يكون تمام ماهية فرد من افرادها او داخلها فيها او خارجا عنها حتى يتوجه عليه ان هذه المنفصلة المذكورة في مقام التقسيم لا تصدق حقيقة لجواز الجمع فيقوت التمايز بين الاقسام فيخل بفرض التقسيم قوله فيناول الذاتي بهذا المعنى الماهية السواء المورث في هذا المقام من ان الذاتي ما يكون منسوب الى الذات والماهية هي الذات فيكون المنسوب والمنسوب اليه شيئا واحدا وهو يبط لا قضااء النسبة التعداد مدفوع بان المنسوب وهو الماهية ذات مخصوصة والمنسوب اليه ليس بل مطلق الذات فيكون متعدد اكما في الجزئي والاشي والجواب بان اطلاق الذاتي على الماهية بحسب الاصطلاح دون اللفظة محذور واضطرار فلا يقبل مثله في مقام الاختيار قال فهو القول في جواب ما هو بحسب الشركة والمخصوصية معا والمراد بالماهية ههنا هي المية في الوجود لا في الزمان او المية في الزمان ويكون المنصاحبان هما صلاحية المقولية بالفعل بحسب المخصوصية

وصلاحيها بالفعل بحسب الشبهة في زمان واحد يصلح الكلام
 لأن يكون مقولا بالفعل بحسبها بالفعل ويمكن ان يكون
 السؤال من واحد بحسب الشبهة ومن الآخر بحسب الموضوع
 اما معا وعلى الترتيب فيجاب عنهما معا بجواب واحد فالنوع
 مقول في هذا الجواب بالفعل بحسبها في زمان واحد قال الشارح
 رحمه الله كان طالبا التمام ماهيته المخصوصة معناه
 المختصة بحسب السؤال فاراد بالاختصاص الاختصاص
 الذكري لا اللغوي فلا يتوجه ان هذه الماهية المفروضة
 مشتركة فكيف يكون مختصة والتوجيه بان الاختصاص
 اضاف بالنسبة الى فرد نوع آخر وبان المراد بالاختصاص الامتياز
 والمفرد طالبا التمام الماهية المتمايزة عن سائر الماهيات بسبب
 هذا الفرد يدفعه ذكر المشتركة معانها مقابلتها ناسل قال
 والكل جنس وقولنا مقول على واحد ليدخل في هذا النوع
 الغير المتعدد الاختصاص لم يرد انه ليس بداخل فيما تقدمه لانه
 خلاف الواقع بل اراد انه لو لم يذكره وقال كل ما كان هذا
 القسم من النوع داخل فيه وقولنا متفقين بالحقايق يخرج
 الجنس فيه ان الجنس كما انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق
 كذلك مقول على كثيرين متفقين بالحقايق اما مطلقا بل
 ملاحظة قوله في جواب ما هو واما مقيدا بان يكون معها
 كثير من متفقون اخرى مع ملاحظته فلا بد من قيد فقط
 وقولنا في جواب ما هو يخرج النلة الباقية اي الباقية من

المختصة نحو

لعل وجه التأمل يجوز ان يكونا مشتركة
 في فرض العقل وغمارة في نفس الامر
 ويمكن ان يقال الاختصاص بالنسبة
 الى النوع يكون مختصة للفرد تنظر
 الذي سلكه سلكه

أقول المتبادر من قولنا متفقين
 بالحقايق بدرجة في كراد مختلفين
 بالحقايق متفقين بالحقايق فقط
 لانه التحصيل الذكري ينفذ التحصيل
 النفس في مقام البينة فتبادر سلكه

التعريف

أي يخرج ما بقي من التعريف
 أي يخرج ما بقي من التعريف
 أي يخرج ما بقي من التعريف
 أي يخرج ما بقي من التعريف

التعريف للإخراج لا الباقية في التعريف لان ما يساوي الجنس
 القريب كالعرض العام وفصل الجنس وخاصته يجب ان يخرج
 يخرج به الجنس واذ لم يبق ما يساوي الجنس في التعريف فالقول
 بالخارج القيد لا خير له غير صحيح لان اخراج الخارج غير ممكن
 فما ذكره قدس سره من الاعتذار غير معقول وقوله قدس سره
 يخرج الجنس مطلقا اي قريبا كان او بعيدا ويخرج العرض
 العام ايضا مطلقا سواء عرضا عاما للنوع او للجنس
 ويخرج خواص الاجناس كما شئ وقوله فانه وان كان عرضا عاما
 بالقياس الى الانسان لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان علة
 للعرض لاخرجه على حدة مع بوجه في العرض العام يعني
 التعريف لاخرجه اولا في ضمن التعريف لاخرجه العرض باعتبار انه
 عرض عام والتعريف لاخرجه ثانيا باعتبار انه خاصة وانما قيل
 اسناده الى الاول اولى فلا بد من قد خرج به اولا مع عدم مشاركة
 الفصل والخاصة في نوعها بخلاف الفصل البعيد وخاصة
 الجنس فيهما وان خرجا بالقيد الاول ولا ايضا الا انهما مشاركان
 لما يخرجان بالقيد الاخر في نوعه وما ذكره قدس سره بعد ذلك
 في المشاركة في العريضة فصيح للاسناد لا مرجح قوله لانه
 ليس بمبراهة بعينه لبعض الاعراض العامة حيث ان حيثية
 عموم وحيثية خصوص فيحيثية العموم عرض عام وحيثية
 الخصوص خاصة والتميز خاصة المخصوص والعرض
 العام باعتبار انه عرض عام غير مميز وباعتبار انه خاصة

أقول مراده قدس سره ما ذكره المحقق بعينه
 من ان الباقية الباقية من التعريف لا يخرج
 مقول نحو فلا يرد ما ذكره المحقق كما يشعر به
 قوله قدس سره فكان اسنادا الى

يميز قوله لا نقول لم يرداه وأعلم أن المصقسم الكل بالقياس
 إلى ماهية ما تحت من الأفراد أو ثلاثة أقسام وقسم الكل
 الداخل إلى الجنس والفصل باعتبار كونه تمام المشترك وعدمه
 والكل الخارج إلى الخاصة والعرض العام باعتبار اختصاصه
 وعدمه والأقسام كلها متناهية للموجود والمعدوم وفي
 ذلك رأي طريق الفن ثم نظر إلى أن الفن مقدمة للحكمة الباشخة
 عن أحوال الموجودات خاصة فيخص الكل الموجود بالتعريف
 تنبها على ذلك ورعايته لما هو الحق الأصلي من الفن وأنت خبير
 بأن هذا ليس خروجا عن الفن بل هو رعايته لما هو المقدمة والمق
 معا وإذا عرفت هذا فالمراد بالمقول في تعريف الجنس والنوع
 هو المقول بالفعل أي بحسب نفس الأمر وخروج الكليات المدققة
 ذهنا وخارجا عن تعريفها لا يضره لأنه لا يلزم خروجها عن
 مطلق النوع والجنس الخارجين عن التقسيم فلا يكون ذكر
 الكل مستندرا ولا ذكر المقول على واحد رايدا حشوا ولا الخروج
 عن الفن نظر إلى التخصيص كما قاله رحمه وأما بالنظر إلى جعل
 المقول بحسب الخصوصية المحضة من أقسام النوع فتستعرف
 أنه لا خروج عنه أيضا فإن قلت من أين يعلم أن المصخص
 النوع الموجود بالتعريف قلت من ذكر المقول في جواب
 ماهو في التعريف وذلك لأن المطب بما هو أن كان النوع والجنس
 فلا بد أن يذكر في السؤال الفرد كان يقال ما زيد وما الإنسان
 والفرس والكل الغير الموجود بالوجود لاصيل ليس له فرد يمكن

المنطق مقدمة للحكمة

يبلغ وأما الخروج بالنظر إلى جعل المقول إلى سطر

الأفراد

العدم لا يقال في جواب ماهو

ذكره

ذكره في السؤال فلا يمكن السؤال عنه بما هو على وجه يكون المط
 في الجواب النوع والجنس نعم يمكن أن يسأل عنه بما هو كان يقال
 ما العنقاء فيكون المط في الجواب الحد النوع والجنس والطابق
 أن المذكور في السؤال بما هو أن كان الفرد أو الأفراد المتفقة الحقيقة
 كان يقال ما زيد وما زيد وعمر ويكون المط النوع والجواب لا يتم
 إلا بذكر ما هو النوع كالإنسان وأن كان المذكور فيه الأفراد المختلفة
 الحقيقة كان يقال ما الإنسان وما الفرس يكون المط الجنس ولا يتم
 الجواب إلا بذكر ما هو الجنس كالحيوان وأن كان المذكور في السؤال
 الكل لا الفرد فإن كان في الموجودات الأصلية مع العلم بالوجود
 كان المط الحد الحقيقة وإن كان من المعدومات كان يقال ما العنقاء
 أو الموجودات مع عدم علم السائل بالوجود كان المط الحد لا يصح
 وما يبين مفهوم الاسم بالتفصيل فيجاب في كلا الصورتين
 بما يفيد التفصيل وإذا لاحظت الكليات المدومة بالعدم
 المقابل للوجود لاصيل وقششت عن حاله هل تقدر على
 أن تسأل بما هو على وجه يكون المقول في جوابك النوع الحقيقة أو
 الجنس وجدتك على يقين من العجز فما ذكره قدس سره من أن
 ماهو سؤال عن الماهية وهي أعم من أن موجودة أو معدومة
 فإن أراد به أنه يمكن أن يسأل عن الماهية المدومة بما هو على
 وجه يكون المط في الجواب الحد التام فسلم لكن لا يجدي نفعاً
 في هذا المقام وإن أراد أنه يمكن أن يسأل عنها بما هو على وجه
 يكون المط في الجواب النوع والجنس نعم وما ذكره قدس سره من أنه

القاعدة في القول في جواب ماهو

ونشئت

و

و

و

كيف يجوز التخصيص بالنوع الخارج مع وجوب الحصر الكلي في الخمسة
 قد عرفت جوابه من سابق كلامنا قال واما ثانيا فلان المقول
 في جواب ما هو المداه فيه انه ان اراد ان المقول في جواب ما هو
 بحسب الخصوصية المحضة يكون حدا بالقياس الى المحدود عندهم
 فلم يكن لم يجعل المص هذا النوع من المقول من اقسام النوع و
 ان اراد به انه منحصر في الحد عندهم فلم ولنقل الآن لك كلاما
 من شرح الاشارات للعلامة المحقق بذلك على اصطلاح النعم
 وموافقة المص في هذا الجعل لهم وكفالكلامه شاهد
 على صدق دعوانا وهذا هو الموعود قال المحقق المسؤل
 عنه بما هو اما ان يكون شيئا واحدا او اشياء كثيرة والاول
 اما ان يكون كلياً او يكون جزئياً والثاني اما ان يكون تلك
 الاشياء مختلفة الحقايق او يكون متفقة الحقايق وهذا
 اربعة اصناف والجواب عنها ثلثة اصناف لان الجواب
 عن صنفين منها واحد وذلك لان المسؤل عنه ان كان
 شيئاً واحداً وكان كلياً فيجاب بالحد واحد ولا يجاب
 بذلك اذا شارك غيره في السؤل فهو جواب في حال الخصوصية
 المطلقة وان كان اشياء كثيرة مختلفة الحقايق فيجاب بتمام
 الماهية المشتركة بينهما ولا يجاب بذلك اذا خص السؤل
 بواحد منها فهو جواب في حال الشركة المطلقة وان كان شيئا
 واحداً جزئياً او اشياء كثيرة متفقة الحقيقة كان الجواب في
 الحالتين هو نفس ماهية ذلك الشيء او تلك الاشياء فهو جواب

يقوله فتعرف انه لا خروج
 عنه ايضاً
 سلام

المسؤل بما هو

في حالة الشركة والخصوصية معاً هذا كلام الشاهد على صدق
 ما هنا قوله يعني قوله وربما يقال واما تفسير تمام المشترك بما ذكره
 اولاً فلما لا بد منه قطعاً حمل قدس سره قوله هذا على الاشارة الى
 قوله وربما يقال اه لا الى تفسير تمام المشترك بما ذكره اولاً مع قوله
 وربما يقال اه لا نه حمل البين على بين ما يجب عليه التعرض والواقع
 في البين على ما لا يجب التعرض له وتفسير تمام المشترك بما فسر به اولاً
 مما لا بد منه فلهذا خلاص قوله وربما يقال اه لا لا بعد ان يحمل البين
 على بين دعوى الحصر واليدل عليه بدليل رجوعه اليها بعد قوله
 فلنرجع الى ما كنا فيه في يكون هذا اشارة الى تفسير تمام المشترك
 بما ذكره اولاً وما يتبعه والمعنى هذا المذكور من التفسيرين وما
 يتوجه على الثاني كلام وقع بين ما كنا فيه من دعوى حصر جزئاً كلياً
 في الجنس والفصل وانما بينهما النوع احتياج اليه فلنرجع الى ما كنا فيه
 من الدعوى والبيان قال فبما مرنا اسد اي عبارة المذكورة في
 تفسير تمام المشترك اسد مما يقال في نسبة السداد بصيغة
 التفصيل الى العبارة اشارة الى ان ما اوردناه عليه من النقض
 بالاجناس البسيطة فانما يتوجه على ما يفهم من ظ المقام لا على ما
 يمكن ان يقصد منه ان يمكن حمل تلك العبارة على ما قصد به رحمه
 بعبارة لكن عبارة فيما قصد به رحمه اظهر من تلك العبارة فلذلك
 قال اسد ولم يقل اسد اشارة الى ان لها نوع سداد لا مكان حله
 على ما هو الحق وان كان ظاهراً في خلافه قال فلفظ الكل مستدرج
 اول قد عرفت ما فيه والقول بان المقول على كثيرين جنس الخمسة

جعل هذا
 حمل البين على البين وحمل الواقع في البين على
 وتفسير تمام ما يجب عليه التعرض والواقع
 في البين مما لا يجب عليه التعرض فيتم من الشكل
 الاول تفسير تمام المشترك ليس مما يتبع
 في البين سلام

في قوله جنس الخمسة

بنية على ما زعم من ان المراد بالمقول هو القول بالصلاحية و
 بحسب فرض العقل اعم من ان يكون بالفعل وبحسب نفس
 مقول لا امرام لا واما على ما اراده المصنف بالقول بالفعل وبحسب نفس
 الامر فلا يصح هذا القول على كثيرين بالفعل وبحسب نفس
 الامر لا يصدق على الانواع المنحصرة في الاشخاص والجنس بحسب
 صدق على كل نوع من انواعه كما ان القول يخرج الجزئي عن التعقيب
 على كثيرين بنسبة على استدراك لفظ الكلي والافالك القول لا يتناول
 الجزئي ومع هذا ففيه نوع اشكال لان الجزئي مع استدراك لفظ
 الكلي غير داخل في التعريف حتى يخرج عنه بقيد اللام الا ان يراد
 ان الجزئي يخرج بهذا القيد عن التعريف اذا لم يكن لفظ الكلي فيه
 لا عن هذا التعريف وههنا اشكال مشهور وهو ان ما كان جنسا
 للجنس يكون فردا من افراد مطلق الجنس الذي هو واحد من خمسة
 لا محالة ويكون اخص منه مطلقا وهذا ايضا في كونه جنسا للجنس
 لان جنس ما يجب ان يكون اعم مطلقا من كل واحد من خمسة فيكون اعم
 مطلقا من الجنس والاخص من شيء مطلقا لا يمكن ان يكون اعم منه
 مطلقا والجواب انه لما كان جنسا لها ذاتا ووصفا فهو باعتبار
 ذاته اعم مطلقا وباعتبار وصفه اخص مطلقا فان وقع الاشكال
 وبهذا الجواب يندفع الاشكال المورد على الكلي ويكتفي فردا لنفسه لا
 هذا يقتضيه ان يكون الكلي اعم من نفسه مطلقا واخص منه مطلقا
 وتفصيل الجواب ان ما يمنع نفس تصور من وقوع الشراكة مفهوما
 عرض له مكان فرض الاشتراك بين كثيرين بمجرد ادراكه كما انه عرض

لان القول هو

فنقول جنس الجنس كونه فردا من
 مطلق الجنس اخص من مطلق الجنس
 ومطلق الجنس كونه واحدا من
 الخمسة اخص من الجنس فجنس
 الجنس اخص من الجنس لا اخص
 الشيء لا يكون جنسا لشيء
 يجب ان يكون اعم منه سلطانا

على الجواب للاشكال المورد على الكلي

بنا في مفهومه ما ان الكليات فهو مع هذا العرض فرد منه
 بدونه ولا اشكال في كون الشيء مع صنف اخص منه بدونه
 كما ان الانسان مع وصف الكناية اخص منه بدونه وقس
 عليه جنس الخمسة فانه مع وصف الجنسية اخص منه بدونه
 والكلام على قوله ويجواب ما هو يخرج الكليات الباقية
 في هذا التعريف كالإسلام عليه في تعريف النوع قوله كون الجزئي
 مقولا على واحد اي على واحد هو جزئي حقيقي اما هو بحسب الط
 واما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولا ومحمولا على شيء
 اصلا اي على شيء هو جزئي حقيقي على شيء هو جزئي حقيقي وهذا
 ينبغي ان يحمل كلامه ولا يحمل الجزئي على الكلي ممكن كان يقال المشابهة
 القريب زيدا اذ لا مانع من العمل الذي يحصله التباين في الوجود
 الذهني والاتحاد في الوجود الخارجي فما ذكره قدس سره واما قول
 هذا زيد فلا بد فيه من تاويل كلام حق لكن وجوب التأويل
 في جانب المحمول م وكذا قوله قدس سره فالمحمل على غيره لا يكون
 الا كليا الا ان يخص الغير بالجزئي الحقيقي ولو حمل قوله فالجزئي الحقيقي
 لا يكون مقولا ومحمولا على شيء اصلا على انه لا يكون محمولا على وجه
 يكون المحمول محمولا بالطبع والموضوع موضوعا بالطبع واعتبر
 هذا القيد في الجميع لصح الكلام بالتمام لكنه خلاف ما يفهم من ظاهر
 مقاله قال القوم ربوا الكليات اي معروضاتها كالاتيان الحيوان
 وغيرها والمراد انهم اوردوها في كثير ايراد امر بها وقوله فوضوا
 الانسان اي في كثير ثم الحيوان اه تفسير لقوله ربوا يعني وضوا

على هذا النوع في جميع الاوقات باق
 الا وقت اختصاص الغير بالجزئي
 الحقيقي سلطان

على هذا النوع في جميع الاوقات باق
 الا وقت اختصاص الغير بالجزئي
 الحقيقي سلطان

الانسان في كنههم أولا لانهم يمشون على النوع ولا يمكن لهم تمثيله
 النوع به ثم وضعوا الحيوان فيهم لانهم يمشون على الجنس ثانيا فورد
 الحيوان في مقام البحث عن الجنس لم يمكن لهم التمثيل به وهكذا اولو على
 الايراد لما يتسلسل التمثيل في شئ من المقامين ولم يرد انهم جعلوا
 الانسان اخص من الحيوان وهكذا كما توهمه الخبيث حتى يرد عليه رحمه
 الله ما اورد في هذا المتوهم من الترتيب بين هذه الاسوار ليس بوضع
 القوم بل حاصل لطباع هذه الاسوار ويمكن ان يحمل قوله
 ترتيب الكليات على انهم اوردوا الكليات في كنههم فيجعل الترتيب
 وصفا للكليات لا لادراكها لكن الاول اوفق بما فيه رحمه به
 الترتيب اعند قوله فوضعوا الانسان اه والثاني بما ذكره قدس
 سره في شرح هذا الكلام حيث قال وفي ترتيب الانواع والابحاث
 كليات مخصوصة مرتبة ولما توقف عروض القرب والبعد
 للجنس على تعدده بل على ترتيبه بين اوله ان الاجناس لما هي
 واحدة جاز ان يتعدد مرتبة واسما بالحيوان الى ان ذلك
 المتعدد غير لازم للجنس والا فالحيوان غير كاف لعروض القرب و
 البعد الا ان يكتفى في عروضهما بما يجاوز عروضهما فاذا لم يكن للماهية
 الاجنس واحد لم يكن ذلك الجنس قريبا ولا بعيدا والمراد بقوله
 عن جميع مشاركتها عن كل واحدة منها الا عن المجموع من حيث المجموع
 والا فالبعد ايضا كذلك لان القول في جواب ما الانسان و
 النباتات والحيوانات هو الجسم النامي فالجواب عن البعض وعن
 الجميع واحد مع ان الجنس المذكور في الجواب بعيد فذكر الكل في مكان

انما
 هذا

المجموع

بلغ الدرر
 الى هذا
 اليوم
 الثاني
 ١١٣٣

المجموع اول قال اما لزوم احدا لا من فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك
 اه انما احتجنا الى بيان اللزوم لان اللازم هنا اخص من اللزوم
 نظرا الى مفهوم اللزوم وان كان مساويا له نظرا الى وجوده فلو لم
 يقيد الامر الثاني بالمساوي وقال لان الجزء ان لم يكن تمام المشترك
 فاما ان لا يكون مشترك اصله ان يكون بعضا من تمام المشترك لكان
 لزوم احدا لا من بين شيئا لا يحتاج الى البيان الا ان التقييد به مما لا بد
 منه لان كونه فضلا ميرا باعتبار مساواة تمام مشترك من تمام
 المشتركات بين الماهية ونوع ما في الانواع اذ حاله منحصر في العموم
 والمساوات بالنسبة الى تمام المشترك لعدم امكان الاختصاص والمباينة
 كما بينته رحمه الله والتميز لا يكون باعتبار العموم اصلا فتعين ان يكون
 باعتبار المساوات والتميز من النسب المتغيرة هناك نفي وانما تافح النسب
 باعتبار الوجود لا المفهوم اذ يكفي للتمييز المتغير الفصل الثاني مساوات
 النسب بحسب الوجود لا يرى ان الناطق فصل للانسان مميزة
 عن جميع ما عداه مع انه اعم منه بحسب المفهوم واذا عرفت هذا
 عرفت انه دفاع ما يمكن ان يورد على قوله لوجود الاعم بدون
 الاخص من المنع مع المستند بانه يجوز ان يكون اخص ولا يوجد
 الاعم بدون الحيوان اعطى العام في الخاص وكذا عرفت انه دفاع
 المنع المذكور الذي يورد على قوله لو كان اعم من تمام المشترك
 لكان موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك تحقيقا لمفهوم العموم
 وكانه قدس سره اعتبر العموم والمخصوص باعتبار المفهوم
 فقال مكان قوله فيلزم وجود الكل بدون الجزء والا فبما تراه

لان الجزء اعم من الكل

يوجب تمام المشترك الذي هو الكل بدون الجزء الذي هو اخص منه .
 مطلقا او من وجه فكل لزوم وجود الكل على لزوم جواز وجوده
 وما نقله قدس سره من قوله قبل عليه تحقيق معنى العموم لا يتوقف
 على ان لا يكون تمام المشترك موجودا في النوع الاخر مني ايضا
 على اعتبار العموم والمفهوم بحسب المفهوم اذ مع اعتبارهما
 بحسب الوجود لا مجال لهذا الكلام والمبادر من ذكر الاخص
 والاعم على وجه الاطلاق هو التقييد بالاطلاق لشيوع الا
 فيما بينهم هكذا الا انه قدس سره حمل احد اللفظين الى خلاف
 ما يتبادر منه اعني عدم التقييد لتناول المطلق ومن وجه
 استيفاء لجميع الاقسام اذ يتوقف على استيفائها اثبات
 المراد اعني اثبات المساوات واقتصر على هذا القدر من ارتكاب
 خلاف المبادر ككفا بقدر الضرورة وتحرزا عن التكرار في
 البعض فما ذكر في بعض الحواشي من انه لا يبعد ان يندرج في كل
 منهما بان يندرج في الاعتبار الاول باعتبار المخصوص وفي
 الثاني باعتبار العموم بعيد عن الصواب قوله واما تمام
 المشترك فلا يصدق على نفسه اذ يكون فردا لنفسه يرد
 عليه انه ان لو اذ ان بعض تمام المشترك صادق على تمام المشترك
 مجردا عن الوجود او موجودا بالوجود الظلي فالصدق
 ثم كيف وبمنه الصدق الاتحاد في الوجود الاصيل والماهية
 المجردة او الوجود لا بالوجود الاصيل كيف يكون متحد ا مع
 شيء اخر في الوجود الاصيل وان اراد انه صادق عليه موجودا

لا هو

اي لا يكون متحدا وهو غير المتبادر

بالوجود

بالوجود الاصيل فيسلم لكن لان عدم صدق تمام المشترك
 عليه باعتبار الوجود الاصيل لجواز صدق المطلق على المفيد
 فالصدق تمام المشترك مطلقا والفرد تمام المشترك مفيدا
 بالوجود الاصيل قوله والثاني اما ان لا يكون مشترك اصلدا
 لا يقال ان اراد به انه لا يكون مشترك اصلدا بان لا يكون ذاتيا
 لها ونوع ما من الانواع ولا بان يكون ذاتيا لها وعرضيا عما
 نوع اخر فالتميز سلم لكن قوله لا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك
 بينهما لجواز ان يكون ذاتيا للماهية وعرضيا للنوع اخر او ذاتيا له
 غير محمول وان اراد انه لا يكون مشترك اصلدا بان لا يكون ذاتيا
 لهما فالتميز ممنوع لانه اذا كان عرضيا للنوع اخر لا يكون الامتياز
 حاصل مع انتفاء هذا النوع من الاشتراك لا نأقول المراد هو
 الثاني والمق هو التميز نظر الى ذاتهما وهو حاصل قوله بان يكون
 بازاء الماهية كالانسان مثلا نوعا متباينان كالفرس والشيء
 متباينان للماهية لا حاجة الى هذا مع قوله بان اراء الماهية
 يشاركها اي الماهية كل منهما اي من النوعين المتباينين في تمام
 مشترك بين الماهية وذلك النوع كالحيوان المشترك بين الانسان
 والفرس والجسم النامي المنتصب القائمة المشتركة بين
 الانسان والفرس والجسم النامي المنتصب القائمة المشتركة
 بين الانسان والشيء ولا يوجد ذلك اي تمام المشترك المذكور كالحيوان
 مثلا في النوع الاخر كالشيء كالجسم النامي المنتصب القائمة في الفرس
 مثلا ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك كالناية في هذا المثال

قدس سره

لان الاشتراك لا يكون باعتبار تمام المشترك
 وان يكون بعضا من تمام المشترك
 باو اي

لا يدفع التردد والخفا والاولى تركه والذهاب الى دليل الخفاء
 فيه كما في الدليل الذي ذكره قدس سره قوله ولا يمكن ان يكون اي
 الجزء مشترك بين الماهية وبين ما عداها من الماهيات من غير هذا
 الجزء وانما ترك هذا البعد لظهور انه لا معنى لاشتراك الجزء بين
 الماهية ونفسه اذ من جملة الماهيات اي الماهيات التي هي غير
 هذا الجزء ماه بسيطة لاجزائها وبهذا التقرير يظهر اندفاع ما قبل
 بساطة الماهية لا يمنع الاشتراك اذ يجوز ان يكون جزء تمام المشترك
 نفس الماهية البسيطة وما يقال من انه يجوز ان يكون الجزء عرضا
 عاما بالنسبة الى الماهية البسيطة فجاوبه قد سبق من ان المق
 هو التميز نظر الى ذاتهما قوله فان قلت فعلى هذا ينحصر اجزاء
 الماهية في الفصل وحده هذا انقض اجمالي لدليل ان هذا الجزء فصل
 وملتخصه ان دليلك هذا لا يوضح جميع مقدماته لجزئياته في
 الجنس مع تخلف المدلول عنه لانه لو لم يتخلف المدلول عنه لاخص
 جزء الماهية في الفصل وحده وليس كذلك وبحصول الجواب ان
 الدليل ليس بجارية الجنس لان كون الجزء بحيث لا يكون تمام المشترك
 معتبر في الدليل بقريته المقابلة وهذا السؤال والجواب على
 الوجه الذي قررناه مغايران لهما على الوجه الذي سياتي
 بعيد هذا في تعريف الفصل وستظهر بالفرق ان شاء الله
 قوله الظ في العبارة وذلك لان قوله ينتهي ضميرا مرجعا
 الى تمام المشترك لان السلسلة لا ينتهي الى بعض تمام المشترك
 بل الى تمام مشترك لان السلسلة لا تنتهي الى ما هو خارج عنها

وهو لا ينتهي الى بعض بل الى تمام المشترك فخر

موجود في كل نوع من النوعين اللذين هما الفرس والشجر اعم من كل واحد
 من تمام المشترك للذين هما الحيوان والجسم التام المنتصب القائمة لوجود
 في الفرس بدون منتصب القائمة وفي الشجر بدون الحيوان فلا تنس
 ولا انتهاء الى المساوات قوله ولم يثبت ههنا يعني يمكن تقرير الدليل
 المذكور على وجهين احدهما ما ذكرنا اوله يتجه عليه ايضا انه لا
 يلزم منه تحقق الجزء في نوع اخر حتى يلزم تحقق تمام مشترك بل
 عليه اوله في يلزم تحقق مشترك ثان والاخر ما ذكرنا ثانيا وهو دفع
 لما يتجه عليه اوله ايضا انه لا يلزم تحقق الجزء في نوع ثالث حتى يلزم
 منه تمام مشترك ثالث ولا يمكن تقريره على وجه اخر نريد دفع عنه
 هذا ايضا بل لا بد من اثبات انه لا يجوز ان يكون لماهية واحدة
 جنسان لا يكون احدهما جزء للاخر ولم يثبت ههنا اي لم يجعل
 اثباته جزء لهذا الدليل فليس هذا الدليل تاما في نفسه فلا بد من تركه
 والتمسك بدليل اخر يتم في نفسه او من اتمام الاول لكونه اهون
 واظهر اولى فقوله قدس سره فلا بد من تمام ترك هذا الدليل المراد
 منه الوجوب المعرف الذي يرجع الى الاستحسان وبهذا سقط
 ما ذكره في بعض المواضع ان دفع هذا الاعتراض لا يتوقف على ثبوت
 ههنا بل على ثبوت في موضعه والاشارة اليه ههنا فلا حاجة الى
 ترك هذا الدليل لجواز تعلقه بالاشارة الى ثبوت في موضعه هذا
 وانت خبير بانه لا اثبات ههنا ولا اشارة مع ان في بعض مقدمات
 هذا الدليل خفاء وفي الاثبات المذكور نوع صعبية والاشارة

فلا يشكك في انهاء

ويشبهه عليه ص

والاول ص
وهو مشترك

ههنا ادحو

لا يدفع

وانما قال الظلال ان اللفظ المراد ببعض تمام المشترك جزؤه ووح يكون
خارجا عن السلسلة غير صالح لان يكون نهاية لها وان جاز ان
يكون المراد به فردا من تمام المشترك ووح يكون داخل في السلسلة
ويكون الضمير في قوله ويتم راجعا الى بعض تمام المشترك المذكور
سابقا بمعنى جزئية لا الى هذا البعض بمعنى الفرد قال والى
هذا اي الى انما ينبغي بالفصل تميز الماهية في الجملة لا
المتيز عن جميع اعيان الماهية فقط او الى ان الجزء فصل على كل
تقدير اشارة بقوله اه والاشارة انما يحصل من قوله وكيف كان
فهو مميز لانه دل على انه لم يجب التميز عن الجميع كما في الجزء المشترك
قال فالماهية ان كان لها جنس كان فصلها اه اي فصلها المقسم
بجنسها لا مطلقا لانه ينتقض بفعل جنس العالين ان كان لها فصل
وحذف النسب تركها في الدليل وعدم ملاحظة شئ منها
بالفصل ووجوب ملاحظة ما يستلزم بعضها من احوال
اختصاص جزء تمام المشترك به المستلزم لها وانه او اخصيه
منه وكما ملاحظة اشتراكه بين تمام المشترك ونوع المستلزم
لعمومه وعموم النوع الاخر ومباينته تمام المشترك لا بنا فيه
تأمل قوله فدينافسح اي حين اذا كان الكلام في الاجزاء المفردة
في انه كيف يعد الجسم التام من الاجزاء المفردة مع كونه مركبا
وفيه ان هذه مع كونها مناقشة في المثال وهي ليست من دأب
المحصلين مدفوعة بان تمثيلهم ليس باعتبار مقايضة الى هذا
اللفظ الدال عليه تفصيلا بل باعتبار مقايضة الى اللفظ المفرد

سأله

على الجنس العالي لم فصل وليس جنس
فلو لم يقيد الفصل بالتقسيم لا ينتقض
الملازمة بفصل الجنس سميانه

الدال

الدال عليه اجمالا كلفظ الجسم والحاصل ان هذا المثال فرد من الجسم
اعني ما يكون تاما باعتبار انه مستفاد من لفظ الجسم وذكر التام
في المثال لتعيين الفرد الممثل به لانه مأخوذ مع الجسم والمثال ما
يفهم من مجموع لفظ الجسم والتام بالتفصيل قوله فاذا قبل
اي شئ هو جوهر لم يصح الجواب بالخاصة لان المط هو المميز
الذاتي والخاصة ليست كذلك وصح الجواب بالفصول المذكورة لكون
كل منها ذاتا مبينا في الجملة وينبغي ان يعلم ان المط باي ما يميز
الماهية عن بعض ما يشاركها فيما اضيف اليه اي فاذا قبل اي
جوهر في ذاته فالمط ذاتي تميز الماهية عما يشاركها في الجوهر وكل
واحد من تلك الفصول كذلك فصح الجواب بكل منها وانما يصح الجواب
في اي جسم هو في ذاته بقابل الابعاد لانه وان كان ذاتيا الا انه
لا يميز الماهية عن شئ مما يشاركها في الجنس لان كل جسم قابل الابعاد
وكذا التام في اي جسم تام وكذا الحس في اي حيوان قال فان قلت
السائل باي شئ هو ان طلب مميزات الشئ اه هذا ايراد على قوله للجنس
يخرج عن التعريف المذكور بقوله في جواب باي شئ هو وما صله
انا لانهم ان الجنس لا يصلح لو كان المط به المميز عن جميع ما عداها
وهو م والالزم ان لا يكون الفصل البعيد فصلا بل المط به المميز
في الجملة والجنس كذلك فيجب ان يكون صالحا للجواب ويكون داخل
في الحدود الجواب المذكور اثباتا للمقدمة المتنوعة وحاصله ان المط باي
شئ هو المميز في الجملة لكن لا مجرد بل هو مع ان لا يكون تمام المشترك
بين الماهية ونوع اخر فلا يصلح الجنس للجواب هذا هو الجواب الحق

لامه حيث انه مفهوم الجسم والتام
بل من حيث انه مفهوم الجسم فقط

في جواب اي شئ وانما لا يصلح

والكلام المصدق وذكره بعض المواضع ان الجنس كما قاله الامام الرازي
من حيث هو جنس لا يصلح للجواب اي لا يصلح للجواب اي شيء لانه جنس من
حيث الاشتراك دون الاختصاص ويميز من حيث الاختصاص دون
الاشتراك فلا يصلح جنس من حيث الجنس للجواب والصواب في جواب
السؤال ان يقال اننا نحتمل الشق الثاني من التردد ونمنع دخول
الجنس في الحد بان الجنس من حيث هو جنس لا يميز اصلا هذا الكلام
ووضعه بالحفاظة عليه وقية نظرا لانه مع خروجه عن قانون التوجيه
لانه المنع من قبل المعلق يستلزم ان يكون الجنس من حيث اختصاصه
فصلا فيكون الحيوان من حيث اختصاصه بالانسان فصلا له و
هذا مما لم يذهب به احد فالحق ما ذكره رحمه في الجواب فاحفظ عليه
قوله ولا الفصل الا حية فصلا حية وذلك لان الفصل الاخير
لخص فميز للماهية لا يلزم من اعتبار انضمامه مع الجنس القريب
تكرار في شيء من اجزاء الماهية فاذا اتركب الفصل الاخير لا يكون
الا من امرين متساويين اذ لو كان احدهما جنسا والاخر فصلا فان
كان الجزء الذي هو الجنس داخل في الجنس القريب الذي ضم اليه
الفصل الاخير ونفسه لزم التكرار فلا يكون الفصل الاخير فصلا
والا لكان مساويا مع الجنس القريب او مع احد اجزائه فيلزم ان يكون
لماهية واحدة جنسان في مرتبة واحدة وهذا غير ممكن فعلى هذا
ينبغي ان يقال ولا الفصل الاخير فصلا حية او يكون للماهية
واحدة جنسان في مرتبة واحدة وكان قدس ستره انما لم يذكر الشق
الاخير اشار الى ظهور استحالة قوله ويرد عليه ان الانقسام اه

اعلم

اعلم انه اذا اعتبر القرب والبعد في الفصول الميزة في الوجود
باعتبار مقايضة بعضها الى بعض كما اعتبر في الفصول الميزة في
الجنس لم يقدح في الحق انه لا يتصور لان القرب والبعد بهذا الاعتبار
لا يتصور الا عند ترتيب الفصول والترتيب في الفصول الميزة
في الوجود لا يتصور وان اعتبر القرب والبعد فيها باعتبار مقايضتها
الى الماهيات فهو متصور لان الجنس اذا اتركب من امرين متساويين
كان كل منهما بالنسبة الى الجنس قريبا وبالنسبة الى الماهية النوعية
التي تحته بعيدا بمرتبة واحدة وان وقع ذلك الترتيب في الجنس
البعيد بمرتبة كان كل منهما قريبا بالنسبة الى ذلك الجنس وبعيدا
بالنسبة اليها اعني الماهية النوعية بمرتبتين وهكذا لكن اعتبار
القرب والبعد بالا اعتبار الاول اظهر لانه الى الامتياز بين الانقسام
اقرب اذ الامتياز بينهما على الاول ذاتي وعلى الثاني اعتباري
فلا يبعد ان يقال مراد من قال بالصواب ان يقال اه لان الانقسام
اليهما في تلك الفصول بالا اعتبار الاول الذي هو الراجح لا يتصور
لما عطفنا وهذا القدر يكفي للتقسيم فاندفع عنه اليراد المذكور الا انه
يرد عليه شيء اخر وهو ان الفصول الميزة في الوجود لا يجري فيها
القرب باعتبار الاول اصلا ولا البعد ايضا ان اعتبار النسبة
بينها خاصة لكن يجري فيها البعد اذا اعتبر النسبة بين فصول
الماهية مطلقا سواء كانت مميزة في الوجود او الجنس وهذا
القدر كاف لتقسيم المطلق والتفصيل هناك ان من قال بالصواب
اه ان اراد انه لو لم يخص التقسيم بالفصل الميزة في الجنس واعتبر

انقسام ط

فصول بر

المقسم مطلق الفصل لما كانت القسمة حاصرة لان الفصل المميز في
الوجود خارج مع دخوله في المقسم فيتوجه عليه منع الخروج لانه
وان لم يكن قريبا مطلقا ولا بعيدا باعتبار الا انه بعيد باعتبار
اخر غير مرجوح وان اراد انه لو لم يخص وجعل المقسم مطلق الفصل
لزم انقسام تلك الفصول المميزة في الوجود اليها مع انها ليست
منقسمة اليها بالاعتبار الراجح فيرد عليه منع اللزوم وان
اراد به انه لو لم يخص بل اورد التقسيم على كل من القسمين لما صح
لانه لا يتصور انقسام تلك الفصول اليها فليس لكن لا يجدي ^{لم يصح}
نفعه لانه رحمه ما ادعى التخصيص بهذا المعنى بل لم يذهب اليه لزم
قوله فالاولى للاقتصار على ما ذكره السارح او لونه للاقتصار عليه
مسلم والتفريق المستفاد من كلمة الفاء على ما سبق من اليراد
مذقوع لما عرفت وحاصل ما ذكره رحمه على ما حمل قدس سره
ان الاقتصار على تقسيم الفصل المميز في الجنس اليها زيادة الاعتناء
به لا لعدم جريان القسمة اليها في القسم الاخر وعلى ما ذكرت
لك انفا ان التخصيص لا فائدة الاعتناء لان شيئا من القسمين
لا يجري فيه قوله واما التعريفات فالاولى بهما شمولها لكل لانها
بيان للماهيات المتناولة لكل وتوضيحها فالاولى بهما ايضا
حتمها لهما على وجه يكون شمولها على كل افرادها واضحا ولا يحال شمولها
لبعضها على المقابلة وفي هذا الكلام اعتذار عن عدم رعاية تلك
الاعتناء في التعريف حيث لم يخص التعريف بالفصل المميز في الجنس
ولم يقل في جواب اي شيء هو جوهر من جنسه كما قاله الشيخ الرضي

وجوده نحو

لا الحكم الثابت للطلق لا يلزم ان يكون ثابت
لكل فرد بل يكفي وجود الحكم في بعض الافراد
والانقسام ههنا كذا سلكا سلم اللام

زيادة ص

في انتفاء

في الشفاء وكان قدس سره اراد بهذا الكلام ايضا التنبيه على عدم التباين
المفهوم بين هذا الكلام المشتمل على اعتبار زيادة الاعتناء والكلام الثاني
في تخصيص تعريف النوع بالنوع الخارج المشتمل على عدم اعتبار زيادة
الاعتناء لعموم قواعد الفن ووجه عدم التباين ان هذا الكلام في
التقديم وذلك في التعريف لا يقال اعتبار زيادة الاعتناء في التقديم
يستلزم اعتبارها في التعريف المستفاد منه لا فانقول الكلام في اعتبار
ها فبعد الاعتناء ^{فقط} لو تركب جنس عال كالجوهر مثلا من امرين متساويين
فاحدهما ان كان عرضا اي امر صادقا عليه العرض يقوم الجوهر بالعرض
مفهوم ما وهو بسيط واذنا لانه ذاتي لما تحت العرض وهو مح وفيد انه
اذا كان جزء العرض فاما بالجزء الجوهر فلا استحالة المذكورة متنوعة
لان المجموع من جنس المجموع لا يحتاج في وجوده الى محل يقوم به والجواب
عنه بان الكلام في الاجزاء المحولة ومن المحال ان يصدق الجوهر على ما يصدق
عليه العرض وبالعكس ان كان احدهما جوهر اي امر صادقا عليه الجوهر
فاما ان يكون الجوهر اي الجوهر الكل نفسه اي نفس الجوهر الجزئية فيلزم ان
يكون الكل نفس جزئية وانه مح بديهة او داخلية اي يكون الجوهر
الكل داخلية الجوهر الجزئية فيلزم ان يكون نفس جزئية وانه مح بديهة
او داخلية اي يكون الجوهر الكل داخلية الجوهر الجزئية وهو ايضا في لزوم
تركب الجوهر الجزئية بل الجوهر الكل ايضا من نفسه ومن غيره لان كلاهما جزئ
للاخر وجزء الجزئية جزئ امتناع تركب الشيء من نفسه وغيره بديهة او
خارجا عنه فيكون عامضا له بمعنى الخارج المحول لا العارض المقابل
لجوهر كيف والمفروض ان لا يكون الشيء من الامر من المتساويين عرضا

عدم

قال السارح

الكل ص

مقابل الجوهر يعلم ذلك من التوديد والكلام على اختبار الشق الثاني
 لكن المستدل انما حمله على المعارض للمقابل للجوهر بسبب الاشتراك اللفظي
 والذهول عن قرينة التوديد وظن المعارض بمعنى الخارج المحو
 مشاركا للمعارض للمقابل للجوهر في الحكم المذكور وعلى الاخير حمل قدس
 سره كلام المستدل فاعترض عليه بالمنع هذا ويمكن الكلام على هذا الدليل
 بجميع مقدماته غير صحيح لانه جار في الجوهر المركب من الجنس والفصل كما
 لا انسان مع تحلف المدلول ووجه الجريان ظ وكذا تخلف المدلول
 قوله يعني ان الاستدلال اه هذا الكلام اشارة الى انه يجوز ان
 يكون اضافة المطارح الى الازكيا من قبيل الاضافة الى الفاعل
 فيكون الازكيا، مطارحين والمطروح فيما بينهم هو الاستدلال المذكور
 او افكارهم وح الاستدلال المذكور هو المطروح عليه وعلى هذا
 يكون الكلام كناية عن دقة هذا الاستدلال المستلزم لزيادة
 اعتناء الازكيا به عادة المستلزمة لبقاء هو الاستدلال المذكور
 فيما بينهم وطرح افكارهم عليه عادة فهو من قبيل ذكر اللازم
 واردة الملزوم ويجوز ان يكون من قبيل الاضافة الى المفعول
 فيكون الازكيا، مطروحين موقعين في الفلظ في هذا الاستدلال
 وعلى هذا يكون الكلام كناية عن وقوع الفلظ من الازكيا
 في هذا الاستدلال قوله واملأ الاجزاء المحولة فلا لاتها
 اجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارج الظان مراد المستدل
 بوجوب الاحتياج اعم من وجوب الاحتياج في الذهن او في
 الخارج في السند المذكور اعني قوله لا لاتها اجزاء ذهنية لا تمايز بينها

بالنقض الاجمالي بان يقال هذا الدليل

في الوجود الخارج قطعا لا يصلح سند المنع المذكور لانه اعم منه
 مطلقا والسند يجب اخصا وساويا بالمنع نعم يصلح سند المنع في
 الاحتياج في الخارج لكن المدعى اعم قال واللازم اما لازم للوجود
 لازم اي للوجود الخارج محققا او مقدرا فقط كالسواد للجسم فانه لازم
 لوجوده وتشخصه والمراد بالوجود الخارج لا الماهية فلا يتوقف
 ان يقال لو كان السواد لازما لوجوده لكان كل انسان موجودا
 اسود وليس كذلك والوجود الذهني فقط كالكلية لمفهوم
 الانسان مثلا فانها لازمة لوجودها الذهني وانما لازم
 للماهية وهو ما يمنع انفكاكه عن الماهية في شيء من الوجود
 او في شيء من افراده الذهنية والخارجية كالزوجية للامرأة
 فانه متى تحققت ماهية الامرأة سواء تحققت في الذهن
 او في الخارج امتنع انفكاك الزوجية عنها قال لا يقال هذا
 تقسيم الشيء الى نفسه والغير اي غير المبين للمقسم ايضا
 فالتقسيم فاسد من وجهين وبناء الشهية على ان يكون المقسم
 لازما للماهية من حيث هو وحاصل الجواب ان المقسم ليس لازما
 للماهية من حيث هو بل هو لازم ما يطلق عليه الماهية وهو
 المراد بالماهية في الجملة وما يطلق عليه اعم من الماهية من حيث
 هو والماهية من حيث الوجود فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والغير
 غير المبين له قوله واذا كان متعلقا بالماهية على ما توهم لم يكن
 له معنى اصلا الا ان يقال اه اقول تخارانه متعلق بالماهية
 ولاوهم وما ذكره جهة التوهم من انه لم يكن له معنى اصلا الا ان

ان يكون هو
 في الوجود الخاص للماهية

الغير

المراد بالماهية
 في الجملة

الماهية

يقال انه لم اذ معناه ح ما يطلق عليه الماهية كما سمعت اتفاقا لا يمكن
ان يقال ما يطلق عليه الماهية هي الماهية من حيث هي لانه اعم منها
فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وكان في قوله فالاولى دون
فالتصواب اشارة الى الجواب ووجه الاولوية ان هذا الذي ذكره قد
سره من يجوز اقرب مما ذكرناه قوله اي في الخارج محققا او مقدر
تخصيص الوجود في لازم الوجود بالوجود الخارج محققا باحد الطرفين
اما حصر ما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة في لازم الماهية ولازم
الوجود وذلك اذا لم يخف الموجد بالوجود في الخارج واما
حصر الكلام الخارجي في العرض للآزم والمفارق وذلك اذا خفت
الموجودة بالوجود في الخارج لان اللوازم الذهنية كالكلية و
الجزئية وغيرهما كليات خارجة عن ماهية افرادها كالانسان
وزيد وغيرهما متصفة بالانفكاك عن وجود ما الذهني مع ان
شيئا منها ليست لازمة بالمعنى المذكور ولما مفارقة وكأنه انما
اوقعه قدس سره في ذلك تمثله رحمه لازم الوجود بالسواد
للجشنة وهو لازم لوجوده الخارجي والامر في ذلك سهل فالحق
ان يواد بل لازم الوجود ما يكون لازما للوجودين معا قوله فاما
ان يقال المراد به يعني ان تصور النسبة والابتداء منه في حصول
الجزم بها فهو اما مقدر في نظم الكلام والتقدير ان تصور الطرفين
والنسبة مجموعها كافي فيه او ليس بمقدر لكن معنى الكلام ان
تصور الطرفين كافي في تصور النسبة الكافية في حصول الجزم بها
والحاصل ان تصور الطرفين كافي في الجزم لانه كافي فيما يمكن في الجزم

في الذهني

الوجود الخارجي فقط او للوجود
الذهني وبلا غير الماهية ما يكون
لازما هو

محمودها من

قوله

قوله فمن اراد حصر لازم الماهية اه ولقائل ان يقول لم يرد المص بكمالية
تصور الطرفين في الجزم بغير احتياج الجزم الى شيء غيرهما بل اراد بها
عدم احتياجها الى الوسط بالتقدير المذكور ومجرد لفظ الكفاية وان
كان ظاهرا في الاول لكنه مع قرينة ما يقابلها واضح في الثاني والى هذا
ذهب الاسناد رحمه في شرحه للرسالة وعلى هذا الحاجة الى شيء من
التكليفين اللذين اشار اليهما قدس سره قبل هذا الكلام بقوله اما ان يقال
اه او يقول لم يرد بالوسط المقترن القسمين ثانيا وثالثا ما فسر الغوم
به بل معناه اللغوي الذي هو اعم فكلامه قدس سره يحتمل هذا التاويل
نأمل قوله فان لزوم شيء لشيء اما ان يكون بحسب الوجود الخارجي اه
هذه القسم ليست حاصرة ولا الاقسام متباينة اما الاول فلان لزوم
اللازم الذهنية التي وجوداتها اصلية تابعة لوجود ملزوماتها في
الذهن فقط كالكلية والجزئية والجنسية والفصلية والنوعية وغيرها
خارج عن الاقسام الثلاثة اما عن الاول والثاني فلان وجود ملزوماتها
في الخارج ينفك عن وجوداتها فيه واما عن الثاني فلان ادراك اللزوم
فيها ينفك عن ادراك اللازم وهو ظاهر اما الثاني فلان اللازم باللازم
الخارجي ولازم الماهية ايضا يجوز ان يكون لازما ذهنيا بالمعنى المذكور
والقسم الحاصرة المتباينة الاقسام ان يقال لزوم شيء لشيء اما ان يكون
بحسب الوجود الخارجي فقط على معنى انه يكون وجود الشيء الثاني
مستلما في الخارج بدون الاول واما بحسب الوجود الذهني فقط على معنى
انه يستلزم حصول الشيء الثاني في الذهن منفكا عن حصول الشيء الاول فيه
بنفسه لا بصورته واما بحسب الوجودين معا وكل واحد من

بالنفس

فاما ان يقال هو

فيها

ينفرد من هذا المقام ان لزوم الخارجي
معين بل لزوم الذهني معين

الاقسام الثلاثة اما ان يمتنع ادراك الثاني بدون ادراك الاول وهو
اللزوم المعبر في الدلالة الاتزامية واما ان لا يمتنع وهو اللزوم الحار
فاللزوم الحار في هذا المعنى مقابل للزوم الذهني المعبر في الدلالة الاتزامية
لا بالمعنى الذي ذكره قدس سره وانما المقابل له هو اللزوم الذهني بالمعنى الذي
ذكره تذكيره قوله فان قلت لازم الماهية من حيث هي متناه هذا الاشياء
حمل للزوم الذهني المعبر في لازم الماهية على اللزوم الذهني بالمعنى المعبر
في الدلالة الاتزامية وحاصل الجواب ان للزوم الذهني المعبر في لازم
الماهية ليس بهذا المعنى بل بمعنى امتناع انفكاك وجود المألوم في
الذهن عن الوجود الاصيل الا ان في هذه اعم من الاول قوله
والمعبر في الثاني هو كون المألوم كافيا في تصور اللازم وهذا المقدم
لم يبين كون الاول اعم اقول عبارة التعريف في نفسها يحتمل معنيين
احدهما ما فهمه المعترض والاعتراض المذكور عليه دأرد والثاني
ان يحمل ايضا في اللازم في المألوم واللازم على العهد ويكونان اشارتين
الى المألوم واللازم اللذين يكفي تصورهما في الجزم بالزوم وحصل
التعريف ان هذا اللفظ يطلق على اللازم البين الذي يكفي تصور
مألومه في تصويره وقوله والمعنى الاول اعم منه قرينة على ان المراد بعبارته
التعريف هو المعنى الثاني وهي لا يرد عليه الاعتراض المذكور وعلى
هذا فيجوز قوله رحمه في بيان عموم المعنى الاول لانه متى يكفي تصور المألوم
في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور المألوم اه انه من يكفي تصور المألوم
في الجزم بالزوم البين الذي سبق تعريفه في اللزوم يكفي التصور ان
فيه والذومية على هذا ابينة لا سرة فيها فاذا ذكره قدس سره من عدم

نقص

ان يحل الاضافة واللام

ثبوت

ثبوت التقدير الذي اشار اليه قدس سره في كلامهم غير قاض نعم الاعتراض
عليه بان عبارة غير واضحة في مقصوده متوجه لكن الامر في ذلك سهل
قال والعرض المقارن اه الظان المراد بالعرض المقارن ما يقابل العرض
اللازم وهي متوجه عليه ان التقسيم غير حاصر ويمكن ان يقال المراد بالمقابل
هو المقارن بالفعل فاستقام المقصود اعتراضه رحمه انما هو على هذا المقال لا على
حقيقة الحال وتمثيل بطي الرمال بالشباب واضح وبالشيب خفي اذ
بطي الرمال ما يزول مع بقاء المروض وهذا لا يزول الا مع زوال المروض
حتى يتخلج بعضهم الى حمل الشيب على الكهولة مع انه خلاف المتعارف ولقد
رايت في كتاب الفريدة للشيخ المرشد علي الدولة والدين السمين في قدس الله
روحهم ان الخضر عليه السلام يصير شابا على رأس كل مائة وعشرين سنة
وهذا فيمكنه لصحة التمثيل قال ان اخضع افراد خضيقه واحد
اي من حيث انه مختص بها فهو الماهية وقيد الخيشية معبر في هذا
التعريف الا انه محذوف من العبارة لوضوح الامر وانما قلنا ان قيد
الخيشية معتبرة لان الماشية خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فهو
محيث الاختصاص خاصة ومن حيث العموم عرض عام فبالخيشية
يمتاز احدهما عن الآخر والمراد بالاختصاص هو الاختصاص بالنسبة لا
جميع ما عداها وهذه هي الخاصة الحقيقية بالنسبة الى البعض ليكون
خاصة اضافية وكذا المراد بالافراد مجموعها ليكون الخاصة شاملة
وع المراد بالصاحك هو الصاحك بالقوة ليس التمثيل وانما
قلنا ذلك لان المعبر عند المتأخرين في الرسوم الخاصة الحقيقية
الشاملة واما عند المتقدمين المجورين في الرسوم ذكر الخواص

ق

ركن

كل خاصية
خاصة
للفرد
في نفس
الامر

الاضافية الغير الشاملة والمراد بالاختصاص هو الاعم من الحقيقة
 الاضافة والمراد بالافراد اعم من الكل والبعض فالخاصة عند المتقدمين
 تنقسم الى الحقيقية والاضافية والشاملة وغير الشاملة واما عند
 المتأخرين فلا يكون الاحقيقية شاملة قوله فلذلك اسند
اخراج الفصول اليه هذا الاعتذار من قبله رحمه كالاعتذار
 من قبله في بيان قيود تعريف النوع والجنس وقد عرفت هناك
 ما عليه فالحال هنا على ما عرفت مع انه لا حاجة هنا الى هذا
 الاعتذار اذ يمكن ان يقال اراد رحمه بالفصل في قوله يخرج النوع و
 الفصل فصل النوع لا مطلق الفصل المتناول لفصل الجنس ايضا
 واكتفى عن ذكر فصل الجنس بذكر الجنس اذ من العلوم ان ما يخرج الجنس
 في هذا التعريف يخرج فصله ايضا الا يرى انه رحمه اراد بالفصل و
 الخاصة فيما ذكره بعيد هذا في تعريف العرض العام فصل النوع و
 خاصة لا مطلق الفصل والخاصة والامام رحمه قوله لانها لا يقال الا
 على حقيقة واحدة لان فصل الجنس وخاصة يقالان على حقايق مختلفة
 وبهذا النوع اندفع عنه رحمه ما ذكره قدس سره ايراد عليه رحمه من
 ان فصول الاجناس في الفصول البعيدة يخرج بالقيود الاخرى فان قلت
 الحق ان المراد بالحقيقة الواحدة الحقيقية الى اعتبار الخاصة بالقياس اليه
 خاصة سواء كانت افرادها مختلفة الحقيقة كالحيوان المعتبر بالنسبة
 اليه الماشي خاصة او متفقة الحقيقة كالانسان المعتبر بالنسبة
 اليه الصالح خاصة فالحيوان وان كان افراده مختلفة الا انه حقيقة
 واحدة فالماشي المقول على افراده من حيث انه مقول بكلمة مقولة على الفرد

افراده حقيقة

نقطه

حقيقة واحدة قولنا عرضيا وان كان من حيث انه مقول على افراد الا
 والفرد مقولا على افراد حقيقة واحدة وغير هاتين بالاعتبار الاول خاصة
 وبالا اعتبار الثاني عرض عام وعلى هذا فالجنس باعتبار انه مقول على افراد
 وهو حقيقة واحدة مقول على افراد حقيقة واحدة فقط وان كان من
 حيث انه مقول على افراد الانسان والفرد مقول على افراد حقيقة واحدة
 وغير هاتين يخرج بالقيود الاول مطلقا بل بالا اعتبار الثاني وكذا فصله
 وانما هما يخرجان بالا اعتبار الاول عن التعريف بالقيود الاخرى دون الاول
 قلت الجنس بالا اعتبار الاول نوع لا جنس لانه لا يكون مقبلا لخصيصه
 فكل على القياس الى خصوصه نوع لانه تمام ما هيها فاذا ذكره من ان قيد فقط
 يخرج الجنس لانه يخرج الجنس من حيث انه جنس لا من حيث انه نوع فلا
 محذور قال وانما كان هذه التعريفات رسوما للكليات اذ ما ذكره رحمه
 في توجيه كون هذه التعريفات رسوما لكلام ذكره الحق في شرحه للمخصص
 منع الكلام الامام حيث قال الحق انه حدودا لا ماهية للجنس وذا هذا
 القدر ضروري انما لا ينبغي ان يكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين
 بالحقايق في جواب ما هو وما ذكره رحمه الله في الجواب اول كلام الشيخ الرئيس
 في الشفاء وما ذكره ثانيا كلامه رحمه وذهب الشارح المحقق في شرحه
 لما اشارت اليه ان هذه التعريفات رسوما للكليات وانما جعل هذه الاقوال
 رسوما لحدود لان الحل على الشيخ عارض لما هيها الكليات غير مقوم باها
 فان الجنس نفسه هو الكليات التي للخصايق الحقيقة بالاستشراك سواء حل عليها
 او لم يحل واما جعله عليها اذ كونه صالحا لان يحل فما يبرض له بعد تقويمه و
 كذا في الجواب وانما اورب الشيخ رسوما دون حدود لانه اشد مناسبة

مقبلة

الكلمة في ذاته

مثل الماشي خاصة
وعرض عام

كل كلي
نوع

اقسام الحمل

ليان انما المقدمة قوله وبغيرهم جعل الحمل على ثلاثة اقسام حمل المواطاة
وهو حمل الشيء على الشيء بالحققة ومصادقه اتحاد الموضوع والمحمول في
الوجود الاصيل وذلك الحمل لا يحتاج الى واسطة الاشتقاق وما في
معناه هو الحمل الذي يجر عنه رجمه يحمل هو هو كقولنا زيد كاتب او
ذو كناية فالموضوع زيد والمحمول بالمواطاة هو الكاتب او ذو كناية
وهما متحدان في الوجود خارجا وان تغايرافيه ذهنا وحمل الاشتقاق
وهو حمل الشيء على الشيء لا بالحققة بل بواسطة الاشتقاق كقولنا
زيد كاتب فالموضوع زيد والمحمول هو الكاتب بواسطة الاشتقاق
لا الكاتب اذ هو المحمول بلا واسطة وهما متغايران بالوجود ذهنا
وخارجا وحمل التركيب وهو حمل الشيء على الشيء بواسطة تركبه مع ذو
او في معناه كقولنا زيد ذو كناية او صاحبها فالمحمول بالتركيب هو
الكناية لا المجموع المركب ولما كان مؤدى الاخيرين وهو حمل الاشتقاق
وحمل التركيب واحدا لا ان محتمل معنى الكاتب وذو كناية وما له
واحد كان جعلها قسما واحدا كما فعله رحمه وعبر عنه بما جعل الاشتقاق
المفسر يحمل هو ذو هو اي يحمل يحتاج الى واسطة ذو ظاهر ادما لا
او في لافها قرب الى الضبط فان قد عرفت في اول الفصل الثاني
ان ما يحصل في العقل الى اذ اعترض عليه بان حيثية انه حاصل في
العقل لو كانت معتبرة في الكلام لما جاز انقسامه الى الاقسام الاربعة
بل كان يمنع الوجود في الخارج لا غير فان الموجود في الذهن
باعتبار وجوده الذهني يمنع الوجود في الخارج لا غير والجواب
ان حيثية كونه في العقل معتبرة في حصول الكيفية له لا في تقسيمه الى
خاص لا صميم

الكل والجزئي

الاقسام

الاقسام الاربعة بل المفتر في المقسم ثانيا الكلا مع وصف الكيفية وحال
كلامه ان الكيفية تابعة للوجود العقلي فخصوها بالماهية لا بنا في
استعمالها في الخارج قوله هذا هو الامكان العام مقيد بجانب الوجود
والامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فاذا كان جهة
للقضية الموجبة وهو المراد بكونه مقيد بجانب الوجود كان يقال
مثلا صانع العالم موجود بالامكان العام كان معناه سلب ضرورة السلب
وحصل ان العدم ليس بضروري له لكنه يجوز ان يكون الوجود ضروريا له
فيقال المنع الضروي بالعدم وينتاول الواجب الضروي الوجود وان كان
جهة للقضية السالبة ويكون مقيد بجانب العدم كان يقال شريك
الباري ليس بموجود بالامكان العام كان معناه سلب ضرورة اليجاب
وحصل ان الوجود ليس بضروري لكن يجوز ان يكون العدم ضروريا له
فيقال الواجب وينتاول المنع فمطلق الامكان العام ينتاول الواجب
والمنع ومن قال ان راد الامكان العام كان متناولا للمنع لا مقابلا له
حمل الامكان العام على الاطلاق دون التقييد والتقييد بجانب العدم
دون الوجود واذا عرفت ان الامكان العام هو هنا خاص مقيد بجانب
الوجود اندفع الشبهة قوله فان النفوس المجردة عن الابدان غير متناهية
عنده لم يرد ان النفوس المجردة داخلية تحت الوجود دفعة ببلانهاية
لان ما يحصر الوجود متناهية ضرورة لا يحوم حوله خلاف بل اراد انها
لا يتناهى العدد لا يدخل بعد نفس مجردة تحت الوجود والحاصل ان من
قال بقدم العالم قال ان النفوس بدا يوجد وحدة بعد واحدة لان
الكل موجود بالمرء قال الحيوان من حيث هو الط من هذه العبارة

الامكان العام
المقيد بجانب
الوجود والعدم

الكلى الطبيعي يبيع من حيث انه معروض للكلية

ان المراد هو الحيوان مع قطع النظر عن غيره ويرد عليه انه خلاف ما وقع عليه
الاصطلاح كيف ويلزم اتحاد مفهومات الطبيعيات كلها حتى يلزم اتحاد
المفهوم الكلى الطبيعي والفرعى الطبيعي لان حاصل الطبيعيات الماهية من حيث
هـ هـ فيجب ان لا يحمل الكلام على ما يتجمل من ظاهره وحمل الاستاد رجه
الله روحه في شرحه على ان الكلى الطبيعي هو الماهية المفروضة للكل من
حيث هـ هـ اي من غير ان يؤخذ شيء اخر مضافا اليها ولا داخل فيها فنعني
قوله رجه الحيوان من حيث هو هو على هذا الحيوان المعروض للكلية من
حيث هو هو اي من غير ان يؤخذ شيء اخر مضافا اليه وجعل روح الله
روحه الدليل على اعتبار هذا القصد في كلامهم قولهم اذا قلنا الماهية انها
كلية فهناك امور ثلثة فلم يجعل الكلى الطبيعي عبارة عن الماهية من حيث
هي هي مطلقا بل في حين الحكم عليها بالكلية ومقيد بذلك وذلك ان
يحمل قوله رجه الحيوان من حيث هو هو على الحيوان من حيث هو كذا اما
بالفعل كاذب اليه البعض واما بالصلاحية كاذب اليه البعض الاخر
على ان يكون اول الضمير من راجعا الى الحيوان والاخر الى الكلى والعبارة و
ان لم يكن موافقة للظاهر على هذا الا انها موافقة لما عليه الاصطلاح
فحمل كلام المصنف على الحق وان كان مخالفا للنظر الحق من حمله على الباطن وانها
كان موافقا للنظر قال ومن البين جواز تفعل احدهما مع الذهول عن
الاخر لم يرد به جواز تفعل كل منهما مع الذهول عن الاخر اذ الكلى الطبيعي
في المثال المفروض ليس مفهوما للحيوان من حيث هو هو كما عرفت بل مفهوما
من حيث عروضا كماله او من حيث صلاح عروضا له فالكل المنطق داخل في
مفهومه ولو بالعروض فتفعل مفهوما مع الذهول عن الكلى المنطق غير ممكن

الجواب ص

ط

بل

بل المراد جواز تفعل واحد منهما وهو الكلى المنطق مع الذهول عن الاخر وهو
الحيوان وان لم يجر تفعل الحيوان من حيث انه معروض للكل او صالح لكونه معروضا
له بدو الكلى المنطق وهذا القدر يكفي للفايزة لكن في حجة هذا نوع قصور
عن افهام المراد قال وانما قال الحيوان مثلا الاظهر في افادة هذا المعنى تقديم
مثلا على الحيوان او تأخيره عن الكلى ايضا قال فالكل الطبيعي موجود في الخارج
اراد به ذات الكلى الطبيعي لا مع وصف كونه كليا طبيعيا لان الحيوان الموجود
في الخارج ليس معروض الكلى المنطق ولا صالح لعروضه له ومع صلاحية عرضه
له ليس بموجود فيه وما قاله دمه من ان هذا الحيوان موجود في الخارج والحيوان
جزء من هذا الحيوان كلام الغائبين بوجوده في الخارج ويرد عليهم انه ان
اراد به انه جزء من الماهية الذهنية لهذا الحيوان فيسلم لكن لا يلزم من وجود
هذا الجواز في الخارج وجود الماهية الذهنية ولا وجود جزئها فيه وان
ارادوا انه جزء من الماهية الخارجية لهذا الحيوان فهم والموافق الكلى الطبيعي
موجود في الخارج بمعنى ان في الخارج شيئا يصدق عليه الماهية التي اذا اعتبر
عروض الكلية لها او صلاحية عرضها لها كانت كليا طبيعيا كريد وعموما
فقال وانما الكلان الاخيران في وجودهما في الخارج خلوق هذا كتابه عن
دقة اثبات وجودهما في الخارج وعموضه وليس محولا على معناه الصحيح في تنجيحه
عليه ان وجود الكلى الطبيعي ايضا مختلف فيه وكلامه يشعر بانه لا خلاف فيه
والظاهر ان ذلك في قوله والنظر في ذلك اشارة الى وجودهما في الخارج وهي تنوجه
عليه ما ذكره رجه ويجوز ان يجعل ذلك اشارة الى وجود الكلى مطلقا والحاصل
انا لا نتعرض لاثبات وجودهما لان في اثباته دقة وعموض لا يليق بحال
المستعلم المتشدد في النظر وجود الكلى مطلقا خارج عن الصناعة فليس علينا بيان

عبارته ص

اذ مع عروض الكلى له ص

مقام الاربعة

وفيه تنبيه على ان البحث عن وجود الكمال الطبيعي ليس من الفن وان التزم القدم .
 بيانه في كتب الفن ومع سقط عن العمل عتواضه رحمه بالكلية قوله قبل الوجه
 هذا الكلام ان كان حقا انما يتوجه على كلامه رحمه ويمكن حمل كلامه رحمه على
 ان رعم المصلح في الوجه ابراه في هذا الفن واحالتهما على علم اخر ان الاول من
 هذا العلم بخلاف والاخرين وليس كذلك فلا وجه لادراجه واحالتهما على علم
 اخر نظرا الى زعمه لانه لا وجه له اصلا ومع لا يتوجه عليه ما قبل قال مرجع
 التباين اي وجوهه الى سالبين كليتين مأخوذتين من الطرفين اي
 المتباينين بان يجعل كل من الطرفين موضوعا والطرف الاخر محولا ويحكم بينهما
 بالسلب الكلي كان يقال مثلا لا شيء من الانسان يفسد ولا شيء من الفرس باسان والسا
 مرجعه الى موجبين كليتين مأخوذتين من المتساويين بان يجعل كل منهما موضوعا
 والاخر محولا ويحكم بينهما بالاجاب الكلي كان يقال مثلا كل انسان ناطق وكل باطن
 انسان والعموم المطلق اي مرجع العموم المطلق وخصوصه الى موجبة كلية
 فزاد الطرفين وهو الخاص بان يجعل موضوعا ويحكم عليه بالعام ايجابا كليا
 كان يقال كل انسان حيوان وسالبة جزئية من الطرف الاخر وهو العام بان جعل
 موضوعا ويحكم عليه بالخاص سلبا جزئيا كان يقال ليس بعض الحيوان انسانا ومن
 وجه اي مرجع العموم والخصوص من وجه الى سالبين جزئيتين من الطرفين كان يقال مثلا
 ليس بعض الحيوان ابيض وليس بعض الالبعض حيوانا وموجبة جزئية من اي طرف
 اريد كان يقال بعض الالبعض حيوان وبعض الحيوان ابيض فان قلت كان مرجع
 العموم والخصوص فرجه الى سالبين جزئيتين وموجبة جزئية كذلك فزاد
 الى موجبين جزئيتين وسالبة جزئية فلم يذكر الاول في المرجع وهو الثاني فلهما
 بالثاني لا يتاثران عن العموم والخصوص المطلقين لان مرجعها ايضا الى موجبين جزئيتين

وسالته جزئية قال وانما اعتبر النسب بين الكليتين اي جعل النسبة بين

مقام الاربعة

شئين

اي الكليتين والجزئيتين والجزئي والكلي

النسبة

الكليتين منقسم الى الاقسام الاربعة ولم يجعل النسبة بين المفهومين منقسما
 كما فعله غيره لا تخص المفهومين في الاقسام الثلاثة المذكورة في الشرع وعدم جريان
 الاقسام الاربعة كلها في شيء من الجزئيتين والكلي والجزئي وفيه ان قسم النسبة بين
 المفهومين الى الاقسام الاربعة لا يقتضي جريان مجموع الاقسام الاربعة في كل
 قسم من الاقسام الثلاثة بل لا يقتضي جريانها في شيء من الاقسام الثلاثة وانما يقتضي
 انحصار المجموع في المجموع وفي قوله واما الجزئيان فلانها لا يكونان لامتباينين ايضا
 نظرا الى انه لا يرد واما النسبة بينهما باعتبار التصادق كما يدل عليه كلامه بيان المرجع
 فلانهم انما يكونان متباينين كيف مرجع التباين كما ذكره الى سالبين كليتين
 من الطرفين والسالبان الحاصلتان من الجزئيتين شخصيتان لا كليتان وهو طرد كذا الكلام
 في الكلي والجزئي فان الحاصل من طرف الجزئي سالبة شخصية ومرجع التباين الى سالبين
 كليتين ومرجع العموم والخصوص المطلقين الى سالبة جزئية من طرف الخاص
 وان اراد ان النسبة اعم من ان يكون باعتبار التصادق او باعتبار الوجود فلان
 ان الجزئيتين لا يكونان لامتباينين اذ يجري الاقسام الاربعة في النسبة بين
 الجزئيتين وكذا في النسبة بين الكلي والجزئي ولو جعل وجه التخصيص التنبيه على جريان
 الاقسام الاربعة في النسبة بين الكليتين كان له وجه ويكون المباعث على التنبيه
 المذكور الاتمام للاحتياج اليهما في مباحث العرفات قوله وربما يتوهم بان جميع
 الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاثة اقول لا عبرة لهذا التوهم
 لضعف منشائه وقوة دافعه اما الضعف فط اذا التقسيم لا يقتضي جريان
 الاقسام كلها في كل نوع من انواع المقسم لا بطريق الوجوب ولا بطريق
 الشروع واما قوة الدافع فلا حيلة التعريفات الاربعة الجامعة المانعة

بما هو

جزئيات

وايضا قوله فلما قال الحليات علم ان ليس حال القسمين الاخيرين كذلك
 مناقضة والملازمة المستفادة من قوله والا لكانا التحصيل لهما منوعة
 لم لا يجوز ان يكون التحصيل للنسبة على ان الاقسام الاربعة كلها جارية في
 النسبة المعتبرة بينهما قوله والكلام اي كلامه رحمه حيث قال واما الجزئيات
 فلا يمكن ان يكونان الا بتباين في الجزئين المتباينين تغايرا حقيقيا كما هو
 المتعارف في العبارة اي من عبارته المنقولة عنه رحمه وفيه ان حمل العبارة
 على ما هو المتعارف منها ينافي حصر الجزئيين في الاقسام الثلاثة اذا المفروض ان
 اعم من المتباينين حقيقة واعتبارا لان النسبة الاربعة كما يجري المتباينين
 حقيقة كذلك يجري بين المتباينين اعتبارا وقوله ولو عد جزئي واحد
 بحسب الجزئات والاعتبارات جزئيات متعددة فلو لم ان يكون الجزئي
 الحقيقي كلياً فيه انه ان اراد انه لو عد جزئي واحد بحسب جزئيات متقدمة
 تعدا حقيقيا لزم اه سئل الملازمة لكن لا طائل تحتها لان القائل بان
 هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيات متصادقات لا يقول بانها
 متباينان تغايرا حقيقيا فلا توقف لصحة كلامه عليه وان اراد انه لو عد
 جزئي واحد بحسب جزئيات متقدمة تعدا اعتباريا لزم اه فلان الملازمة
 لجواز توقف كون الشيء كليا على تقدير كونه متعددا حقيقيا ولو بالعرض
 قال لما فرغ من بيان النسب بين العيينين شرع في بيان النسب بين النقيضين
 فان قلت لا اختصاص بما ذكره من البيان بالنسبة بين العيينين اذ النسبة بين
 النقيضين ايضا مبنيان مفسر بما ذكرناه من البيان والتفسير قلت سلما ذلك
 لكن الحليات بالنظر الى انفسهما عيان وبالنظر الى ما ينافيهما نقيضان
 مثلا الانسان والذئب بالنظر الى انفسهما عيان وبالنظر الى الانسان

الجزئي هو
 الشارح هو

والفوس

والفوس نقيضان والبيان المذكور للنسب الاربعة بين الكليين باعتبار
 انفسهما مع قطع النظر عما ينافيهما وكونهما نقيضين لاختلاف البيان
 الذي شرع فيه فانه بيان للنسب بينهما بانهما نقيضان ومع ^{حظة}
 ما ينافيانه فافهم قوله او مر عليه اه اعلم ان كلام المستدل على ان
 نقيض المتساويين متساويان ظاهره دعوى استلزام السالبة المدولة
 المحول للموجبة المحصلة فاو مر عليه يمنع الاستلزام اولا ولما كان مدار
 المنع المذكور على جواز ان لا يكون الموضوع موجودا فيصدق السالبة دون
 الموجبة اشار قدس سره الى الجواب باثبات المقدمة المنوعة وقال فان
 قلت لو كان الموضوع موجودا اه ولما كان بناء الجواب على الذهول عن
 عموم الدعوى لتباين الامور الشاملة بجميع الموجودات الذهنية والجاهية
 محتملة او مقدرة اشار الى منع الاستلزام ثانيا بالنسبة على دعوى العموم و
 قال قلت لا يجدي به نفعا اه ثم تصدى لاثبات المقدمة المنوعة بان
 مفهوم الممكن نقيض لمفهوم اللا يمكن وارتفاع النقيضين محال بدو جهة فاذا
 لم يصدق احدهما على شيء وجب ان يصدق عليه الاخر بدو جهة فالمنع مكافؤ
 غير مسموعه واجاب بمنع استحالة ارتفاع النقيضين باق معنى كان
 ومحصله ان النقيضين معينين احدهما مفرد وهو ان يكون احدهما في غاية
 البعد عن الاخر كان يلاحظ مفهوم كالممكن مثلا ثم يضم اليه حرف النفي
 كاللا يمكن فيحصل هناك مفهومان متباعدان غاية البعد والنقيضان
 بهذا المعنى يجوز ارتفاعهما عن شيء وان لم يجز اجتماعهما فيه والثاني هل
 قضيتان مختلفتان بالايجاب والسلب يكون احدهما رفعاً والاخرى
 كقولنا زيد انسان زيد ليس باسنان والنقيضان بهذا المعنى لا

اذا
 ن

يجوز ارتفاعها ولا اجتماعها في الصدق واشتباها في دعوى
 بدية استمالة ارتفاع النقيضين انما نشأ من اطلاق لفظ النقيضين
 على هذين المعنيين ووضع احدهما مكان الآخر ثم تصدى قدس سره
 لاثبات المقدمة المنوعة بوجهين لا يتوجه عليهما منع بوجه من الوجوه
 وسماهما مخلصا اذ بهما يحصل الاستدلال الخلاص عن المنع بالكلية الاول
 من حمل المقدمتين اللتين ظن المورث احدهما سائلة بعد دولة المحول
 والاخرى موجبة محصلة المحول فنظر الى ظاهرا كلام المستدل على قضيتين
 موجبتين سائلتين الطرفين وصدق الموجبة السالبة الطرفين
 لا يقتضي وجود الموضوع كما بين في موضعه فاذا كذب احدهما لا يكون
 كذبا الا للصدق ونقيض المحول فتبين الاستلزام بلا خفاء والثاني
 انه خص الدعوى بما اذا لم يكن المتساويين شاملين لجميع الاشياء
 وان كان ظاهرا الكلام العموم قوله واصلاح هذا الاختلال بوجوب تكلفا
 بعيدة منها ما نقله العجدي عن الارموي صاحب المطالع وهو
 ان المراد من تساوي نقيض المتساويين انه لا شيء ما يصدق عليه نقيض احد
 المتساويين يصدق عليه عين الاخر والصدق نقيضه وهو قولنا بعض
 ما صدق عليه نقيض احد المتساويين يصدق عليه عين الآخر وينعكس الى
 قولنا بعض ما صدق عليه عين احد المتساويين يصدق عليه نقيض الآخر
 وهو مع مثل هذا المراد من كون نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص وعلى
 هذا اندفع المنع المذكور ووجه التكلف ان مرجع ما يفهم من التساوي
 عند المصلح الاجاب وهو انه اذا صدق احدهما على شيء يصدق الآخر عليه
 وكذا الكلام في العموم والخصوص على ما سبق في بيان المرجع وهذا الكلام منه

على عدم وجود الموضوع لان السائلة الطرفين لا يندعي وجود الموضوع محذره تحققي

مثلا قال المستدل نقيض المتساويين متساويان لانه
 يصدق لا شيء من كلام الانسان بالحق والصدق
 يصدق بعض كلام الانسان بالحق وينعكس
 الى بعض الناطق لا الانسان وهو محال لانه
 قوله ومثل هذا قوله بان يقال لا شيء ما يصدق
 عليه نقيض الاعم يصدق عليه عين الاخص
 والا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض ما صدق
 عليه نقيض الاعم يصدق عليه عين الاخص
 وينعكس الى قولنا بعض ما صدق عليه عين
 الاخص يصدق عليه نقيض الاعم وهو محال
 مثلا يصدق لا شيء من كلام الانسان بالحق
 والصدق يصدق بعض كلام الانسان بالحق
 وينعكس الى قولنا بعض ما صدق عليه عين
 الانسان وهو محال

المخلص

قدس سره يتوقف صحته على ان يكون الوجه الاول من وجهي المخلص تكلفا بعيدا
 وهو محل المناقشة قال فلا يجب ان يصدق كل الانسان لانا طلق مثال لقوله
 رحمه سابقا يجب ان يصدق كل واحد من نقيض المتساويين على كل ما يصدق
 عليه نقيض الآخر وقوله ولا لكان بعض الانسان ليس بلا ناطق مثلا لقوله
 رحمه ولا لكذب احد النقيضين على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر وقوله
 فيكون بعض الانسان ناطقا مضافا لقوله رحمه لكن ما يكذب عليه احد
 النقيضين الى قوله فيصدق عين احد المتساويين على بعض نقيض الآخر وقوله
 وبعض الناطق لا انسان مثال لقوله وهو يستلزم صدق احد المتساويين
 بدون الاخر وانما ذكر هذا الاستلزام لانه اظهر فسادا قوله فان قلت
 عكس النقيض على هذه الطريقة مما لم يقل به المصنف هذا الكلام او رده المصنف رحمه
 وحاصل ان اللابن المناسب في بيان دعوى شخص ان يبين دعواه بما يقتضيه
 المدعى بما يعتقد خلافه وانما قلنا حاصل كلامه ان اللابن المناسب ذلك
 لانه قال الموجبة الكلية لا ينعكس بعكس نقيض كنهها عند المصنف فلا ينبغي ان يحمل
 كلامه عليه وحاصل ما ذكره قدس سره من الجواب تسليم ذلك وان الامر في ذلك
 سهل اذا لم يلق الاصل والاستدلال وهو بيان الدعوى بما يكون صحيحا في
 الواقع حاصل مع انه رحمه لم يحمل الامر المناسب بالكلية بل استدلال بما يصح
 التمسك به عند المصنف ايضا وكان رحمه قصد ايضا التنبيه على صحة هذه الطريقة
 في الواقع ولذا قدمنا على الاستدلال الثاني مع انه نظر الى اشتماله على رعاية
 المناسبة ايضا اولى بالنقد وعلى هذا ينبغي ان يحمل الجواب والله اعلم بالصواب
 وفي اندفع ما اورد عليه من صحة هذه الطريقة في الواقع اذا لم يكن مسلمة
 عند المصنف لا تدفع الاستبعاد وعدم الكفاية لم يصح الاستدلال عند المصنف

قوله وهو محل المناقشة اقول لا شك في كون
 الوجه الاول تكلفا بعيدا كما يروي بالوجه الثاني
 والظاهر ان بعض التفكيدات هو الوجه الاول
 ومراوده قدس سره بهذا تعامل سائر الحكماء

بشيء الاستدلال

قال بجعل الدعوى جزء من القليل انما قال جزء من الدليل لان الدليل المذكور
 مركب منها ومن مقدمة مطوية في قول وكل ما كان كذلك فهو اخص وما
 ذكره بعض المواضع توجبه باله من انه لما لم يظهر الدليل ولم يتضح الاستدلال
 الذي ذكره على تحقيق جزئيه فكان الدليل هو الجوع مركب مستغنى عنه
 قوله بمنزلة جزء من الدليل صورة وانما قال صورة لان الدائم حقيقة في
 التعليل بحاجته في التفسير قوله وانه بجامع العموم فوجه لانه احد فريده
 فيجوز ان يكون ذلك الكل مستغنى عن هذا الفرد ولم يرد انه بجامع العموم
 فوجه بان يكون النسبة بينهما في بعض المواد عموم فوجه في بعضها تبنا
 كلياً هو المتعارف من انه انما يقال بين الامرين تبان جزئي اذا كان
 الامر كذلك وانما يصح هذا الاستعمال لان هذا استعمال اخر وهو
 استعمال لفظ التباين المطلق في التباين الجزئي المخصوص في احد فريده لا
 استعمال لفظ التباين الجزئي في احد فريده وهو خلاف المتعارف وذلك لان
 وبهذا اندفع ما ذكره بعض المواضع من احتمال ان يكون التباين الثابت
 بينهما تبانياً جزئياً ايضاً يثبت المدعى لان التباين الجزئي بينهما لا يكون
 الا بان يكون بينهما تبان كلي في بعض المواد وبهذا القدر يثبت المدعى وجوانته
 ليس بينهما عموم اصلاً لا مطلقاً ولا فريده لان معناه انه ليس بينهما عموم في جميع
 المواد فاذا كان بينهما في بعض المواد تبان كلي جعل المطلق قائلاً قال كاللا وجود
 واللا عدم اذ اربها اللا موجود واللا معدوم لان اللا وجود واللا عدم
 صاوغان على الموجودات والمعدومات قوله قيل اي في دفع اعتراض ذكره
 بقوله نعم لم يبين ما ذكره النسبة بين نقيضين الامرين الذين بينهما عموم من وجه
 بل يبين عدم النسبة وهو بعد ذلك لان المصين ان نقيضين الامرين الذين

المعنى
 كما

لعل وجه التباين انه اذا كان المعنى المتعارف
 ايضاً لا يثبت المدعى لان الاحتمال يتاخر في
 ثبوت المدعى من الدليل المحتمل سلباً

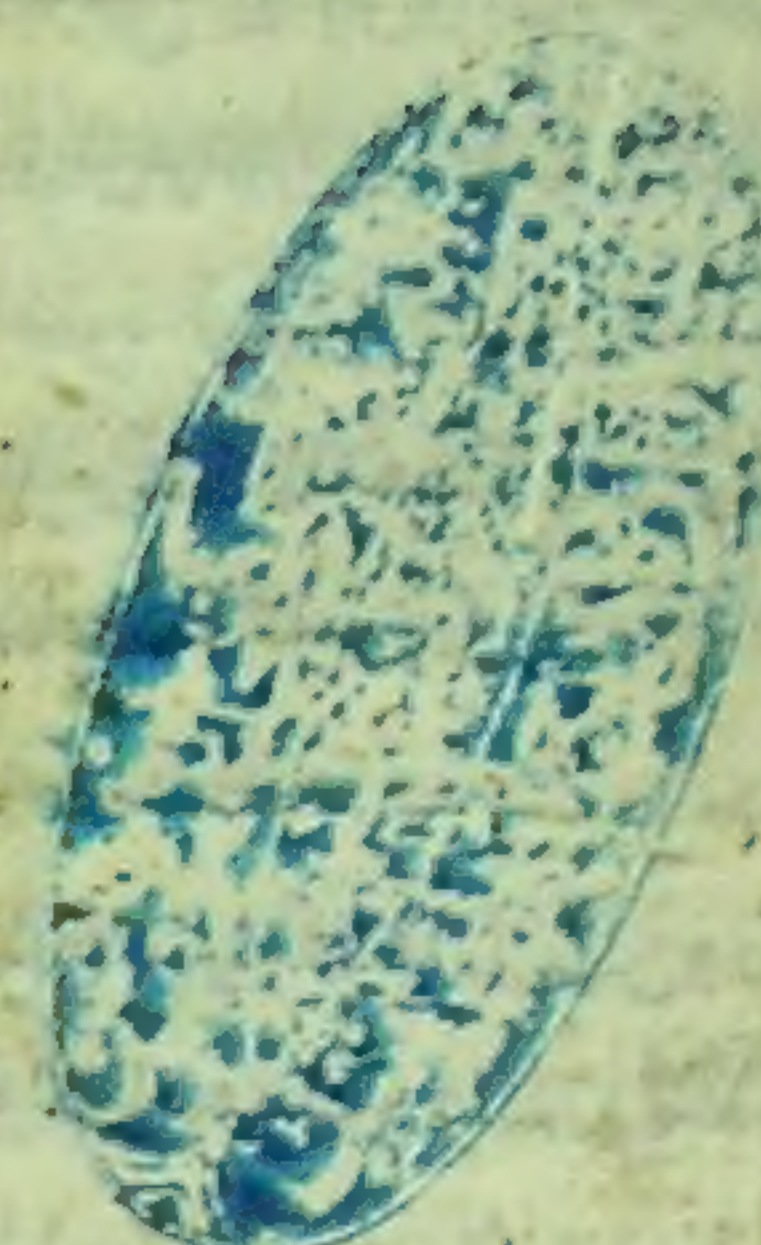
بينهما

بينهما عموم فوجه قد يتباينان في بعض الصور تبانياً كلياً او طياً في الواقع
 ونفس الامر ان النسبة بينهما قد يكون عموم من وجه كاللا حيوان واللا ابيض
 فاذا ضم ذلك المبين والظاهر ما ذكره في نقيض المتباينين من صدق عين
 كل واحد منهما مع نقيض الآخر فانه اي ذلك المذكور جارٍ فيها اي في نقيض
 الامرين الذين بينهما عموم وخصوص فوجه كما عرفت من البيان والنظير
 المذكورين ايضاً اي كما هو جارٍ في نقيض المتباينين فظهر ان النسبة بينهما اي
 بين نقيضين الامرين الذين بينهما عموم فوجه هي التباين الجزئي اي مع به
 وانما اولنا به ليعظم الفائدة فيضم الى المذكور والاف التباين والنظير
 المذكوران كافيان في ظهور ان النسبة بينهما التباين الجزئي ونقول اي في
 دفع اعتراضه او رده في اوله ان لا يكون النسبة بينهما العموم اه اقول
 هذا ان الجوابان مبنيان على ان يكون المراد بالتباين في قوله المص ونقيضاً
 المتباينين متباينان تبانياً جزئياً هو المتباينان بالتباين الكلي كما هو
 المتبادر الى الفهم لا الاعم منه وهو التباين الجزئي كما ان بناء اعتراضه
 رحمه عليه في الجوابين نظير جواب ان يكون اعتراضه رحمه انه لم يبين
 ما ذكره النسبة بينهما قصداً وصريحاً وهو بصدد ذلك النوع من التباين
 ولو حمل المتباينان على المعنى الاعم كما فعله الاستاذ روى الله روجه
 لا ندفع الاعتراض الا انه خلاف المتبادر في الجملة على المص شئ وهو
 اما حمل كلامه على خلاف ما يتبادر منه وانما ما اورد روجه واعلم
 انه قد سمره لو قدم الجوابين المذكورين بقيل او نقول على الحاشية
 المكتوبة على قوله فاعلم ان كان احسن قريباً واسبغ تقريباً قوله المتبادر
 مما ذكره ان الكل ايضاً له معنيان حقيقته تختلفان اي بالذات

يتوجه به

فصل في

الحروف



مكتبة